

بوتومور

علم الاجتماع
والنقد الاجتماعي

ترجمة وتعليق :

دكتور محمد الجوهري

دكتور السيد الحسيني

دكتور عالى ليلية

دكتور أحمد زايد



دار المعارف

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
للكتاب الرابع والأربعون

بوتومور علم الاجتماع والنقد الاجتماعي

ترجمة وتعليق

دكتور السيد الحسيني

استاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة عين شمس

دكتور محمد الجوهري

استاذ علم الاجتماع
جامعة القاهرة

دكتور أحمد زايد

مدرس علم الاجتماع - جامعة القاهرة

دكتور على ليلح

مدرس علم الاجتماع - جامعة عين شمس

الطبعة الاولى

١٩٨١



دار المعارف

ترجمة عن الانجليزية لكتاب :

T. B. Bottomore, **Sociology as
Social Criticism**, Pantheon Books,
Random House, New York, 1974.

المحتويات

الصفحة

- مقدمة الترجمة العربية ٥
مقدمة المؤلف ٧

الباب الأول

النظريات الاجتماعية

الفصل الأول :

- الأستاذ المحافظ ١٧

الفصل الثاني :

خارج هذا العالم : النظرية الموسيولوجية لتالكوت

- بارسونز ٢٩

الفصل الثالث :

- الأزمة في علم الاجتماع ٤٩

الفصل الرابع :

- التنمية بين الرأسمالية والاشتراكية ٦٢

الفصل الخامس :

- كارل ماركس : عالم اجتماع أم ماركسي ؟ ٨٥

الباب الثاني

الطبقات وجماعات الصفوة

الفصل السادس :

- في البحث عن البروليتاريا ١٠٩

الفصل السابع :

- البناء الطبقي والوعي الاجتماعي ١٢٢

الصفحة

الفصل الثامن :

١٤٥ الطبقة والسياسة في أوروبا الغربية

الفصل التاسع :

١٧١ الصفوة الادارية

الفصل العاشر :

١٨٧ الاتساق والانقسام في جماعات الصفوة في الهند

الباب الثالث

الحركات الاجتماعية والعمل السياسي

الفصل الحادي عشر :

٢١٢ الصراع والتغير الاجتماعي

الفصل الثاني عشر :

٢٢٩ الاطار السياسي للتكنولوجيا

الفصل الثالث عشر :

٢٥٥ تاملات في الحركة الطلابية

الفصل الرابع عشر :

٢٦٧ مستقبل الراديكالية

مقدمة الترجمة العربية

هذا هو الكتاب الرابع لعالم الاجتماع الانجليزي الأشهر توماس بيرتون بوتومور الذي تقدم له ترجمة عربية في سلسلة علم الاجتماع المعاصر . فقد سبقته في هذه السلسلة كتب : الطبقات في المجتمع الحديث ، والصفوة والمجتمع ، وتمهيد في علم الاجتماع . وقد لاحظ القارئ لتلك الكتب الثلاثة السابقة ، كما سيلاحظ من قراءة هذا الكتاب الرابع ، السمة السائدة لكتابات بوتومور ، وهي اتخاذها موقفاً تقديمياً للفكر الاجتماعي ، والكتابة بأسلوب نقدي فاحص للتراث ، لا يمجّد تمجيداً عمى النظريات والأفكار الغربية التي اعتدنا مطالعتها في سائر الكتب السوسيولوجية التي قرأناها في لغتها الأصلية أو في ترجماتها العربية ، والتي تتخذ في الأساس موقفاً محافظاً أو تقليدياً من التراث الغربي .

من أجل ذلك الطابع العام لكتابات بوتومور ترجمنا له هذا العدد الكبير من المؤلفات ، ولكن هذا الكتاب يستحق في رأينا أن نوليه قدراً أكبر من العناية والاهتمام ، خاصة في هذه المرحلة الحاسمة في مراحل تطور الفكر الاجتماعي والتنظير في علم الاجتماع في بلادنا . فهو دراسة واعية عميقة وشاملة للاهتمامات الرئيسية في علم الاجتماع الراديكالي ، وأعني بعلم الاجتماع الراديكالي تلك النظريات والآراء السوسيولوجية التي تجتهد في أن ترى في العالم الاجتماعي القائم حولنا جوانب التوتر والصراع بين مكونات البناء الاجتماعي . وهي توترات وصراعات من شأنها أن تهدد الحرية الانسانية وتعوقها وتقلل من فاعليتها من أجل خير الانسان .

ولا يقتصر علم الاجتماع الراديكالي على رؤية جوانب التوتر والصراع في حياتنا الاجتماعية ، ولكنه يتجاوز ذلك الى الاهتمام بدراسة المنطلقات الفكرية والامس النظرية للحركات الاجتماعية التي

تتصدى لتغيير هذا الواقع الظالم للإنسان ، من أجل خلق مجتمع أفضل
أكثر عدلا وأكثر حرية .

ويضم هذا الكتاب مقدمة وأربعة عشر فصلا تولى ترجمة الفصول
الأربعة الأولى منها مع المقدمة الدكتور على ليلة ، وترجم الدكتور محمد
الجوهري الفصل الخامس ، بينما اضطلع الدكتور احمد زايد بترجمة
الفصول من السادس حتى العاشر ، وقام الدكتور السيد الحمينى
بترجمة الفصول من الحادى عشر حتى الرابع عشر .

وانا لفرجو ان تستمر سلسلة علم الاجتماع المعاصر فى فتح
نوافذ جديدة دائما على الفكر المتطور فى حقل علم الاجتماع ، وتقدم
لجمهور المشتغلين بهذا العلم والمهتمين به صورة نابضة بالحياة لما
يدور فى هذا الميدان .

واهدى الى التوفيق ؟

المترجمون

القاهرة فى اول مايو ١٩٨١ ء

مقدمة

الاتجاهات المحافظة والراдикаلية

في علم الاجتماع

واضح أنه من الصعب تفسير الوجود المتداخل للأفكار الراكبية والمحافظة في الفكر السوسولوجي ، وكذلك العلاقات المتبادلة بينهما والمتغيرة تاريخيا . إذ يعتبر المعنى المتنوع وغير الواضح لكلمتي (راكبالي Radical) ومحافظ Conservative أحد مصانير الصعوبة . وربما كان هناك بعض الكتاب الذين مازالوا يرغبون في مقابلة علم الاجتماع البرجوازي Bourgeois sociology (المحافظ) بالنظرية الماركسية Marxist theory (الراكبالية) . غير أن هذه النظرية لم يعد أحد يتمسك بها بقوة . فقد تعمل الماركسية في الوقت الحاضر على التأكيد على حالة معينة راهنة في بعض المجتمعات ، ومن ثم تعوق النقد . وفي مكان آخر قد تبدو الماركسية ، على الأقل في أشكالها الأكثر أرثوذكسية ، قد فقدت بعضاً من قوتها الراكبالية . لأنها لم تعد تؤكد على المشكلات والصراعات الرئيسية لهذا العصر . فبسبب تجاهلها لموضوعات محددة ، نجدها قد فقدت طبيعتها التحريرية (١) . وقد حاول الكتاب الذين لديهم شكوك في الطبيعة الراكبالية للفكر الماركسي في نهاية القرن العشرين كثيراً أن يمددوا الاتجاهات الراكبالية والمحافظة

(١) هناك تصوير جيد للتطور الحديث للأفكار الراكبالية المضادة لماركسية الأحزاب الشيوعية في فرنسا في مؤلف ريتشارد جومبين Richard Gombin, *Les Origins du gauchisme* (Paris, 1971) وتحليل لأعمال بعض النقاد الأمريكيين للكتاب فيما يتعلق بالفكر الماركسي في مؤلف بيتركليكاك Peter Ciecak, *Radical Paradoxos* (New York, 1973) . ول حدود علمي ليس هناك تحليل مماثل للفكر الراكبالي في ألمانيا ، وإن كانت أفكار مدرسة فرانكفورت Frankfurt School قد قدمت بوضوح في مؤلف البرت ولر Albert Wellmer *Critical theory of Society*, New York, 1971.

بإماليب أخرى . على سبيل المثال عن طريق تأسيس فصل ، كذلك الذى اسمه من . رايت ميلز C. Wright Mills بين تمجيد المجتمع كما هو وبين نقده ، أو كما فصل الآن تورين Alian Touraine بمقابلة « علم اجتماع صياغة المياسة الاجتماعية » ، بعلم اجتماع الصراع ، وعموما تكمن المشكلة فى هذه الصياغات فى كونها أقل تحديدا فى تحليلها للمجتمع القائم ، أو القوى الاجتماعية الراديكالية التى تعمل فى إطاره ، وأهداف الحركة الراديكالية كما فعل ماركس فى تقريره عن المجتمع الرأسمالى ، ودور الطبقة العاملة ، وحلول الاشتراكية . غير أن عدم التحدد هذا قد لا يمكن تجنبه . لأنه قد يعكس الظروف الاجتماعية المضطربة فى الوقت الحاضر . وبعد كل ذلك ، فليست هناك قيمة كبيرة فى أن نمتلك أطارا نظريا محددا ينفصل تماما عن الحقيقية . وعلى أية حال ، فقد أصبح معنى نظرية ماركس الاجتماعية ، كما تطورت عبر عقود عديدة ، موضوعا للجدل والتفسيرات المتنوعة . اذ تؤسس كثير من الانتقادات الراديكالية للماركسية نقدها فى نطاق تصور محدد لمغزى الفكر الماركسى . حيث يتحدد مدى التطور الاجتماعى ، ويفسر بواسطة نمو القوى المنتجة ، وأهمية الطبقة العاملة كوسيلة للتوصل الاجتماعى . وذلك فى مواجهة تأثير ما يشخصه ماركس بتقديم (العقل العام) *general intellect* ، وهو عبارة عن النظم الضرورية الملائمة للمجتمع الاشتراكى - حيث طرحت كل هذه الموضوعات للمناقشة والتفسير (٢) .

وليس هناك تأكيد بعدم التطابق وأفكار ماركس ، برغم وجود اختلاف واضح فى التأكيد حول صياغات تتعلق بالشروط الأساسية للاشتراكية كتلك التى قدمها ولر Wellmer : حيث أصبح نقد وتغيير البناء الفعلى له أهمية جديدة وحاسمة بالنسبة لحركات التحرير . . . وقد يكون ضروريا أن يحتوى المجتمع الاشتراكى على الديمقراطية الاشتراكية ، والعدالة الاشتراكية ، والأخلاق الاشتراكية

(٢) ناقشت بعض هذه المسائل بصورة أكثر اكتمالا فى مقبعتى لولف كارل ماركس
Karl Marx (Englewood Cliffs, N. J. 1973)

أو (الوعي الاشتراكي) بين مكوناته التي ينبغي أن تنمو في رحم المجتمع
الراسمالي (٣) .

فإذا تعرضت راديكالية الماركسية في بعض أشكالها الرئيسية
للشك ، فإن ذلك قد حدث أيضا للنزعة المحافظة في علم الاجتماع . وفي
هذه الحالة أيضا نجد تفسيرات متضادة لتطور التفكير الاجتماعي .
حيث وصف علم الاجتماع كثيرا (كعلم للأزمة الاجتماعية) بل أنه قد
ظهر أصلا في إطار الأزمة الاجتماعية والثقافية التي صاحبت انهيار
النظام القديم ancien regime ونشأة الرأسمالية الصناعية . بيد أنه
يمكن النظر إلى هذه الاستجابة العقلية بأسلوبين مختلفين . إذ يمكن
النظر إلى علم الاجتماع من ناحية على أنه قد تكشف من خلال الفكر
الاجتماعي النقدي لعصر التنوير ، ومن ثم فقد طرح شكلا راديكاليا قويا
يتمثل في فكر كارل ماركس . وعلى النقيض فقد يدرك علم الاجتماع كرد
لمعل لعصر التنوير أسسه مفكرون محافظون في بداية القرن التاسع
عشر (٤) . وقد أعجب كونت إلى حد كبير بأفكارهم واستوعبها في بناء
نصقه الموسيولوجي .

وحتى إذا وافقنا على أي من هذه التفسيرات فسيظل من غير
الضرورة افتراض أن توجيه الفكر الموسيولوجي قد بقي ثابتا لم يتغير
على مدى قرنين تقريبا . فقد اكثرت الانتقادات الراديكالية في علم
الاجتماع كثيرا بأن العصر الذهبي للفكر الاجتماعي - وهي الفترة التي
بين ١٨٨٠ ، ١٩٢٠ حيث كتب خلالها ماكس فيبر ، دوركايم ، باريتو
اعمالهم الأساسية - قد تميز بطابع رد الفعل المحافظ ضد الماركسية .
وليس هناك شك في أن هؤلاء المفكرين قد اهتموا أساسا ، بقرائن مختلفة ،
لنقد النظرية الماركسية (٥) . ومن ثم فقد ساهموا بعناصر هامة في بناء

Wellmer, Op. cit., pp. 121 - 2.

(٣)

See especially the discussion in R. A. Nisbet, *The Sociological tradition* (New York, 1966), pp. 16 - 18.

(٤)

R. Stuart Hughes, in his *Consciousness and Society*, New

(٥)

York, 1958) حيث يرى بحق أن نقد الماركسية يعتبر أحد العناصر التي تسرعت ل

أعادة توجيه الفكر الاوروبي خلال هذه المرحلة .

النظرية المحافظة عن المجتمع . غير أن الحوار الذى شاركوا فيه مع الماركسية ساعد فى الحفاظ على ذبوع الفكر الماركسى فى علم الاجتماع . وفى بعض الأحيان (كما حدث فى حقبة الثلاثينات والستينات من القرن التاسع عشر) اعتمد انبعاث الفكر الراديكالى على الافكار الماركسية الى حد كبير .

ومع ذلك فهناك نقد أكثر عمقا للتوجيه المحافظ فى علم الاجتماع . وهو النقد الذى ينكر كلية راديكالية فكر التنوير بالشكل الذى اتخذه فى علم الاجتماع . والذى يشكك فى عناصر النظرية الماركسية التى استمدت من نفس المصدر . حيث قدمت مدرسة فرانكفورت أساسا هذا النقد . وبخاصة ماكس هوركهايمر . الذى يرى أن العقلانية العلمية للتنوير تتضمن تصورا للطبيعة كموضوع للسيطرة والتحكم البشرى ، وهو التصور الذى أدى بالضرورة الى نظرة معاكسة للانسان ذاته ، وله فى علاقاته الاجتماعية المتبادلة ، كموضوع للسيطرة (٦) . وبسبب تأكيد نظرية ماركس بصفة خاصة على العنصر كاسلوب بشرى لتحقيق الذات - وبصفة عامة بسبب موافقة ماركس الواضحة على نمو العلم والصناعة الحديثة - انتقد هوركهايمر باعتباره ينتمى الى فكر التنوير (٧) .

ومن وجهة النظر هذه اعتبرت المرحلة الاولى لنشأة علم الاجتماع - سواء كان التأكيد على الاسهامات العقلية للرومانتيكية المحافظة ، او اسهامات مفكرى التنوير - كتأسيس لوجهة النظر المحافظة عن المجتمع ، وهى وجهة النظر التى تتناقض بطريقة او باخرى مع المذاهب التى تجعل التحرر الانسانى ممكنا . ويبدو أن مفكرى مدرسة فرانكفورت قد قالوا فى

Max Horkheimer, *Eclipse of Reason* (New York 1971); (٦)
Theodor Adorno and Max Horkheimer, *Dialektik der Aufklärung*
(Amsterdam, 1947).

(٧) صغت الدراسات الاخيرة التى اجراها اعضاء مدرسة فرانكفورت هذا النقد ووسعت Chapter 2 (الوضعية الكامنة فى فلسفة ماركس للتاريخ) See Wellmer, Op. cit., (The Latent Positivism of Marx's Philosophy of History).

النهاية أن المجتمع البرجوازي ، كظاهرة ثقافية عامة ، يستطيع أن يقدم نظريات اجتماعية برجوازية محافظة . وحينما امتد هذا التفكير النقدي الى الفكر السوفيتي الذي نظر اليه باعتباره قد طور اساسا كل عناصر العقلانية العلمية في النظرية الماركسية ، فان النتيجة المتشائمة التي نصل اليها تتمثل في أن معظم اشكال التفكير الاجتماعي الواسعة الانتشار في الحضارات الرئيسية الحديثة ، مالت كلها لدعم نسق السيطرة ، وأن قلة باقية من ممثلي العقل النقدي *Critical reason* هي فقط التي تناضل ضدما (٨) .

وتلقى هذه المناقشات الضوء على جانب آخر من تطور الفكر السوسيولوجي وتوجيهه . فهناك من ناحية ترابط داخلي للأفكار ، حسب أسلوب تفسيرها ، يكشف عن ميل وجهة النظر السوسيولوجية المحددة لدعم أو رفض شكل قائم للحياة الاجتماعية . ومن ناحية أخرى استمد التفكير السوسيولوجي اهتمامه الرئيسي ، وعلى الأقل جزءا من الاطار العام لافتراضاته القبلية ، ومحركاته في الحكم على ما هو صادق أو ذو دلالة ، من شكل المجتمع الذي نشأ في اطاره . ومثلما لاحظ روبرت لند *Robert Lynd* سابقا ، فان علم الاجتماع لم يكن معرفة مدرسية مقصورة على فئة قليلة ، وانما كان جزءا منظما من الثقافة العامة يوجد لدى يساعد الانسان باستمرار على فهم ثقافته وإعادة بنائها (٩) . وقد أكد لند *Lynd* على إعادة بناء الثقافة ، وأيد علماء اجتماعيا أكثر راديكالية يستطيع أن يوضح طريق التحول الراديكالي للمجتمع الأمريكي في فترة الكساد . غير أن علم الاجتماع كجزء من الثقافة لم يستطع أن يهرب بسهولة من تأثير ما هو مسيطر في هذه الثقافة . وفي الفترات التي يسود فيها المجتمع ذاته جدل وصراع صريح ، فاننا نجد في الحل الأول أن الفصل بين علم الاجتماع الراديكالي والمعاظ يتحدد بصورة حاسمة ،

(٨) انظر بصفة خاصة للفصل الاخير من مؤلف هربرت ماركوز *Herbert Marcuse, One Dimensional Man (New York, 1964).*

(٩) *Robert S. Lynd, Knowledge for what? (Princeton, 1939).*

وثانيا تصبح لعلم الاجتماع الراديكالى أهمية متزايدة فى مجال التفكير الاجتماعى بكامله .

والى الحد الذى لا تشكل فيه المجتمعات الحديثة كليات متناسقة ، حيث يوجد الصراع بين التجمعات الاجتماعية بداخلها ، فان بإمكان علم الاجتماع الراديكالى ان يتأسس ويستمر خلقه من جديد . ويتجاهل تصوير كل الفترة التالية لعصر التنوير كفترة برجوازية استطاع ان يزدهر فى اطارها التفكير الاجتماعى البرجوازى فقط ، ايا كانت مظاهره الكثيرة المختلفة ، مدى التناقضات فى المجتمعات الحديثة ، وهى التناقضات التى بالاستناد اليها نشأت الماركسية ذاتها . حقيقة ادى الانهيار الواضح لهذه القوى المتضادة ، وبخاصة كما اتضعت بين الطبقات الواضحة التحديد ، الى تصورات جديدة بشأن المجتمع الحديث (كمجتمع صناعى) او مجتمع علمى - تكنولوجى . غير أننا نلاحظ ان فكرة التهدة العامة - Pacification - للحياة الاجتماعية ، وظهور الاجماع Consensus فى اطار ظروف الديمقراطية والوفرة ، لم تصمد امام الفوران الراديكالى لعقبة الستينات .

وحيثئذ ، قد يكون خطأ فى رأى ان نعطى أهمية كبيرة لهذا الجانب، وان نقدم الفكر الاجتماعى كمجرد انعكاس لتوازن المصالح الاجتماعية بشكل محدد . ففى اطار نمى محدد للعلاقات الاجتماعية والمعايير الثقافية يظل هناك نطاق يمكن ان يتحقق فى اطاره تطور عقلى مستقل نسبيا لعلم الاجتماع . واذا كان الأمر على هذا النحو ، فاننا قد نتساءل عن طبيعة اتجاه هذا التطور او ما يحتمل ان يكون عليه ، سواء كان يدعم شكل الحياة القائم او يطرحه للمناقشة . ويبدو لى ان هناك خاصيتين فى التفكير الاجتماعى تبرران الحديث عن توجيه راديكالى اصيل . اذ يمكن ان اوكد اولا على النظرة النقدية للعلم بدلا من فكرة السيطرة على الطبيعة واتساعها الى الممارسة الاجتماعية حيث السيطرة على البشر ، باعتبارها الدعوى الأساسية لعصر التنوير فى التفكير الموسيولوجى . فمن أهم الخصائص الوضعية والراديكالية فى علم الاجتماع انه يتضمن نقدا مستمرا لكل النظريات الموجودة عن المجتمع ، بما فيها تلك التصورات

اليومية للمالم الاجتماعى ، التى تشكل الحياة العملية ، وفى الوقت الحاضر يهيم الاضطراب العام المتعلق بالنتائج الاجتماعية للعلم والتكنولوجيا المتقدمة قدرا من التشجيع والتبرير لانتقاد العقلانية العلمية ، غير انه لا اعتقد ان قضية التحرر الانسانى سوف تدعم كثيرا بالتخلى عن ذلك للصوفية الدينية التى يزداد نموها بين مناصرى الثقافة المضادة غير العلمية .

وتتعلق الخاصية الثانية لعلم الاجتماع والتى اود توجيه الانتباه اليها بنتائج الاجتماعية واسلوب ادراكها داخل التفكير السوسولوجى . فاذا قيل ان هدف علم الاجتماع هو الكشف عن المکانيزم المسير للحياة الاجتماعية والذى يتم تباعده فى تدريب صفوة صغيرة من « المنظمين الاجتماعيين » ، فان ذلك يستلزم انتاج ومضاعفة انتاج شكل للسيطرة . غير انه اذا كان الهدف هو انتشار نوع من الفهم فى المجتمع يتعلق بأسلوب تأسيس العلاقات الاجتماعية ، والحفاظ على بقائها وامكانية تغييرها - كنوع من التثقيف العام - فان نتائجه يمكن ان تبدو ذات طبيعة تحريرية .

وسوف تناقش المقالات التالية بعمق اكثر ومن منظورات عديدة ، الموضوعات التى اثارها هنا ، والتى اختلفت ورتبت وفقا لوجهة نظرى حول الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع الراديكالى ، اعنى نقد النظريات الاجتماعية بالنظر الى رؤيتها للمالم الاجتماعى الى جانب بحث التوترات والتفاوتات المتضمنة فى بناء الطبقات والصفوات ، والتى تعوق نمو الحرية الانسانية ؛ بالاضافة الى فحص طبيعة ومنطلقات الحركات الاجتماعية التى تتولى تنفيذ المجتمع القائم . وبهذا المعنى يتضمن علم الاجتماع الراديكالى ثلاثة عناصر : نظرية وامبيريقية ، وفى نفس الوقت سياسية .

الباب الاول

النظريات الاجتماعية

الفصل الاول : الانسان المحافظ .

الفصل الثاني : خارج هذا العالم : النظرية السوسولوجية لتالكوت
بارسونز .

الفصل الثالث : الأزمة فى علم الاجتماع .

الفصل الرابع : التنمية بين الراسمالية والاشتراكية .

الفصل الخامس : كارل ماركس : عالم اجتماع ام ماركسى .

الفصل الأول

الإنسان المحافظ (١)

يعتبر عام ١٩٦٨ حداً فاصلاً في تاريخ السياسة الجماهيرية الديمقراطية . إذ انتهت أخيراً سنوات الهدوء التي اتسمت بالتكيف والتكامل والتطويع Domestication ، حيث هزت الصرعات ، والحركات المضادة ، توازن عدد من الديمقراطيات الغربية ، وتحدى جيل جديد افتراضات الكبار وأسلوبهم .

ويعتبر عام ١٩٦٨ أيضاً حداً فاصلاً للتحديد الدولي لعلم الاجتماع السياسي ، حيث لم يتحد الانفجار المنيف للقوى الجديدة نماذج ونظريات الخمسينات وبداية الستينات فقط ، ولكنه فرض أيضاً إعادة تقويم وسائل جمع البيانات واستراتيجيات التحليل . ولم يكن نقداً وإنما كان نقداً ذاتياً ذلك الذي صاغه سيمور لبست S. M. Lipset وشستاين روكان Stein Rokkan في مقدمة مجموعة مقالات مؤتمر علم الاجتماع السياسي المنشورة عام ١٩٦٨ (٢) ، حيث أثاراً عدداً من التساؤلات الهامة ، كالتساؤل حول ماهية العلم الذي أطاحت به ثورة الطلبة في غضون شهور قليلة ؟ فإذا كانت الاطاحة به قد تمت ، وإذا فرضت علينا أحداث ١٩٦٨ أن نراجع بشكل أساسي نظريات ونماذج وطرق بحث علم الاجتماع السياسي . فما هي الأفكار والمداخل الجديدة التي يمكن اكتشافها في اسهامات لبست نفسه ، وهو الذي اعتبر في حقبة الخمسينات وبداية

(١) اعيد طبعها مع بعض التعديلات الطفيفة من
The New York Review of Books, XV (6) (8 October 1970).
Otto Stammer (ed.) Party System, Party organization, and (٢)
the Politics of the New Masses (Berlin, Institute für Politische
Wissenschaft an der Freien Universität 1968).

المستينات أحد الرواد الرئيسيين لتلك الاتجاهات الشهيرة التي أعلنت (نهاية الأيديولوجيا) ، (وتحقيق الديمقراطية) المستقرة في المجتمعات الغربية الصناعية (٢) وهي الاتجاهات التي يجب رفضها الآن . وبوضوح أكثر : ما هي النظريات البديلة التي ظهرت في العلوم الاجتماعية لكي تحتل مكانة الآراء المرفوضة التي سبق أن قدمها لبست ؟

ولا يمكن لأحد أن يخطئ الاستياء المتزايد في وقتنا الحاضر من حالة النظرية السياسية والسوسيولوجية ، وهي الحالة التي ألمح اليها لبست في واحدة من أحدث مقالاته « مقدمة للسياسة والعلوم الاجتماعية ١٩٦٨ » ، حيث كتب « ٠٠٠ » أن البعض يرى في نظرية النسق مجرد اطار تصوري من نوع آخر ، تكمن فائدته الرئيسية في كونه اطارا للتنظيم العقلي ، ومن ثم لا يمكن إخضاعه للتحقق الامبيريقى ، وهو الاختبار الرئيسى في العلم ، . وبرغم قدرة نظرية النسق وبخاصة في صورتها السوسيولوجية - الوظيفية - على أن تقدم لنا أساسا مجموعة من المقولات لتصنيف الظواهر الاجتماعية ، ومن ثم فهي ليست مجموعة من القضايا المفسرة ، الا انها وبرغم ذلك تضم تفسيرا محددًا بطبيعة المجتمع البشرى . بحيث يستند هذا التفسير على فكرة رئيسية تعنى انه ينبغي ادراك كل مجتمع يستند في حالة توازن ، وأن أى اهتزاز لهذا التوازن ، اذا حدث، يجب النظر اليه كمثير لتحقيق استجابة التكيف . ومن ثم يستعاد التوازن ويحافظ على المجتمع في شكله الاصلى أو الذى تعدل بدرجة طفيفة . وقد وجدت هذه الفكرة تعبيرها في شكل الوظيفية (التي قدمها تالكوت بارسونز Talcott Parsons أساسا) . حيث يتحدد النسق الأساسى للقيم

(٢) كتب لبست في فصل الخاتمة عن الانسنان السياسى ٠٠٠ لقد تم حل المشكل الرئيسية للثورة للصناعية ٠٠٠ حيث وضع هذا الانتمسار للحاسم للثورة الاجتماعية الديمقراطية نهاية لسياسة تطويع هؤلاء المحتجين الذين يرون ضرورة امتلاك ايديولوجيات ويوتوبيات تلهمهم للفعل السياسى . وبالمثل على مقالة عن (البناء الطبقي المتغير والسياسة الاوروبية المعاصرة في مؤلف جروبارد S. R. Graubard الذى حرره بخوان (أوربا جديدة S. R. Graubard (ed.), A new Europe? (Boston, Mass, 1964) حيث ادعى انه بدلا من أن تدعم الطبقة والملاقات السياسية الاوروبية نموذج مستقبل قولايات المتحدة ، قدم للتنظيم الاجتماعى للولايات المتحدة صورة المستقبل الاوربى ، حيث تتصلؤل والاختفاء لحتمى للصراع الايديولوجى .

باعتباره القوة التي تفرض التوازن والتكيف والتكامل . أى أن مجموعة القيم الأساسية التي يفترض موافقة كل أعضاء المجتمع أو معظمهم عليها هي التي تحدد شكل كل نسق اجتماعي .

ومن السهل ادراك الطريقة التي تتلاءم الأفكار المنغلقة (بالديموقراطية المستقرة ، ونهاية الأيديولوجيا) مع الاطار الوظيفي . اذ يمكن اعتبار (الديموقراطية المستقرة) مثالا خاملا تقريبا لمجتمع في حالة من التوازن . بينما قد يفسر توقف الصراع ايديولوجي - وبخاصة في الشكل المحدد للصراع بين الطبقات - كذروة لتحقيق عملية التكيف والتكامل من خلال هاعلية القيم الديموقراطية والاساسية . وبتمبير لبست : « ٠٠٠ اذ حقق العمال المواطنة الصناعية والسياسية(٤) » ، وتضاهل الصراع الطبقي ومن ثم يمكن تسجيل التغييرات في الأيديولوجيا السياسية للمجتمعات الديموقراطية من وجهة النظر هذه بالنظر الى ظهور شرائح جديدة ، وتكاملها الحتمي مع المجتمع والدولة . وفي مؤلفه الأمة اذولى الجديدة *The First New Nation* يصوغ لبست منهجه صراحة بالنظر الى (القيم) والتوازن : اذ يؤكد انه « بالنسبة لأهداف هذا المؤلف ، فقد حاولت ان أفكر بالنظر الى نموذج التوازن ٠٠٠ الدينامي الذي يفترض خضوع المجتمع المعقد لضغط دائم من أجل تكيف نظمه مع نسق القيم المدورية كية . وذلك بهدف تخفيف التوترات التي تخلقت عن التغييرات في العلاقات الاجتماعية ٠٠٠ » (٥) .

بيد انه قد يكون خطأ أن ننظر الى الأفكار الخاصة التي قدمها لبست في ذلك الوقت كمجرد استنتاج بسيط لوجهة النظر الوظيفية عن المجتمع ، حيث اعتمدت هذه الافتار الى حد كبير ، كما فعلت الوظيفية ذاتها ، على المناخ السياسي للعصر . اذ تطابقت فترة الذروة للاتجاه

Lipset (1959), op. cit., p. 406.

(٤)

S. M. Lipset, *The First New Nation* (New York 1963),

(٥)

ينبغي ان نلاحظ ان لبست PP. 8-9. لم يميز بوضوح كامل بين المنفى

المختلفة للتوازن ، ولقد انتقد برين باري Brain Barry بوجته ، فشك في هذا الصدد في

مؤلف .

Sociologists, Economics and Democracy (London. 1970), Chapter VIII.

الوظيفى فى علم الاجتماع مع الفترة التى افترض فى اطارها سيطرة الصراع الاجتماعى على طبيعة الصراع بين الأمم ، وبخاصة بين النماذج المتباينة للنسق الاجتماعى . حيث دخلت الديمقراطيات الغربية فى الفترة بين ١٩٤٠ - ١٩٥٠ فى صراع مع الدول الفاشية أولا ، ثم مع الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الحديثة التخلق فى أوروبا الشرقية بعد ذلك . ومن ثم فورنت الديمقراطية كشكل للمجتمع بصورة حادة ، مع هذه الأزمات الأخرى للمجتمع . وأصبح واضحا فى مثل هذه الظروف ضرورة اغفال مصادر الصراع داخل المجتمع وحجبها . ولقد تلاشت فى الحقيقة أهمية هذه الصراعات واقعيا فى بعض المجتمعات ، ليس بسبب الاحسان بالوحدة القومية التى تعززت باشتراك هذه المجتمعات فى صراعات خارجية ، ولكن بسبب دخول الديمقراطيات الغربية (وبالمثل مجتمعات أوروبا الشرقية) فى فترة ممتازة من النمو الاقتصادى السريع وانقوى . التى أثرت وبأساليب عديدة على العلاقات المتبادلة بين الطبقات ، وبين الجماعات السياسية . ومن ثم ترسخت فكرة الديمقراطيات كانساق اجتماعية مستقرة ، حققت شكلها المحدد (وضمنيا تأسست رؤية مماثلة للمجتمعات الشيوعية) الذى له جذوره فى تربة خصبة .

ويتمثل الخطأ الرئيسى لهذا التصور الوظيفى فى كونه لم يتأمل تقديا خصائص وضع تاريخى محدد . حيث كانت طبيعته اللاتاريخية مصدرا لهذا الفشل ، ليس فقط بمعنى أنها لا تتخسن نظرية تاريخية (كما يشاع كثيرا) ولكن ، ما هو أكثر أهمية من وجهة نظرى ، لأنها أسست لدى المتسكين بها عدم حساسية مفرطة نحو إمكانات التغيير فى المجتمع البشرى ، ومن ثم شجعت الميل نحو اعتبار الحاضر العابر نظاما خالدا . ولذلك كانت الصدمة التى نتجت عن الحركات الراديكالية الجديدة ، والتى بلغت أوجها فى الأزمات السياسية عام ١٩٦٨ ، هائلة للغاية ، بحيث دفعت العلوم الاجتماعية نحو حالة من الفوضى العقلية التى مازالت باقية .

فما هى النتائج الايجابية التى تخلصت عن الأزمة ؟ بصفة عامة يمكن القول انها خلقت نظرة أكثر نقدية ، وان وجدنا دليلا ضعيفا فى مؤلف

لبست Lipset الأخير عن إعادة التأسيس الراديكالي لعلم الاجتماع السياسي الذي دلل على وجوده في ١٩٦٨ . ويعتبر ظهور الاهتمام بالجمود السياسي كموضوع جديد من أكثر التغيرات أهمية ، التي مهدت السبيل للاهتمام بالحركات السياسية . حيث كرست معظم كتابات لبست الأخيرة . منذ ظهور حركة التعبير الحر لجامعة بيركلي Berkely Free Speechmovement في نهاية عام ١٩٦٤ ، وبصورة أكثر تحديدا منذ ١٩٦٨ ، لحركات الشباب وبعض مظاهر المعارضة أو المقاومة في المجتمعات الصناعية الغربية . غير أن الطريقة التي تناول بها هذه الموضوعات ظلت ثابتة أساسا . ففي مقالته التي كتبها مع (فيليب الباش Philip Altbach) عن : (التعليم العالي وسياسة الطلبة في الولايات المتحدة) والتي نشرت في المؤلف الذي حرره عن سياسة الطلبة Student Politics عام ١٩٦٧ ، نجده كان مهتما إلى حد كبير في هذه الفترة بتأسيس تصنيف وصفي للعناصر العديدة في حركة الطلبة - كالثغريات الأسرية للراديكاليين وموقع الكلية ، وخصائص مختلف الجامعات ، ومناقشة نشأة الحركة الراديكالية بالنظر إلى الملامح الداخلية للجامعة دون الإشارة إلى مصادر الاتجاه الراديكالي الكائنة في ظروف المجتمع الأمريكي ككل . فضلا عن ذلك ، فقد كان مقتنعا تماما بأن المجتمع الأمريكي لا يمكن تغييره وهو لا يحتاج إلى تغيير .

وبشكل أساسي ، تواجه الحركات الراديكالية من أي نوع في الولايات المتحدة ، بنسقتها الاجتماعي المستقر نسبيا . وتقايلدها العريقة في الاستقرار السياسي ، صعوبة في تأسيس نفسها . . . ويمكن القول بأن اليسار الطلابي الجديد الذي ظهر في منتصف حقبة الستينات قد يتضمن بعض التغيرات في المجتمع الأمريكي . ومن ناحية أخرى ، فإنه من المحتمل ، إلى حد كبير ، أن تكون إحدى المحاولات الفاشلة في الولايات المتحدة ، أن تخلق حركة راديكالية في بيئة غير ملائمة أساسا .

ولقد امتاز هذا الاعتقاد مؤقتا في إحدى المقالات الأخيرة عن حركة الطلبة ، حيث أجبر لبست في مؤلفه (الطلاب في ثورة Student In Revolt عام ١٩٦٩) الذي ظهر في أعقاب النمو السريع للثورة

الراديكالية في حرم معظم الجامعات ، على التخلي عن محاولته تحليلها بالنظر الى المؤثرات الداخلية للجامعة فقط ، حيث يقول « انه اقتبس بحثا ٠٠٠ يلقى شكاً قويا على الافتراضات التي تحاويل ربط العنف الأمريكى *American Activism* بخصائص النماذج المتباينة للجامعات أو سياسات الإدارة ، أعنى على الغرض الأساسية التي قدمها منذ عامين ، وهو الآن ينسب النزعة الراديكالية للطلبة صراحة الى المجتمع الأوسع :

« ٠٠٠ اذ ينبغي البحث عن مصادر العنف السياسى بين الطلبة فى الاجراءات السياسية ، وفى العوامل المرتبطة بالنماذج المختلفة للاجراءات السياسية ٠٠٠ وعلينا أن نتوقع زيادة حادة فى عنف الطلبة فى مجتمع تكون قيمة الاجتماعية والسياسية ، لأسباب عديدة ، موضع شك ، وفى بعض الفترات وخاصة حينما تختبر فيها الأحداث حيوية النظام والانحلال السياسى ، فإن مشروعية النظم والترتيبات الاقتصادية والاجتماعية تصبح موضع شك » (مرصص ٠ ٤٩٧ - ٤٩٨) .

ومع أن هذا يمثل أعلى مستوى لاتجاه لبست نحو نقد النظام القائم ، فاننا نجد فى أحدث كتبه (بلاشتراك مع إيرل راب *Earl Raab* بعنوان سياسة الجنون *The Politics of unreason* ، يتحول نحو الاهتمام الكامل بالديموقراطية المستقرة فى اطار دراسة الحركات اليمينية المتطرفة فى أمريكا . ولقد بدأت هذه المرحلة بتحديد الديموقراطية كنزعة تصدبية *Pluralism* ، وتحديد التطرف *extremism* « ٠٠٠ على أنه الدافع المضاد لتعددية الجماعات والمصالح ، ومن وجهة النظر هذه تعتبر النزعة اليسارية المتطرفة والنزعة اليمينية المتطرفة الى حد كبير نفس الشيء . طالما أن كليهما لديه توجيه مضاد للتعددية » . واعتقد أنه من المشكوك فيه الى حد كبير مدى اعتبار النزعة المتطرفة ، بدون أى توصيف أكثر تحديدا ، مصطلحا مقيدا فى التحليل السياسى ، غير أن هذا ليس هو الجانب الذى يهمنى الآن ، فما يهمنى وطبيعة مناقشة لبست لعلاقة التطرف بالديموقراطية . أن نجد ككل المفكرين المحافظين قلقا بشأن التأكيد على البناء الرسمى للضوابط والتوازنات داخل التسق

الديموقراطية (بدون البحث الدقيق فى الاسلوب الذى تعمل به فى الحقيقة) ، هذا الى جانب منع أو تمييع الفكرة الأكثر راديكالية عن الديمقراطية الحركة سياسية للجماعات والطبقات المدكومة ضد حكامها ، والتي تحاول بقدر الامكان تأسيس حكومة بواسطة الشعب . ومن وجهة النظر الأخيرة فليس هناك شيء غير ديموقراطى فى الحركات الشعبية التي تعمل على التخلص من جماعات المصلحة التي تضر مناشطها غالبية السكان ، حتى ولو تضمن ذلك التقليل النسبى (لتعددية جماعات المصلحة) التي أعجب بها لبست الى حد كبير . وبهذا المعنى اعتبرت النزعة الشعبية الأمريكية *American Populism* حركة ديموقراطية شاملة تطورت عن حركات راديكالية زراعية سابقة موجهة ضد القوة المتزايدة للبنوك ، والطرق الحديدية ، والمؤسسات الكبيرة . حيث نقلت حركة جرانجر *Granger Movement* إحدى هذه الحركات النزعة الشعبية الى الاهتمام بالتعاونيات وأسهمت أخيراً فيما أسماه لبست ذات مرة بالاشتراكية الزراعية (٦) . فقد تبنت الحركة الشعبية ، وبخاصة فى الجنوب ، قضية الزوج والعمال الصناعيين ، وأسست العلاقات مع جماعات العمل (٧) . وبصورة عامة يبدو أن الحركة الاشتراكية فى بداية القرن العشرين قد حققت أكبر نجاح لها فى تلك المناطق التي كانت فيما سبق معقلاً للنزعة الشعبية الأمريكية . ورغم تبني لبست ورأب التفسير

Agrarian Socialism : The Cooperative Commonwealth (٦)
Federation in Saskatchewan (Berkeley, 1950; revised edn, 1968)

حدد روبرت لند **Robert Lynd** فى تقييمه للطبقة الأصلية مسيراً خصباً للبحث يمكن أن يتضح من هذه الدراسة (والذى كان عليه أن ينتظر اسهام المتكربين الآخرين فى نهاية حقبة الستينات) حين كتب : ليست هناك ظاهرة فى حاجة للدراسة اليوم أكثر من الظروف التي تد تظهر فى ظلها حركات اجتماعية جديدة . . . لاستعادة الديمقراطية ، لذا كان ذلك فى الحقيقة ممكناً ، يمكن أن يحدث من خلال تفكير البشر مع بعضهم فقط فيما يريدونه وينظفوا انفسهم للحرك الجماعى .

(٧) وصفت هذه الجوانب للنزعة الشعبية بدرجة جيدة ، ووضحت من خلال وثائق الحركة فى مؤلف نورمان بولاك : **Norman Pollack, The Populist mind (New York, 1967).**

Micheal P. Rogin ، ونظر ايضاً المناقشة الواردة فى مؤلف ميشيل روجن
The Intellectuals and McCarthy : The Radical Specter (Cambridge, Mass, 1967)
وبخاصة الفصل السادس

المحافظ للنزعة الشعبية ، حيث منحت العناصر المعادية للصناعة والليبرالية ، فى بعض اقسام الحركة ، اهمية غير ضرورية ، ومن ثم فقد دفعوا الى تضمين النزعة الشعبية بين حركاتهم المتطرفة : وعلى هذا النحو تصبح المذهبية الشعبية شكلا مغريا Seductive لنزعة الاخلاق السياسية ، المعادية للسياسة التعددية .

ويمكن التنبؤ بنتائج دراسة اجريت وفق هذا الاطار . فطالما انه قد تمت المساواة بين حركات الجناح اليسارى ، والجناح اليمىنى ، كاعداء للديموقراطية ، فقد اختلف التمييز بين اليسار واليمين . وفى هذا الصدد لم يصغ سؤال هام يتعلق بكيفية تحول بعض الحركات الشعبية من معاداة القلة الحاكمة الى ان اصبحت مؤيدة للنظام القائم ، واستعيد النسق السياسى الأمريكى كنموذج للنظام الديموقراطى ، وأعتبر النفور المتزايد من الحزبين القائمين نزعة متطرفة خطره وغير ديموقراطية ، تهدد القيم السامية للتعددية والاستقرار . بل ان فكرة التعددية ذاتها قد أدركت بطريقة غريبة تتضمن انه ينبغى المحافظة بعناية على أى من جماعات المسلحة التى تصادف وجودها فى المجتمع الأمريكى - ابتداء من التلفزيون التجارى وحتى المافيا Mafia - كعنصر فى النظام الديموقراطى .

اذن ، ماذا حدث بالنسبة للتحدى الذى ظهر فى الأيام الأولى من عام ١٩٦٨ بسبب الانحجار العنيف للقوى الجديدة ؟ ما الذى اصبحتنا نحتاجه بالمحاح لاعادة تقويم المناهج والمفاهيم فى علم الاجتماع السياسى ؟ تؤكد محاولة الاجابة على ذلك ان لبست قد تصرف بنفس اسلوب النسق الاجتماعى المثالى الذى تخيله الوظيفيون ، حيث استعاد توازنه بتأسيس تكامل بين تفسير الحركات الراديكالية الجديدة مع اطاره الفكرى القائم ، مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة ، وبهذا الاسلوب تجنب لبست أى تغيير اساسى فى وجهة نظره . وبالتوازن الذى اعاد تأسيسه اصبح باحكانه مزاولة النضال كمدافع غيور عن الحالة الراهنة .

وتتضح اهمية الأبحاث الوظيفية بالنسبة للتفسير المحافظ للمجتمع من دراسة اخرى ظهرت فى ذات الوقت ، عبر فيها لبست بشكل مؤقت من استياء

علماء الاجتماع السياسى من الامكانات التفسيرية لعلمهم . فقد استند مؤلف صمويل ب . هنتنجتون Samuel P. Huntington النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة (Political order in Changing Societies) الى مفهوم الاستقرار السياسى Political stability ووسع استخداما لكى يؤسس تمييزا حادا بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية . وحسب قول هنتنجتون :

لا تتعلق اكثر انواع التمييز السياسى اهمية بين الاقطار بشكل حكوماتها ولكن بدرجة حكوماتها اذ تنتمى كل من الدول الشيوعية التسلطية والدول الليبرالية الغربية بصفة عامة لفئة الانساق الاجتماعية الفعالة وليست الضعيفة فحكوماتها تختلف بدرجة واضحة عن الحكومات الموجودة فى كثير ان لم يكن فى معظم الاقطار الحديثة فى كل من اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

لكن ما هو السبب فى كون التمييز اكثر اهمية ؟ بالتأكيد ليس ذلك بالنسبة لغالبية البشر الذين يميلون فى عصرنا الحديث على الاقل الى الدخول فى صراع من اجل الاستقلال عن الحكم الاستعمارى ، او الذين يدخلون فى صراع ضد الدكتاتورية من اجل الديمقراطية ، او ضد الرأسمالية من اجل الاشتراكية ، حتى لو كانت الفوضى ثمن ذلك ، اكثر من نضالهم من اجل النظام السياسى بذاته . وبايجاز فهم يريدون اشياء اخرى اهم من الحكومة الفعالة او علوة عنها . فهل هذا حينئذ هو التمييز الاكثر اهمية بالنسبة لعلماء الاجتماع ، لانه يعينهم على فهم افضل ، من اجل تفسير العمليات السياسية بصورة اكثر اتقانا ويبدو ان ذلك غير محتمل اساسا ، حينما لا يتطابق هذا التمييز مع التمييزات التى يؤسسها البشر فى حياتهم الواقعية . وعلى اى حال ، فانه ينبغى توضيح ذلك . فبرغم ان مؤلف هنتنجتون يوفر معلومات اكثر اهمية ومرتبة بصورة منظمة (والتي امكن توفيرها بمساعدة اى من الأطر التصورية ، ايا كانت طبيعته) فانه ينتهى الى نتيجة اقل من الحقيقة الى حد كبير ، تعنى انه يتحكم فى المستقبل الذى ينظم مياسته ، ويتعلق السؤال الحقيقى الذى يحتاج الى اجابة بهذه العبارة . ما الذى يساعد جماعة من البشر دون اخرى - ما هى الظروف الاقتصادية ، ما هى العلاقات

بين الطبقات ، ما هي المؤثرات الخارجية - على تنظيم سياسة المجتمع ؟
وتحديد طبيعة النظام الذى ترتضيه ؟

وفى الحقيقة يعتبر تأكيد هنتنجتون غير منهجى وغير امبيريقى ؛ وانما هو حكم قيسى . هدفه ان يدفنا الى رؤية العالم بطريقة معينة ، ان نسبغ قيمة عليا للغاية على الاستقرار السياسى ، وان ندرك المشكلات السياسية للبلاد النامية ليس بالنظر الى امكانية الاختبار بين النظم regimens البديلة ولكن بالنظر الى اسلوب تاسيس النظام order . واخيراً يتحدد الحل الذى قد يفضل هنتنجتون ، حينما يشير الى امكانية « . . . وجود بعض التطور تجاه نموذج النسق الأمريكى » ، فى مجتمعات اوربا الغربية أولاً ، طالما انها خلصت نفسها من الصراع الطبقي ، وبالتالي فى الاقطار النامية (التى أصبحت أكثر تمديثاً) . اذ يرى هنتنجتون مثل لبست النسق السياسى الأمريكى كنموذج لتحقيق الديمقراطية المستقرة .

وبرغم استناد هذا الاطار للتحليل على التقييم الا انه بغير شك له جانب امبيريقى . اذ يعتمد التقابل الحاد الذى حاول هنتنجتون تاسيسه بين النظام السياسى فى احد نماذج المجتمعات وبين الفوضى السياسية فى آخر على الحكم المفتق من افكار بارسونز ولبست ، والذى يعنى ان المجتمعات الصناعية تمتلك انساقاً سياسية مستقرة . ومن ثم ، فبعد ملاحظة ان السياسة فى هذه الاقطار « . . . تتضمن الاتفاق ، والمصالح المشتركة ، والمشروعية ، والتنظيم والفاعلية والاستقرار » نجده يصف حالة المجتمعات النامية بالطريقة التالية :

« مع بعض الاستثناءات البارزة ، تميز التطور السياسى لهذه المجتمعات فيما بعد الحرب العالمية الثانية بازدياد الصراع الطبقي والاثنى ، بالعرف الجماهيرى والشعبى المتكرر بالانقلابات العسكرية الدائمة ، بميطرة قادة غير مستقرى الشخصية ، غالباً ما ينتهجون سياسيات اقتصادية واجتماعية مدمرة ، بالفساد الفادح والمنتشر بين وزراء الدولة والموظفين المدنيين ، بالانتهاك الاستبدادى لحقوق وحرىات المواطنين ، بانخفاض معايير الانجاز والكفاءة البيروقراطية ، بالافتراق الشاسع للجماعات

السياسية الحضرية ، بافتقاد سلطة البرلمانات والهيئات التشريعية ،
بتشمت وفي بعض الأحيان الانهيار الكامل للأحزاب السياسية ذات
القواعد العريضة ،

ومع ذلك ، فقد أمكن خلال السنوات القليلة الأخيرة تسجيل عدد
من الظواهر التي شملت طريقها الى الظهور في المجتمعات الصناعية
المستقرة . (الغربية والسوفيتية) . وبدأ من المشكوك فيه ما اذا كان
يمكن لمصطلح (الاستقرار السياسي) أن يظل ملائماً بدقة لمعظم هذه
المجتمعات . والتي على العكس قد تكون على حافة تحولات سياسية
هائلة . ومن ثم فقد يكون أكثر واقعية أن ننظر الى السياسة العالمية
من وجهة نظر التغيرات الراديكالية التي تهباً أو تركز في كل من
المجتمعات الصناعية والنامية ، على أن من الضروري أي نأخذ في
الاعتبار في ذات الوقت الأساليب التي تتفاعل بها التغيرات التي
تقع في قسمي العالم ، كل من الآخر .

ومع ذلك ، فالقول بهذا يؤثر قضية أخرى . إذ تآثر التفكير
الاجتماعي بقوة بواسطة إعادة احياء النزعة الراديكالية وبخاصة في
الجامعات مثلما تآثر في حقبة الخمسينات بواسطة المزاج المحافظ الذي
كان سائدا حينئذ . وتعتبر فكرة علم الاجتماع النقدي الذي نما عن
روافد عديدة للنقد الاجتماعي في العقد الماضي وبخاصة عن أعمال
م . رايت ميلز C. Wright Mills عن هذا التوجيه الراديكالي .
غير انه حتى الآن لم يضمن في اطار نظرية اجتماعية جديدة ، لما زال
البديل الرئيسي لعلم الاجتماع المحافظ لعقبة الخمسينات كما يمثل بدقة
بارسونز ولبست ، يتمثل في أي من اشكال الماركسية التي تقف على
طرف النقيض مع الاتجاه الوظيفي ، والتي ينصب اهتمامها الأساسي
على صراع القيم والمصالح في المجتمع ، أو بظهور ونمو الحركات
الاجتماعية ، والقوى الاجتماعية التي تؤسس تغيرات تاريخية بعيدة
المدى ، والتي تعتبر راديكالية في رؤيتها لمستقبل مجتمع المساواة
Egalitarian . بيد أن الماركسية وقعت في أزمة أيضا بسبب
ظهور الانفصال بين الأفكار النظرية والمثل السياسية للماركسية

الكلاسيكية وبين الحقائق الاجتماعية للقرن العشرين . فعلى عكس ما تخيل ماركس وقعت الثورة فى مجتمعات الفلاحين . وفقدت الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية قدراً من ريادتها كقوة للتغيير ، فلم تعد ثورية فى أى مكان . وطرح تضائل أهميتها فى عملية الإنتاج وموقفها الاجتماعى المتغير تساؤلا يتعلق بمدى بقائها قادرة على إنجاز الدور الذى عينه ماركس لها . وفى نهاية الأمر تحولت الاشتراكية - مجتمع البشر المحررين المتعاونين والسعداء ، الذى تخيله ماركس - لكى تصبح فى كثير من الأقطار كابوسا بيروقراطيا ثقيلا .

ولم تؤد محاولات المفكرين الماركسيين لمواجهة هذه الصعوبات الى اعادة صياغة الماركسية كمنظريه اجتماعية قادرة على تفسير وقائع القرن العشرين . حيث لم يكن ذلك فى الحقيقة ممكنا . وأوحدت كثرة المناقشات التصورية والمنهجية ، وعدم اليقين المتزايد فيما يتعلق بالحدود الدقيقة للفكر الماركسى فى علاقته بالأفكار السوسيولوجية والفلسفية الأخرى (على سبيل المثال أفكار الوجودية ، الاتجاه الفيونمينولوجى ، والبنائية) بانحياز اتجاه عقلى متميز . وفى اثناء هذه العملية ، تم استيعاب أفكار ماركسية عديدة ، ربما بطريقة غير منظمة ، فى اطار علم الاجتماع النقدي الجديد . ويعتبر التصور التاريخى الذى يتطلب وجوب دراسة وقائع معينة فى اطار سياقاتها الأوسع ، كحوادث فى نطاق عمليات بعيدة المدى للتغيير الاقتصادى والاجتماعى من أكثر الأفكار أهمية فى المرحلة الحالية للعلوم الاجتماعية . فاذا لم يؤسس علماء الاجتماع النقدي دراساتهم بهذا الأسلوب - ولنقل مثلا اذا هم تناولوا ثورانات upheavals حقبه الستينات كاحداث فريدة ، أو ظواهر ثورة لازمانية يعمدون بها - فأنهم سوف يتبنون أساسا وجهة نظر الذين ينتقدونهم ، بنفس أسلوب ادراك المطلق غير التاريخى . سوف تختلف استجابتهم الأخلاقية ، غير أنهم لن يصلوا الى فهم أفضل لمسار الأحداث ، وسوف لا يكون لديهم شى ذو قيمة يبلغونه هؤلاء الماضون فى تضاللات واقعية لخلق مجتمع جديد .

بفضل البشاني

خارج هذا العالم

النظرية السوسيولوجية لتالكوت بارسونز (١)

في سنة ١٩٢٧ خلال فترة الكساد والبرنامج الجديد للانعاش الاقتصادي ، وانبعثت الحركات الاجتماعية للييسار والراديكالية العقلية ، والحرب الأهلية الاسبانية واقتراب الصراع مع الدول الفاشية ، نشر تالكوت بارسونز Talcott Parsons دراسة في النظرية الاجتماعية بعنوان (بناء الفعل الاجتماعي The Structure of Social Action) الذي تجنب بوضوح أى اهتمام بالأزمة السياسية والاقتصادية المعاصرة من أجل تقديم افكار بعض المفكرين الأوربيين الأول (٢) ، لكي يستخلص منهم اطارا مجردا وعاما للغاية للتفكير السوسيولوجي . وكما يشير بارسونز في مقدمة الطبعة الشعبية للكتاب ، كان الموضوع الرئيسي للكتاب يتمثل في ابراز أعمال الفرد مارشال Alfred Marshall وباريتو Pareto ، ودوركيم Durkheim وماكس فيبر Max Weber في مواجهة الخلفية الفكرية المتمثلة في طرازين سابقين للتفكير الاجتماعي – المثالية الألمانية والوضعية النفعية – باعتبارهما « حركة أساسية في بناء التفكير النظري » ، « ومرحلة جديدة تماما في تطور الفكر الأوربي المهم بقضايا الانسان والمجتمع » .

ويفترض أن تتكون (الثورة الأساسية) كما يسميها بارسونز في موضع آخر من حقيقة أنه برغم التنوع الظاهر في اهتمامات ومناهج

Reprinted with minor revisions, from the New York (١)
Review of Books XII (8) (6 November 1969).

In his preface to the second edition of the structure of (٢)
Social Action (New York, 1949).

ومفاهيم المفكرين الأربعة الذين حلل أعمالهم ، فانهم جميعا ساهموا
بمفاهيم (فى نظرية الفعل الاجتماعى) التى تعتبر تصورا جديدا للانسان
والمجتمع ، والتى شكلت محور الفكر السوسولوجى الحديث . (سوف
اتعرض بايجاز لفكرة الفعل الاجتماعى هذه) .

ومبدئيا ظهر كتاب تالكوت بارسونز كتفسير لمرحلة فى التاريخ
العقلى الأوربى . ومن ثم فهو ناقص بشكل محزن ، لأنه يتجاهل ربما
بشكل كامل أعمال اثنين من المفكرين - ماركس Marx وفرويد Freud
المسئولين فوق كل شيء عن الثورة فى تصورات البشر لحياتهم الفردية
والاجتماعية . ومن وجهة النظر هذه قدم كارل لوث Karl Löwith (٢)
فى دراسته عن حركة الفكر من هيغل Hegel الى نيتشه Nietzsche
تاريخيا واضحا الى حد كبير عن هذه الفترة ، وأيضا ستيفات هوج
H. Stuart Hughes (٤) فى دراسته عن الحوار حول الماركسية ،
والثورة ضد الوضعية ، ثم محاولة ماكس فيير التوفيق بين الاتجاهات
المثالية والوضعية والعبور بينها فى إطار العلم الاجتماعى .

وحتى لو نظرنا الى كتاب بارسونز باعتباره يتناول النطاق الضيق
لتشكل علم الاجتماع الأكاديمى ، فانه برغم ذلك يلقى كثيرا من الجوانب
الهامة للغاية بالنسبة لهذا التطور أو يعرفها ، كما أوضحت ذلك بعض
التاريخات الحديثة للتفكير السوسولوجى (٥) . أن لا نجد مكانا فى
دراسة بارسونز لتأثير المفكرين المحافظين كدى بونال De Bonald
ودى ميستر De Meistre ، أو مساهمات سان سيمون Saint - Simon
ودى توكفيل De Tocqueville . أما هربرت سبنسر Herbert Spencer

Karl Löwith, *From Hegel to Nietzsche : The Revolution in 19th Century thought* (New York, 1964). (٢)

H. Stuart Hughes, *Consciousness and Society : the Reorientation of European Social thought, 1890 - 1930* (New York, 1958). (٤)

See, in Particular, Raymond Aron, *Main Currents in Sociological thought* (New York, 1965 and 1967) Vol. I and II; Robert Nisbet, *The Sociological tradition* (New York, 1966). (٥)

فقد حذف كلية برغم أن بارسونز في أكثر أعماله حداثة اعتماد معظم نظرية سبنسر عن التطور الاجتماعي (٦) . وفي مقدمة الطبعة ذات الغلاف الورقي لكتابه (بناء الفعل الاجتماعي) سلم بارسونز ببعض من هذه الاستبعادات ، نجد أنه حتى الآن لم يصل الى المرحلة التي يسلم فيها بأن كل تفسيره لتشكيل علم الاجتماع الحديث يحتاج الى تعديل جذري .

ومما لا شك فيه ، فقد قصد بارسونز على أية حال أن يعهم بفصل في تاريخ الأفكار . حيث كتب في تصديره للطبعة الثانية من (بناء الفعل الاجتماعي) (أنه قصد به أساسا أن يكون اسهاما في العلم الاجتماعي النظري وليس التاريخ ، أعنى تاريخ التفكير الاجتماعي . ولقد كان هدف بارسونز أن يؤسس ويوضح مجموعة المفاهيم المتميزة التي يستند اليها ، من وجهة نظر علم الاجتماع ، العلم الجديد للمجتمع . ويمكن تتبع تقدم هذا التناول على مدى الثلاثين سنة الماضية في سلسلة من المؤلفات الهامة التي تتضمن (النمق الاجتماعي The Social System (١٩٥١) ، (نحو نظرية عامة في الفعل Toward a General theory of Action بالاشتراك مع إدوارد شيلز Edward Shils وآخرين (١٩٥١) (والاقتصاد والمجتمع Economy and Society بالاشتراك مع نيل سملسر Neil J. Smelser (١٩٥٦) وفي مجلدات عديدة من المقالات أكثرها حداثة مؤلفه (النظرية الموسيولوجية والمجتمع الحديث Sociological theory and Modern Society (١٩٦٧) ، (والمسياسة والبناء الاجتماعي Politics and Social Structure (١٩٦٩) (٧) . وفي المؤلفين اللذين ظهروا عام ١٩٥١ حدد بارسونز لأول مرة وبطريقة مستقلة تماما (نظريته في الفعل) . وفي مؤلفه عن النمق الاقتصادي عام ١٩٥٦ قدم بعض التعديلات الهامة لها . وحديثا أوجز الأفكار الأساسية لهذه النظرية بالطريقة التالية :

(٦) Parsons, Societies: Evolutionary and Comparative Perspectives (New York, 1966), Chapter 2.

(٧) تتداخل مضامين هذين المجلدين ، بل تظهر بعض من أكثر هذه المقالات أهمية . ولقي سناقضها فيما بعد ، في كلا المجلدين .

« يتكون الفعل من العمليات والبناءات التي يشكل بها البشر أهدافهم ذات المعنى ، أو يحققونها في المواقف الواقعية » وتتضمن كلمة (ذات المعنى Meaningful) المستوى الرمزي أو الثقافي للتمثيل والاستناد . إذ تتضمن الأهداف بالإضافة الى تحقيقها تنظيم نسق الفعل - الفردي أو الجمعي - وتعديل علاقته بموقفه وبيئته في اتجاه محدد ... ويعتبر تصنيف الانساق الفرعية العامة للفعل البشري - الكائن العضوي The Organism الشخصية Personality ، النسق الاجتماعي Social system ، ونسق الثقافة Cultural system نموذجاً توجيهياً Paradigm يمكن الاستعانة به في مجال الفعل ...

ويحلل النموذج التوجيهي أي نسق للفعل بالنظر الى المقولات الأربع التالية : ١ - المقولات التي تهتم بدعم انماط السيطرة والضبط للنسق ٢ - التكامل الداخلي للنسق ٣ - اتجاه نسق الفعل لتحقيق الاهداف بالنظر الى بيئته ٤ - تكيفه الأكثر عمومية مع الظروف الشاملة للبيئة - كمثال البيئة الفيزيائية ، وبيئة اللافعل ، Societies : Evolutionary and Comparative Perspective, PP. 5, 7.

وبقدر ما أعرف ، لم يقدم بارسونز تحليلاً عميقاً لمفهوم (الفعل) ؛ ولم يناقش متضمنات هذا المفهوم بالنسبة لطبيعة التفسيرات التي قد تكون ممكنة ، والتي ينبغي البحث عنها في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى . وتروحي اشاراته ، في الفقرة التي اقتبسناها عن (الاهداف ذات المعنى) أو (تحقيقها) أو (الغرض) أو (اطار الغاية - والوسائل) وأهميتها بالنسبة لمفهوم الفعل ، أنه يصنف نفسه مع هؤلاء المفكرين - الذين يبدؤون بالماركسيين الهيجليين (ماركيزوس Marcuse) والوجوديين الماركسيين (سارتر Sartre) ومؤرخي الفلسفة (كولنجوود Collingwood) وبعض أتباع فتجنشتين مثل (فنش Winch) الذين يرفضون فكرة علم للمجتمع ويعتبرون الدراسات الاجتماعية دراسات فلسفية أو تاريخية ...

... غير أن ذلك لم يكن المسار الذي اتبعه بارسونز ، إذ تبدو برهنته المتضمنة في مؤلفه بناء الفعل الاجتماعي (والمشتقة عن ماكس فيبر) كما لو أن نظرية الفعل تحتل منطقة وسط بين تصور العلم الطبيعي أو الوضعي لعلم الاجتماع ، وبين وجهة النظر المثالية التي تؤكد على دور (الحدس intuition) في فهم المجتمع ، ولقد استمر بارسونز في البرهنة من هذا الموقع في مقالة أخيرة له عن ماركس في مؤلفه (النظرية السوسولوجية والمجتمع الحديث) ومع ذلك لم يستكشف طبيعة منطقة الوسط هذه ، وأن على من يبحث عن التثقيف المنهجي أن يتجه لمكان آخر بحثا عن تحليل لمفهوم الفعل ، على سبيل المثال في دراسة أخيره الفها لوش A. R. Louch بعنوان (التفسير والفعل الانساني Explanation and human action) ، حيث يطرح تفسيراً يتعلق أساسا بالفعل الانساني في سياق محددة لمواجهة محاولات تصنيف السلوك الانساني بالنظر الى قوانين عامة ، هذا بالإضافة الى فحص نقدي لبعض تعميمات بارسونز .

فتبنى بارسونز ، حينئذ ، الفكرة (الفعل) يعنى انه قد كرس نفسه أساسا للتأسيس تصنيف محكم عن نماذج وبناءات الفعل الاجتماعي بلغة ذات طابع ابداعي أصيل . إذ طبق بارسونز النموذج التوجيهي الموضح في الفقرة التي اقتبسناها سابقا على النسق الاجتماعي من أجل تحديد الانساق الفرعية الأربعة للمجتمع . فالنسق الفرعي الأول هو النسق الذي يتشكل من النظم المستولة عن الحفاظ على النمط - Pattern Maintenance ، أو بعبارة أخرى المستولة عن دعم القيم الثقافية العامة للمجتمع ، وهي النظم الدينية بشكل رئيسي . أما الثاني فيتكون من النظم التي تهتم أساسا بتكامل المعايير والقواعد المتباينة والحفاظ عليها ، وهي بالأساس النظم الشرعية - المحاكم المهن القانونية ، والبوليس . أما الثالث فهو النسق السياسي الذي تقع عليه مسئولية تحقيق الهدف الجمعي (المصلحة أو مصير الشعب ،) ، ويعتبر الاقتصاد هو النسق الفرعي الرابع الذي يؤدي وظيفة التكيف مع البيئة الطبيعية (أعنى الإنتاج) .

وبالتالى يمكن تحليل كل من هذه الأنساق الفرعية بمساعدة النموذج الترجيبي . فمثلا يحتوى الاقتصاد كنسق فرعى على أربعة أنساق فرعية تهتم بالحفاظ على النمط أو التكامل ، وتحقيق الهدف ، والتكيف داخل الاطار الاقتصادى . وفى الحقيقة درس بارسونز النظام الاقتصادى بهذا الأسلوب فى مؤلفه الاقتصاد والمجتمع (الفصل الرابع) ، وتمثل مقالات بارسونز عن التأثير والقوة السياسية، محاولات اولية لانجاز تحليل مماثل للنسق السياسى . وليس واضحاً بالنسبة لى كيف يمكن انجاز عملية التقسيم هذه أو ما هى النتائج .

وتعتبر سنوات ما بعد ١٩٥٢ ، وهى التى شهدت احكام هذه الأطر التصنيفية ، اخصب فترة فى حياة بارسونز حيث بدأ يتسع الاحساس بتأثيره فى كل من علم الاجتماع الأوروبى والأمريكى ، وبالطبع كانت فترة محافظة وغير خلاقة من الناحية السياسية ، حيث سيطرت على الولايات المتحدة بصفة خاصة العلاقات والاتجاهات التى ارتبطت بالحرب الباردة ، والأيديولوجيات الساذجة المتعلقة بالنمو الاقتصادى والوفرة ، والتى وجدت تعبيرها الأكثر كفاءة الى حد ما فى كتابات مثل مؤلف روستو W. W. Rostow (مراحل النمو الاقتصادى The Stages of economic Growth) ومؤلف جالبريث J. K. Galbraith مجتمع الوفرة . The Affluent Society

ويتسق علم اجتماع بارسونز الى حد كبير مع هذه الحالة العقلية العامة . فهو لم يطرح قضايا اساسية حول بناء المجتمع الأمريكى ، وأن قدم مجموعة من المقولات التى يمكن فى اطارها ترتيب بعض عناصر هذا البناء بدقة ووضوح . اذ يميز بارسونز مثلاً ، فى مؤلفه النسق الاجتماعى نموذجاً لبناء اجتماعى يسميه نمط الانجاز - الشمولى - Universalistic achievement Pattern . وهو يوضح وصفه لهذا النموذج بمطابقة الجوانب العديدة للمجتمع الأمريكى - البناء المهنى ، الأسرة ، التنوع الدينى ، والفردية الاقتصادية - مع المقولات التى طورها . وعلى هذا النحو يتضمن الاطار التصورى لبارسونز نظره الى

المجتمع كبناء مستقر ودائم ، في حين يعطى انتباهاً أقل للتوتر والصراع والتغير الذي قد يظهر في أطاره .

ومع عودة ظهور القلق والتغير المتواصل للحياة السياسية والاجتماعية في كل مكان في حقبة الستينات ، تلاشى الاهتمام بنظرية بارسونز ، على الرغم من الجهد الذي بذله بارسونز في كتاباته الأخيرة لكي يربطها بقوة أكثر بأحداث واهتمامات الوقت الحاضر . إذ يبدو أن علماء الاجتماع الأمريكيين الشباب قد تحولوا إلى مصادر أكثر رأبكالية لاستنتاج أفكارهم ، بينما اتضحت تماماً الأشكال الجديدة للماركسية في أوروبا ، والاتجاه البنائي لـ *Léve - Strauss* والأفكار المستقبلية حديثاً من كتابات علماء الاجتماع الكلاسيكيين (من ماكس فيبر . أماسا) . بالإضافة إلى الانتقادات الفلسفية الجديدة للعلوم الاجتماعية ، والتي قدمت الآن الأطار العقلي التي تطرح في نطاقه وتناقش الموضوعات الأساسية للنظرية السوسيولوجية .

وحتى في الوقت الذي كانت تناقش فيه أفكار بارسونز بدرجة أكثر اتساعاً بين علماء الاجتماع ، فإن تأثيرها على الفكر الاجتماعي الشامل أو على المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة ، يبدو أنه كان ضئيلاً بشكل مثير . حقيقة أن بعض علماء الاجتماع الأمريكيين الذين تميزوا بالنشاط في المطالبة بنهاية الأيديولوجيا ، والذين أيدوا الكونجرس في المطالبة بالحرية الثقافية ، قد بدأوا في الرجوع إلى علم اجتماع بارسونز ، وفي إحدى الحالات (مثل إدوارد شيلز) أصبحوا مرتبطين مباشرة بأسهامات بارسونز . وبرغم أن فكرة (نهاية العصر الأيديولوجي) قد بدأت أصلاً في أوروبا بهجوم ريمون أرون على الستالينية *Stalinism* في مؤلفه *أفيون المثقفين The Opium of the intellectuals* وكتابات البيركامي *Camus* . غير أنه حينما تناول الكتاب الأمريكيون الموضوع وبخاصة دانييل بل *Daniel Bell* وسيمور لبيست *S. M. Lipset* فمن الواضح أن مصدرهم لم يكن نظرية بارسونز الاجتماعية ، بل على الأصح تحدد هؤلاء الكتاب عن وهم معتقداتهم الماركسية أو الاشتراكية الأولى ، وهو ما يعكس ، ربما بشكل مبالغ فيه ،

انحرافا عاما للتفكير الراديكالى . ولم تدخل أفكار بارسونز ببساطة مثلما دخلت أفكار ووركيم وفيرر أوفبلن Veblen وديوى Dewey فى الولايات المتحدة فى مجال وضع السياسة أو المناقشة السياسية العامة . بل على العكس اتجهت لكى تعكس بطريقة سلبية ، وفى نطاق محدود للعلوم الاجتماعية ، مزاجا كان يسود فعلا المجتمع بكامله .

ويمكن تفسير هذه العزلة العقلية فى أحد جوانبها بسبب الصعوبات التى تنشأ عن أسلوب بارسونز التنظيرى . فالحقيقة أن ما قيل كذبا عن كوندرسيه Condorcet إنما يصدق عليه تماما ، من حيث أنه مدخل فى التمقيد فى أسلوب كتابته . وربما كان ذلك سببا عميقا فى أن أعمال بارسونز فشلت بصفة عامة فى تأسيس أى إثارة عقلية أو احساس بالاكشاف ، وبالتأكيد ارتبط هذا الفشل بحقيقة أن معظم ما يقوله عن الحياة الاجتماعية ، حينما يعبر عنه بلغه عادية ، يثبت أنها ليست سوى ملاحظات مبتذلة . وقد تناول س . رايت ميلز هذه المسألة علانية وبنوع من عدم الاحترام فى مؤلفه الخيال السوسولوجى Sociological Imagination بمساعدة بعض الترجمات لقضايا مستمدة من النظرية الكلية لبارسونز Parson's grand theory . وقد يصبح مملا أن نعيد الآن كل الفقرات التى ترجمها ميلز ولكنى سوف اقتبس فقرة واحدة بغرض التوضيح . إذ يكتب بارسونز فى مؤلفه النمق الاجتماعى (ص ٤١٠) :

« معنى التمسك بالقيم المشتركة ، من الناحية الدافعية أن لدى الفاعلين عواطف مشتركة تدعم أنماط القيم ، ويمكن تحديدها لكى تعنى أن التوافق مع التوقعات ذات الدلالة تعتبر (حالة حسنة) نسبيا بغض النظر عن أى فائدة أدائية محددة يمكن الحصول عليها نتيجة لهذا التوافق ، كما هى الحال فى تجنب الجزاءات السلبية . وفضلا عن ذلك ، فبينما قد يلائم هذا التمسك بالقيم المشتركة حاجات الإشباع المباشر للفاعل ، فإنه عادة ما يكون له جانب أخلاقى ، أيضا ، حيث أن هذا التوافق يحدد بدرجة ما ، مسئوليات الفاعل فى انساق الفعل الاجتماعى الأوسع التى يشارك فيها . ومن الواضح أن الجماعة تعتبر الجوهر المحدد للمسئولية ، التى تتشكل من توجيه محدد للقيم المشتركة . »

وبالتالى يترجم ميلز : « حينما يشترك البشر فى نفس القيم ، فانهم يعملون الى التصرف وفقا للأسلوب الذى يتوقع كل منهم أن يتصرف به الآخر . فضلا عن ذلك فغالبا ما ينتظرون الى هذا التوافق باعتباره حالة جيدة جدا ، حتى ولو بدأ مضادا لمصالحهم المباشرة » . ثم يختتم قائلا : « انه بأسلوب مماثل باستطاعة الباحث أن يترجم الى ٥٥٥ صفحة لكتاب النسق الاجتماعى فى حوالى ١٥٠ صفحة من الانجليزية الصحيحة ، وقد لا تكون النتيجة مثيرة » .

لقد عبر لوش A. R. Louch فى مؤلفه (التفسير والفعل الانسانى Explanation and human action) عن بعض النتائج الماثلة ربما يجديها أكثر . فقد اقتبس فكرة من مقالة بارسونز (النظرية العامة فى علم الاجتماع General theory in Sociology) المنشورة الى جانب مقالات أخرى فى مؤلف ميرتون K. R. Merton (علم الاجتماع اليوم Sociology today ١٩٥٨) حيث علق :

« انه يمكن اعتبار الجيل Generation والجنس Sex المحوريين الرئيسيين للتباين فى العائلة النووية . اذ يمكن الحديث عن ادوار مختلف اعضاء العائلة بالنظر الى المحاور الداخلية - الخارجية اذ كنا ننظم العائلة عضويا على اساس الأجيال ، وبالنظر الى محاور الادائى - الاكتمالى Instrumental - Consummatory اذ كنا نفكر فى التباين بالنظر الى الجنس . واعتقد أن ذلك يعنى أن للأباء سلطة على الأبناء ، حيث يميل الرجال لأن يكونوا مصدر الدخل . ومرة أخرى . ما هو الجديد ؟ . اذ يتحول بناء بارسونز المحكم لكى يصبح اسلوبا لتصنيف التفاعلات العديدة بين الأفراد والجماعات . ويصبح المصدر الوحيد للدمشة أن ما نعرفه فعلا عن النشاط الانسانى يعاد صياغته فى اطار هذا النسق الاصطلاحي والتصنيفى » .

ويبدو لى أن تقديم ما هو عادى ومبتدل من خلال لغة رنانة نتج بقدر ما عن عدم احساس بارسونز بالموضوعات الميكانية والاجتماعية الحقيقية . فعلى خلاف المفكرين الذين شرع أصلا فى تفسير أفكارهم

– مارشال ، بارتو ، دوركيم ، فيبر – يبدو أن بارسونز ليس لديه اهتمام قوى بالحياة السياسية ولا رؤية عميقة لمشاكلها . وحتى حينما يشرع فى دراسة مسألة سياسية هامة ، كما فعل بشكل متزايد فى السنوات القليلة الأخيرة ، استجابة ، كما هو واضح ، لضغوط خارجية ، فإن ميله الطبيعى تمثل ببساطة فى إعادة صياغة بعض الأحكام العامة ، السائدة والمتفق عليها ، فيما يتعلق بالموضوع ، وفقا لآثاره التصورى حيثما كان ذلك ممكنا .

وتوجد أمثلة عديدة لذلك فى مقالاته الأخيرة ، وأن كانت مقالته عن الأمريكيين الزنوج Negro Americans بعنوان (المواطننة الكاملة للأمريكيين الزنوج Full Citizenship for the Negro Americans) توضح هذا الاتجاه بصورة أفضل . وقد نشرت أول مرة فى ١٩٦٥ ، وهى تصوغ ، بمساعدة أفكار أخذت عن مفكرين ينتمون الى تيار فكرى آخر (بصلة خاصة مارشال T. H. Marshall وجونار ميردال Gunnar Myrdal فضلا عن أفكاره – وجهة نظر فى قضية الزنوج أصبحت منتشرة بين علماء الاجتماع الأمريكيين فى الأيام الأولى لحركة الحقوق المدنية ، وهى وجهة نظر ليبرالية نظرت الى الزنوج باعتبارهم آخر أقلية أجنبية مزهلة للانصهار ، والاندماج الكامل فى المجتمع الأمريكى . ولم يسهم بارسونز بأى مطلب برؤية ثابتة لتاريخ الأمريكيين السود وظروفهم ، أو حتى يتوقع الاتجاهات الجديدة التى قد تسلكها حركة الزنوج فى السنوات القليلة التالية . والآن يبدو تفاؤله المتعلق فيما يتعلق بحل المشكلة التى يراها من جانب واحد بخلاف أخلاقى أكثر من كونها تصادما للمصالح ، ساذجا الى حد كبير (٨) .

ويوضح نفس المدخل مقالة أخرى حديثة عن الجامعات وحركة

(٨) يمكن النظر بنفس الطريقة فى مقالتيّن سابقتيّن ، الأولى عن (الديموقراطية والبقاء الاجتماعى فى ألمانيا النازية) ، والثانية عن (بعض الجوانب السوسولوجية للحركات النازية) . فلم يطل بارسونز ظهور النازية أو اندماج توتها فى نفس الوقت الذى وقعت فيه هذه الأحداث . وقد نشر مقالته هذه سنة ١٩٤٢ حينما أصبحت الإنكار لثى صافيا متدولة عملا بشكل طنى . إذ نشرت روح الجليبريا The Owl of Minerva جعلها طى للنسق والتمسبة لعلم لاجتماع بارسونز كما فعلت بالنسبة لفلسفة هوبل .

الطلبة (٩) . وهنا أيضا يفسر بارسونز رؤية مالوفة . إذ يصف بناء الجامعات الأمريكية وتطورها دون أن يطرح مجرد تساؤل يتعلق بما اذا كانت الازمة التي تمر بها الآن تتطلب اصلاحات اساسية في بنائها ؟ . وفي دراسته لسلطة الجامعة نجده يميز في اطارها بين اربعة عناصر اساسية - الامناء Trustees ، الادارات Administrations ، الكليات Faculties والطلبة Students ، وقد شبه العلاقات المتبادلة بينها بالانفصال بين السلطات في المجال الحكومي (ولكن بدون اى محاولة لتوضيح المعنى الذي تلوحه الماثلة) . وقد استمر في التأكيد على (ضرورة أن تكون للادارات والامناء أنواع محددة من السلطة على الكليات والطلبة) برغم أن هذه السلطة تتحدد (أو ينبغي أن تتحدد بالحرية الأكاديمية للجماعتين الأخرين) . ولكن ما هي الأسس التي أكد بناء عليها أنه ينبغي أن تكون للمديرين والامناء (وبخاصة الفئة الأخيرة) مثل هذه السلطة في الجامعة ؟ وفي الحقيقة ، ما أهمية وجود الامناء اساسا ؟ .

لم يناقش بارسونز هذه القضايا ، فقد كانت جميعها من الوضوح حتى أنها ببساطة لم تخطر بباله . وهكذا ، ففي الوقت الذي كان فيه موضوع السلطة Power (الاستبدادية وغير المسئولة) المتركزة بالتحديد في أيدي الامناء أو أعضاء مجلس الجامعة ، من أكثر الموضوعات تفرجاً في حرم الجامعات الأمريكية ، نجد أن بارسونز يوافق على البناء الحالي للجامعات الأمريكية غير ناقد آياه ولم يقدم أكثر من تقرير وصفي للتعليمات التقليدية .

فاتجاه مدخل بارسونز لدراسة الموضوعات الاجتماعية والسياسية، واعتبار البناء الحالي للمجتمع الأمريكي بناء ثابتاً لا يتغير ، وفي أكثر الاحتمالات قادر على النمو التدرجي وفقاً لمسار محدد وضيق للغاية ، لم يظهر من فراغ ، أو باى أسلوب بسيط من أيديولوجيا محافظة . وإنما

يكن مصدر هذا الميل أيضا في مصدر بارسونز لطبيعة النظرية السوسيوولوجية ، التي كانت واضحة في انجازه منذ البداية ، والتي هبر عنها بوضوح في الصفحات الأولى لمؤلف النمق الاجتماعي :

• يتمثل موضوع هذا المجلد في استعراض وتوضيح الاطار التصورى لتحليل الانساق الاجتماعية بالنظر الى الاطار المرجى للفعل . فالمقصود به أن يكون عملا نظريا بالمعنى الأساسى للكلمة . فاهتمامه المباشر ليس التعميم الامبيريقى في ذاته أو المنهج ، برغم انه سوف يتضمن بالطبع قدرنا واضحا منها . ومن الطبيعى ضرورة اختبار الاطار التصورى المقدم هنا بالنظر الى فائدته في البحث الامبيريقى . بيد أن ذلك ليس محاولة لتقديم تقرير نظرى عن معرفتنا الامبيريقية ، مثلما قد يكون ذلك ضروريا بالنسبة لانتجاز عن علم الاجتماع العام . فالتركيز هنا على الاطار النظرى أما التناول المنظم لاستخداماته الامبيريقية فسوف نهتم به بشكل منفصل ، •

وبذلك ، يستبعد بارسونز من اطار النظرية (بالمعنى المحدد لذلك) عنصرين كانا عادة يعتبران ، على العكس عناصر حيوية بالنسبة لعلم الاجتماع النظرى . ويتمثل أول هذه العناصر في محاولة صياغة التعميمات الامبيريقية وتأسيس الارتباطات المنظمة بينها . حيث تمت هذه المحاولات باساليب عديدة في تاريخ التفكير الاجتماعى . فهى تنشأ في بعض الحالات نتيجة للمواجهة المباشرة لواقعة أو ظاهرة اجتماعية محيرة ، تدفع الى البحث عن تفسير ما . وقد تكون ظاهرة من النوع الذى لم يثل حتى هذه اللحظة انتباها كثيرا (حتى تكشف عن اهميتها القدرات التخيلية لمفكر مبدع) ، وقد تكون شيئا متميزا أو جديدا تماما في الحياة الاجتماعية . وينتمى تفسير ماركس للثورة الفرنسية ونشأة الحركات الاشتراكية الى هذه الفئة الأخيرة . وفي حالات أخرى يندفع عدم الاقتناع بالتعميمات أو الأطر التفسيرية لمفكرين سابقين الى نشأة نظريات جديدة ، مثلما شرح ماكس فيبر في تعديل النظرية الماركسية عن أصل الرأسمالية . أو حينما قدم دوركيم تفسيراً سوسيوولوجيا للانتحار يتناقض مع التفسيرات المتقومة (السيكلوجية وغيرها) التي كانت سائدة عند نهاية القرن التاسع عشر .

هناك خاصية مشتركة بين كل هذه الحالات ، تتمثل في أنه بعد وضوح المشكلة وصياغتها ، يفترض تفسيراً لحلها . وفي إنجازات بارسونز فإن بؤرة الاهتمام هذه ، هي المفقودة منذ البداية . طالما أنه في تفسيره لأعمال علماء الاجتماع الكلاسيكيين قد أغفل مسألة صدق تفسيراتهم لصالح التركيز على طبيعة المفاهيم التي يستخدمونها .

وقد اتبع أسلوباً مماثلاً في دراساته الاجتماعية الأكثر حداثة ، عن طريق تقديم تصنيف وصفى للظواهر في إطار مجال محدد ، أو بتقديم تحليل للمفاهيم المستخدمة في هذا المجال بدلا من تقديم تفسير للوقائع في علاقتها بمشكلة واضحة التحديد . ولقد وضحت هذه المسألة الأخيرة فعلا في المقالات التي كتبها عن الأمريكيين الزوج ، والجامعة الأمريكية ، غير أننا من الممكن أن نجد مثالا آخر لافتا للنظر في مقالة له بعنوان (حول مفهوم القوة السياسية On The Concept of Political Power) في مؤلفه (النظرية الاجتماعية والمجتمع الحديث) . حيث تعتبر هذه المقالة مكرسة أساسا للتعديل والتوضيح والتحليل التصوري ، ومن ثم فهي تستبعد بشدة أى محاولة لتفسير الأحداث السياسية . فبعد تأسيسه مماثلة بين (النقود) و (القوة) يشير بارسونز الى الظواهر التي يسميها (بتخضم القوة Power inflation) و (انكماش القوة Power deflation) . ويوحى وصفه لهذه الظواهر بضعف المماثلة ، وبخاصة حينما تبدو الظروف المرتبطة بانكماش القوة مماثلة لتلك المرتبطة بالتخضم النقدي (١٠) . غير أنه من الأكثر أهمية هنا أن نلاحظ أن بارسونز لم يقدم على الإطلاق أى اشارة للأسباب الممكنة لهذه التقلبات السياسية . ومن ثم فهو يصف الماكارثية (كدورة انكماشية

(١٠) ينشئ ذلك بالنسبة لبارسونز ، أن لانكماش لقوة يقابل للسند الاساسى للقوة ، التي يعتمد عليها تأثير كثير من العناصر المتصلة بمسئوليات القيادة الرسمية وغير الرسمية ، والتي تدعم بدورها رصيد القوة ، المستغرة بالضرورة . (ص ٣٤٣) . من أجل نقد أكثر شمولا لمفهوم بارسونز انظر مقالة كتبها أنتوني جايندز بطوان (لقوة في كتابات بارسونز الاخيرة)

Parsons" Sociology, 2 (3) (September 1968).

Anthony Giddens : "Power in the recent writings" of Talcott

Deflationary spiral في المجال السياسي) غير انه لم يفسر سبب هذه الدورة . ومن ثم فنحن في النهاية لا نفهم الماكارثية افضل من ذي قبل ، ولكننا نخلع عليها اسما جديدا فقط .

ويعتبر المنهج أو منطق فهم الموضوع هو العنصر الثاني الذي استبعده بارسونز من رؤيته للنظرية . حقيقة انه لا ينتمي بدقة لمجال النظرية ، ولكن لمجال ما بعد النظرية Meta - theory بالقدر الذي يتضمن تفكيرا في طبيعة ومكانة النظريات والقضايا السوسولوجية ذاتها . ومما لا شك فيه ان طبيعة علم الاجتماع وموضوع بحثه أسستا على الدوام فصلا كاملا وعقما بين المجالين . فلكي تصبح منظرا جيدا ، متوقد الذهن ، فانه يجب أن تكون على وعى مستمر بالصعوبات المحددة التي تواجه أى محاولة لتفسير الوقائع أو السلوك ، والفعل الاجتماعي . ومن الحقائق التي دعته أعمال المفكرين السوسولوجيين الكبار ، من ماركس وحتى دوركيم ، أن أيا منهم لم يؤسس نظريته بدون أن يحلل في نفس الوقت أصولها وبناءها الصوري .

وباسلوب ما ، اثاروا جميعهم تساؤلا رئيسيا أصبحت له ، ثانية ، أهمية كبيرة في المناقشات الحالية يتعلق من ناحية بمكانة وحدود التعميم والتفسير السببي في علم الاجتماع . ومن ناحية أخرى يتعلق بطبيعة وقيمة وصدق الادراك الحسي والتخيلي Imaginative للحياة الاجتماعية ، كذلك الذي يجده الباحث مثلا في مؤلف توكفيل Tocqueville الديمقراطية في أمريكا Democracy in American أو في مؤلف ماكس فيبر (الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism) ، أو في الرواية الطبيعية أو رواية النقد الاجتماعي مثل رواية زولا (الجنين Germinal أو رواية دوس باسوس Dos Passos (الولايات المتحدة الأمريكية U. S. A.) ، وإلى جانب ذلك فقد اثاروا أيضا مجموعة من التساؤلات تتصل بدرجة أكثر أو أقل بصدق ما هو شامل في مقابل صدق المقولات التاريخية (العقل التحليلي، في مقابل العقل الجدلي) للنظرية الاجتماعية ، أو التي تتعلق بالأيديولوجيا والموضوعية .

وقد التزم بارسونز بشدة بقاعدته الخاصة التي تؤكد عدم تناول هذه هذه المشكلات باى قدر أو باى أسلوب منظم . وهكذا ، فبرغم أنه يشير كثيرا الى الوضعية ، فان ذلك كان دائما بالمعنى الذى ارتبطت فيه الوضعية بالتقنية كإطار تصورى يستند الى فكرة الفعل الفردى العقلانى ، وليس بالمعنى الذى يمكن أن تقابل به الوضعية ، كالفلسفة للعلم تؤكد على ملاءمة التفسير السببى للعلوم الاجتماعية ، بفلسفة اخرى للعلم تؤكد اتصال الظواهر الاجتماعية كل بالأخرى ، ويمكن فهمها بأسلوب غير سببى non-Causal way (بواسطة عملية الفهم Verstehen أو ادراك المعنى Comprehension of Meaning كما يصف ذلك دلتاى Dilthey وماكس فيبر) .

ومرة أخرى ، فبرغم أن بارسونز كما لاحظت قد فسر مفهومه للفعل باعتباره يتضمن (أهدافا ذات معنى) بطريقة تبدو كما لو أنه يصنف نفسه ضد الوضعيين والسلوكيين ويقف الى جانب هؤلاء الذين يعتقدون أن العلوم الاجتماعية تعتمد على نموذج متميز من المعرفة والفهم ، فقد ظل يستخدم اللغة السببية فى مناسبات عديدة ، الى جانب أنه لم يعتقد فى ضرورة أن يعطى تقريرا مفصلا لمنهجه أو وجهة نظره . ومن الواضح أن توجيه الهدف النظرى قد يصبح أكثر وضوحا إذا هو قد أخذ على عاتقه ، فى مرحلة ما ، أن يفحص الأساس المنطقية لنظريته .

وبتخلية عن التعميم الامبيريقى من ناحية ، والبحث المنهجى من ناحية اخرى فقد قصر بارسونز نفسه الى حد كبير على تحليل وتصنيف المساهم . وبذلك يمكن القول وفقا لبراثوايت R. B. Braithwaite وآخرين ، فان بارسونز قد عمل فى إطار ميز العلوم فى مرحلة سابقة من تطورها . حيث النظرية لا تعنى أكثر من تصنيف الظواهر التى يتضمنها الموضوع ، وهى التى تحدد نطاق المشكلة ، وقواعد الاجراءات ، وأطر التفسير . غير أن هذا القصور غير ضرورى وغير مرغوب فيه بالنسبة لموضوع تقدم لنا بعد هذه المرحلة الأولى . على الأقل بمعنى أن علماء الاجتماع الكلاسيكيين انفسهم قدموا تعميمات ونظريات مفصلة يمكن أن

نوافق عليها ، أو نهملها أو نرفضها استنادا لرؤيتنا للدليل الامبريقي
 واسلوب التفسير الملائم في علم الاجتماع . غير ان علينا ان نواجهها في
 كل الحالات .

وينبغي القول انه في مناسبات قليلة نجد ان بارسونز لم يقيد نفسه
 كلية بالتحليل التصوري ، وفي هذا الصدد فانه من المفيد مقارنة مقالته
 عن ماركس بمقالته عن دوركيم وفيبر في مؤلفه (النظرية السوسيولوجية
 والمجتمع الحديث) . ففي مناقشة بارسونز لدوركيم وفيبر نجده مهتما
 اساسا باطرحهم التصورية على طول مؤلفه الاول عن الثورة المزعومة
 في الفكر والتي انتجت فكرة الفعل الاجتماعي ، غير انه في فحصه لفكر
 كارل ماركس (باى قدر لأول مرة) نجده قد حدد نطاقا لتحديد موقع
 ماركس في الحركة العقلية التي انطلقت من تيارى الوضعية النفعية والمثالية
 الالمانية الى علم الاجتماع الحديث . وبدلا من ذلك نجده قد ركز على نقد
 التعميمات التفسيرية لماركس . ويبدو لى ان سبب اختلاف المعالجة ظهر
 من حقيقة انه بينما وجد بارسونز ان التفسيرات التي قدمها دوركيم وفيبر
 يمكن الموافقة عليها ايديولوجيا ، نجد ان تفسيرات ماركس كرهية
 distastful تستوجب الرفض . وينبغي اضافة ان بارسونز لم يرفض
 هذه التفسيرات في مقالته بصورة مستقلة ، ولكنه لخص فقط الانتقادات
 العديدة الموجهة لنظرية ماركس والتي اصبحت الان حالوفة ، وهو لم
 يقدمها باسلوب يوضح امكانية اشتقاقها من نظرية بديلة لنظريته .

وبالنظر الى تفضيل بارسونز النظر الى المجتمع من وجهة نظر
 مبادئه الثقافية او عناصره المعيارية فقط - كالمعتقدات الاخلاقية والدينية -
 بدلا من المصالح المادية ، في تحميم الفعل ، نجده قد اسس عداءه لماركس .
 ان يقول ان اكثر الانتقادات اهمية يتمثل في محاولة ماركس التي لا يمكن
 الدفاع عنها لاستبعاد العوامل المعيارية والمثالية من العوامل ذات الاهمية
 الرئيسية في تحميم العملية الاجتماعية ، . ولقد اقر بارسونز هذا الرأى
 ثانية في مؤلفه (المجتمعات : منظورات تطورية ومقارنة) . ان يؤكد انه
 لا يمكن الموافقة على نظرية (العامل الواحد) في التطور الاجتماعي ، ثم
 يذهب الى القول بان هذا الصمدق الاحادي elementary truth

(لا يقدم ترتيبا متدرجا للعوامل) ثم يختتم قائلا (انى أعتقد بأن العناصر المعيارية داخل النسق الاجتماعى أكثر أهمية بالنسبة للتغيير الاجتماعى من المصالح المادية للوحدات المكونة .

وهكذا يؤكد بارسونز ، مثل ماركس ، أولوية عناصر معينة فى الحياة الاجتماعية ، غير أنه على خلاف ماركس الذى شرع يوضح امبيريقيا أن تغيرات هائلة فى المجتمع الأوربى نتجت عن التغيرات فى أسلوب الانتاج ، وعن ظهور طبقات جديدة ، وعن الصراعات الطبقيه ، نجده لا يعتبر ضروريا أن يقدم دليلا يدعم اعتقاده فى أن العناصر المعيارية أكثر أهمية . وفى مكان آخر من نفس المؤلف فى مناقشته للمسار العام للتطور الاجتماعى نجده يشير الى (ميل المجتمعات نحو التباين الى انساق فرعية أساسية أربعة) الانساق الفرعية لنموذج الذى ناقشته سابقا) غير أنه لم يؤسس تساؤلا يتعلق بأسباب هذا الميل ، تاركا إياه يوضح ، أنه اذا وجد هذا الميل ، فإنه يعتمد بطريقة ما على التفوق المدعى للعناصر المعيارية فى الحياة الاجتماعية .

وقد سيطر الاعتقاد فى أولوية تأثير القيم والمعايير (وبخاصة القيم الدينية) على اسهامات بارسونز فى مواجهة القول بتأثير المصالح .
 فعثلا فى تحليله لمفهوم القوة يرفض ما يسميه منظرى نظرية اللعب Game theory بتصوير المجموع الصفرى Zero-sum (وبخاصة كما استخدمه س . رايت ميلز فى مؤلفه صلفوة القوة Power elite) ، حيث تتضمن قوة بعض البشر ضعف الآخرين ، لأن هذا الرأى يتضمن وجود الصراع والمصالح المنقسمة فى المجتمع .
 ومن ثم فقد اختار أن يحدد القوة Power (بقره النسق الاجتماعى على انجاز الأمور التى تدخل فى نطاق مصلحته الجمعية) . بحيث يفرض ذلك تأكيدا على عدم تجاهل المصلحة الجمعية ، وعلى تكامل النسق من خلال القيم المشتركة ، بينما هو يقلل من أهمية المصالح المتناقضة والصراع الداخلى .

وتعتبر هذه بالتحديد وجهة نظر من جانب واحد كتلك التى لماركس ،

وربما أكثر من جانب واحد ، طالما أن ماركس قد سلم بقوة القوى الموحدة في المجتمع والتي تنبثق عن تأثير (الأفكار الحاكمة ruling ideas) في حين أن بارسونز لا يسلم إطلاقا بفكرة (القوة فوق الآخرين Power over others) (أعنى وجود الجماعات الحاكمة والجماعات الخاضعة) . وقد يبدو مفهوم بارسونز عن القوة معقولا في جانب منه في حالة المجتمعات الديمقراطية فقط (وبالتأكيد ليس في حالة النظم الدكتاتورية أو الاستعمارية) ، ومن ثم لا يمكن الاستعانة به على نطاق شامل ، إذ يوجد اعتراض أكثر جدية على أسلوب صياغة هذا التعريف في مواجهة التعريفات الأخرى . فكيف نحكم بين التعريفات إذن ؟ عن طريق تحديد كيف تعمل في تفسير الوقائع ، أو في فهم الموقف ، ومع ذلك فقد أسس بارسونز صلة بين مفهومه عن القوة وبين المفاهيم الأخرى لتحليله العام عن المجتمع . وحيثما استخدم قيير وجون ستيوارت مل ، على سبيل المثال ، مفهوم القوة ، كما حدده ، لكشف وفهم العمليات السياسية الحقيقية - نمو البيروقراطية ، نمو الأحزاب السياسية الحديثة ، تخلق صفوة القوة - دار بارسونز بلا توقف في دورة المفاهيم والمماثلات ، وحتى ذلك الوقت حيث كان يستخدم مفهومه عن القوة ، لنقل في دراسات تشكل الأمم الجديدة ، أو ثورات القرن العشرين ، أو حركة القوة السوداء ، فإن قيمته لا يمكن تحديدها .

واعتقد أن كثيرا من علماء الاجتماع قد وجدوا أن من الصعب للغاية التعامل مع تفكير بارسونز ، حتى لو تغلبوا على عدم تصد اللغة . إذ لا تبدو الاستكشافات التصورية المتكررة ، والتصنيفات المتقلة ، التي تصوغ باصطلاحات أخرى تميزت أسامية قامت منذ زمن بعيد بين النظم الاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها من النظم ، يمكن أن تقود في اتجاه محدد ، أو نحو توضيح القوى الجوهرية التي تعمل في المجتمع الحديث . فما هو مفتقد بصورة أكثر وضوحا وجود محور ، ومجموعة من القضايا التي يمكن أن تنمى حولها نظرية سوسيولوجية ، كتلك التي أسسها آخرون وجها فكرهم نحو قضايا الطبقة ، وعدم المساواة ، والعلم ، والاتجاه إلى التصنيع ، والرشد والبيروقراطية .

وتضم أفكار بارسونز العامة نظرة محافظة بوضوح . حيث يلعب الاعتقاد في الاستقرار ، والتكامل والنظام والتأثير الحتمي للقيم الدينية دوراً رئيسياً . بل حتى هذه النزعة ليست نزعة محافظة فعالة كتلك التي يمكن أن تقود الى تفسير محدد للفرص والمخاطر التي يواجهها البشر ، أفراداً أو جماعات ، في عالم الحديث . ولكنها نزوع محافظ غير معنن أو محدد ، منتشر ، ومنفصل يكشف عن نفسه بدرجة أكثر في كل مدخل بارسونز نحو موضوع الاهتمام ، منه في أى صياغات أمبيريقية عن المجتمعات الواقعية (١١) . حتى المفهوم الأساسى (للفعل الانمائى Human action) الذى رآه آخرون على أنه يتضمن مشروعاً أساسياً ، قتله بارسونز ، وأصبح الفعل لديه كما يبدو فى لحظة من الزمن ، بدون أى توجيه نحو المستقبل ، مداناً فى إطار تصنيف لنماذج الفعل الاجتماعى .

وليس هناك موضع يبتعد فيه بارسونز عن عالم الفعل الواقعى أكثر مما هو واضح فى كتابه (النظرية السوسولوجية والمجتمع الحديث) فمر الخواص الغربية لهذا الكتاب أنه لا يبدو متعلقاً بالمجتمع الحديث على الإطلاق ، بأى صورة محددة . إذ لم تذكر خلاله إطلاقاً مسائل كالحلم ، والصناعة ، والنمو السكانى ، والمجاعة ، والثورة والتهميز العرقى ، والصراع ، والحرب النووية ، أو حتى أعطيت انتباهها سريماً . ولم يحدث اهتمام بالوقائع أو الموضوعات التى تهيىج ، وتربك ، وتثير ، أو تخيف البشر فى مجتمعنا الحالى ، والتى تولد القهر والتمرد ، وتضائل أسهام علم الاجتماع فى نطاق الفهم والحكمة العملية حتى وصل الى مستوى الاقتراحات السطحية كأن نقول (٠٠٠) أنه يجب بذل كل جهد لئلى ننشر بوعى القضايا ذات الالتزام القيمى ، والتى يمكن أن توفر الأساس

(١١) غالباً ما تكون رؤية بارسونز لبعض القضايا الاجتماعية ذات طبيعة ليبرالية ، ومعها لا تكون وليدالية أبداً ، إذ يحدث عادة فى هذه الحالات أن يتبنى بارسونز رأيين متضادين متكررين آخرين للموقف .

للاتفاق بين كل من الأمم الفقيرة والغنية (١٢) فكيف يمكن لنا أن نكشف
عن اتجاه واضح ، أو اهتمام أو مصلحة حيوية في فكر غير ملائم بصورة
تامة ؟

الفصل الثالث

الآزمة في علم الاجتماع (١)

ظهر « علم الاجتماع الجديد » منذ عدة سنوات • ولكونه قد نشأ من مساهمات س • رايت ميلز C. Wright Mills أساسا ، فقد ارتبط من خلاله بمعتقدات وحركات اليسار الجديد في نهاية حقبة الخمسينات وبداية حقبة الستينات • غير أنه مثلما نما اليسار بسرعة كبيرة واستبدل بحركات اجتماعية مازالت أكثر جدة ، فقد حدث ذلك بالنسبة لعلم الاجتماع الجديد أيضا ، فقبل أن يتمكن من تأسيس نفسه بشكل ملائم كامسلوب متميز في التفكير الاجتماعي ، نجده قد نعى جانبا بواسطة محاولات أكثر حداثة لمنح العلم توجيها منعشا • ومن ثم ففي أقل من عشر سنوات أصبح لدينا علم الاجتماع النقدي Critical Sociology وعلم الاجتماع الراديكالي Radical Sociology ، بحيث أن هذه التجديدات كانت أقل من حيث قوة ارتباطها بالالتزامات السياسية من الاثنوميثودولوجي ethnomethodology والغزعة البنائية ناهيك structuralism عن حركة تحرير علم الاجتماع التي قد تكون أصلوبا للشعور أكثر منها أسلوبا للتفكير • والآن يقدم لنا ألفن جولدنر Alvin Gouldner تصولا آخر في شكل علم الاجتماع التأملي reflexive sociology أو عالم الاجتماع الذي يتأمل مولده (٢) •

ويمكن اعتبار هذا التكاثر والتتابع السريع للمذاهب بسهولة ، إشارة

(١) Reprinted, with minor revisions, from New York Review of Books XVI (4) (11 March 1971).

(٢) Alvin Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology* (New York, 1970).

لازمة عقلية ، تصاحب أزمة فى الحياة الاجتماعية أو تكشف عن نفسها فى الحركات المتنوعة للاحتجاج والمعارضة ، وفى التمردات المتفرقة . وقد شخص نورمان برنباوم Norman Birnbaum هذا الموقف فى مقالة له عن الأزمة فى علم الاجتماع الماركسى بقوله :

« تقع الأزمة النظرية أو المذهبية فى النمق الفكرى حينما تتوفر اى من مجموعتى الظروف المجردة . حيث تستنفد امكانيات النمو الداخلى للنسق نفسها فى احدى الحالات وتصبح مقولات النسق عاجزه عن التحول ، وتصبح المناقشة التى أسسها النمق مدرسية Scholastic بالمعنى المزدرى لهذا المصطلح . وفى الحالة الأخرى تتغير الحقائق التى أدركها النسق عن صورتها الأصلية بقدر كبير حتى تصبح مقولات النسق عاجزة عن مواجهة الظروف الجديدة . ومن الواضح أن مجموعتى الشروط هاتين وقعتا غالبا بصورة متزامنة ، وبخاصة بالنسبة للانساق التى تهتم بالحركة التاريخية للمجتمع » (٣) .

ولقد خبر علم الاجتماع كثيرا ازيمات من هذا النوع . وبالنظر الى تاريخه الحديث فقط ، يتضح لنا كيف أن علم الاجتماع التقدمى Progressive Sociology الذى ساد حقبه الثلاثينات (والذى تمثل له باسهامات روبرت ليند Robert Lynd وبعض الكتاب الماركسيين) قد فقد معظم كفاءته وأهميته عند نهاية الأزمة الاقتصادية وانفلاق الحرب ، واعادة البناء فيما بعد الحرب ، حيث خضع الحوار السياسى ، والسياسة العامة فى معظم الاقطار الغربية لأفكار النمو الاقتصادى فى المجال الداخلى والصراع بين الديمقراطية والتزعة الشمولية totalitarianism فى المجال العالمى . وبالمثل بدأ علم الاجتماع المحافظ conservative بعد الحرب (من خلال كتاب مثل پارسونز Parsons ، لبست Lipset ، بل Bell ، شيلز Shills ، وأرون Aron ، حيث ظهر الى حد كبير من خلال هذه الظروف المتغيرة ،

يلقد قدرته على تفسير الوقائع الاجتماعية بطريقة مقنعة ، حينما ظهرت الحركات السياسية والثقافية الجديدة وتحدث أساليب الحياة المستقرة أو هجرتها في كثير من المجتمعات الصناعية .

وقد أظهرت حالة الفوضى التي عشنا خلالها ، على الأقل في الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٨ غرابة أنه كان ينبغي أن يكتب جولدر *Gouldner* عن الأزمة المقبلة في علم الاجتماع . وتفترض أحد أساليب تفسير فكرة أن الأزمة تقع في المستقبل أن جولدر يشير إلى فترة سوف تواجه فيها المدارس القائمة في علم الاجتماع بنظرية محكمة بديلة عن المجتمع ، مستندة (كما يفترض) إلى بناء جديد من العواطف ومجموعة من (الافتراضات الأساسية) الجديدة (٤) . ويمكن أن يعتبر ظهور هذه النظرية إلى حد كبير حلا للأزمة العقلية أكثر من كونه تعجيلا لها . وحينئذ فقد توجه أفكار جديدة البحث السوسيولوجي (٥) . وقد يتأسس جديدة حول القضايا الهامة ، وقد تنقل بحماس بعض المناقشات التي ما تزال مستمرة - حول التغيير والاستقرار الاجتماعي أو حول الصراع والاتفاق - أو تودع متحف التاريخ .

ويعتبر وصف جولدر للحالة الراهنة كحالة تستمر فيها مدرستان فكريتان قائمتين - الماركسية والوظيفية - في السيطرة على النظرية الاجتماعية وعلى وشك أن يتم تحديهما ، من العناصر الأساسية لتصوره عن الأزمة القائمة . إذ كرس جزءا كبيرا من مؤلفه لفحص نقدي للنسق النظري لتالكوت بارسونز على أساس أنه يمكن معادلة علم الاجتماع الأمريكي بالاتجاه الوظيفي أو بالتالي بنظرية بارسونز . ويبدو أن الاهتمام

Domain assumption

(٤)

(٥) يدعو أن الافتراضات الأساسية تتطلب بدقة مع ما يسميه كوجن *Kuhn* وآخرون (النموذج للتوجيه) *Paradigm* أضي مجموعة للتيم والمعتقدات التي يشترك فيها أعضاء المجتمع العلمي والتي تحدد للتضاي التي تطير تضاييا طمية ، والمخلل التي يجب تبنيها في محاولة لتصدى لها . ومن للوضح أن (الافتراضات الأساسية) أو (النماذج للتوجيهية) بهذا المعنى ترتبط ببناء العواطف *structure of sentiments* أو تحويه .

الذى منحه لهذه النظرية مبالغا فيه ، أولا لأنه لم يتقدم فى الحقيقة ابعده من الانتقادات التى وجهت اليها منذ وقت مضى وحتى الآن . وثانيا لأنه من المشكوك فيه للغاية (وهو ما لم يوضحه جولدنر بأى أسلوب) أن يكون الاتجاه الوظيفى ، وبخاصة تصور بارسونز له ، قد تمتع بهذه المكانة المسيطرة خلال العقد السابق حتى فى علم الاجتماع الأمريكى ، بينما لم يحقق فى أوروبا أى تفوق على الاطلاق .

وقد تعرضت الماركسية للمنافسة ، كنسق سوسيولوجى منافس ، بشكل ناقص وبإيجاز شديد . وصور تطورها بأسلوب مضلل الى حد ما ، ويسلم جولدنر بأن الماركسية كانت منذ البداية ، تيارا أساسيا مضادا داخل علم الاجتماع الغربى ، غير أنه لم يفحص الخلافات النظرية التى ولدها وما زال يولدها هذا التناقض ، وبدلا من ذلك وصل الى نتيجة أن الماركسية والوظيفية اللذين يواجهان كل منهما الآخر ، والمتميزين جغرافيسا على النطاق العالمى - فأحدهما مضمن فى علم الاجتماع السوفيتى ، بينما الآخر فى علم الاجتماع الأمريكى - فى صراع يطف بالامستارة والتكيف المتبادل فقط .

وقد يكون لذلك معنى سياسى محدود ، فإعادة صياغة ماركس ، يمكن القول أن الأفكار الحاكمة فى العالم هى أفكار القوى الحاكمة ، حيث تواجه القوى العظمى كل منها الأخرى ايدولوجيا مسلحة بعلوم اجتماع قوية . غير أن هذه الحقيقة ارتبطت بطريقة معقدة وغير مباشرة فقط بحالة التفكير السوسيولوجى . ولكى يؤسس جولدنر مقابله الدقيقة بين علم الاجتماع الغربى وغير الغربى ، فإن اعتباره بارسونز المعبر الدقيق عن علم الاجتماع الغربى ، فرض عليه أن يوحسد الماركسية مع الماركسية السوفيتية لكى يقدمها كنظرية موحدة متماسكة ومسيطرة . ولكى يتجاهل الأزمة المستديمة فى الفكر الماركسى . ولتحتاج لمواجهة هذه النظرة أن نلاحظ أن الفكر الماركسى قد ازدهر خارج الاتحاد السوفيتى أساسا ، فى فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، يوغوسلافيا وربما الصين ، حيث اتخذ اشكالا متنوعة ومعدله الى حد كبير ومجريه . وقد أثر الحوار العقلى المتعلق

بطبيعة الماركسية كظاهرة في المجتمع ، على الماركسية كمقيدة سياسية . وحتى في الاتحاد السوفيتي ، وبوضوح كامل في الاقطار الأخرى لأوربا الشرقية . وفضلا عن ذلك ، نجد أن للأفكار الماركسية (مع أنها الماركسية غير السوفيتية) تأثيرا هائلا الآن على علم الاجتماع الغربي أكثر مما كان لها منذ عقود كثيرة . وكما لاحظ درايتزل في مقدمة كتابه أنه قد ظهر . . . استعداد جديد للاستفادة من وجهة النظر الماركسية ، ليس بمعنى قبول النظرية الماركسية في المجتمع ، ولكن بمعنى الاستفادة من الأفكار العديدة ، التي ترجع جذورها إلى الماركسية ، مع تفسيرها بشكل مختلف وذلك من أجل إثارة قضايا ، أو لنقد المداخل الأخرى .

وفضلا عن ذلك ، فهناك معنى آخر للاقترب من الأزمة ، وهو الاقتراب الذي يطرح للبحث علم الاجتماع ذاته ، وليس شكلا معيناً . وكما لاحظ روبرت نسبت Robert Nisbet في مؤلفه التفكير السوسيولوجي The Sociological Tradition أن علم الاجتماع قد تشكل في أزمة انتقال الاقطار الأوربية إلى المجتمع الصناعي . إذ تشكلت مجموعة أفكاره وقضاياها المتميزة في الفترة ابتداء من ١٨٢٠ وحتى نهاية القرن التاسع عشر . حينما كانت المجتمعات الحضرية ، والديموقراطية والصناعية ، والبيروقراطية ، والعلمانية التي نعيش فيها ، في حالة تخلق . وقد يتضح كما يذهب نسبت أننا نستمر في رؤية العالم الاجتماعي من خلال توسط هذه الأفكار أو من وجهة النظر هذه ، تبدي التغييرات في الفكر السوسيولوجي بين ١٩٢٠ ونهاية ١٩٥٠ كتتنوعات حول ذات الموضوع . ويمتد علم اجتماع الثلاثينات ، وبخاصة شكله الماركسي مشتقا ، حيث استعاد من الأفكار التقليدية ، غالبا وبشكل فج تحت تأثير الستالينية ، ومن ثم فلم ينتج أفكارا أصيلا كذلك الذي ظهر في بداية القرن ، في أوج الحركة الثورية الأوربية في كتابات لينين . Rosa Luxemburg ، لوكاتش Lukacs ، جرامسكي Gramsci ، وبنفس القدر كان الماركسين النمساويين Astro-Marxists . وبنفس القدر كان علم الاجتماع المحافظ الذي تبعه مشتقا ، حيث يعتبر النسب النظري لتالكوت بارمونيذ أحد مظاهره ، حيث هو ، إلى حد بعيد ، عبارة عن جمع كبير لأكثر

العناصر محافظة في تفكير علماء الاجتماع الكلاسيكيين ، بشكل فحج ومدرسي ، إذ نجده يؤكد مثلاً على نماذج الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر ، وتمييزه للنظام الرأسمالي بدلا من التأكيد على نظريته في التغير الاجتماعي ، واهتم أيضا بمفهوم باريثو عن التوازن الاجتماعي بينما هو قد أغفل ماركس عن قصد .

وقد فرض التحول الشامل والسريع للبناء الاجتماعي والاقتصادي الذي وقع في الأقطار الصناعية منذ الحرب ، وحركات المعارضة السياسية والثقافية التي ظهرت كنتيجة لها ، تساؤلا يتعلق بما إذا كنا نعيش تغيرا هائلا من أحد أشكال المجتمع البشري إلى آخر يمكن مقارنته من حيث مداه وأهميته بالانتقال الأول من المجتمع الزراعي إلى الصناعي . ويبدو أن إمكانية هذا التغير الأساسي كانت كامنة وراء معظم التساؤلات الذاتية الحديثة بين علماء الاجتماع . فقد أشار جولدنر إليه حينما كتب عن بناء العواطف المتغير ، وبخاصة لدى جيل الشباب ، ومتضمنات ذلك ، وقد ناقش رينارد بندكس Reinhard Bendix هذه الظاهرة من جانب مختلف في مواضع عديدة من مجموعة مقالاته الأخيرة (٦) . ويوافق بندكس أن التوجيه العام لعلم الاجتماع قد تأثر بقوة بتيارات الفكر والشعور السائدة في المجتمع ، وهو يقتبس موافقا ملاحظة ماكس فيبر : « في وقت ما تتغير وجهات النظر ، حيث يتشكك البشر في وجهات النظر التي اتبعوها بلا تفكير ، ويصبح الطريق مفقودا في قلب العتمة ، فقد خبا ضوء القضايا الثقافية الهامة ، وحيثما يستمد العلم أيضا لتغيير وجهة نظره وأبواته التصورية لكي ينظر من علياء الفكر إلى أسفل حيث مسار الأحداث » .

ومع ذلك ، فعلى خلاف فيبر يخشى بندكس الآن رفض العلم ذاته باعتباره يجسد العقل في المجتمعات الحديثة . ويجد هذا الخوف مبررا له في العدائية الملحوظة التي ظهرت لدى بعض الجماعات الاجتماعية في الأقطار الصناعية نحو التكنولوجيا ، وأيضا في بعض الاتجاهات الحديثة

داخل علم الاجتماع ذاته ، الذى يرفض الآن أن يكون هدفه أن يصبح علما
وضعيا أو امبيريقيا بعد أن كان يرى فى (طبيعته العلمية) فضيلة . غير
أن هذا الخوف كان مبالغ فيه أيضا . إذ أنتهت الرومانسية ذاتها فى
التفكير والنظريات - حيث شكلت موجة جديدة من الخيال والشعور -
وبدت الحركات الثقافية المعاصرة أكثر ميلا لنح العلم توجيهها جديدا بدلا
من التخلي عنه كلية . وفى الحقيقة ، يمكن فهم هذه الحركات بقدر ما ،
بمساعدة المفاهيم السوسولوجية القائمة . وقد تنبأ ماكس فيبر (بتحرر
مقام للعالم من الوهم) فى المجتمعات الغربية كنتيجة لاطراد التنظيم
البيروقراطى للحياة الاجتماعية وتوشيدها . ويمكن النظر الى حركات
التمرد والانسحاب التى نالها اليوم كمحاولات لاستعادة (رومانسية
الحياة *poetry of life* ، فى المجتمعات الصناعية الدقيقة التنظيم ،
عن طريق احياء نماذج للعلاقات الاجتماعية تغلب عليها الثقافية ،
والاستغراق ، والتعاطف الشخصى .

وبرغم ذلك فما زال من الممكن لبعض التاليفات العقلية الجديدة أن
تبرهن على أنها سوف تكون أكثر كفاءة على تفسير هذه التغيرات . ومن
ثم فسوف يعاد رسم خريطة المعرفة مرة أخرى . وقد افترض مجلد مقالات
رنسمان W. G. Runciman (٧) شيئا من هذا القبيل حتى لو بدأ
منذ الوهلة الأولى مبتعدا عن أى اهتمام بالأزمة ، عقلية كانت أم اجتماعية ،
لكونه بالأساس نتاجا لاستطلاع عقلى محايد بدرجة كاملة . ومما لا شك
فيه ، اعتقد أن رغبة رنسمان فى وضع علم الاجتماع فى مكانه ، قد تأثرت
بمؤثرين خارجيين . يمثل أحدهما فى حالة الفوضى الحالية المتعلقة
بالموضوع ، حيث لم يجد له منهاجا محددًا أو مضمونا متميزًا ، وقد ناقش
رنسمان ذلك بايجاز . ويمثل المؤثر الآخر فيما يبدو لى ، فى حقيقة أن علم
الاجتماع ، برغم هذا التنوع والتناقض الداخلى ، قد اكتسب أهمية عقلية
مرموقة للغاية فى السنوات الأخيرة ، ليس أقل من كونه أخذ المصادر

الرئيسية للنقد الاجتماعي . وفى بعض الاعتبارات يبدو أن علم الاجتماع الآن يمثل المكانة التى كان يحتلها الاقتصاد السياسى من قبل ، باعتباره العلم الاجتماعى التى تحال إليه الموضوعات الهامة للمصر لتحليلها وتفسيرها .

وتستمر مناقشة رنسمان ضد الوجود المستقل لعلم الاجتماع كعلم للمجتمع كما يلى ، فعلم الاجتماع ، كالتاريخ ، والانثروبولوجيا عاجز عن تقديم قوانين عامة ، وينشأ هذا العجز من حقيقة أنه لا توجد ولا يمكن أن توجد قوانين عن الانساق الاجتماعية على هذا النحو . ويعتبر علم النفس هو العلم الحقيقى للإنسان الذى يعتمد عليه علم الاجتماع . ويمكن اعتبار علم الاجتماع ، على نحو أكثر ملاءمة (كما يذهب فرويد أيضا) كعلم نفس تطبيقي ، برغم أن رنسمان قد أضاف أنه علم للنفس مضافا إليه التاريخ الاجتماعى ومن ناحية أخرى ، فبرغم اعتماد العلوم الاجتماعية المتخصصة كالإقتصاد ، والسكان ، وعلم السياسة على علم النفس أيضا ، فإن بإمكانها تأسيس قوانين غير دقيقة (لأنها تتناول نطاقا محدودا من الظواهر) ومن ثم فهى تحتل مكانة متوسطة فى تدرج العلوم الاجتماعية ، بين علم النفس وعلم الاجتماع .

وبالنظر الى هذه المناقشة فإن علينا قبل كل شيء أن ننحى جانبا السؤال العام والمتعلق بمدى إمكانية أو كفاءة أى نوع من التفسير السببى للفعل البشرى . حيث أنه إذا لم يكن ذلك ممكنا - إذا تطلب الأمر نوعا آخر من المعرفة أو التفسير - فإن عجز علم الاجتماع حينئذ عن تقديم قوانين عامة سوف لا يميزه عن أى من العلوم الانسانية الأخرى . وبدون الدخول فى هذه القضية ، فإنه يمكن القول ، حسب رنسمان ، بأن على علم النفس أن يوفر أساس البناء التفسيرى بكامله ، إذا كان قد قدم أى من القوانين العامة ، أو بعبارة أخرى (كما يسلم رنسمان بذلك) . وفى مثل هذا الموقف ، من الصعب أن نثق بأن اللجوء الى علم النفس يمكن أن يقود الى تفسيرات دقيقة ومقنعة للسلوك الاجتماعى . وجينز ، فبالامبتعانة بمسألة الفرد مارشال Alfred Marshall ، حينما كان مهتما بإمكانية اندماج الإقتصاد فى العلم الاجتماعى الأكثر عمومية ، قد

نقرر « أنه بالنسبة للوقت الحاضر فإننا ينبغي أن نجز ما نستطيعه بمصادرنا الحالية » .

ويدعم رنسمان وجهة نظره بعدم امكانية وجود قوانين عامة عن الأنساق الاجتماعية بحجتين : حيث تشير الأولى الى امكانية ارجاع التفسيرات المتعلقة بفاعلية الأنساق الاجتماعية الى التفسيرات الميكولوجية .

« فلكى نفهم اصول الأنساق الاجتماعية ، وطريقة عملها ، فإن علينا ان نفهم أفعال وأفكار البشر . وبصورة مؤكدة ، سوف تعتمد هذه التفسيرات بدرجة كبيرة على خصائص الأنساق الاجتماعية التي يعتبر عضوا فيها . . . غير أننا من ناحية أخرى ، اذا تناولنا خصائص الأنساق الاجتماعية كمتغير مستقل ، حينما نكون بصدد الحديث عن خصائص الأنساق الاجتماعية . . . فإننا نتحدث عما يبدو ان البشر الأفراد يفكرون فيه أو يقولونه أو يفعلونه » .

وما لم يوضحه رنسمان هو كيفية محاولة هذا الاسناد أو اجرائه في حالات محددة ، وبالطبع لم يكن رنسمان قادرا على تحديد صلة التفسيرات السوسولوجية بالقوانين الميكولوجية ، لأن الأخيرة لم تكن متيسرة . ويمكن توضيح الصعاب التي تثيرها هذه الاسنادات ببعض الأمثلة . اذ ناقش زيمل Simmel في مقال له عن (عدد أعضاء الجماعة كمحدد لشكلها السوسولوجي) بعض خصائص الأنساق الاجتماعية التي تبدو معتمدة بشكل محدد على حجم هذه الأنساق . وفي دراسة أخرى عن الصراع الاجتماعي نجده قد صاغ بعض القضايا المسماة المتعلقة بآثار الصراع على بناء الجماعات . ومن الصعب تبين كيف يمكن تحويل قضايا من هذا النوع الى قضايا سيكولوجية .

وتتمثل الحجة الثانية التي يطرحها رنسمان لتوضيح عدم تيسر الوصول إلى (قوانين عن الأنساق الاجتماعية) في أن عدد المتغيرات التي ينبغي أخذها في الاعتبار كبير للغاية ، وهنا نجده يتبع مناقشة

جون ستوارت مل J. S. Mill الشهيرة التي تؤكد على « أن أسلوب إنتاج كل الظواهر الاجتماعية يعتبر أحد الحالات الهامة لامتزاج القوانين الاجتماعية » ، ويرغم التوسع الكبير في الأخذ بهذا القول ، فاننا يمكننا القول بأن أحد الأسباب الرئيسية للصعوبة الهائلة التي تواجهها العلوم الانسانية ، بما فيها علم النفس فيما يتعلق بصياغة أية تعميمات ذات قيمة ، يتمثل في أن عدد المتغيرات التي عليها أن تتناولها كبير للغاية . وفي هذا الصدد ، فليس من الواضح . وجود خلاف اساسى بين علم النفس - كعلم للانساق العقلية - وعلم الاجتماع ، كعلم للانساق الاجتماعية .

ويمكن توضيح عدم حسم براهين رنسمان بأساليب أخرى . ففي المحل الأول نجد متسق كلية في معالجته للنظرية الموسيولوجية ، فبينما هو يدعى في مقاله الرئيسية بعدم امكانية وجود نظريات موسيولوجية ، نجده يفترض في موضع آخر وجود مثل هذه النظريات ، وأن بعضها افضل من البعض الآخر . ولذلك فهو يختتم مؤلفه بمقال عن البنائية Structuralism بالقول : « انه لا يجب الادعاء بأنها تشكل نموذجا توجيهيا شاملا ، متماسكا ، وجديدا للنظرية الموسيولوجية والانثروبولوجية » . وفي مقال له عن (الطبقة والمكانة والقوة Class, Status and power) تجده يكتب : « أن توقع نظرية عن التدرج الاجتماعى يعتبر بالطبع مسألة بعيدة ، فاذا كانت هناك امكانية لذلك ، فانها لا بد ان تنتج منطقيا عن صدق التمييز الثلاثى الأبعاد ، والذي يعنى أن أية نظرية عامة تعتبر فعالة بالنظر اليه » . ولم يصرح رنسمان فى أى مكان أن البحث عن هذه النظرية أو أى نموذج توجيهى يعتبر جهدا ضائعا أو غير مشروع .

وثانيا ، يبدو أن ميله (فى المقالة الرئيسية) نحو العلوم الاجتماعية المتخصصة ، وعدم استساغته لعلم الاجتماع ، كان بالنظر الى قدرتها على تأسيس القوانين ، قد نشأ فى جانب منه عن نوع من سوء الفهم . فهو حينما يكتب مثلا عن علماء المكان الذين يؤسسون التعميمات عن معدلات المواليد ، فانه يشير فى الحقيقة الى تعميمات موسيولوجية تصل معدلات المواليد بظواهر اجتماعية أخرى (كالمركز الاجتماعى للمرأة ،) أو الأهمية النسبية للعائلة كوحدة انتاجية) وتفسرها بشكل مؤلت أو ناقص بالرجوع

الى خصائص النسق الاجتماعى ككل ، (او بالتمييز ، مثلا ، بين المجتمعات الصناعية والزراعية) .

ويبرز رنسمان فى نهاية مقالته الرئيسية رايه فى علم الاجتماع ، على نقيض حكمه على مكانته ، باعتباريات يمكن النظر اليها كتبرير لوجوده كعلم متميز . ومرة ثانية فى اعقاب تأكيده انه لا يمكن أن يكون علما مستقلا نجده يقول : « . انه برغم فائدة الشروح التصويرية ، والتعميمات الوصفية والاكتشافات المحددة التى انجزت عنوان هذا العلم » . فانه نظرا لغياب القوانين ذات الدلالة التى يمكن أن تقدمها أى من العلوم الانسانية الأخرى ، فان هذه الاكتشافات والتعميمات ، وبأسلوب اشمل نماذج للبناء الاجتماعى ، هى بالتحديد التى جعلت علم الاجتماع علما هاما ، وهى التى ظلت ترسخ تأثيره على العلوم الاجتماعية المتخصصة على مدى مائة سنة خلت .

· فاذا بدأ علم الاجتماع الآن متجها نحو ازمة فليس ذلك لأنه قد فشل فى تأسيس قوانين ذات مستوى اعلى ، ولكن لأن كثيرا من تعميماته الوصفية ، ونماذجه وتفسيراته لم تعد كافية ، اما لأنها قد استنفدت قدرتها على تحقيق اكتشافات جديدة ، أو لأن الواقع الذى تنطبق عليه قد تغير الى حد كبير حتى انها لم تعد تبدو ملائمة . وقد قدم رنسمان فى مواضع عديدة من كتابه كثيرا من الأفكار الهامة فيما يتعلق بالعلاقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ . ومن الواضح أنه يؤيد التقارب بينها ، كما يؤيد الرابطة القوية بينها وبين ما يسميه بالنظرية الميكولوجية الفعالة ، غير أنه لم يبتعد أكثر من ذلك لكى يحدد الشكل الذى ينبغى أن تتخذه النظرية التى تتأسس وفقا لهذه الأبعاد ، هذا الى جانب أنه لم يكن مهتما بمسألة الصلة التى ينبغى أن تكون بين هذه النظرية وبين الظواهر الاجتماعية والثقافية فى الوقت الحاضر .

وبرغم ذلك لا يختلف اسهام رنسمان فى هذا الصدد كثيرا عن اسهام بعض المفكرين الآخرين موضع الاهتمام فى هذه الدراسة . فقد خصص ألفن جولدبر جزءا صغيرا للغاية من كتابه لمناقشة التطور المحتمل لعلم

الاجتماع فى المستقبل . اذ لم يكن علم الاجتماع التأملى Reflexive sociology الذى وضع مخططه مشجما . ذلك لانه بدأ من ناحية وكانه يكرر بشكل خافت علم اجتماع المثقفين الذى ساد فترة العشرينات لكارل مانهايم Karl Mannheim بدون ابعاده الفلسفية . فى حين انه من ناحية اخرى يقدم بعض النصائح الاخلاقية التى ينبغى ان نقود حياة عالم الاجتماع واسهامه كسياسى راديكالى . ويتمثل الامر الاكثر اهمية والذى اختلفه عن قصد فى افتراض موضوعات جديدة للدراسة ومجموعة من الإنكار الجديدة الموجهة . ومن ثم فقد حقق فى النهاية عكس ما دافع عنه س . رايت ميلز فى بداية البحث الراديكالى ، فبدلا من تحويل المشكلات الشخصية الى قضايا عامة ، حول القضايا العامة الى مشكلات شخصية ، وذلك عن طريق نصيخته لعالم الاجتماع بان يهتم ، عن انانية ، بقضية العلاقة بين كونه عالما اجتماعيا وبين كونه شخصا ، وان يهتم بطبيعة علاقته بعمله ، ولا اعتقد ان هذه الاهتمامات قد ساعدت على التحليل النقدى للمجتمع أو يمكن ان تساعد عليه ، وانما هى اشارة لانتكاسة عقلية اكثر من كونها علاجاً .

ومن ناحية اخرى ، اهتم بندكس Bendix اساميا بالدفاع عن التقاليد - التقاليد الغربية المتعلقة بالعقل والعلم - ضد - ما اعتبره - موجات الانفعال العاطفى التى تهدد بالاطاحة بها . وفى رأيه ، ان المسألة تتعلق بما اذا كان ممكنا فى ظل هذه الظروف ان يبقى الدافع للبحث ، والاعتقاد فى التقدم من خلال المعرفة ، قويا بدرجة كافية ، وبالإضافة الى ذلك فهو لم يحاول بجدية ان يكشف عن مسار جديد ، لتغيير وجهة نظر العلوم الاجتماعية ذاتها حتى تهتم بالمشكلات والادراكات الجديدة .

ونجد فى مجلد درايتزل Dreitzel فقط اشارة ما ، الاتجاهات جديدة . والى حد كبير تختلف المقالات التى جمعها فى هذا المؤلف من حيث الموضوع والمدخل عما كان سائدا منذ حقبة سابقة . فهى لا تهتم (بالديموقراطية المستقرة) ولكن بتجارب وامكانات (المشاركة

الديموقراطية) . وهى لا تهتم بالحراك والمكانة ولكن بالعلاقات بين الطبقات ، وظهور قوى أو طبقات جديدة كقوى للنضال السياسى . وهى لا تهتم أيضا بالنظم السياسية والسلوك الانتخابى وانما بظهور حركات الاحتجاج الاجتماعى . وتظهر المقالات ، كما اشار درايتزل ، استمدادا لأن تعتمد على الأفكار الماركسية ، وايضا على تصور لعلم الاجتماع (كعلم للآزمة الاجتماعية ، لما كان على هذا النحو اصلا .

وما زالت الموضوعات الجديدة بعيدة عن أن تتكامل لتشكّل نظرة عامة للتحوّل الاجتماعى المعاصر ، وبقي السؤال مطروحا عما اذا كان من الممكن تحقيق ذلك . وقد يعتبر تصور (مجتمع ما بعد التصنيع) الذى صممه - فى أحد أشكاله الآن تورين Alain Touraine المحاولة الأكثر وعدا الى حد ما لتقديم اطار عام (وهى المحاولة التى عرض لها درايتزل Dretzel بايجاز ، وأن كانت برؤية نقدية) . أعنى تقديم فكرة ظهور شكل للمجتمع يساعد تقدم العلم فى اطاره على امكانية الغاء الندرة من مجال الحاجات الانسانية الأساسية ، ونقل العمل الصناعى من البشر الى الآلات ، ومن ثم تحويل النمق الطبقي وتغيير التوازن بين العمل ووقت الفراغ فى الحياة الاجتماعية ، غير أنه فى نفس الوقت المجتمع الذى تزيد فيه المشكلات الناجمة عن التنظيم المركزى والبيروقراطى ، أو عن سيطرة النظرة التكنولوجية البحتة ، والتى تؤدى الى ظهور أنواع جديدة للصراع الاجتماعى ، أُنذرت به فعلا ظهور حركة الطلاب . فإذا تم تطوير هذا التصور بفعالية ، فإنه قد يحتل المكانة المحورية التى كانت تحتلها فكرة الرأسمالية الصناعية كنسق اجتماعى فى علم اجتماع القرن التاسع عشر . وقد يتبع ذلك بحث حقيقى للتفكير الاجتماعى فى أكثر أشكاله جدارة كنوع من التفكير المنظم فيما يتعلق باتجاهات التطور الاجتماعى فى المجتمعات الحالية ، وايضا فيما يتعلق بالخيارات السياسية التى تطرحها .

حاشية

مفد نشرت هذه المقالة في المرة الأولى اجاب الفن جولدنر على بعض انتقادات مؤلفه (علم الاجتماع التأملى Reflexive Sociology بدون أن يدرك جوهر النقد ، اذ يؤكد أن موقفه الآن هو ٠٠٠ ان كل مجتمع عبارة عن حقيقة اجتماعية تتكون الى حد ما بواسطة النظرية الاجتماعية السائدة ، ومن ثم يمكن فصل نقد المجتمع عن نقد النظرية ٠ وهذا بالتحديد اقتراض ماركس ايضا ، كما يتضح من حقيقة أن نقده للمجتمع الحديث ، في كتاب رأس المال Capital لتخذ ايضا عنوانا فرحيا (نقد الاقتصاد السياسى A Critique of political economy) الذى يعنى نقد النظرية الاقتصادية (٩) ٠ غير أن ذلك لم يكن على الاطلاق وما كان جولدنر يناقشه فيما سبق حينما جعل تحول عالم الاجتماع ذاته ، والملاقة بين كونه شخصا وبين عالم للاجتماع محور لتصوره عن علم الاجتماع التأملى (١٠) ٠ وبرغم ذلك فقد اهتم ماركس عن الانغماس فى هذا التفكير التأملى ، حيث شرع فى دراسة التطور الموضوعى للنظام الرأسمالى فى القرن التاسع عشر ، وبالمثل الأيويويولوجيا الموضوعية للمجتمع الرأسمالى كما تكشف عن نفسها (فى التشيؤ اليومى للملح) وهى نظريات الاقتصاد السياسى الكلاسيكى رفيعة المستوى ٠ ويعتبر جهد كارل ماركس لتأسيس نظرية واقعية ودقيقة عن المجتمع الحديث على طرف نقيض لذاتية جولدنر الرومانسية التى ترفض كلا من جوهر ومنهج النظرية السوسيولوجية باعتبارها غير هامة ، وتتركنا مع مجرد (تصورات) شخصية (١١) ٠

-
- Alvin Gouldner, For Sociology : Renwal and Critique (٩)
 in sociology today (London, 1973), P. 84.
 Gouldner (1970), OP. Cit, P. 415. (١٠)
 Lbid., P. 495. (١١)

الفصل الرابع

التنمية

بين الرأسمالية والاشتراكية

. تميزت دراسات التنمية في السنوات الأخيرة باحساس من الكآبة وعدم الوضوح . إذ اتسمت نهاية عقد التنمية الأول للأمم المتحدة بفيض من التقارير (١) التي دفع إليها إلى حد كبير احساس كامل بالفشل . ومع ذلك فقد عبرت هذه التقارير عن رؤية معتدلة التفاؤل بالنسبة لنظريات التنمية في السنوات العشر التالية برغم كونها متحفظة ونقدية إذا قورنت بالرؤية المتحمسة لحلبة الخمسينات .

وفي الفترة التالية للحرب مباشرة ، حينما أصبحت فكرة الاطار (التخلفة underdeveloped) و (النامية developed) واضحة التحديد

(١) ل هذا الصدد توجد ثلاثة تقارير أساسية : تقرير بيترسون ، Peterson, Robert: *Us. Foreign Assistance in the 1970: Anew Approach* وهو تقرير مرفوع إلى الرئيس من قبل مجموعة عمل عن التنمية العالمية واشنطن ، ١٩٧٠ . ثم لتقرير جاكسون R. G. Jackson (مجلدين) وهو موجه إلى ادارة UNDP بطون

A Study of the Capacity of The United Nations Development System (Geneva, 1969) تم تقرير بيترسون Pearson بطون شركاء ل التنمية وهو تقرير لجنة البنك الدولي عن التنمية العالمية *Partners in development* (نيويورك ١٩٦٩) . ويصتبر أكثر التقارير نفعية ذلك الذي أعدته من اطار أمريكا للاتينية لجنة التنسيق الخاصة بأمريكا للاتينية *The Vina delMar (Report, Chile, 1969)* . وقد تم تحليل هذه التقارير وأخرى غيرها من منظورات مختلفة لعلما ل مجموعة الدراسات الأخيرة التي أجراها دينيس جولت Denis Goulet وهو من *Michael Hudson* تحت عنوان (خرافة المساعدة *The Myth of Aid* (نيويورك ١٩٧١) ص ١٢ - ٦٤ . ول مؤلف (التنمية ل مصرنا *development to day*، لكل من روبرت هنتر Robert E. Hunter وجون ريلي John Riely (نيويورك ١٩٧٢) ص ٦١ - ٦٩ .

في العلوم الاجتماعية أولا ثم في السياسة الدولية ، أدركت قضايا التنمية في جانب كبير منها بالنظر الى اعتبارات اقتصادية بسيطة نسبيا . وقد شجع على هذه النظرة عاملان : حيث يتمثل الأول في تجربة النمو الاقتصادي القوي في الاقطار الصناعية الغربية في مقابل الكساد الاقتصادي فيما قبل الحرب ، بحيث خلق ذلك في منتصف حقبة الخمسينات اعتقادا بأنه الى حد كبير تم حل المشاكل الاقتصادية ، على الأمل من خلال التبنى الجزئي للسياسات الكينزية **Keynesian Policies** وقد عبرت بشكل مناسب مؤلفات مثل مجتمع الوفر **Affluent society** لجالبريث **J. K. Galbraith** ومؤلف روستو **Rostow** مراحل النمو الاقتصادي **The stage of Economic Growth** عن هذا الاعتقاد . وطالما ان الاقطار النامية هي المقصودة ، فان المعنى الضمني لذلك انها تستطيع ان تتجاوز التخلف الاقتصادي بسرعة نسبية عن طريق الإدخال المعتمد لرأس المال والتكنولوجيا اللذين تيسرهما المساعدات العالمية .

ويتمثل العامل الثاني في تأكيد نجاح مشروع مارشال **Marshall Plan** ، الذي حقق اعادة البناء السريع لاقتصاديات أوروبا الغربية ، الثقة في كفاءة المساعدة الأجنبية . بيد ان مشروع مارشال كما اشار تيبور مند **Tibor Mende** تضمن اصلاح مجتمعات حديثة ذات انتاجية عالية دمرتها الحرب بشكل مؤقت . فقد امتلكت هذه المجتمعات الومائل والقدرة التنظيمية والموارد البشرية التي تحتاجها لاعادة بناء رخاء ما قبل الحرب (٢) في حين توجد معظم الاقطار النامية في موقف مختلف تماما ، ومن ثم يصبح مشروع مارشال بمعنى ما ، نموذجا مضللا لتنمية الاقطار الزراعية اساسا بواسطة المساعدات الأجنبية ، التي ادت الى تركيز انتباه وكالات التنمية ومستشاريها على القضايا الاقتصادية في حين اغفلت السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية للتنمية (٣) .

Tibor Mende, From Aid to recolonization : Lesson of (٢) a Failure (New York, 1973), P. 36.

(٢) بالرغم من حقيقة ان مشروع مارشال له حنف سياسي واضح يتمثل في اعادة بناء أوروبا الغربية كدفاع قوي ضد الشيوعية في اطار ظروف الحرب والجملة ، واستمرار هذا

وبطبيعة الحال ، لم يحدث تجاهل كلى للجوانب الأساسية للتنمية .
فمسيما لاحظ مند Mende أكدت مجموعة من الخبراء عينها السكرتير
العام للأمم المتحدة لتحديد أهداف ميثاق الأمم المتحدة بالتفصيل ، في
تقريرها لعام ١٩٥٠ بشدة على المستلزمات البنائية للتنمية ، بيد أنه
في العقدين التاليين ازدهر التحليل الاقتصادي والكمي للتنمية ، في حين
نال موضوع التغيير البنائي والثقافي اهتماما أقل ، على الأقل في
الوكالات الحكومية والدولية (٤) ، هذا بالإضافة الى تأكيد بعض
الدارسين على الاطار الأشمل ، مثل جونار ميردال Gunnar Myrdal الذي
وجه الانتباه الى أهمية العلاقات السياسية والاقتصادية المتبادلة بين
الأمم الفقيرة والغنية (٥) وارثر لويس Arthur Lewis الذي ظل مهتما
بالمعامل الاجتماعية للتنمية في واحدة من أكثر تناولات هذا الموضوع
تامسكا (٦) وبول باران Paul Baran الذي حدد ما يعتبر في ذلك الوقت
تحليلا ماركسيا آخر للنمو الاقتصادي (٧) .

ويستند التفاؤل الحذر لبعض الدراسات الحديثة مثل كتاب روبرت
ماكنمارا Robert McNamara الى ثلاثة اعتبارات : الأول أن الاقطار
الفقيرة تزيد من اجمالي دخلها القومي بمعدل ٥.٢٪ سنويا خلال الفترة
١٩٦٠ - ١٩٦٨ . وذلك لصالحها اذا قورن بانجازاتها السابقة أو بهدف

الهدف السياسي يلعب دورا هاما في سياسة المساعدات الأمريكية غير انه نوقش باستفاضة
في السنوات الأخيرة فقط في إطار الدراسات التي تمت من عمليات التنمية للشاملة .
(٤) حيث كان عنوان التقرير الذي
Mende, Op, Cit Pp. 32 - 34

نشرت الأمم المتحدة (مقاييس للتنمية الاقتصادية ١٩٥٠) .

Gunnar Myrdal, *Economic theory and underdevelop-* (٥)
ment Regions (London, 1957).

W. Arthur Lewis, *The theory of economic Growth* (٦)
(London, 1955).

Robert S. McNamara, *One Hundred Countries, two* (٧)
Billion people (New York, 1973).

وهي عبارة عن تجميع لتصريحات مكتمارا المطلبة حينما كان رئيسا للبنك الدولي .

الأمم المتحدة لهذا العقد ، والثاني أنه من الممكن زيادة المساعدات الأجنبية ، لتصبح أكثر فعالية ، ومن ثم تساعد على زيادة النمو بمعدلات أعلى . والثالث أن وسائل تجاوز المشكلات الأساسية (بما فيها النمو السكاني السريع) موجودة ويمكن استخدامها .

بيد أن كل هذه الأحكام مطروحة للمناقشة . إذ يخفى متوسط معدل النمو خلال حقبة الستينات اختلافات واضحة بين الأقطار . فمن بين ٦٠ دولة درسها كلارك Clark (٨) على أنها (أقل نموا) حققت عشرة منها معدلات عالية من الزيادة في الناتج القومي الاجمالي G. N. P . بينما نصفها حقق معدلات زيادة أقل من ٥٪ سنويا . وحينما يؤخذ النمو السكاني في الاعتبار فإن عشرة الأقطار فقط من قمة مجموعة هذه الدول حققت زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي Per Capita G. N. P بحوالي ٤٪ أو أكثر سنويا . بينما كان متوسط الزيادة لكل الأقطار الصنيتين حوالي ٢.٧٪ . وطالما أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي قد نما بالنسبة للدول الغنية خلال نفس الفترة بمعدل ٢.٨٪ سنويا ، فإن الفجوة بين الأقطار الغنية والفقيرة تستمر في الاتساع .

وتدعى معظم وكالات التنمية (وبخاصة البنك الدولي) أو تفترض أن المساعدات الأجنبية قد دعمت معدل النمو الاقتصادي في الأقطار الفقيرة بشكل واضح ، وأن زيادة هذه المساعدات خلال حقبة السبعينات قد يؤدي إلى رفع معدل النمو أكثر من ذلك . غير أن هذا الاتجاه قد تعرض باطراد للنقد حاد ، من وجهات نظر متضادة . حيث ترى الانتقادات الراديكالية في المساعدات ، الوسائل التي تبقى بها الأقطار الصناعية الكبيرة ، الأقطار الفقيرة في حالة من التبعية ، ومن ثم تعوق التغييرات التي تتطلبها بناءاتها الاجتماعية وانماطها السياسية ، ومن ثم تؤدي إلى تبطيء عملية التنمية . وفي نفس الوقت تضمن الأقطار

الصناعية لنفسها بعض الفوائد كالحصول على المادة الخام ، والأسواق ، وفرص الاستثمار ذات العائد ، هذا الى جانب تعزيز سيطرتها السياسية ومدها على جزء كبير من الكرة الأرضية . ولذلك فقد وصل ميشل هدسون Michael Hudson من تحليلة لتوصيات تقرير بيترسون Peterson ودور البنك الدولي أنها تشكلت أساسا بالمصلحة الذاتية والقومية للولايات المتحدة ، وخاصة بالرغبة في تخفيض الضغوط المتصاعدة على ميزان مدفوعات الولايات المتحدة : « إذ عملت عمليات البنك الدولي خلال السنة الاولى لتولية ادارته على تمويل عمليات المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة التي كان قد تركها لتوه » (٩) . وبصفة عامة فقد برهن هدسون على انه قد كان للمساعدات الأجنبية في كثير من الحالات تأثير عكسي على النمو الاقتصادي . وتلاحظ دراسة أجراها كل من جرفن Griffin وأينوس Enos (١٠) والتي استند اليها هدسون ، أن معدل نمو الناتج القومي الاجمالي لاثني عشر قطرا في أمريكا اللاتينية يتناسب عكسيا ومعدل المساعدة الأجنبية ، ومن ثم فقد استنتج « ١٠٠ أن المساعدة قد تعوق التنمية لأنها تؤدي الى تضائل المدخرات المحلية عن طريق الاضرار بتركيب الاستثمار ، ومن ثم ترفع نسبة ناتج رأس المال ، ولأنها تقلل من فرص ظهور طبقة محلية لرجال الأعمال ، الى جانب انها تعوق الاصلاحات التنظيمية » (١١) . ويستمر هدسون ليؤكد أن من أهم النتائج العكسية للمساعدة ، أن الظروف السياسية المرتبطة بها تمنع التدابير لعزل الاقتصاد النامي ، أو تعبئة المصادر المحلية (١٢) .

وقد أكد تيور مند Tibor Mende نفس القضية ، حيث افترض وجود ثورة متنامية في الأقطار الفقيرة ضد التبعية ، وضد إجبارها على الحياة داخل النطاق التجاري للدول الغنية .

Goulet and Hudson, Op. cit., P. 107.

(٩)

K. B. Griffin and J. L. Enos, (Foreign Assistance : Objectives and Consequences, Economic development and Cultural Change, 18 (April 1970).

(١٠)

Ibid, P. 326.

(١١)

Goulet and Hudson, Op. cit., PP. 122 - 123.

(١٢)

• وللخروج من هذه الدائرة المفرغة واستعادة الهدية المفقودة ، واحترام - الذات ، فإنه ينبغي تغيير التوجيه السياسى للتنمية الاقتصادية • فبدلا من تطلعها للخارج فإنها يجب أن تتجه الى الداخل ، وأن تهتم أساسا بحل المشاكل المحلية بدلا من الاهتمام بمواجهة المشكلات التى تتخلق نتيجة للاتصال بالعالم الصناعى • ومن ثم ينبغي التخلص من علاقات المساعدة المؤدية الى الفساد • وأن تنتهى ظواهر كالتكامل مع السوق العالمى ، والاعتماد على رأس المال الأجنبى ، وكل التفكير الاقتصادى الذى يؤكد على ثبات العلاقة بين الشمال والجنوب • وبدلا من ذلك فعلى كل قطر أن يكتشف طريقه الى التنمية ، إذ ينبغي أن يكون هناك تجريب لاستخدام الطرق المحلية والاعتماد أيضا على المصادر المحلية • يجب أن تمهد التغييرات البنائية أيضا الأساس للمشاركة الشعبية فى الأعمال البناءة ، وجهود الادخار الأكثر ، والاستثمار الرشيد فى الأولويات ••• إذا كانت ضرورية ، وأيضا ينبغي الا يكون هناك تردد فى دفع ثمن هذا الانعزال • (١٢) •

ويستمر منذ ليؤكد أن هذه البرهنة غير ملائمة وليست واقعية •
 • ففى حالة أمريكا اللاتينية مثلا ، وهى المنطقة الوحيدة المتخلفة والحررة فى ذات الوقت من السيطرة الأجنبية المباشرة ، عجلت ثلاث فترات (حيث قطعت الروابط مع الأقطار الصناعية المتقدمة) من حدوث التغييرات البنائية ، والتصنيع السريع أيضا • وتمثلت هذه الفترات فى الحربين العالميتين وسنوات الكساد الاقتصادى • إذ وقعت مراحل التوسع السريع فى التنمية الصناعية لكل من الأرجنتين Argentina والبرازيل Brazil والمكسيك Mexico وحتى فى شيلي Chile خلال هذه الفترات ، حيث اتضح أن تفكك الروابط القائمة مع الاستثمار التجارى كان لصالح التصنيع المستقل والنمو الاقتصادى السريع • وقد تأسست مواقف مماثلة للتحرر من التدخل الأجنبى ، وتوفير الحماية للصناعات الناشئة ، وتقديم الحوافز للتجربة ، وتحمل المخاطرة ، عن

طريق الميزة الاختيارية لليابان أولا وروسيا والصين أخيرا - وبرغم أن الأهداف الاقتصادية فقط قد لا تبدو أنها الدوافع الأساسية ، فمما لا شك فيه ، أن نتائجها بالتأكيد هي المؤثرة ، (١٤) .

وهكذا تؤكد الانتقادات الراديكالية على الجوانب الاجتماعية والسياسية على نطاق عالمي ، وهو ما يتناقض مع ما يمكن تسميته بالسياسة الرسمية لوكالات التنمية وكثير من مراكز دراسات التنمية التي ما زالت تركز أساسا على تحليل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية (١٥) . وتتضح أهمية العنصر السياسي حينما نفحص بدقة أسلوب توفير المساعدات الأجنبية . إذ نجد أن معظم المساعدات في المحل الأول ذات طبيعة عسكرية أو استراتيجية عامة . وتقدر المساعدات العسكرية بأكثر من نصف المعونة الأمريكية الخارجية ؛ وكما يلاحظ ميشيل هدمسون فإن هذه (المعونة الأمنية) لم تشجع التنمية الاقتصادية في الأقطار المتسلطة لها بنفس القدر ، (ولكنها فرضت عليها أعباء اقتصادية مكلفة وعموماً اجتماعياً) (١٦) .

وثانياً ، فحتى في حالة المساعدات الاقتصادية فقط ، فإن الاعتبارات السياسية يكون لها تأثير . فقد دلت تريزا هايتير Teresa Hauter بشكل مقنع على استناد سياسات المؤسسات

Ibid, PP. 204 - 205.

(١٤)

(١٥) كما يطلق ميشيل هدمسون Michael Hudson : « كان مكتمل صليفا بشكل يثير الفضول فيما يتعلق بكل جوانب التحول الاجتماعي - الاقتصادي . باستثناء تنظيم للعمل (والتجارة للتكنولوجية) »
Goulet and Hudson op. cit., P. 124

وكما نتوقع لسوف تكون هذه أيضا طبيعة تقارير البنك الدولي ، انظر على سبيل المثال **Economic Growth of Colombia: Problems and Prospects** (Baltimore, 1977)، وذلك لا يضي أن وجهات النظر الرسمية محلية ساسيا ، ولما هي تفرض دوام للحالة الدائمة فقط .

Coulet and Hudson, Op. cit., P. 78.

(١٦)

فمن بين الأقطار المشيرة التي سجلها كلارك على أنها تمتلك أعلى معدل في زيادة إجمالي الناتج القومي G. N. P. من الواضح أن ستة فقط هي التي استنادت : تايلوان ، اليونان ، كوريا ، إسرائيل ، بناما ، وتايلاند . لذا اعتبرنا ذلك مثالا للمساعدات الاستراتيجية الضعيفة .

الدولية للتنمية (صندوق التمويل الدولي ، والبنك الدولي ، ووكالات التنمية الدولية للولايات المتحدة ، وبنك التنمية الأمريكى الدولي) على مدى قبول هيكل العالم الراسمالي الموجود على المستوى القومى أو الدولى وتأييده ٠٠٠ اذ يوجد تأكيد قوى من قبل مطالب وسياسات الوكالات على مبادئ المشروع الحر ، والاعتماد على ميكانيزمات السوق ، واحترام الثروة الخاصة المحلية والأجنبية بخاصة (١٧) . ويوضح التاريخ الأساسى لشيلى بصورة واضحة أسلوب عمل هذه المؤسسات . اذ واجهت حكومة الوحدة الشعبية للرئيس الليندى Allende كثيراً من الصعاب خلال فترة حكمها - كالديون الخارجية الضخمة التى ورثتها عن الحكومات السابقة ، وانخفاض الأسعار المالية للنحاس - مادة التصدير الرئيسية - الى جانب انها بلا شك وقعت فى بعض الأخطاء المتعلقة بالسياسة الاقتصادية . وقد تزايدت صعوباتها بشكل هائل وعن عمد بسبب افعال الحكومة الأمريكية ، والبنك الدولي ، وبنك التنمية الأمريكى الدولي ، وعدد من البنوك الخاصة ، وقطع القروض الأجنبية . وبرغم ذلك استمرت الولايات المتحدة الأمريكية فى امدادها بالمساعدات العسكرية، بعض النظر عن اعتبار ذلك استثماراً جيداً بالاهتمام ؛ كما أتضح ذلك ، على الأقل على المدى القصير ، حينما قضت مجموعة من القادة العسكريين المخربين على الحكومة الشرعية واستولت على الحكم فى سبتمبر ١٩٧٣ . وبمرور الوقت ، فى أعقاب الانقلاب الذى وضع نهاية للنظام السياسى الديموقراطى لشيلى ، بنات وكالات التنمية ، والبنوك الخاصة وبعض الحكومات (وبخاصة الأمريكية) تغير من سياساتها بمجلة قبة ، وأن تنظر بتأييد أكثر الى الامداد بالمساعدات مرة ثانية .

وقد وجه اليمين ، مثل اليسار ، النقد الى المساعدات الأجنبية . وقد ظهرت أحد أشكال الحجج المحافظة ضد المساعدات الأجنبية فى مجموعة

المقالات الأخيرة التي كتبها باور P. T. Bauer (١٨) . إذ كانت صفحات هذا المؤلف السياسي الدعائي البالغة ٥٥٠ صفحة أقل اتجاها إلى قضايا الأقطار الفقيرة في حد ذاتها ، منها ضد ما يعتبره باور محاولة علماء الاجتماع الليبراليين والراديكاليين لتشجيع تخطيط اقتصادي شامل تحت مظلة الامداد بالمساعدات الأجنبية وانتشار اعتقاد خاص يتعلق بأسلوب تأسيس تنمية أكثر فعالية من خلال ذلك ، ويستند هذا الاعتقاد كما يمتد ، على وجهة النظر المشتقة من وجود فجوة تتسع بين الأقطار الفقيرة والغنية . وبرغم ذلك يبرهن باور على عدم صدق فكرة السدائرة المفرغة Vicious Circle لأن الأقطار الصناعية المعاصرة افلتت من فقرها السابق بدون مساعدة ذات قيمة من الخسارج ، ومرة أخرى استطاعت بعض الأقطار النامية تحقيق تقدم اقتصادي سريع في العقود الأخيرة من خلال الاعتماد على جهودها الذاتية إلى حد كبير .

فاذا ثبت زيف فكرة (الدائرة المفرغة) فهي ضرورة حينئذ لوجود (اتجاه عام ، نحو اتساع الفجوة بين الأقطار الغنية والفقيرة) ، ويستمر باور لفحص هذه المسألة بتفصيل أكثر حينما يؤكد انتفاء وجود انقسام حاد بين الأقطار الفقيرة والغنية ، ولكن يوجد متصل من اجمالي النتائج القومى G. N. P. وفضلا عن ذلك ، ففي أى حالة توجد مجموعة من الصعوبات الكبيرة في وجه اجراء المقارنات الدقيقة بين مستويات المعيشة في مختلف الأمم . وأخيرا ، فإنه من المستحيل تبين أى اتجاه عام لاطراد التفاوت ، ونحتاج لدراسة قضية (الفجوة) عبر فترات زمنية محددة .

غير أن قضايا باور وحججه لم تكن مقنعة ، فكما أعلم لا تمثل فكرة (الدائرة المفرغة) قانونا حديديا من أى نوع ، وانما تصف اتجاها في عالمنا المعاصر (١٩) . ولا يمكن تزييف الفكرة بالإشارة إلى تنمية الأقطار

P. T. Bauer, *Dissent on development*, Cambridge, Mass. (١٨) 1972).

(١٩) حسبما أشار جونار ميردال Gunnar Myrdal يمكن اكتشاف عن هذا الاتجاه أيضا في بعض الاقلام داخل الأقطار لصناعية ، وذلك هو السبب في وجود تسهيلات كولوجية

الصناعية المعاصرة منذ القرن السادس عشر فصاعدا ، وهي التنمية التي حدثت في ظروف مختلفة تماما (٢٠) أو الإشارة الى الحالات الاستثنائية للأقطار الفقيرة التي كان في قدرتها أن تنمو بسرعة فائقة (٢١) . ويتمثل كل ما تؤكد في أن معظم الأمم الفقيرة تواجه ، في عالم تنظمه الأقطار الصناعية من الناحية الاقتصادية وتسيطر عليه - الأقطار الرأسمالية الغربية أساسا - صعوبات كبيرة في محاولتها الهرب من الفقر الذي تعيشه منذ وقت طويل ، ومن ثم يوجد ميل قوى لتكاثر هذا الفقر .

وبالمثل تعتبر ملاحظات باور عن (الفجوة المتسعة) مضللة . إذ يوجد فصل حاد ينبغي أن يتضح بين مجموعة صغيرة من الأقطار الغنية (التي يسودها نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي بنحو ٢٥٠٠ دولار أو يزيد) وعدد كبير من الأقطار الفقيرة (التي يسودها متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي بين ٨٠ - ٣٠٠ دولار) بالإضافة الى وجود بعض الأقطار من النطاق المتوسط بالنسبة لاجمالي الناتج القومي لا تستطيع تغيير الصورة العامة ، فهي لا تستطيع أن تغيرها بأكثر من

(تنمية مناطق معينة) في بريطانيا ، وسبب تبني المجتمع الأوربي لسياسات للتنمية الإقليمية ورصده مبالغ لها . (ومن الناحية المثالية) يمكن للنظر الى المساعدات الأجنبية للتنمية في بعض الاعتبارات كامتداد لهذه السياسات غير العالم ككل ، اذا أدركناه كمجتمع ولحسد .

(٢٠) ينبغي أن نلاحظ أيضا استحالة حدوث هذه للتنمية بدون اللون الخارجي ، وقد لعبت الأرباح من للسيطرة الاستعمارية (أحد أشكال المساعدات الأجنبية المفروضة) دورا مينا في هذه العملية ، ومن وجهة نظر بعض للكتاب مثال (Baran, op. cit.) دورا أساسيا .

(٢١) كما أشرت ، نتج ذلك في بعض الحالات عن المساعدات العسكرية للضخمة التي ظهرت على اثرها مشكلات أخرى ، منها الاضرار بالاقتصاد وظهور تفاوتات شاسمة داخل المجتمع وفي بعض الحالات الأخرى لعبت للصدفة دورا بالغ الأهمية ، إذ نتج الارتفاع السريع في اجمالي الناتج القومي لأقطار الشرق الأوسط المنتجة للبتترول ببساطة عن امتلاكها لمصدر طبيعي يوجد طلب مرتفع ومتزايد عليه . وهنا أيضا نجد نموذجا خاصا للنمو الاقتصادي يفرض مشاكل جديدة ، تتعلق بتأسيس اقتصاد أكثر توازنا يحقق للرغاء على المدى الطويل ، ويقضي على التفاوتات الكبيرة ، وينبغي أن نلاحظ أيضا أنه بينما يفيد للسعر المرتفع للبتترول مجموعة من الأقطار النامية ، فإنه لى حد كبير ، يضاعف من صعوبات مجموعة أخرى ، كالفند التي تعتمد على واردات كبيرة من البتترول للقيام لتنميتها الاقتصادية .

تغيير شكل التقسيم الذى يقتضيه وجود شرائح متوسطة *Middle strata* بين ملاك الثروة (الأثرياء والطبقة العاملة) وحينما تكون الشرائح المتوسطة كبيرة للغاية فانه يصبح من الضرورى حينئذ أن نهتم بمدى لزومية شكل مختلف للبناء بكاملة ، ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك بالنسبة للاقتصاد الدولى .

وحيئنذ يقدم باور عنصرا آخر فى المناقشة بالتمييز بين (الدخل *Income*) (والرفاهية *welfare*) مفترضا أن التفاوت الواضح فى الأول لا يعنى تفاوتاً فى الثانى ، وذلك يرجع بنا الى العقيدة المألوفة من قبل الاقتصاديين المحافظين فيما يتعلق بالمنفعة أو الاشباع .

اذ استخدم هذا الاعتقاد فى وقت ما فى مواجهة سياسات الرفاهية الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية ذاتها ، ولكننا لم نعد نسمع عنها كثيراً حتى انبعاثها الأخير والماجيء فى هذا الشكل الجديد كجزء من البرهنة التى تحاول أن توضح انه ليس هناك داع للخوف كثيراً فيما يتعلق باعادة توزيع المصادر بين الأقطار الغنية والفقيرة (٢٢) .

ويعد صياغة باور لانتقاداته بنوع من التفصيل نجده قد أوضح تصوره لما هو هام فى التنمية بايجاز أكثر ، فالتنمية الاقتصادية كما يؤكد تعتمد بالأساس على استعداد البشر واتجاهاتهم وأيضا على طبيعة نظمهم السياسية والاجتماعية (ص ٧٥٠) ، ويشبه ذلك فى مظهره وجهات نظر النقد الراديكالى لسياسات التنمية الرسمية . غير أن ما يعنيه باور بالاتجاهات والاستعدادات الملائمة والمواقف المناسبة شيء متميز تماما .

فهو مقتنع بأهمية الفردية ، والمنافسة الصناعية ، ونمو السوق التجارى . وقد أكد باور فى دراساته الحالية التى ضمنها كتابة عن غرب أفريقيا، أهمية تنمية التجارة ، انتقاد القيود التى فرضت على النشاط التجارى للمشروع الحر ، غير أنه كان أبعد ما يكون عن التفكير فى إطلاق الاستعدادات أو

(٢٢) يعبر باور *Pauer* عن هذه الفكرة لى بداية الكتاب بملاحظته ان التقدم المادى لا يخلق بالضرورة للسعادة ، والكبرياء ، والخصاسية ، ولتناغم (ص ٢٦٠) وبالتأكيد ، ينهى توجيه هذا للتطبيق الى أمم الوفرة *Affluent* والبراء *prodigal* منه الى الأمم الفقيرة .

الطاقات الجديدة ، أو إعادة تشكيل النظم بواسطة حركة ثورية أو قومية يمكن أن تؤسس تنمية مخططة للمصادر القومية . بل على العكس نجد أن التخطيط الاقتصادى الشامل الى جانب المساعدة الأجنبية كانت أهداف الأساسية لهجومه : « . . . فالتخطيط الشامل لا يزيد من المصادر ولا يحدث عقول البشر ، ولكنه يضمن من السلطة ويركزها . فهذه السياسة ليست شرطا للتقدم أو وسيلة مادية له . وفى الحقيقة فانها قد تموت ، وبخاصة فى الأقطار الفقيرة لأنها تتناقض وتحرير الفساد من الخضوع للسلطة التى تشجع مؤاملات النجاح المادى » (ص ٥١٢) . ومن الواضح أن ذلك ليس حقيقيا ، فقد حقق الاتحاد السوفيتى ، وحديثا جدا الصين (التى نادرا ما ينكرها باور) نموا اقتصاديا سريعا ، على الأقل جزئيا بسبب الآثار الرئيسية والتحريرية لثوراتها (٢٢) . وفى مكان آخر من الكتاب يقلل باور من قيمة أى نوع لتدخل الدولة ، منتقدا جونار ميردال G. Myrdal حول افتراضه (أن التقسيم الاقتصادى يعتبر الى حد كبير موضوعا لسياسة الحكومة) ويستمر باور فى القول (انه ليس واضحا طبيعة نوع التدخل التى تستطيع به الحكومات المستقلة ذات الكفاءة التعجيل بتنمية آسيا وأفريقيا فى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر) (ص ٤٥٦) . ومع ذلك ، توضح حالة اليابان بصورة جيدة درجة التدخل القادر على تحقيق هذه النتيجة .

وتعتبر المساعدة على إنتاج الاقتصاد الرأسمالى والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى المناطق النامية من العالم هى الهدف السياسى الكامن وراء مقالات باور . ومع ذلك تؤكد بشدة بعض الانتقادات المحافظة لكل من المساعدات والتنمية ، الحاجة الى الإبقاء على السيطرة الحالية للرأسمالية الغربية وبخاصة الأمريكية أو توسيعها . ومثالا لذلك يؤكد

(٢٣) فى أعقاب الفترة الأولى للتصنيع تظهر مجموعة من المشاكل نتيجة للتخطيط لضديد المركزية ، غير أنه يصبح من الممكن تجاوز كثير من المشاكل عن طريق اللامركزية فى إطار خطة شاملة . وقد نوقشت هذه القضايا بدرجة صعبة للغاية فى مؤلف بروس .
W. Brus.: *Economics and Politics of Socialism*, (London, 1971).

حديثا صامويل هنتنجتون Samuel Huntington وهو المعروف
 باسهاماته فى التفكير الاستراتيجى الأمريكى فى فيتنام واماكن اخرى ،
 (الحاجة الى تجزئة برامج المساعدة الحالية بالنظر الى اغراضها ،
 وتأسيس برامج جديدة تعكس المصالح المتصاعدة للولايات المتحدة فى
 الاحتفاظ بالعالم) (٢٤) . ويذهب انتقاد آخر لسياسات المساعدة الأمريكية
 الى أن افعال اقطار العالم الثالث (يشير الى ذلك المستوى المنخفض
 والمتضائل لمساعدات الولايات المتحدة) يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية
 وأن الحاجة ماسة الى سياسة جديدة اكثر فعالية وذات طابع تعاونى ،
 تستطيع تأمين الحصول على الأسواق ، وفرص الاستثمار الأفضل عبر
 البحار ، وذلك لكى تساعد على حل صعوبات ميزان المدفوعات بالاضافة
 الى وضع الولايات المتحدة الأمريكية فى موقف أقوى بالنسبة للمنافسة
 الاقتصادية مع اوربا الغربية واليابان (٢٥) .

ويعتبر النمو السكانى السريع كاحد الجوانب المحددة للتنمية والتي
 يرفضها باور بشكل نهائى برغم اعتبارها من قبل كثير من الكتاب ذات
 اهمية بالغة . وطبيعى ان يعتبر هذا النمو فى احد جوانبه مؤشرا للتنمية ،
 فهو ينتج عن انخفاض الوفيات الذى يتحقق نتيجة للتغذية الاكثر كفاية
 والخدمات الصحية المحسنة ، غير ان الزيادة السكانية من ناحية اخرى
 تخفض اساسا نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى (٢٦) . ومن ثم
 فهو تؤثر على المعدل العام للنمو لأنها تحول المصادر من الاستثمار فى
 الزراعة والصناعة الى توفير المدارس والاسكان ، الخ . ونتيجة لذلك
 يصبح تنظيم النمو السكانى فى حد ذاته هدفا قد تخصص له المساعدات
 الاجنبية . وهذا هو الدخل الذى يتبناه روبرت ماكنمارا ، فمن وجهة
 نظره (تعتبر الزيادة السكانية المفرطة هى العقبة الوحيدة الكؤود أمام
 التقدم الاجتماعى والاقتصادى لشعوب العالم المتخلف (Op. cit., P. 31)

Samuel P. Huntington, (Foreign Aid : For what and For whom?) in Hunter and Pielly, Op. cit., P. 59. (٢٤)

C. Fred Bergsten, (The Threat from the third world, Foreign Affairs, 11. (Summer, 1973) PP. 102 - 124. (٢٥)

See Clark, Op. cit., PP. 22 - 23. (٢٦)

وبرغم أنه أضاف أن حل هذه المشكلة لن يكون إلا باستبدال أشكال أخرى للمساعدة ، كالمساعدة فى الزراعة ، والتصنيع ، والتقدم التكنولوجى .
 وحينئذ ، فعلى الأمم المتقدمة أن تعطى كل دعم ممكن للأقطار التى أسست فعلا برامج لتنظيم الأسرة ، عليها أن تعمق البحث فى الجوانب الاجتماعية والبيولوجية لتنظيم السكان ؛ وعليها أيضا أن تطور إحساسا بالحاح المشكلة السكانية (ص ص ٤٤ - ٤٥) .

وقد أعطى كتاب آخرون أهمية مماثلة للنمو السكانى . فقد كرس جونا ميردال قصفا كبيرا من دراسته المستفيضة عن جنوب آسيا لهذا الموضوع ، ولاحظ أنه أصبح مسلما به الآن (ضرورة اتصال منظورات التنمية الاقتصادية الناجحة بالاتجاهات السكانية(٢٧)) . وبالمثل ميز هند Mende التشعب المعقد بالانفجار السكانى كأحد مشكلتين هامتين ذات صلة بعدم التوازن بين القوى الصناعية والأقطار النامية (Op. cit., PP. 285- 71) فعند نهاية هذا القرن سوف يتضاعف سكان العالم (الى ٧ بليون) على مدى فترة قصيرة تبلغ نحو ٣٥ سنة ، وفى سنة أخرى لقد يصلوا الى ١٥ بليون ؛ ووراء هذه الأرقام تكمن مشاكل مرعبة ، كالإمداد بالطعام والموارد الأخرى ، والأضرار بالبيئة ، ثم الصراع الحاد للسيطرة المتفاوتة على المصادر .

وقد انتقد بعض الكتاب الراديكاليين هذا الاهتمام بتنظيم النمو السكانى باعتباره نوعا من المالتسية الجديدة بالمعنى المحدد للمصطلح ، والذي يعنى أن فقر الأقطار الفقيرة يعتبر نتيجة لعاداتها غير المسئولة فى التكاثر ، وعلى سبيل المثال ، يصوغ ميشيل هدمسون هذا النوع من الاعتراض(٢٨) ، ولكنه يعدله بقوله: «أنه حينما ندرك التنظيم الديموجرافى فقط كبديل للإصلاح التنظيمى فإن التأكيد عليه يتخذ الطابع الأيديولوجى» . وفى الحقيقة حاول نذر يسير من الكتاب المهتمين بالتنمية تفسير فقر

Gunnar, Myrdal. Asian Drama (3 vols.) New York. 1968 (٢٧)
 Vol. 11. PP. 1389 - 1390.

Goulet and Hudson, Op. cit., PP. 125 - 129. (٢٨)

الاقطار الخامية تاريخيا بالنظر الى النمو السكانى ، حيث كانوا مهتمين بموضوعين مختلفين تماما : الأول ، اذا سلمنا بفقر الاقطار الخامية اليوم (برغم انها قد تكون منتجة) فما هى نتائج الانفجار الديموجرافى بالنسبة للجهود التى تحاول تجاوز هذا الفلر من خلال النمو الاقتصادى المريع ؛ والثانى ، ما هى متضمنات ذلك بالنسبة للعالم ككل - فيما يتعلق بالاستفادة من المصادر ، وحماية البيئة الطبيعية ، ونوعية الحياة الاجتماعية - كنتيجة لهذا النمو السكانى غير المتنبأ به ؟

فالانفجار السكانى الذى قد يبدو مشكلة منعزلة وقائمة بذاتها ، والحل الذى يمكن البحث عنه بصورة أفضل من خلال الوسائل الفنية ، يؤدى فى الحقيقة الى اثاره موضوعات سياسية هامة متضمنة فى اى تصور شامل للتنمية . فحيثما تعتبر الزيادة السكانى السريعة عائقا مباشرا للنمو الاقتصادى ، كما هى الحال فى كثير من الاقطار الفقيرة ، فانها مع ذلك ما تزال مجرد عنصر واحد فى التخطيط العام للتنمية ، وينبغى عدم التقليل من شأن الصعوبات التى تواجه اى نوع من السياسة السكانىة (٢٩) . غير ان النمو السكانى ليس ببساطة مشكلة تتعلق بالاقطار الفقيرة . فمن الاسباب الهامة للاهتمام بالانفجار الديموجرافى هو نتائجه بالنسبة للبيئة والاستفادة من المصادر الطبيعية . ومن هذا الجانب تعتبر الاقطار الفقيرة بلا شك المصدر الوحيد للمشكلة . ويزايد السكان (وان كانوا ببطء اكثر) فى الاقطار الصناعية الفنية ايضا .

(٢٩) لذا استبجعت للوسائل النظرية المتطرفة ، كالتعميم الاجبارى لكونها من المحتمل ان تصيب المجتمع بضرر اكبر من الحالة التى تحاول علاجها ، اذ يمكن تحقيق انخفاض فى معدلات المواليد عن طريق الحث والحوارز العقلانية فقط . والى حد ما ، يفترض ذلك مجتمعا هلالانيا يستجيب اعضاءه بخرقة متنورة للمؤشرات الاجتماعية ، وهذه الحالة ما زالت بعيدة جدا . بالإضافة الى ذلك توجد علاقة مزعوجة بين السكان والتنمية ، فقد تؤثر التنمية على النمو السكانى عن طريق تخيير طموحات البشر وطريقتهم فى الحياة ، مثلما تتأثر بها ايضا . وعلى ذلك يمكن التحليل على ان افضل سياسة سكانىة هى تلك التى تتربط مع التنمية (النمو الاقتصادى المتحضر ، الحراك الاجتماعى المتزايد) التى ستولى بنفسها تخفيض معدل المواليد ، غير ان ذلك يبيلخ فى ناطية مثل هذه المؤثرات ويقلل من شأن الحاج 'المشكلة للسكانىة فى الوقت الحاضر . واخيرا يوجد موضوع له طابعه السياسى الواضح يتمثل فى حقيقة ان حجم السكان يعتبر عنصرا فى القوة القومية ، ومن ثم تتأثر الرغبة فى تنظيم النمو السكانى او عدم تنظيمه بموقف المتناسين على المستوى الدولى .

غير أن الحقيقة الأهم أن هذه الأقطار تستهلك قدراً غير ملائم من المصادر العالمية (تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسؤولة عن ثلث استهلاك العالم) ، فالضغط على المصادر ليس فقط مصدره النمو السكاني وارتفاع اجمالي الناتج القومي في الأقطار الفقيرة ، ولكن يكمن مصدره في النمو المستمر والسريع للأقطار الصناعية ، وينبغي أن يهتم أى تحليل جاد للتنمية على نطاق عالمي بالوسائل التي تحد من استخدامها المفرط في التمييز للمصادر ، وبالتالي يقلل من معدل نموها ، على الأقل في بعض الجوانب(٣٠) .

وتشير هذه الملاحظات عن المسألة السكانية ، من أحد الجوانب ، الى الحاجة الى اطار واسع وأكثر تنظيماً للبحث . إذ تقع تنمية كل من الأقطار (النامية) والأقطار الصناعية في اطار نظام عالمي من العلاقات السياسية والاقتصادية أو في ظل ظروف تاريخية محددة وقد اعتمد مجال البحث المسمى (دراسات التنمية) - الذي يعتبر في نفس الوقت مجالاً للفعل السياسي - على انهيار الامبراطوريات الاستعمارية وعلى الظروف المحددة لفترة ما قبل الحرب ، مثل تلك التي اشرت اليها بايجاز في بداية هذا الفصل . حيث أن على أى تحليل لسياسات وقضايا التنمية ، بما فيها المساعدات الأجنبية ، أن يهتم في المحل الأول بهذا السياق . ففي عالم يسيطر عليه الاقتصاد الرأسمالي أساساً ، فإن عملية التنمية قد تصاحف حقيقة التخلف في بعض الأقطار(٣١) أو تؤدي في حالات أخرى الى مضار اقتصادية كنتيجة للمسمى وراء المصالح الاستراتيجية ، والمصالح العسكرية،

(٣٠) يبدو ان هذه الاعتبارات ما تزال مهتلة من قبل وكالات للتنمية . فبرهم لشرة مقاله نشرتها الأمم المتحدة أبريل ١٩٧٣ بعنوان (اطار موجز لدراسة الأمم المتحدة من تأليف المشكل والموضوعات البيئية المحددة على استراتيجية التنمية الدولية) الى مشاكل الاقتصاد العالمي ، فانها تصرت اهتمامها الى حد كبير على المشكلات التي تظهر من التنمية الاقتصادية للأقطار الفقيرة .

(٣١) مطلقاً برمن فرانك A. G. Frank في مؤلفه (الرأسمالية والتخلف في أمريكا لانتيلية rev. edn New York, 1969 وانظر أيضاً بعض مقالات المؤلف لأدى حرره كل من (eds.) Dependence and underdevelopment: Latin America' James D. Cackcraft, André Gunder Frank and Dele L. Johnson Political economy (New York, 1972).

ونشاط الشركات المتعددة الجنسية . ومن وجهة نظر الأقطار الرأسمالية الكبيرة ينبغي ادراك العلاقات مع الأمم الفقيرة أساسا بالنظر الى الحفاظ على بقاء سيطرتها السياسية والاقتصادية ، أو بالنظر الى ضمان أن يتحقق تصنيع بقية العالم حسب النموذج الرأسمالي .

ويبدو أن سياسات الأقطار الصناعية الشيوعية تقدم بديلا للتنمية وفقا لهذه الرؤية ، وإن كانت تثير مشكلات أخرى ، وفي المل الأول فإنه من الصعب في هذه الحالة أن تحدد طبيعة السياسات أو المطلوب تنفيذها (٢٢) ومع ذلك ، فمن الواضح أن الأقطار الشيوعية قد شاركت على الأقل بجانب ضئيل للغاية في وكالات التنمية الدولية وفي المساعدات المشتركة ، ولذلك فقد كان تأثيرها العام على مسار الأحداث محدودا . ولقد أصبح واضحا أيضا أن العلاقات مع الأمم النامية قد تأثرت بشدة في حالة الأقطار الشيوعية ، كما هي الحال في حالة الأقطار الرأسمالية الغربية ، بسبب الصراع السياسي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم فقد لعبت الأهداف الاستراتيجية والمساعدات العسكرية دورا هاما .

وأخيرا فإنه ينبغي الاهتمام بمدى قدره سياسات التنمية للأقطار الشيوعية على تشكيل بديل حقيقي في أي حالة ، بمعنى البديل الاشتراكي للتوسع الرأسمالي ؛ وينبغي أن يعتمد الحكم في هذا الموضوع على أسلوب المرء في تقدير الامكانية الاشتراكية للمجتمعات التي تسودها الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية والدرجة التي يرتبط فيها التخطيط الاشتراكي بنظام سياسي فاشستي وغالبا قهري .

وتثير هذه المسألة المتلفة بالمسارات البديلة للتنمية العالمية موضوعا هاما في أي تصور للتنمية ؛ أعني ، ما هو هدف التنمية ، أو بصورة أشمل ، ما هي طبيعة العالم الذي تلصده سياسات التنمية خلقه ؟ ويؤكد

معظم الكتاب الليبراليين المهتمين بالموضوع أو يسلمون جدلا ، بأن التنمية تعنى شيئا أكثر من مجرد النمو growth ، أى شكل كان بالنسبة لاجمالي الناتج القومى . فهى تتضمن تحسيننا حقيقيا فى المستوى العام للحياة ، عن طريق التغذية الكافية والاسكان ، والرعاية الصحية ، والتعليم ، الخ بالنسبة لجميع السكان ؛ وتقليل التفاوتات الهائلة فى توزيع الثروة والدخل ؛ والتوسع فى خلق الفرص ، وبخاصة بالنسبة لمعظم أقسام السكان المحرومة . ومن وجهة النظر هذه ليس من الصعب أن نواصل الاهتمام بصياغة سياسة اشتراكية متميزة للتنمية ، يتحدد هدفها النهائى فى تأسيس معاواة فى الظروف الأساسية على نطاق عالمى . لنقضى على التفرقة بين الفنى والفقير داخل المجتمعات وبينها .

ويتضمن هذا النوع من السياسة توسيع الهدف الاشتراكى الخاص بخلق مجتمع لا طبقى بالنسبة للنسق الاجتماعى للعالم ككل . ومن الواضح وجود صعوبات هائلة فى هذا الصدد ، فحتى داخل أمم معينة ، وأجهت الحركات الاشتراكية الديمقراطية عقبات هائلة فى محاولتها إعادة توزيع الدخل والثروة . أو توفير نطاق أكبر من الخدمات العامة ، وتخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وعلى النطاق العالمى تضاعفت المشاكل بسبب المقاومة الشرسة - المهمة بالولاءات ذات الجذور الثقافية والقومية - لأى إعادة توزيع ذات قيمة للثروة بين الأمم (التى قد تتضمن نوعا من التحكم فى معدل النمو الصناعى للأقطار الغنية) بسبب صعوبة تأسيس مؤسسات دولية فعالة لتنفيذ هذه السياسات ؛ وبسبب التهديد بشكل من السيطرة السياسية والبيروقراطية ذات التطرف الفاشستى الكامن فى مشروع تخطيط الاقتصاد العالمى وتنظيمه . بل انه من الصعب تحقيق بداية ذلك اذا لم تتأسس أنظمة اشتراكية ديمقراطية قوية فى عدد من الأقطار الصناعية المتقدمة ؛ واذا كانت الحال على هذا النحو ؛ فان عملية التنمية الاشتراكية قد تبقى فى رأى بطيئة - ربما بطءا مخيفا فى مواجهة الخطر المرعب للحروب المهلكة التى تشن من أجل السيطرة على المصادر التى تتزايد ندرتها .

بيد أنه من الخيالى تماما أن نفترض أن تحولا ثوريا مفاجئا يستطيع

انقاذنا . فمن المحتمل أن تكون الإصلاحات المتراكمة ، والمتجهة أساسا نحو تغيير رئيسى فى النسق ، ناجحة ، ومن الأفضل أن نبدا هذه الإصلاحات بتغييرات فى التجارة العالمية لصالح الأقطار الفقيرة . بزيادة المساعدات الأجنبية فى شكل معونات وليست قروض : بتوفير المنح والقروض الجديدة للمساعدة فى تخفيض العبء المريك للديون التى تعانى منها الأقطار الفقيرة كنتيجة للمساعدات السابقة ؛ وبالإضافة الواضحة فى توفير المساعدات التى تتخذ شكل المعرفة العلمية والتكنولوجية(٢٣) .

وفضلا عن ذلك ، لا يجب أن يغفل أى تحليل للمبىاق العالمى للتنمية الجانب الآخر للمشكلة . فبرغم وجود الأقطار الفقيرة فى عالم تسيطر عليه الأقطار الصناعية (الرأسمالية ، والشيوعية) فإنها بلا شك لديها القدرة لتحديد مسار تنميتها فى إطار حدود معينة ، وأن تؤثر أيضا بدرجة أكثر أو أقل فى التوزيع العالمى للثروة . ويعتبر تبنى سياسة الاكتفاء الذاتى *autarky* أحد الخيارات المطروحة أمامها ، وذلك بتحديد الواردات والاستثمارات عن طريق التعريف الجمركية والضوابط الأخرى ، وأيضا بتقليل اعتمادها على المساعدات الأجنبية بقدر الامكان ، وبخاصة أنماط المساعدات الأكثر أرهاقا . وبالتأكيد هناك سوابق تاريخية لنجاح مثل هذه السياسة - وتعتبر الصين مثلا طيبا لذلك - طالما أن هناك قوى فى المجتمع تلتزم بشدة ، بالتنمية الاقتصادية ، وبإعادة تشكيل النظم الاجتماعية . غير أن سياسة الاكتفاء الذاتى سوف لا تكون هى السياسة الأكثر فعالية فى كل الحالات ، وينبغى عدم تبنيها كمياسة دائمة . وقد قدم البرت هايرشمان *Albert Hirschman* فكرة هامة تذهب الى : « أنه

(٢٣) من المحتمل أن تعتبر المساعدة بالمعرفة ولحده من أكثر أنواع المساعدات المفيدة ، وإن كنا نحتاج أن تمنح بطريقة ملائمة . فمثلا لا يبدو بالنسبة لى ذا مضى طيب أن يتركز عدد كبير لدراسة للتنمية لى الأقطار لغنية ، بينما تمتلك المركز المهمة بهذه الدراسات اتصالات متقطعة فقط (ول بعض الأحيان مختصرة) بالقضايا والمولف الاجتماعية التى نحلها بوروما كان من الأفضل أن توفى بعض المصادر لمساعدة ومد نطاق حل هذه المامد التى تاسمت فى الأقطار النامية ، أو لخلق مامد جديدة .

من أجل تحقيق حد أعلى للنمو . فان البلاد النامية تحتاج لتبديل ملائم بين الاتصال والانزعال ، والانفتاح على تجارة ورأس مال الأقطار المتقدمة ، تتلوها فترة من الانسحاب والنزعة القومية ، (٢٤) .

ويعد تشكيل التحالفات الاقليمية أو أية اتحادات اخرى ، وسيلة ثانية تدعم بواسطتها الأقطار الفقيرة مركزها ، من أجل السيطرة على استثمار رأس المال الأجنبي واستغلال مصادرها ، وتحسين التجارة مع الأقطار الصناعية . أو التأثير بفاعلية أكثر في سياسات وكالات التنمية الدولية . وتمتبر الأوبك OPEC منظمة الأقطار المصدرة للبترول من الاتحادات الناجمة لهذا النوع . ومن الواضح أو الأوبك تتمتع بمركز ممتاز من خلال سيطرتها على مصدر له ندرة خاصة ، ويعتبر ميثاق الأندين Andean Pact (من أعضائه بوليفيا Bolivia ، شيلي Chile ، كوليبيا Columbia . الاكوادور Ecuador ، بيرو Peru ، فينزويلا Venezuela) محاولة أخرى حيثة لتأسيس نطاق ضد القوة الاقتصادية للأقطار الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي نفس الوقت تعتبر وسيلة للمعاون الاقليمي للتنمية ، غير أن فاعليتها سوف تتضائل بالتأكيد في أعقاب الاطاحة بحكومة الوحدة الشعبية في شيلي . ومازالت هناك المحاولات مستمرة لتجميع اقطار العالم الثالث ككل ، وذلك بهدف صياغة بعض الخطوط العامة لسياسات التنمية كما تبدو من وجهة نظر الأقطار الفقيرة ذاتها ، وبخاصة في حملتها بتبادلات التجارة الدولية .

وتشبه كل هذه الجهود من جانب الأقطار الفقيرة في بعض الاعتبارات جهود الحركة العمالية داخل المجتمعات الصناعية ، وهما مما يعتبران عنصرا رئيسيا في النضال من أجل إعادة توزيع المصانير العالمية . غير أنه توجد اختلافات هامة أيضا . فمن غير الواقعي تماما أن ندرك عملية التنمية ببساطة ، بالنظر الى الصراع بين الأمم البرجوازية) و (البروليتارية) ، وذلك لسبب رئيسي يتمثل في وجود

بعض الملامح المتناقضة فى سياسات كثير من الأقطار النامية ، التى ترفع شعارات المساواة الكاملة بين الأمم ، بينما تسمح أو حتى تشجع التفاوتات الشاسعة داخل مجتمعاتها . وفضلا عن ذلك ، توجد اختلافات كبيرة بين أقطار وإقاليم العالم الثالث - اختلافات فى التاريخ ، والثقافة والبناء الاجتماعى - وأيضا هذا التنوع الكبير فى المشاكل التى تواجهها حتى لبيدو لى من غير المحتمل ، إمكانية صياغة نظرية عامة بدرجة عالية من العقلية ، تستطيع تحديد أفضل أسلوب للتنمية . إذ توجد ممارسات عديدة للتنمية مثلما هناك ممارسات عديدة للاشتراكية .

وتعتبر قوة الدافع نحو المساواة هى الخاصية الأكثر شمولا كما يبدو بالنسبة لى ، التى تنتشر الآن من المجتمعات الصناعية التى شكلت مصدرها فى القرن التاسع عشر لى تغزو كل العالم . ولقد ظهر الشك أو اليقين الذى أشرت إليها فى مقدمة هذا الفصل ، ليس من مجرد التسليم بصعوبات التنمية وتمقيداتها ، ولكن من خلال التحقق بأن العملية بكاملها قد أسوء فهمها . فخلال حقبة الخمسينات خف الحوار حول الرأسمالية والاشتراكية ، وبرزت نظرية سوسبيولوجية جديدة ، تهتم بالانتقال من المجتمع قبل الصناعى الى المجتمع الصناعى ، حيث ادعى أنه يجب أن يكون هدف كفاهنا السياسى والعلى هو أن ندرك هذا الانتقال المصدد بدرجة أعمق وندعمه بفاعلية أكثر (٣٦) . ولقد أصبح واضحا الآن أن هذه النظرية قد عبرت عن المزاج المحافظ لذلك العصر - ومن ثم بددتها الحركات الراديكالية لحقبة الستينات - والثقة فى الانتشار العالمى الواسع للوفرة من خلال النمو الاقتصادى

(٣٥) وعلى ذلك ففى جلسات مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية

ضمنت الأقطار القارية من أجل تفصيل منتجاتها لى الأقطار الصناعية ، ولكن بدون نجاح كبير لى ذلك .

(٣٦) أكد مؤلف إيرنست جيلنر Ernest Gellner (السكر والانسج Thought and Change (London, 1964) بقوة وجهة لنظرته . ووجه ريمون آرون Raymond Aron الذى نقل للكثير لتطوير فكرة (المجتمع الصناعى industrial society الانتباه لأحد ملامح هذه الرؤية الجديدة حينما لاحظ أن طماء الاجتماع قد لتجوا لى الخلف لى تأسيس تصوراتهم عن تغير الاجتماعى ، من ماركس Marx إلى سان سيمون Saint - Simon

القوى . ولقد نتجت الشكوك الحالية فيما يتعلق بعملية التنمية نتيجة
 لاختراق النظرية ، والى حد كبير لغياب أى بديل عملى أو عقلى محدد .
 اذ يكمن خلف الاهتمام بالتنمية والعلاقات بين الأمم الفقيرة والغنية ،
 كما حاولت أن اوضح ، الموضوع الأساسى المتعلق بالمساواة الانسانية ،
 فطالما ان هذا الموضوع قد نوقش من كل جوانبه ، وتمت صياغة
 الاختيارات السياسية بشأنه ، فان السياسات العملية والفعالة للتنمية
 العالمية سوف تكون ممكنة .

الفصل الخامس

كارل ماركس : عالم اجتماع أم ماركسي ؟ (١)

لا يهدف السؤال المطروح في عنوان هذا الفصل الى استيعاب كل الجوانب التي يمكن من خلالها النظر الى اعمال ماركس ؛ كما انه لا يعني المصادرة على مسألة امكانية أن يكون مفكر ما - وماركس بصفة خاصة - عالم اجتماع وماركسي في ذات الوقت . وانما هناك بعض الفوائد التي تتحقق من مجرد طرح السؤال بهذه الطريقة . اذ نجد أولا : ان اعتبار فكر ماركس احد الانساق الفكرية المبكرة في علم الاجتماع ، اى النظر اليه ك محاولة لصياغة مفاهيم جديدة لوصف بناء مجتمعات بأكملها ولتفسير التغيرات الاجتماعية الكبرى ، سوف يبرز اهم افكاره تمييزا بل واكثرها اثارة على الاطلاق . ولقد أصبح ذلك أكثر وضوحا مع نمو الدراسات السوسيولوجية خلال العقود القليلة الماضية وما صاحب ذلك من إعادة تقييم لتاريخ الفكر الاجتماعى الحديث . ومن الواضح ان احياء الاهتمام بالماركسية كمخطط نظرى (وهو اهتمام يقابله أقول الماركسية كمقيدة سياسية شاملة) قد ظهر من خلال الاعمال التي كتبها في الاونة الأخيرة متخصصون في علم الاجتماع ؛ وحتى في وقت مبكر يرجع الى نهاية القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين ،

(١) أعيد نشره مع تعديلات طفيفة من مجلة العلم والمجتمع Science and Society (شتاء ١٩٦٦) . واعتمد هذا المقال على بحث الذي في ٣٠ أغسطس ١٩٦٥ في حلقة دراسية عن إعادة تقييم كارل ماركس ، A Re-evaluation of K. Marx . صدرت لكتاب الاجتماع السنوى الستين ، لجمعية علم الاجتماع الأمريكية ، American Sociological Association المقام في شيكاغو . ولقد نشر هنرى مينز Henry Mine نقدا لبعض الآراء التي تقدمتها هنا في مقال بعنوان : الماركسيون واللاماركسيون ، Marxists and non - Marxists نشرت في نفس العدد من مجلة العلم والمجتمع ، . والمجتمع ، .

كانت المناقشات المثمرة للفكر الماركسي تنبع - على ما يبدو لى - من اهتمامات موسيولوجية وفلسفية تمثلت فى كتابات ماكس فيسر Max Weber وكروس Croce ومسوريل Sorel وباريتو Pareto على سبيل المثال - ولم تنبع من الكتابات النقدية ذات الطبيعة الاقتصادية أو السياسية الخالصة (٢) .

ويمكن احد الاسباب الرئيسية وراء احياء الاهتمام بالماركسية فى ان نظرية ماركس تتعارض فى كل عناصرها الهامة مع النظرية الوظيفية التى اثرت بشدة فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا فى العشرين أو الثلاثين عاما الماضية ، والتى ظهر تصورهما بشكل متزايد . فعلى حين تركز الوظيفية على التناغم الاجتماعى تركز الماركسية على الصراع الاجتماعى ؛ وبينما تهتم الوظيفية بالثبات وباستمرارية الابنية الاجتماعية ، تقدم الماركسية نظرة تاريخية وتؤكد الاهتمام بالبناء المتغير للمجتمع . وبينما تركز الوظيفية على تنظيم الحياة الاجتماعية من خلال القيم السامة والمعايير ، تركز الماركسية على اختلاف المصالح والقيم داخل كل مجتمع وعلى دور القسر Force فى الحفاظ على النظام الاجتماعى العام ، لفترة قد تطول أو تقصر . ولقد اصبحت المقابلة بين نموذجي التوازن والصراع - التى اكدها دارنهورف Dahrendorf بشدة عام ١٩٥٨ (٣) - من الامور الشائعة فى علم الاجتماع الآن . فغالبا ما توضع نظريات ماركس فى مقابل نظريات بوركايم ، وباريتو ، ومالينوفسكى ، وهم يمثلون المهندسين الرئيسيين للنظرية الوظيفية .

ولا يعنى هذا ان الماركسية هى النظرية الوحيدة التى تعطى وزنا للصراع الاجتماعى ، وللطبيعة التاريخية المتغيرة للمجتمعات البشرية .

(٢) قمت بشرح بعض هذه الاسهامات بتفصيل اكبر فى مقال عن علم الاجتماع الماركسي نشر فى دائرة المعارف العالمية للعلوم الاجتماعية International Encyclopedia of Social Sciences (نيويورك ١٩٦٨) ، ول كتاب موجز بعنوان Marxist Sociology (London, 1974)

(٣) R. Dahrendorf, "Out of Utopia : Toward a Reorientation of Sociological Analysis". American Journal of Sociology, Vol. LXIV. No. 2. 1968.

كما انه لا معنى ان علماء الاجتماع يقتنعون بان مجرد بيان وتوضيح نموذجي التوازن والصراع - كنماذج يمكن استخدامها في سياقات مختلفة - هو الخطوة النهائية والكلمة الأخيرة التي يمكن ان يقولها العلم الاجتماعي . فقد ساهم باحثون آخرون بعد ماركس - من أهمهم على الاطلاق زيمل Simmel وماكس فيبر Max Weber بعناصر جديدة في نظرية الصراع الاجتماعي والتغير الاجتماعي ، وأسئلوا تعديلات وإضافات على بعض القضايا النظرية التي طورها ماركس ، وانتقدوا هذه القضايا من وجوه عديدة . ورغم ذلك ، فمن المحقق ان أعمالهم لا يمكن فهمها حق فهمها الا كأعمال تابعة او تالية لأعمال ماركس .

ويثير امكانية وجود نماذج نظرية بديلة مشكلات صعبة يالفها علماء الاجتماع منذ ظهور علمهم كفرع مستقل من فروع العلوم الاجتماعية . فعلماء الاجتماع المعاصرون يطرحون بشكل جديد سؤالاً قديماً يتعلق بالتوفيق بين « النظام » و « التقدم » وهو أحد الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع عند كونت . وتتبع هذه الصلة الفكرية (بين أمس واليوم) ، تتبع - في جانب منها - من التشابه في الظروف الاجتماعية . فنحن نعيش - كما كان كونت - في أعقاب ثورات كبرى ، وفي خضم طوفان ثوري وتحولات اجتماعية قائمة على العنف . وكننتيجة لذلك ، فإنه يبدو ان أهم المهام المنوطة بعلم الاجتماع في الوقت الحاضر هي فهم ما يحدث عندما تنشأ دول جديدة ، وفهم النمو السريع للمسلم والتكنولوجيا ، وانتشار اسلوب الحياة الصناعية في كل أرجاء العالم ، والتغيرات الجذرية التي حدثت في البناء الطبقي ، والانساق الامرية والسياسية . ورغم ذلك فإنا نهتم الآن - على خلاف كونت - بالبحث عن نظرية مقبولة أكثر من اهتمامنا بصياغة فلسفة اجتماعية جديدة . ونحن على وعى أكثر بالحاجة الى تقديم تفسير للتغير الاجتماعي ، بينما كان كونت - في خضم نظريات التقدم العديدة في عصره - أكثر اهتماماً باكتشاف مبادئ النظام والاستقرار .

لقد كان الاهتمام الرئيسي في نظرية ماركس منصباً على الصراعات داخل المجتمع والتغيرات البنائية التي تتولد عن هذه الصراعات ،

ويغلف هذا الاهتمام مخطط عام لنمو البشرية نموا تقدميا (نحو الأحسن) . وتتضمن النظرية في ذات الوقت بعض التفسيرات الجزئية للتضامن الاجتماعي واستمرارية الابنية الاجتماعية . فقد عالج ماركس باستفاضة - على سبيل المثال - الظروف التي تولد التضامن الطبقي وتحافظ عليه . وفسر على مستوى المجتمع ككل استمرار بناء اجتماعي بعينه من خلال العلاقات بين الطبقات ، والوضع الذي تشغله الطبقة الحاكمة ، وتأثير الأفكار المسيطرة في استمرارية نظام الحكم ، وفضلا عن ذلك فقد تنبأ ماركس بظهور نمط من المجتمع يخفق فيه الصراع الطبقي كلية ويتحقق فيه ضرب من التناغم والتضامن التام بعبارة أخرى فاننا يمكن أن نلمس في نظرية ماركس تجاور نموذجي التوازن والصراع في تفسير المجتمع ؛ ويمكن أن يتم ذلك على مستويين : الأول : أن الصراع يسود العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ككل ، بينما ينتشر التضامن والاتفاق في كثير من الجماعات الفرعية (خاصة الطبقات الاجتماعية) في المجتمع . والثاني : أن المجتمعات بصفة عامة يمكن ترتيبها في تسلسل تاريخي بحيث يسود الصراع في مرحلة تاريخية معينة - وهي المرحلة الوهيدة التي عرفناها حتى الآن - والتضامن والتعاون السلمي والاتفاق في مرحلة أخرى - وهذه تقع في المستقبل .

ومع ذلك فان هذه النظرية لا تقدم توفيقا كافيا بين كلا النموذجين ، هذا طبعاً بصرف النظر عن الأخطاء التي يمكن أن تشتمل عليها فيما يتعلق بالوصف الفعلي للصراع المجتمعي والتضامن الطبقي وتفسيرهما . فهي لا تسمح - على سبيل المثال - بوجود الفكرة التي مفادها أن الصراع ذاته قد يولد التضامن الاجتماعي أو يحافظ عليه (وهو احتمال استكشفه زيمل بطريقة أكثر منهجية) . وفضلا عن ذلك فان النظرية تستبعد الصراع كلية من المجتمع الافتراضي اللابقي في المستقبل ؛ ويبدو أنها تؤكد أيضا حالة أصلية أولية للمجتمع البشري كانت تخلو من الصراع وذلك قبل انتشار تقسيم العمل وتراكم الثروة الخاصة . وتعتمد هذه النظرية على تصور تاريخي يتعارض مع فكرة العلم الواسع

وهي فكرة يبدو أنها تركت أثرا على أعمال ماركس الناضجة . ونحن قد نضفي أهمية قليلة أحيانا أو كبيرة أحيانا أخرى على الجانب المتأثر بالهيجلية في نظرية ماركس ، أو على الجانب الذي يتخذ الخط الموضوعي فيها ، غير أنه من المستحيل أن نوفق بينهما (*) فقد ذهب اسحق بران Isiah Berlin على سبيل المثال الى القول بأن :

• لامراء في ان الاطار المرجعي لنظرية ماركس كان هيجليا .
لأنه يسلم بأن تاريخ البشرية هو عملية واحدة غير متكررة ، تمير وفق قوانين يمكن اكتشافها . وتختلف هذه القوانين عن قوانين الكيمياء والفيزياء التي تعتبر قوانين لا تاريخية تحاول الكشف عن ارتباطات واطرادات ثابتة تتعلق بظواهر مترابطة في كل زمان أو مكان تتكرر فيه هذه الظواهر نفسها . أما هذه القوانين فانها تشبه قوانين علمي الجيولوجيا والنبات ، وهما علمان يحددان مبادئهما في ضوء حدوث أي من عمليات التغير المستمر (٤) .

ويمكن القول من الناحية الأخرى أن كثيرا من القضايا التي قدمها ماركس لها على الأقل صفة القوانين العامة . وهكذا فان العبارة

• (*) يظهر خلاف حد بين الماركسيين الأوربيين حول مجالات الاعتماد في أعمال ماركس . ويظهر هنا فريقان رئيسيان : الأول يمثل أولئك الذين يركزون على أعمال ماركس المبكرة التي تأثر فيها بهيجل ، وهم يهتمون بفكرة الاضطراب والحرية في الفكر الماركسي أكثر من اهتمامهم بتحليل علاقات واشكال الانتاج . وأشهر هؤلاء على الاطلاق هو هيربرت ماركيز . أما الفريق الثاني فتشمله مدرسة التوسير Althusser في فرنسا حيث نستبعد أعمال ماركس المبكرة والتي تأثر فيها بهيجل لأنها لا تتضمن الماركسية كنظرية طمية بالشكل الذي كان يربط فيه ماركس ، ويهتم النصار هذه المدرسة في مقابل ذلك بتطوير الكتابات المتأخرة (وللناضجة) لماركس ، خاصة رأس المال وذلك بهدف تقوية الماركسية من الداخل وتزويدها بالمفاهيم الضرورية والنظرية الطمية التي تمكنها من تفسير التحولات الاجتماعية المعاصرة . وهذا هو ما نطه للتوسير وباليبار Balibar في كتابهما المشهور ، قراءة في رأس المال . انظر حول هذه الموضوعات :

— L. Althusser and E. Balibar, Reading Capital, London, New left Books, 1970; L. Althusser, For Marx, The Penguin Press, 1969.

• وانظر لترجمة العربية التي أعدها مؤلف زكريا لكتاب هيربرت ماركيز ، لقطب وللثوية هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

الترجمة
I: Berlin, Karl Marx, 3rd., Edn., (London, 1963), P. 124.

الشهيرة القائلة بأن ، تاريخ كل المجتمعات التي عرفناها حتى الآن ما هو الا تاريخ الصراعات الطبقيّة ، ، هذه العبارة يمكن النظر اليها ، لا باعتبارها مبدأ تاريخيا ، ولكن باعتبارها قانونا عاما للصراع من المجتمع البشرى . وينس الطريفة فانه يمكن النظر الى قول ماركس بأن البناء الاقتصادي للمجتمع هو الذي يحدد شكل النظم الاجتماعية والافكار الصائدة ، على انه تعبير عن قانون عام أو عن قاعدة منهجية . وحتى عندما يزعم ماركس انه يصيغ قانونا للتغيير - كقانون تفسير المجتمع الرأسمالي مثلا - فان هذا القانون لا يعدو ان يكون قانونا خاصا ينطبق فقط على نمط بعينه من انماط المجتمعات (المجتمع الرأسمالي أو الصناعي) ، غير أنه مشتق من حيث المبدأ من قانون أعم يشير الى التغيير في كل المجتمعات . وبذلك فانه لا يجب النظر الى قوانين التغيير الاجتماعي على انها قوانين تاريخية أو مبادئ عامة ؛ ان مثل هذه القوانين يمكن أن تكون عامة ، وقابلة للتطبيق - في نفس الوقت - على كل الحالات التي ظهرت وحيثما ظهرت .

ويترايط هذان التصوران معا في نظرية ماركس - أعني التفسير التاريخي لحوادث فريدة ، وصياغة قوانين عامة تفسر حوادث متكررة . والواقع ان الماركسيين قد انقسموا فيما بينهم حول تبني أحد هذين التصورين دون الآخر : هناك - من ناحية - المدرسة الوضعية أو العلمية والتي يمثلها انجلز Engels وماكس أدلر Max Adler (*) وهناك - من ناحية - أخرى المدرسة الهيكلية التي يمثلها لوكاتش Lukacs وكروتشمه Korsch وماركيوز ولفيف من معارضي الوضعية المعاصرين في فرنسا . وفي اعتقادي أن أعمال ماركس - بدءا من الأعمال المبكرة وحتى الأعمال التي كتبها في نهاية حياته - تبعد كثيرا عن فلسفة التاريخ

(*) ومن انصار هذه المدرسة من الطماء المعاصرين لويس لتوسير وباليهار وفيرحا على ما ذكرنا ل للتطبيق ل هذا الفصل ، ويتركز اهتمام هذه المدرسة على الأعمال المتأخرة للناضجة لماركس كراس المال بينما يتركز اهتمام المدرسة الهيكلية على أعماله المبكرة التي تأثر فيها بهيجل .

وتقترب من صورة النظرية العلمية عن المجتمع ، وذلك بالمعنى الدقيق لمفهوم النظرية العلمية كمجموعة مترابطة من القوانين العامة والقضايا الامبيريقية التي تهتم بالتفاصيل . ولكننا على يقين - بطبيعة الحال - من أن تطور الماركسية لم يسر وفقا لهذا الطريق . فمن المحقق أن الاسهامات الرئيسية للبحث الماركسي قد اقتصرت على المجال التاريخي ، بل ان هذه الاسهامات قد انحصرت في نطاق ضيق من المشكلات ، وجاء اسهامها في مجال البحوث الامبيريقية التي تقع في نطاق علم الاجتماع نادرا .

ولقد اعاد مقال حديث كتبه هوبسباوم (٥) Hobsbawm ، اهاد تأكيد النقط المتعلقة بتأثير الماركسية على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ذهب هوبسباوم في تقديمه للترجمة الانجليزية لتحليل ماركس الموسع والوحيد لاجتماعات ما قبل الرأسمالية (٦) ، ذهب الى القول بأن ماركس قد حاول صياغة نظرية للتقدم التاريخي ولم يحاول صياغة مخطط للتطور الاجتماعي ؛ وانه يجب النظر الى تفرقة ماركس بين انماط مختلفة من المجتمع وفقا لهذا المنظور . وتعرض هوبسباوم لأعمال المؤرخين الماركسيين واستخلص من هذا العرض أن الاسهامات التي ظهرت في السنوات الأخيرة في هذا المجال ليست كافية ولا مكتملة من حيث انها أهملت انماطا معينة من الاجتماعات - وبصفة خاصة نمط المجتمع الآسيوي (٧) Asiatic Society - كما أنها وسعت بشدة من مفهوم

E. J. Hobsbawm, " Introduction " to Karl Marx, Pre - (٥)
Capitalist Economic Formations (New York, 1965).

(٦) جاء هذا التحليل لاجتماعات ما قبل الرأسمالية في المخطوط الأخرى من ١٨٥٧ - ١٨٥٨ ، وهو يمثل مسودة أولية لرأس المال نشرت في موسكو لأول مرة نجما بين عامي ١٩٣٦ - ١٩٤١ تحت العنوان التالي
Grundrisse Der Kritik der Politischem öKonomie (Rohetwurf).

(٧) نمط الإنتاج الآسيوي هو النمط الذي اعتقد ماركس أنه يسيطر على شكل الإنتاج في المجتمعات الشرقية (أي للواتمة خارج نطاق أوروبا خاصة مجتمعات آسيا والمجتمعات العربية) . ويقوم نمط الإنتاج الآسيوي على سيطرة دولة استبدادية مركزية تتصل أحياء الأشغال العامة - خاصة تنظيم الري - وتتحكم في وحدات ريفية مشاعية منعزلة تعارض للأزامة وتنبع للخارج للدولة المركزية . ولا تعرف هذه القرى شكل الملكية الخاصة ، وهي مجتمعات ركدة

« المجتمع الاقطاعي » ، لكي تسد الثغرات المختلفة - ويبدو ان المؤرخين الماركسيين يهتمون اهتماما بالغا بنفس المسائل التي اهتم بها ماركس - من ذلك مثلا ظهور البرجوازية داخل المجتمع الاقطاعي ، والتحول من الاقطاع الى الرأسمالية والراحل الاولى للمجتمع الرأسمالي ؛ ويعنى ذلك انه بصرف النظر عن اهمال المؤرخين الماركسيين لانماط أخرى من البناء الاجتماعي ، فان اسمهم في دراسة التاريخ الاجتماعي الحديث يعد اقل اصاله مما هو متوقع ، فليس الماركسيون هم الذين درسوا عن قرب التغييرات التي طرأت على الطبقات وجماعات الصفوة في المجتمع الحديث ، او تطور الايديولوجيات والاحزاب السياسية أو أنهم هم الذين حاولوا تحليل الحركات الثورية . حقيقة أن دراسة هذه المجالات التي تعد اقرب الى علم الاجتماع قد تأثرت بأفكار ماركس ان لم تكن قد تربت عليها أصلا ، غير أن اهم الدراسات حول هذه الموضوعات قد ظهرت على أيدي باحثين غير ماركسيين - بدءا من زمبارت Sombart وماكس فيبر Max Weber وميشيلز Michels وحتى حاجر Geiger وكارل مانهايم Karl Mannheim ، ويدا من فيبلن Veblen وحتى سي . رايت ميلز Wright Mills .

فلم يظهر على مدى تطور البحث السوسيولوجي باحث ماركسي يضاها في انجاز ماكس فيبر خاصة في استخدامه للقضايا العامة التي قدمها ماركس نفسه عن العلاقة بين الايديولوجيات والبناء الاجتماعي

ومفصلة ليس لها تاريخ ، وينقسم الماركسيون حول فكرة نمط الانتاج الآسيوي شيما واحزابا ، ينضمهم يراه أداة تحليلية صالحة لاجتمعات ما قبل الرأسمالية في الشرق ، ويضهم الآخر يخطئ عنه كلية من حيث انه يمثل فكرة ماركسية في الماركسية .

انظر حول مفهوم نمط الانتاج الآسيوي :

- جان شينو وآخرون ، حول نمط الإنتاج الآسيوي ، ترجمة جورج طرابيشي دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٢ .

- محمد محي الدين وأحمد ماجد ، مفهوم نمط الانتاج الآسيوي : خطوط عامة ، المجلة الاجتماعية للتوعية ، العدد الثاني - الثالث ، المجلد الخامس عشر ، ١٩٧٨ .

كنقطة بداية لبحث واسع وخصب عن دور مجموعة معينة من الأفكار والمعتقدات الدينية في التغيير الاجتماعي وارتباطها بالطبقات الاجتماعية المختلفة^(*) فالماركسيون الذين حاولوا أن يصوروا الماركسية على أنها نسق نظري ينتمي الى علم الاجتماع - من أمثال ماكس أدلر - قد اقتصروا على المناقشات المنهجية^(٧) ، بينما حاول أنصار المدرسة الهيجلية أما أن يخوضوا غمار المجال التخيلي غير الدقيق للنفق الأدبي (لوكاتش)^(**) أو أن يتحولوا الى تقديم انطباعات منهجية مثلهم في ذلك مثل أصحاب الاتجاه الوضعي (سارتر) .

ولا تعكس المقابلة بين انجازات المدارس الماركسية المتزمتة وبك الخاصة بالباحثين الذين استجابوا فقط لأفكار ماركس بإجراء بحوث جديدة بأنفسهم ، لا تعكس هذه المقابلة نزعا للثقة من ماركس نفسه . لقد كان ماركس مهتما - وبشكل حماسي - بالبحوث الاجتماعية الواقعية - بدءا من اهتمامه ببحوث كيتاييه Quetdet وبيرية Buret والتقارير التي كان يكتبها مفتشو المصانع الانجليزية وحتى مشروعه

(*) المقصود هنا هو دراسة ملكس فيبر الشهيرة عن : الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ، والتي اهتم فيها بدراسة تأثير الأفكار الدينية على الاتجاهات نحو النشاط الاقتصادي بهدف فهم المظاهر الأساسية للنظم الاجتماعي - الاقتصادي للعالم الغربي الحديث . ومن الجدير بالذكر أن للكثير من الباحثين يعتبرون أن رأى ملكس فيبر يناقض ويقلد وجهة النظر الماركسية في تفسير البناء الاجتماعي للمجتمع الرأسمالي الحديث ، وأن كان البعض يعتقد أن رأى كل من ماركس وماكس فيبر يمثل اسهاما متوازيا في فهم هذا البناء . انظر : السيد لصيني ، اتجاهات علم الاجتماع في فهم مشكلات الدول النامية ، في كتاب السيد لصيني ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، الطبعة الثانية ، دار المنار ، ص ٤٣ - ٥١ .

الترجم
 (***) حول آراء نوكتاش : انظر الفصل السابع من هذا الكتاب . وانظر حول منهجه في للنقد الأدبي مقارنا بمناهج أخرى : مجموعة مقالات حول الاتجاه الاجتماعي في للنقد الأدبي بقلم صبرى حافظ وجي بورللي وجاير مصفور ولوسيان جولمان في مجلة فصول ، المجلد الأول ، العدد الثاني يناير ١٩٨١ . ص ٦٥ - ١٠١ .

الترجم
 (٧) من الاستثناءات الشهيرة في هذا المجال بعض أعمال الماركسيين النمساويين بما في ذلك دراسة كارل رينر Karl Renner للقانون بعنوان : نظم القانون الخاص ووظائفها الاجتماعية ،

— The Institutions of Private Law and Their Social Functions; (London, 1949).

الخاص عن « استقصاء حالة العمال » (*) *enquete ouvrier* بل أن ماركس قد قدم في « رأس المال » دراسة امبيريقية واسعة النطاق لا تطاولها أى دراسة أخرى في تراث العلوم الاجتماعية . وتعتبر أعمال ماركس ، تلك الأعمال التي تجمع بين صياغة النماذج النظرية عن المجتمع ، وبين تطوير مناهج للبحث مع الاستخدام الخلاق لهذه النماذج والمناهج في تحليل نمط معين من أنماط النسق الاجتماعى والتحولات التي تطرأ عليه ، تعتبر هذه الأعمال جميعا من الاسهامات العظيمة في تشكيل علم الاجتماع الحديث ، بل اننا عندما نتأمل - خارج نطاق المدارس الماركسية المتزمتة - كيف أدى اسهام ماركس الى تفتيح موضوعات جديدة للبحوث السوسولوجية ، والى طرح افكار جديدة تتعلق بالنظرية والمنهج ، والى اعادة التقييم المستمر للمشكلات التي اثارها (كما هو الحال في المناقشة التي بين ايدينا الآن) فاننا سوف ندرك بحق أن الاسهام الذي قدمه ماركس يعتبر الانجاز الوحيد العظيم والخطوة الفكرية الحاسمة - الذى حدد موضوع علمنا في صورة معترف بها . واذا كان ماركس قد تناقض مع نفسه أحيانا ، وأخطأ في أحيان أخرى ، وتحول بغموض من استخدام المصطلحات الهيجلية الى استخدام لغة العلوم الطبيعية والعكس ، وترك بعض مفوماته في صورة غير مسوغة من الناحية المنطقية ، وأستخدم في بعض الأحيان التعريفات الذاتية *essentialist definitions* بالرغم من انه كان أساما من انصار النزعة الاسمية (**)

(*) قام ماركس بتصميم هذا الاستقصاء في شكل استبيان مكون من ١٠١ سؤال يعطى ظروف المهنة والحل وساعات العمل والفراغ والتشغيل والأجور وتكاليف المعيشة الخاصة بالطبقة العاملة وكذلك نضالها من أجل تغيير هذه الظروف . وكان ماركس يهدف من خلال هذا الاستبيان أن يصف التمرور التي يعلى منها الحال من أجل وضع الحلول للأمرضى الاجتماعية يعانون منها . ولم تنشر نتائج هذا الاستقصاء - الذى كلفت تهتم بالإشراف على تطبيقه ونشر نتائجه - المجلة الاشتراكية ، التي تولقت عن الصدور في عام ١٨٨١ . ولقد نشر بوتومور هذا الاستقصاء في كتاب فضفه قراءات من كارل ماركس ظهرت للتحفة ترجمة عربية تضمنت هذا الاستقصاء . انظر :

بوتومور وم . ريل ، في سوسولوجية ماركس وفلسفته الاجتماعية ، ترجمة حلفظ يتقوب ، سلسلة الأناكر ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ . ص ٨٧ وما بعدها .

المترجم

(**) التعريفات اللغوية هي التعريفات التي ، يكون الحصول فيها مأخوذا في جوهر الموضوع

nominalist . وبالغ في التركيز على الصراع في نموذج النظرى ، إذا كان ماركس قد فعل هذه الأشياء ، فإنه بالإمكان أن نلتص له العذر كمفكر رائد كانت لافكاره من القوة ما جعلها قادرة على خلق فرع جديد من فروع المعرفة ، سوف يصبح قادرا - خلال مسيرة تطوره - على تقديم وسائل تصحيح وتطوير هذه الصياغات المبكرة (التي قدمها ماركس) .

أما الشيء الذى لا يمكن أن نلتص العذر فيه لماركس فهو أن ماركس قد ضمى بالعلم الوضعى لصالح الميتافيزيقا ، بمعنى أنه سعى فقط للحصول على الأدلة التى تدعم صورة للعالم والتاريخ خلقها بخيال شعرى وفلسفى بحيث لا يمكن مناقشتها (تغييرها) بعد ذلك ؛ ويعنى ذلك باختصار أن ماركس كان ماركسيا بحق ، بمعنى أنه كان مدافعا عن عقيدة سياسية . حقيقة أن ماركس قد ذهب الى القول بأنه غير ماركسى(*) ، ولا يمكن أن يتطرق الينا الشك فى أنه كان ينتقد أثناء حياته التفسيرات التى يقدمها تلاميذه لافكاره بشكل مستقل . وتثار هنا مجموعة من التساؤلات : هل اعتبر ماركس هذه التفسيرات غير كافية ، أم أنه كان يعارض تصوير أفكاره على أنها عقيدة سياسية لمصعب ؟ وهل نظر ماركس الى نظريته على أنها اكتشاف جديد ، وأنها بحاجة الى

==

مثل للنطق المأخوذ في جوهر الانسان ، . ويعنى ذلك أن لتعريف الذاتى هو لتعريف الذى يهتم بجوهر الموضوع أو ذات الشيء . **essence** . وهو يختلف عن لتعريف الاسمى الذى لا يتصل بذات الموضوع وجوهره وإنما يتصل بعبان الألفاظ ، أما المنصب الاسمى **nominalism** فله ، يعيد بان المعنى الكلى قائم في مثل المعارف ولا مقابل له في الخارج . وهو يقوم مقام كثرة الأورد باعتباره نشرة ليهي ، ، مفاهايم والمصطلحات ما هي الأسماء تشير الى اشياء خلسة ، تكون لالوقع في حقيقة الأمر . أما الأفكار العامة والمفاهيم المجردة . . وليس لها وجود متميز أو كيان مستقل .

انظر : مراد وحب و زملاؤه ، الحجم للفلسفى ، دار الثقافة للجديدة ، القاهرة ١٩٧١ .
ومحمد عاطف بحيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة
١٩٧٩ (مادة المذهب الاسمى)
الترجم

(*) بمعنى أنه لا يمتنع الماركسية كإيديولوجية وكعقيدة سياسية وإنما يحاول فقط أن يقدم نظرية علمية في وصف وتفسير البناء الاجتماعى وتغييره .
الترجم

عمل فكرى شاق قيل ان تصبح قادرة على تحقيق أغراضها ؛ ويجب علينا - على اى حال - أن نفرق بين ماركسية ماركس وماركسية الماركسيين (الذين قدموا تفسيرات لنظرية ماركس) ، فماركس لم ينظر الى نمقه النظرى على أنه نسق مستقر أو بديهى ، أو أنه اطار مبسط للتعبير عن هدف سياسى واجتماعى . لقد كان هذا النسق النظرى من ابداع ماركس نفسه ، ولقد تطور خلال فترة طويلة من العمل الشاق ، وكان ماركس يراجع باستمرار فهو عمل غير مكتمل لامراء فى ذلك . ويكشف سجل العمل الفكرى لماركس ، والذي كتبه ماكسميلين روبل (٨) Maximilien Rubel بطريقة تثير الاعجاب ، يكشف عن المنحى الذى توصل من خلاله ماركس الى افكاره الرئيسية - عن تشريح المجتمع المدنى ، والنسق الطبقي ، والايديولوجيات ، والتغير الثورى - جنباً الى جنب مع الخطط التى أعدها فى شبابه ليمت هذه الجوانب المختلفة للمجتمع الحديث بحثاً تفصيلياً ، والتي لم يستطيع ابداً أن ينفذها بأكملها . ولقد أعلن ماركس فى مناسبات عدة أن أعماله عن النسق الاقتصادى قد اكتملت وأنه سيشرع فى دراسة مشكلات الطبقة ، والانظمة السياسية ، والايديولوجيات ، غير أنه استمر فى كتابة مسودات جديدة لتحليله الاقتصادى ، فنشر شرحاً أولياً لافكاره عام ١٨٥٩ ، ونشر الجزء الأول من « راس المال » عام ١٩٦٧ ، ولم يستطع - خلال الاثنتى عشرة سنة الأخيرة من حياته - أن ينهى حتى الأجزاء المتبقية من تحليله الاقتصادى ، ناهيك عن انشغاله بدراسات جديدة تعالج جوانب أخرى من المجتمع ، كان ينظر إليها باستمرار على أنها ذات أهمية محورية فى تطوير نسقه النظرى . وهناك تفسيرات عديدة للعقم النسبى لسنوات ماركس الأخيرة ، منها ضيقه بعدم اهتمام الباحثين بأعماله ، وخيبة أمله فى حركة العمال بعد انهيار الدولية (٩) ، وفشله فى حل مشكلات

Maximilien Rubel, *Karl Marx: Essai de biographie* (٨)
Intellectuelle (Paris, Revised edn., 1971).

(٩) المتصود هنا الاشتراكية الدولية الأولى أو رابطة العمال الدولية الأولى
The First International Workingmen Association التى أسسها
ماركس فى لندن عام ١٨٦٤ لى محاولة لتنسيق بين جهود العمال لتحقيق الاشتراكية فى

اساسية فى التحليل الاقتصادى للراسمالية ، والمرض وهدم الاستقرار
الاصبرى - وبذلك فأننا لا يمكن أن نفسر هذا العمق بأنه ناتج عن قناعاته
الذاتية باكتمال نظريته ، وانها لم تكن لاحتياج - بعد أن اكتملها - الا لأن
تشرح وتفسر فقط . لقد كان ماركس على وعى بعدم اكتمال اعماله ،
وكان يراجع بين الحين والآخر بعض مفاهيمه الاساسية ، من ذلك على
سبيل المثال تصنيفه لاجتماعات ما قبل الراسمالية ، وخاصة طبيعة النمط
الاصبرى للمجتمع .

وإذا اخذنا الماركسية باعتبارها نظرية كاملة ونهائية عن المجتمع ،
فان ماركس لا يعتبر ماركسيا . وإذا ما اخذناها بمعنى آخر ما يزال
على قدر من الاهمية بالنسبة للتاريخ الصيامى للقرن العشرين ، وهو
أن ماركس لم يعتبر نفسه مبدعا لعقيدة سياسية يجب أن تتبناها حركة
الطبقة العاملة كايديولوجيا سياسية وحيدة ، اذا اخذنا الماركسية بهذا
المعنى فان ماركس لا يعتبر ماركسيا أيضا . فقد تبنى ماركس فيما
يتعلق بهذا النقطة وجهة نظر متسقة منذ كتاباته الأولى وحتى كتاباته
الأخيرة . ففى خطاب موجه الى Ruge فى سبتمبر عام ١٨٤٢ كتب
يقول :

« لست أشجع على الاطلاق رفع راية الدوجماتيقية ... على العكس
من ذلك تماما ... نحن لانواجه العالم بطريقة يبدو فيها التمسب المذهبي
لبداً جديد قائلين له : ما هى الحقيقة ، عليك الانحناء أمامها ! انسا
نحاول تطوير سبائىء جديدة للعالم تختلف عن المبادئ الموجودة بالفعل
ونستطيع أن نلخص وجهة نظر مجلتنا (٩) فى عبارة واحدة : أن يكتب

بلدان متعددة . ولقد تحطمت أنشطة هذه الربطة - على صخرة الخلافات بين الماركسيين
والفوضيين ، ولقى انتهت الى خلاف حاد بين ماركس ولزيم الفوضوى ميخائيل باكونين
Mikail Bakunin فى عام ١٨٧٢ . ولقد نقل مقر الدولية الاشتراكية الأولى الى
نيويورك لتفادى هذه العقبات ولكنها حلت عام ١٨٧٦ .

الترجم

(٩) الاسود هنا المجلة المقترح لنشأها آنذا بنزون Deutsch - Französische
Jahrbücher ، ولقى مصدر منها عدد واحد مضاف الحجم فى عام ١٨٤٤ .

(م - ٧ - علم الاجتماع)

العصر معرفة ذاتية (فلسفة نقدية) تتصل بنضالاته وأهدافه . هذه هي مهمة العالم ومهمتنا معه .

وصدر ماركس في عام ١٨٨٠ «استقصاءه عن حالة العمال» بدعوة للعمال الفرنسيين بأن يجيبوا على أسئلة الاستبيان ، طالما أنهم فقط القادرون على أن يشخصوا «وبمعرفة كاملة ، الشرور التي يعانون منها» وهم فقط ، وليس أولو المعرفة الملهمون ، القادرين على أن يضعوا موضع التنفيذ علاجاً للأمراض التي يعانون منها » .

ولسنا ندعى هنا أن ماركس لم ينصرف مطلقاً عن هذه الوجهة من النظر . أو أنه لم يحاول مطلقاً فرض مفهومه عن أهداف الطبقة العاملة والاساليب التكتيكية الملائمة لها . ولكن نشر وثائق الدولية الأولى (١٠) مؤخراً قد أوضح بجلاء كيف كان ماركس أقل تسلطية في نشاطه السياسي ، الأمر الذي تأكد من خلاله اتجاهه نحو «كميون باريس» وفشلها ، حقيقة أن ماركس قد أعطى في بعض الأحيان انطباعاً بالتزام في علاقته بالاشتراكيين ذوي الاتجاهات الأخرى ، غير أن ذلك قد يكون مرجعه إلى الأثارة التي تظهر لدى مفكر عظيم وخلاق في مواقفه مع أفراد ليسوا فقط أقل قدرة ، ولكن ينقصهم أيضاً الإخلاص للبحث العلمي الذي تميز به ماركس . فقد كان برونون Proudhon - على سبيل المثال - مفكراً خيالياً صرفاً ، وكان باخونين Bakunin ثورياً انفعالياً ذا افق ضيق . ولذلك فلم يستوعب أي منهما فكرة البحث العلمي الاجتماعي الدقيق ، بل إن أيهما لم يجر مثل هذا البحث ، ومن ثم فقد تعامل معهما ماركس بازدراء ربما قد لا يكون مقبولاً لنا الآن ، غير أن له ما يبرره على أي حال .

لقد أبدى ماركس التزاماً عميقاً لم يتخل عنه في كل أعماله (حتى في كتاباته المبكرة التي كان يحاول فيها التخلص من برائن الفلسفة الهيجلية) بالبحث العلمي للحقائق الاجتماعية ، وظهر هذا الالتزام بجلاء

فى تصدير ماركس « لاستقصائه لحالة العمال » حينما ذهب الى القول بأن على هؤلاء الذين يرغبون فى الاصلاح الاجتماعى ، ان يسموا أيضا الى اكتساب المعرفة الوضعية الدقيقة المتصلة بالظروف التى تعمل وتعيش فيها الطبقة العاملة التى لها وحدها المستقبل ، ولقد فهم البعض الماركسية - متمثلة فى أعمال ماركس نفسه وفى أعمال أتباعه - على أنها محاولة لاخضاع الأفكار النظرية والبحوث الاجتماعية الى مثل أعلى اجتماعى مع تحديد أساليب هذا المثل الأعلى ، ولقد أكدنا من قبل أن هذا الرأى ليس صحيحا فيما يختص بماركس نفسه ، ذلك لأن هدفه المعلن كان يتمثل فى أن يوضح لمصره أهدافه التى يجب أن يسمى الى تحقيقها ، وأن يحدد للطبقة العاملة - بصفة خاصة - موقفها الحقيقى فى المجتمع الرأسمالى ، وما تشتمل عليه ثورة هذه الطبقة فى مقابل هذا الموقف ، وما يمكن أن يترقب على حركة الطبقة العاملة من نتائج .

ومع ذلك فقد يكون من المفيد أن نحصى العلاقات بين الأحكام النظرية وأحكام الواقع وأحكام القيمة فى أعمال ماركس ، والنقطة الأولى التى يجب ملاحظتها هنا هى أن الاشتراكية والعلم الاجتماعى كانا متداخلين فى حياة ماركس ، فقد أصبح فى سن مبكرة - ربما بتأثير من هذهب سان سيمون - متطافا مع حركة الطبقة العاملة ، ولا شك أن هذا الالتزام بالاشتراكية عند ماركس قد سبق الصياغة الكاملة لنظرياته السوسيولوجية ، رغم ذلك ، فإنه كان مأخوذا « بعلم المجتمع الجديد » الذى بشرت به كتابات سان سيمون (وكذلك كتابات لورنز فون شتاين Lorenz Von Stein عن الحركة الاجتماعية فى فرنسا) ؛ وكانت قراءاته المؤخرة لمؤرخى الثورة الفرنسية وعلماء الاقتصاد السياسى كافية الى درجة دفعته الى الاعتقاد بأن هناك ميدانا جديدا ومنهجاً جديدا لدراسة حياة الانسان الاجتماعية فى طريقهما الى الظهور ؛ وأن تطور الرأسمالية وظهور الحركة العمالية يكونان الموضوع الأساسى لهذه الدراسة ؛ ومنذ ذلك الحين - حوالى منتصف الأربعينات من القرن تاسع عشر - سارت مشاركة ماركس فى الحركة الاشتراكية جنباً الى جنب مع جهوده لتطوير العلم النظرى للمجتمع ، ودعمت هذه المشاركة وتلك

الجهود كل منهما الأخرى . ولا يجب أن يثير ذلك أى قدر من الدهشة أو يبدو على أنه شيء غير عادى . فأعظم علماء العلوم الاجتماعية اهتموا اهتماما مبالغا فيه ببعض المشكلات الاجتماعية . وكانوا فى بعض الأحيان متحيزين متمصبين (وأنا أفكر فى هذا السياق فى ماكس فيبر ، ودوركايم وباريتو) وربما يكون هذا هو السبب الرئيسى فى أهمية الأعمال التى قدموها والجدل الفكرى الذى أثارته . والسؤال الذى يثار بشأن هؤلاء يتعلق بما إذا كان هذا التحيز قد ظهر فى أعمالهم بوضوح ليس فقط فى مجرد اختيار موضوعات البحث ، ولكن فى المفاهيم والنماذج النظرية التى قدموها ، والتى تحولت الى نماذج مثالية مسرفة فى مثاليتها ، وفى تنفيذ وعرض بحوثهم ، التى أصبحت تنتلى بمعناية ، ويتم صياغتها بحيث تخفى احتمال ظهور الأمثلة التى تتنافى معها .

وتوجد عند ماركس بصفة خاصة (وعند آخرين أيضا أشهرهم دوركايم) توجد مشكلة أخرى جوهرية . هل تحتوى النظرية ، أو الأطار الفكرى العام ، على نظرية فى المعرفة تفرق بين الحقيقة والقيمة ؟ فى هذه الحالة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار خصائص عديدة فى فكر ماركس . فهناك فكرة الحتمية الاجتماعية للفكر ، والتى تبدو على أنها تحطم استقلال الأحكام القيمية ، ولكنها تحطم فى ذات الوقت استقلال كل الأحكام ربما فى ذلك الأحكام التى تكون نظرية ماركس نفسه ، الأمر الذى لا يجعلنا بحاجة الى التساؤل عما إذا كانت هذه النظرية صادقة أم زائفة) . ولكن هذه المشكلة ليست قاصرة على نظرية ماركس فحسب : أنها مشكلة كامنة فى أى نظرية حتمية ، بل فى أى نظرية علمية فى مجال علم النفس أو علم الاجتماع . والحقيقة أنه يمكن القول فى مقابل ذلك أن إحدى مزايا النظرية الاجتماعية التى قدمها ماركس تنحصر فى أنها سمحت بمجال أرحب لدور العمل الخلاق للعقل البشرى فى صياغته للنظم الاجتماعية (١١) .

(١١) عرض ماركيز لى كتابه « العقل والثورة » Reason and Revolution (New York, 1941) الفلسفة النقدية لماركس فى مقابل الوضعية السبولوجية لأوجست كونت فى ضوء هذا المعنى . ولهم مؤخرًا نفس الأسلوب فى كتابه « مشكلة المنهج » Question de Methode (Paris, 1960) .

وهناك مشكلة أخرى أكثر تحديدا ظهرت في نظرية ماركس عن الأيديولوجيات . فهي نظرية أخرجت العلم من نطاق الأفكار المحددة اجتماعيا ، ولكنها أضقت على الأفكار الأخلاقية طابعا أيديولوجيا خالصا من حيث أنها تعكس مصالح الطبقات الاجتماعية ، وفي ضوء هذه الرؤية تصبح الأفكار الأخلاقية نسبية ، ومع هذا فإن ماركس قد عبر عما يبدو وكأنه أحكام أخلاقية مطلقة . وإذا كان هذا صحيحا بحق ، فإنه يعني أن هناك تناقضا في فكر ماركس . ولقد تم التعبير عن خلاف حول هذه المسألة بشكل مختلف إلى حد ما كنتيجة للاهتمام بكتابات ماركس المبكرة . والسؤال الذي تم طرحه هنا هو : هل توجد عند ماركس صورة ثابتة لجوهر (الذات) الإنسان ، بحيث يقرب في انماط معينة من المجتمع ، وينجح في بعضها الآخر في أن تجد تعبيرا كاملا عن الذات ومن ثم يمكن النظر إليها على أنها نموذج أخلاقي مثالي لأحد صور اخلاقيات تحقيق الذات ؟ أم أن جوهر الإنسان ما هو الا ظاهرة تاريخية خالصة ، ومن ثم فلا يمكن مطلقا صياغة نموذج مثالي عام أو معيار عام عن الأخلاق المرتبطة بهذا الجوهر ؟ لن نحاول هنا أن نقدم حلا لهذه المشكلة . فلم يحاول ماركس نفسه أن يخلها ، بل أن فكره حول هذا الموضوع يشوبه بعض الغموض ، كما أن الاسهامات التي قدمها بعض الماركسيين - كدراسة كاوتسكي Kautsky عن الأخلاق والمفهوم المادي للتاريخ - لا ترقى إلى مستوى المناقشة الفلسفية الأصلية . وحسبنا هنا القول بأن أي تفسير لمفاهيم ماركس الأخلاقية على أنها مفاهيم عقلية *rationalist* وتاريخية *historical* يعتبر تفسيراً ممكنا ومقبولا . ذلك أن هذه المفاهيم مع اعترافها بوجود بعض الحاجات الانسانية الأساسية والداائمة التي يجب اشباعها ، ويمكن التعبير عنها في شكل مثل أعلى أخلاقي ، قد نظرت إلى هذه الحاجات على أنها تتخذ اشكالا مختلفة في أطوار تاريخية مختلفة للمجتمع .

وربما تمكننا وجهة النظر هذه من حل مشكلة أخرى في نظرية الأيديولوجيا عند ماركس فبالرغم من أن هذه النظرية تبدو نسبية إلى حد كبير ، الا أنها تكشف - في ارتباطها بعناصر أخرى من نظرية ماركس - عن نوعا ما تطبيقية (تزمّت) لاجدود لها ، وتفسير ذلك على الشكل التالي :

اكتت هذه النظرية على أن كل الأفكار الأخلاقية هي أفكار طبقية ومن ثم فهي نسبية ، غير انها اكتت على أن الطبقة العاملة هي الطبقة الصاعدة في المجتمع الحديث (كما تكشف عن ذلك الأجزاء السوسولوجية من النظرية) وبناء على ذلك فان الأفكار الأخلاقية لهذه الطبقة تسمو على افكار الطبقات الأخرى ، ومن ثم يجب أن يكتب لها وحدها الانتشار . والنقد الذي يوجه للأهداف السياسية والاجتماعية للطبقة العاملة وحتى الى الوسائل التي تستخدمها هذه الطبقة لتحقيق أهدافها ، هذا النقد لا يظهر الا من أوضاع طبقية أخرى ويجب أن يدان على أنه أقل أهمية . وبهذه الطريقة ليس بالإمكان فقط تبني موقف أخلاقي مطلق ، على أساس النظرة الأخلاقية النسبية ، ولكن بالإمكان أيضا أن تستخدم نظرية الايديولوجيا لرفض أي آراء يتبناها المعارضون سواء اكانت آراء أخلاقية أم نظرية .

ومن النادر حقا أن يستخدم الماركسيون بالفعل النظرية بهذه الطريقة المفترزة . وقد يكون أكثر أهمية من ذلك أن نؤكد أن ماركس نفسه لم يقدم رايه بهذه الطريقة . فنجد أولا في تفكير ماركس النقطة التي سبق الإشارة إليها والتي تتصل بالجواهر الانساني الثابت او الاخلاق الانسانية الثابتة . ونجد ثانيا أن الفهم الواعي لأفكار ماركس يكشف عن أنه لم يرفض على الاطلاق أية رؤية نظرية جادة لجرد أنها تعبر عن ايديولوجية غير بروتيتارية . فمذ قد لبايور Bauer في كتابه « المسألة اليهودية » ومرورا بكتابه « فقر الفلسفة » وحتى معالجته النقدية للاقتصاد السياسي الحديث في « رأس المال » و « نظريات فائض القيمة » أخذ ماركس على عاتقه من حيث المبدأ - أن يوضح من خلال الحجج النظرية والبحوث الامبيريقية ، أن وجهات النظر التي يرفضها زائفة ، ولم يحاول الإشارة الى الأسس الايديولوجية التي تقوم عليها وجهات النظر هذه الا في النهاية ، هذا اذا كان قد أشار إليها على الاطلاق . وهناك مثال جيد على هذا المنحنى جاء في أحد الأجزاء المهمة من كتاب « الايديولوجية الألمانية » حيث نقد ماركس المذهب النفمي على أساس أن أرجاعه لكل العلاقات البشرية الى علاقة واحدة هي الفائدة قد انتهى الى فهم زائف ليكل من

الطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية . وفي ضوء هذه المعالجة النظرية فقط يقدم ماركس تفسيراً سوسيولوجياً لهذا المذهب كإيديولوجية تعكس بوضوح نفس العلاقات الاجتماعية التي تنتجها الرأسمالية الحديثة ، ويبدو لنا أن كلا من التحليل السوسيولوجي والتحليل النظري - في هذا المثال - مشتمر بشكل غير عادي ، وأنه بالإمكان التقدم بالتحليل السوسيولوجي خطوات أخرى ، كما فعل زيميل في كتابه « فلسفة النقود » الذي تأثر فيه تأثراً شديداً بماركس .

ومع ذلك ، فلسنا نرغب هنا في الإشارة فقط إلى الاستقامة العلمية لماركس على أنها كانت الضابط الوحيد على مظاهر حماسه الأيديولوجي ، حتى ولو كانت هذه الاستقامة العلمية تتناقض بشدة مع المنهج الذي نصاه بعض أتباعه . ذلك أن التحليل النظري والولاء للحركة العمالية قد ارتبطا بشدة في حياة ماركس وكان كل منهما يدعم الآخر . لقد تطورت الحركة العمالية بطريق تلقائي ، ويمكن لماركس أن يبرر بسهولة ادعاءه بأنه يحلل ويفسر عملية واقعية من عمليات التغيير الاجتماعي . لقد كانت الهوة بين الطبقات تتمتع ، وكان الوعي الطبقي ينمو بشدة ، وكونت العلاقة بين الطبقات جوهر المشكلة الاجتماعية ، وألقت المذاهب الجديدة ، لتنظيمات الطبقة العاملة ، الضوء على المجتمع اللاطبقي الذي تنبأ به ماركس . وهكذا وجدت نظرية ماركس تدعياً أمبيريقياً ، ولقد حقق اختبارها الأمبيريقى في ذات الوقت درجة من التدعيم المطلق والواقعي للآراء الأخلاقية لماركس . ويتضح الارتباط بين هذين الجانبين أيما اتضاح في مشروع « استقصاء حالة العمال » الذي شرع فيه ماركس عام ١٨٨٠ ، والذي كان أولاً وقبل كل شيء واحداً من سلسلة من المسوح الأمبيريقية لأوضاع الطبقة العاملة ؛ ولكنه - ثانياً - حقق هدفاً أبعد من ذلك حيث كان بمثابة محاولة لدراسة الطبقة العاملة من طريق الطبقة العاملة ذاتها ، ولكي يجمع في جهد بعثنى وأحد ، كلا من البحث الواقعي وزيادة الوعي الطبقي .

وهنا يتبدى الاتفاق بين الهدفين الرئيسيين لأعمال ماركس . وإذا ما تساءلنا عما إذا كان هذا التوفيق بين الهدفين شرعياً أم لا ،

فإن الإجابة تكون بالاثبات القاطع . فإذا كان للمعلم الاجتماعي أي جوانب تطبيقية في الحياة الاجتماعية الفعلية ، فإن أحد جوانبه التطبيقية الهامة يجب أن تؤكد على ضرورة نشر المعرفة بطبيعة العلاقات الاجتماعية في مجتمع معين بفرض زيادة قدرة الأفراد على التنظيم الذاتي الواعي لحياتهم الاجتماعية . وفي المجتمعات التي تستبعد فيها طبقات برمتها من أن تلعب دورا ذا أهمية في تنظيم الشئون العامة ، فإنه من الصواب التركيز على ايقاظ وتنمية نوع من انواع الوعي لدى هذه الطبقات بمكانها في المجتمع ، وبالفقر المادي والفكري الذي تعيش فيه ، وهدر حقوقها ، واستبعادها من بناء القوة القائم . ومع زيادة المعرفة بالمجتمع ، وزيادة التغيرات التطبيقية ، يجب على الفكر السوسيولوجي أن يتابع هذه الحركات ، ويراجع افتراضاتها البدئية ، ويتفهم مواقع جديدة للبحوث الامبيريقية . وهنا يظهر الاختلاف بين ماركس واتباعه من الماركسيين . وإذا ما اخذنا مثلا واحدا ، فإنا لا نعتقد ان الماركسية المتزمتة قد قدمت اسهاما واحدا في دراسة الطبقات الاجتماعية الحديثة . ومع ذلك فقد كان تأثير ماركس قويا الى أبعد الحدود ، وهناك دراستان توضحان كيف يمكن أن يكون هذا التأثير مثمرا ، طالما كان الباحث ماركسيا غير متعصب . احدى هاتين الدراستين نظرية وهي دراسة اوسوفيسكى Ossowski بعنوان « الوعي الاجتماعي بالبناء الطبقي » ، والآخرى تاريخية وهي دراسة تومسون Thompson عن « تشكل الطبقة العاملة الانجليزية » .

وبعد فقد انصب الاهتمام في هذا الفصل على اعادة تقييم النظرية السوسيولوجية التي قدمها كارل ماركس في علاقتها بماركسيته . ولم نحاول أن نذكر شيئا - الا بشكل ضمنى - عن صدق أو فائدة نظرياته في الوقت الحاضر . والسؤال الذي يطرح نفسه في النهاية هو : هل ينتمى فكر ماركس ببساطة الى تاريخ علم الاجتماع ، أم أن جزءا منه يبقى حتى اليوم بمثابة عنصر هام في الهيكل العام للنظرية السوسيولوجية ؟ في اعتقادنا أن الجانب الأخير من السؤال هو الصادق - ويعنى ذلك أن « نموذج الصراع » الذي قدمه ماركس ، وخاصة نظريته عن الطبقات ،

وتفسيره للايديولوجيات ، ونظريته عن الثورة يجب ان يجد مكانا فى النظرية الموسيولوجية - وان كان ذلك لا يمنع ان ننظر الى شقى السؤال بنفس القدر من الأهمية . فعلم الاجتماع لا يشبه اى علم طبيعى ، حيث تتطور النظرية بطريقة خطية . وحيث يكون تاريخ موضوع العلم هو تاريخ العلم ذاته ، الأمر الذى يجعل التاريخ غير ضرورى فى فهم المبادئ النظرية ؛ ان علم الاجتماع يشبه الفلسفة الى حد كبير ، حيث تتم دراسة المشكلات الأساسية من وجهات نظر مختلفة ، وحيث يشكل الامام بهذه الاتجاهات المختلفة وظهورها المتتابع المحتوى النظرى لموضوع العلم . وبهذا المعنى فلسنا نعتقد اننا سوف ننتهى أبدا من اعادة تقييم كارل ماركس .

الباب الثاني

الطبقات وجماعات الصفوة

- الفصل السادس : فى البحث عن البروليتاريا
- الفصل السابع : البناء الطبقي والوعى الاجتماعى
- الفصل الثامن : الطبقة والسياسة فى اوربا الغربية
- الفصل التاسع : الصفوة الادارية
- الفصل العاشر : الاتساق والانقسام فى جماعات الصفوة فى الهند

الفصل السادس

فى البحث عن بروليتاريا (١)

كتب الن تورين Alain Touraine يقول « يوجد الآن نمط جديد للمجتمع فى طور التشكل . ويمكن أن توصف هذه المجتمعات الجديدة بأنها مجتمعات ما بعد الصناعة Post - industrial وذلك لتمييزها عن المجتمعات الصناعية التى سبقتها . . . كما يمكن أن يطلق عليها المجتمعات التكنولوجراطية بسبب طبيعة القوة التى تتحكم فيها . أو يمكن أن يطلق عليها المجتمعات المبرمجة Programmed Societies وذلك اذا عرفنا ما فى ضوء طبيعة الأساليب الانتاجية والتنظيمات الاقتصادية » (٢) .

ولا يختلف هذا الوصف عن أوصاف أخرى قدمها عدد آخر من الكتاب . فقد لاحظ برجنسكى Brzezinski - على سبيل المثال - أن « أمريكا تعيش فى خضم تحول يبدو أنه فريد ومحير . . . فهى لم تعد مجتمعا صناعيا ، فالتكنولوجيا والالكترونيات فى سبيلها الى أن تطبع المجتمع بطابعها الى أبعد الحدود ، الأمر الذى يجعل أمريكا أول مجتمع تكنولوجراطى » (٣) . وفى نفس الوقت أكد دانيال بل Bell فى مقاله المعنون « ملاحظات على مجتمع ما بعد الصناعة » (٤) على الأهمية

(١) أعيد نشره هنا مع تحديات طفيفة من المصدر التالى :

New York Review Book, XV11 (6) (April 1972).

The Post - Industrial Society (New York, 1971) P. 3. (٢)

Zbigniew Brzezinski, " The American Transition " New (٣)

Republic 157 (23 December 1967) PP. 18 - 21; Reprinted in :
Information Technology in Democracy, Edited by Alan F. Westin
(Cambridge, Mass, 1971) PP. 161 - 7.

The Public Interest 6 and 7 (Winter, 1967 and Spring (٤)

1967) PP. 24 - 35 and 102 - 18.

المعوية للمعرفة النظرية فى نظام الانتاج ، والتحول من الاقتصاد
الصناعى الى اقتصاد الخدمات .

وفى الوقت الذى تتشابه فيه من حيث المبدأ مختلف أوصاف المجتمع
الجديد ، تختلف التفسيرات المتصلة بالطابع التاريخى والامكانيات
المحتملة لهذا المجتمع الجديد . فيرجينسكى ، وبل ، يفهمان هذا المجتمع
على أنه مجتمع تم فيه التغلب على الانقسامات الاجتماعية الرئيسية (٤) ،
وأصبحت سيطرة جماعات الصفوة ذات الكفاءة الفنية العالية مقبولة
تقريباً ، كما اضحى الخط العام للتطور يتعدد من خلال عملية نمو
اقتصادى متزاغمة نسبياً . وظهرنا الادعاء بالقول بأن مثل هذا المجتمع
لا يعرف أى مظهر من مظاهر الانشقاق الواسعة النطاق :

« فيبدو من غير المحتمل أن تظهر (فى هذا المجتمع) ايديولوجية
للمعمل الصيامى قادرة على كسب ولاء واسع النطاق بنفس الطريقة التى
ظهرت بها الماركسية كاستجابة للمجتمع الصناعى . . . فالمفكر المنشق
نو العقلية الايديولوجية ، وذو التوجية الانسانى ، والذى كان يقوم بدور
فى اثاره مظاهر النقد الاجتماعى ، هذا المفكر قد استبدل اما بخبراء
ومتخصصين ممن أصبحوا منخرطين فى مسئوليات حكومية ، أو
مفكرين يعملون فى الواقع كمنظرين ايديولوجيين لأولئك الذين يحتلون
مراكز قوة ، ووظيفتهم هى تقديم اطار فكرى متكامل للأعمال
المتناقضة » (٥) .

ويختلف رأى تورين عن ذلك اختلافاً كلياً . فقد ذهب الى أن

(٤) وهو عن نفس لفكرة ريمون آرون Aron فى لكثير من كتاباته عن المجتمع
الصناعى الحديث خاصة فى مؤلفه المنون :
— Progress and Disillusion (New York, 1968) P. 15

حيث كتب يقول : « توحى الخبرة بمعظم المجتمعات المتطورة بان التناقض شبه السلمى
بين الجماعات الاجتماعية يحل تدريجياً محل الصراع العنيف الذى يهدف الى أن تستبد
طبقة معينة طبقة أخرى . . . ولقد كان لدونيل بل ، بعض الاعتراضات على
برغى لارك وتم تبادل الحول بيننا على صفحات :

New York Review of Books, XV111 (11) (15 June, 1973). P.38.

Brzezinski, OP. cit.

الصراع بين رأس المال والعمل قد بدأ يفقد أهميته المحورية في المجتمعات الصناعية في النصف الثاني من القرن العشرين ، غير أن اشكالا جديدة من السيطرة domination (توجد في المجتمعات الاشتراكية أيضا) بدأت تحرك بعض مظاهر جديدة للصراع الاجتماعي - بين هؤلاء الذين الذين انحصر دورهم في المشاركة السياسية التابعة (٦) . فالطبقة المسيطرة الجديدة لم تعد تتحد بناء على التملك ، ولكن بناء على المعرفة وعلى مستوى معين من التعنيم ، وتنبع الثورة ضد هذه الطبقة من رغبة الطبقة التابعة في التخلص من تبعيتها والشرع في تحقيق قدر من الاستقلال . ولقد دعم تورين فكرة الطبيعة المتغيرة للصراع الاجتماعي هذه ، من خلال الاشارة الى ظهور حركات اجتماعية جديدة ، خاصة تلك التي شاركت بدور حاسم في ثورة مايو ١٩٦٨ في فرنسا . وعلق تورين على هذه الحركة قائلا :

« ينحصر أحد الجوانب ذات الدلالة في حركة مايو في انها قد اظهرت ان الحساسية تجاه الموضوعات الاساسية للصراع الاجتماعي لا تظهر في القطاعات الاكثر تنظيما للطبقة العاملة . فلم يستوعب عمال السكك الحديدية ، وعمال السفن ، وعمال المناجم بوضوح ، الأهداف الراديكالية لهذه الحركة . وظهرت اكثر الحركات راديكالية وابداعا بين الجماعات ذات المستوى الاقتصادي الأفضل : في هيئات البحث ، وبين الفنيين الذين يملكون المهارات دون السلطة ، وفي الجامعات بطبيعة الحال » (ص ١٨) .

ولاحظ تورين أن ذلك الرأي لا يمثل تكرارا « لموضوعات غير ذات معنى مثل القول بنهاية الطبقة العاملة » . فمن المؤكد أنه « لا توجد حركة اجتماعية سياسية مهما عظمت أو وهنت درجة قوتها ، تستطيع أن

(٦) توجد المشاركة التابعة Dependent Participation عندما تصبح

« علاقة للفرد الوحيدة بأساليب التوجيه الاجتماعي والثقاف لمجتمعه ، وهي تلك التي تعتبرها الطبقة الحاكمة تتفق مع المحافظة على سيطرتها الخاصة ... ان مجتمعا هو مجتمع اغتراب ، لا بسبب أنه أفضى بالناس الى اللؤس ، أو أنه يفرض ضوابط بوليسية ، ولكن لأنه ينتزع الولاء والتوافق النزاعا عن طريق الخداع والسيطرة والنسوة » (ص ٩) .

تتمو دون أن تضم تحت لوائها الطبقة العاملة ، والتي تضم السواد الأعظم من العمال التابعين ، . ولكن السؤال المحورى المطروح هنا يختلف الى حد ما ؛ وهو يتصل بما اذا كان بإمكاننا أن ن فكر بعد ذلك فى الطبقة العاملة - ووفقا للمنظور الماركسى - على انها المحرك الاساسى للصراعات الاجتماعية والاداة المميّزة للترميز التاريخى . نذهب تورين معتمدا فى تحليله بشكل اساسى على الحركات والصراعات الاجتماعية فى الستينات ، الى القول بأنه لا يمكن :

« لحرّكة طبقية فى المجتمعات الحديثة أن تعبر عن نفسها من خلال النضال السياسى المباشر ورفض الاغتراب : بمعنى الثورة ضد النسق الذى يقوم على التكامّل والسيطرة . والشىء الجوهرى هنا (يقصد فى الحركات الاجتماعية الجديدة) هو التأكيد المتزايد على الفاعل السياسى والثقافى دون الفاعل الاقتصادى . وهذا هو الاختلاف الكبير الذى يميز هذه حركات من الحركة العمالية ، التى تشكلت لمعارضة الرأسمالية الليبرالية . ان هذه الحركات ما تزال فى بدايتها بعد ، ولكنها تتحدث دائما عن القوة دون أن تتحدث عن المربّيات والعمالة والملكية ، . (ص ٧٤) »

ويقترن ظهور هذه الصراعات الاجتماعية الجديدة عند تورين بتطور مواجهة فكرية بين نوعين من علم الاجتماع . فهناك من ناحية علم اجتماع القرار Sociology of decision وهو يهتم بالتحكم فى التوترات الاجتماعية ، والتكيف ، ومصالح الجماعات المتخاصمة . انه علم الاجتماع الذى يقوم على شئونه - بمفهوم بروجنسكى - الخبراء والمنظرون الايديولوجيون الذين يخضعون الدولة . وهناك من ناحية اخرى علم اجتماع المعارضة Sociology of opposition وهو العلم الذى يسمى الى تفسير دلالة ، واتجاهات واهداف الحركات الاجتماعية التى تدخل فى صراع مع المجتمع القائم . واكد تورين على ان هذين الفرعين من علم الاجتماع يجب أن يناضلا من أجل تقديم تفسير للحقائق ، بدلا من الاقتصار على « تبرير الذات واجترار الايديولوجية » ، ويصبح قيام علم اجتماع المعارضة ممكنا ، فقط ، عندما تتاح الحقائق التى يفسرها

هذا العلم . اى عندما يبدأ المجتمع فى الاستجابة للتغيير . ويشعر فى تحديد اهداف جديدة ، ويغير الصراعات الاجتماعية والثقافية التى يمكن من خلالها مناقشة اتجاه التغيير ،

وظهرت بجانب هذه المحاولة - التى بنيت على السياق الضاى للمجتمع الفرنسى - لتحديد الامناس الاجتماعى للراييكالية الجديدة(*) وربطها بنظرية عن المجتمع ، وتحديد علاقتها بالحركة العمالية ، وبالماركسية ، ظهرت بجانب هذه المحاولة ، محاولات مناظرة فى مناطق اخرى : فى المانيا فيما يعرف بالنظرية النقدية ، وبدرجة اقل من الصرامة فى البلدان الناطقة بالانجليزية فى كثير من كتب المدخل التى عالجت علم الاجتماع النقدى . ويقدم كتاب البريش فيلمر (٧) Albrecht Wellmer مدخلا مفيدا - بالرغم من عدم سهولته - للنظرية النقدية . ولقد تضمن عرضة لهذه النظرية ثلاثة موضوعات اساسية مترابطة : اولها تطور الافكار داخل مدرسة فرانكفورت لعلم الاجتماع - بدءا من كتابات هوركهايمر Horkheimer فى الثلاثينات وحتى كتابات هابرماس Habermas فى نهاية

(*) يشير مفهوم الراييكالية الى الفكر الاجتماعى والسياسى والسلوك الحسى المرتبط به الذى يطلب بضرورة احدث تغيرات جذرية ومباشرة فى النظم القائمة ، ولقد ظهرت للراييكالية مع ظهور حركة التغيير التى صاحبت الثورة الفرنسية ثم وصلت الى اقصى درجاتها فى الماركسية . ولقد ظهرت منذ الخمسينات من هذا القرن موجة من النقد والمعارضة فى المجتمعات الغربية جمعت فصائل من الطلبة والمثقفين والمتخصصين فى العلوم الاجتماعية (والتي ارتبطت بالحركات التى يتحدث عنها تورين هنا) . واطلق على حركة النقد والمعارضة هذه ، الراييكالية الجديدة ، تمييزاً لها عن الراييكالية بصورتها التى عرفت فى القرن الماضى . كما ان تقليد اليسار قبل ظهور هذه الحركة قد جعل من السهل وصف اى حركة تظهر وتتخذ اتجاهاً يسارياً او نقدياً بانها حركة جديدة . هذا فضلا عن ان هذه الحركة الفكرية قد رجعت بعض الافكار الماركسية كتور الفكر فى احدث الثورة ، والدور لتاريخى للصل ، الامر الذى جعلها تتميز بشدة عن الراييكالية الماركسية . وربما كان هذا هو السبب الرئيسى لى وصف هذه الحركة الفكرية بالراييكالية الجديدة . انظر :

R. Berki, " Marcuse and The crisis of New Radicalism " The Journal of Politics, Feb. 1972.

ولنظر ايضا المرجع التالى :

أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ . الفصل السادس .

الترجم

Albrich Wellmer, Critical Theory of Society, (New York, (٧) 1971).

(٨ - علم الاجتماع)

المستينات : وثانى هذه الموضوعات هو الارتباط بين هذا التطور والتغيرات التي طرأت على البناء الاقتصادي الاجتماعى للمجتمعات الرأسمالية الغربية : أما الموضوع الاساسى الثالث فهو يميز النظرية النقدية عن التفسير الهرمنيوطيقى(*) (التأويلى) hermeneutic للأحداث الاجتماعية من ناحية وعن الماركسية من ناحية أخرى .

ظهرت بعض الأفكار الأولى لمدرسة فرانكفورت فى سلسلة من المقالات نشرت فى منتصف الثلاثينات(٨) ، اعتمد عليها فيلمر اعتماداً اساسياً فى تحليله . وينظر علماء وفلاسفة مدرسة فرانكفورت الى أعمالهم النظرية باعتبارها جزءاً من النضال الثورى الذى تقوم به البروليتاريا ضد الرأسمالية . لقد تمثل الموضوع الاساسى الذى وجه اليه نقدهم النظرى - كما هو الحال عند ماركس - فى الاقتصاد السياسى ؛ وذلك بسبب ظروف الفترة التاريخية التى كتبوا فيها - اعنى انهيار الرأسمالية ، والدور الهام الذى لعبته حركة الطبقة العاملة فى مصاربة الفاشية (بالرغم من هزيمتها فى المانيا ، وبالرغم من تفاقم الانتقاسات الداخلية بين الشيوعيين والفوضويين والاشتراكيين الديمقراطيين) . ويعنى هذا أن مفكرى مدرسة فرانكفورت قد انشغلوا بتقسيم تحليل لتناقضات الرأسمالية يهيء لقيام نضال ثورى من أجل تحقيق الاشتراكية .

ومع ذلك فقد اضاف هوركهايمر فى هذا الوقت عنصراً آخر

(*) يميل المهتمون بالتفسير لتأويلى للنصوص الأدبية الى ترجمة مصطلح Hermeneutics « بالتأويلية » بالرغم من احتلالهم بالكلمة الإنجليزية معربة مجازياً . انظر : نصر ابو زيد ، « لاهرمنيوطيقا ومعضلة تفسير النص » مجلة فصول ، المجلد الأول ، لعدد الثالث ، ابريل ١٩٨١ . ويبدو أن كلمة « التأويلية » اقرب الى المعنى المستعمل فى علم الاجتماع من حيث انها تشير الى الفهم لتأويلى أو للفهم للاتى .
الترجم

(٨) ظهرت هذه المقالات لأول مرة فى Zeitschrift für Sozialforschung وتم جمعها فى المؤلف التالى :

Max Horkheimer, Kritische Theorie (2 Vols. Frankfurt, 1968).

للنظرية النقدية . فبالرغم من أن البروليتاريا فقط هي القادرة على أن تأخذ النظرية النقدية على أنها تعبر عن الوعي الذاتى لخصالها السياسى ، فانها لا تفعل ذلك بالضرورة ؛ فموقف البروليتاريا لا يقدم ضمانا بمعرفة صادقة . ومن ثم فإن الثورة مسووف تتحقق فقط من خلال الارادة الواعية للجماهير اذا وجدت على مستوى الفكر وعلى مستوى تنظيم حركة الطبقة العاملة ، عملية ناجحة للتعبيل بقيام المجتمع الرشيد .

ويعد أن تجدد العمل فى مدرسة فرانكلورت بعد عام ١٩٤٥ ، أصبحت هذه الفكرة التى تؤكد على أن تحقيق الاشتراكية يقوم على تأكيد ضرورة خلق مجتمع متحرر ورشيد - وهو أمر يجب أن يأخذ شكلا عمليا فى تنظيمات جماهيرية - أصبحت هذه الفكرة ذات أهمية متزايدة فى النظرية النقدية ، وبناء على ذلك فقد اضمحس الاهتمام بالاجهزة الثقافية والسياسية للرأسمالية الحديثة بديلا للاهتمام بتناقضاتها الاقتصادية . ولقد جاءت إعادة التوجيه النظرى(*) هذه كجزء من ردود الفعل نحو الصياغة الستالينية للماركسية ، التى رمت فيها الاشتراكية الى مجرد تعبير عن صورة المجتمع ، التى ظهرت الى الوجود بشكل ميكانيكى ، كنتيجة التحول الاقتصامى الذى تم أنجازه تحت قيادة الحزب الشيوعى ؛ وأن كانت قد جاءت أيضا كاستجابة للوضع الاجتماعى للطبقة العاملة الذى طرأت عليه بعض التغيرات كنتيجة لجنيها لثمار الرأسمالية انخاضة لتوجيه الدولة .

ولقد اهتم فيلمر اهتماما خاصا بأول هذه التأثيرات ، وذلك فى فصل بعنوان « الوضعية المستترة فى فلسفة التاريخ عند ماركس » ، واكتشف هذه الوضعية فى مفهوم ماركس عن « العلم الطبيعى » للتاريخ البشرى ، حيث يفهم النشاط البشرى - بمعنى الإبداع الذاتى للإنسان -

(*) المقصود هنا إعادة النظر فى التحليلات التى تحتتمها الماركسية بشأن التقدير الثورى ودور الجماعات المختلفة فيه .

على انه مجرد عمل Labour ، بمعنى انتاج الاشياء . لقد نظر ماركس الى تتابع الاشكال المختلفة للانتاج - بما في ذلك التحول الى المجتمع اللابقي - على انها عملية ضرورية حتمية . وبالرغم من ان ماركس قد عبر (خاصة في كتاباته المبكرة) عن فهم مختلف للنشاط البشرى على انه التفاعل الانساني او الممارسة الفعلية Praxis (٩) ، فان المفهوم الوضعي - وفقا لما يذهب اليه فيلمر - قد سيطر على افكار ماركس كما سيطر على الماركسية في صورتها الحديثة . ويمكن صياغة هذا المفهوم الوضعي في قضية تفيد « بان تعاضم نمو التقدم التكني - والذي بنا بظهور نمط الانتاج الرأسمالي - يجب ان يفهم على انه تعاضم في نمو الحرية » (ص ٧٢) . ويذهب فيلمر الى ان هذه القضية « تمثل نقطة بداية لتغيير تكنوقراطي خاطيء للتاريخ ، الذي يصبح واقعا عمليا من خلال مجموعة من المديرين ذوي المعرفة . يمثل وجودهم ضرورة تاريخية » (ص ٦٩) .

ويمكن ان نكتشف درجة انحراف النظرية النقدية عن الماركسية من التخلصة التي توصل اليها فيلر :

« ما دام التاريخ نفسه ، قد خيب كل الآمال في ايجاد وسيلة للتحرر تقوم على اساس اقتصادي ، فليس من الضروري فقط ان ينصب التحليل النظري على تكوينات جديدة كلية من الابنية التحتية والفوقية . فالحقيقة ان نقد وتغيير البناء الفوقي له أهمية جديدة وحاسمة بالنسبة لحركات التحرير . فمن اجل اعادة صياغة رؤية ماركس للمستلزمات الاساسية لثورة ناجحة في البلدان الرأسمالية ، يصبح من الضروري ان نتحدث عن الاشتراكية الديمقراطية ، والعدالة الاشتراكية ، والاخلاق الاشتراكية ، والوعي الاشتراكي ، ضمن مكونات المجتمع الاشتراكي ، الذي يجب ان ينمو في رحم النظام الرأسمالي » (ص ص ١٢١ - ١٢٢) .

(٩) انظر مناقشة مفصلة لهذه القضية ل المصدر التالي :
Jürgen Habermas, Knowledge and Interests (London, 1971).

وأخيراً فقد ذهب فيلر الى أن مفهوم ماركس عن الطبقة قد فقد - الى حد كبير - فائدته كأداة تحليلية ، فإمكانية التنوير قائمة فقط بالنسبة لهؤلاء الذين يشاركون بطريق مباشر أو غير مباشر في العلم ، وذلك لأن العلم قد أصبح أسلوب حياة بالنسبة للمجتمعات الصناعية ، وبذلك فلم يعد بالإمكان تفسير التعارض بين الفكر النقدي والفكر التقليدي وفقاً للمعنى السياسي الخالص كتعبير عن الصراع الطبقي ، أن مثل هذا التفسير يجب أن يقوم على أساس من العلم ذاته - أي في الجامعات بعبارة أخرى .

ويبدو أن هذا التصور الأخير للنظرية النقدية يحيل النضال من أجل تحقيق مجتمع جديد الى مجرد تنافس فكري ، وهي صياغة تقف على النقيض من صياغة تورين ، التي بالرغم من أنها انطلقت من أفكار مشابهة عن دور العلم في عملية الانتاج وتقلص الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا ، قد فهمت مظاهر العداوة في مجتمعات ما بعد الصناعة على أنها تتجسد في صراعات سياسية بين طبقات جديدة ، فقد أكد تورين على الاستمرارية التاريخية للحركات الاجتماعية والايديولوجيات ، وأدرك أن الطبقة العاملة ما تزال تشكل عنصراً حيوياً في أي حركة راديكالية ، على الرغم من تغير ظروف حياتها .

ولكن النظرية النقدية التي قدمها فيلمر تهمل الماضي وتصل نفسها فصلاً تاماً عن حركة العمال التقليدية ، والاضطراب الكامنة في مثل هذه النظرة لا تخفى على كل ذي عين . فبالإمكان وفقاً لهذا التصور أن تنحصر النظرية النقدية داخل وسط فكري ضيق يتسبب تقديراً متسلسلاً ولاذعاً ، ولكنه يأس أمام عالم أطفئت فيه الرغبة في التحرير ، بحيث لا يمتلك الناقد من القوة ما يمكنه من تغييره ، والمحقق أن هذه هي نفس الصورة التي قدمها ماركيز في كتابه « الإنسان ذو البعد الواحد » ، وكما لاحظ فيلمر نفسه ، فإن النظرية النقدية قد اعتبرت نفسها - في تطورها الأخير من خلال أعمال أودورنو Adorno وهوركهايمر وماركيز - « ضرباً من ضروب الاحتجاج ، غير أنه احتاج تقييم في الواقع » .

ولقد تغلبت الحركة الراديكالية للطلاب لبعض الوقت على الميل نحو التشاؤم والانسحاب الذي ظهر في أعمال ماركيز ؛ ولكن هذه الحركة نفسها قد أثبتت أنها حركة محدودة ، وغير مؤكدة بحيث تعجز عن تقديم نواة لقوة تستطيع أن تغير المجتمع بحق . لقد حاول فيلمر - الذي لم يكن راغبا في قبول المعارضة العقيمة بين الناقد المستنير ، والدنيا التي طغى عليها الجهل - أن يحل المشكلة من خلال ربط النظرية النقدية بمهمة توضيح « التناقضات بين المجتمع على النحو الذي يبدو عليه ، وما يمكن ، وما يجب أن يكون عليه في ضوء إمكانياته التقنية المتاحة ومعاني « الحياة الخيرة » المعترف بها داخله . وفي هذه الحالة فإن الاختبار النهائي للنظرية سوف ينحصر في أن يرى أعداد كبيرة من الأفراد ، هذا التناقض ومن ثم يدخلون في نضال من أجل تحقيق « الحياة الخيرة » كما يرونها ، معارضين بذلك الحياة القائمة بالفعل .

ويعد ذلك استرجاعا لما أعلنه ماركس (عام ١٨٤٢) حيث قال « أننا نطور مبادئ جديدة للعالم من خلال مبادئه القائمة بالفعل ... ونميط اللثام عن الطبيعة الحقيقية لنضالاته ... ونفسر أفعاله » . غير أن ما ينقص النظرية النقدية هنا هو شيء يناظر اكتشاف ماركس بعد ذلك للبروليتاريا ؛ بمعنى تحديد جماعات اجتماعية فعلية ، تتخبط بالفعل في العديد من الصراعات ، بحيث تفسر أفعالها بأنها تنمو في اتجاه رفض عام للصورة الموجودة من المجتمع ومحاولة إقامة نظام اجتماعي جديد . ومن هذا المنطلق فإن المناقشة الفلسفية التي قدمها فيلمر تعتبر مناقشة غير شاملة ، وربما مضللة من حيث أنها تميل المشكلة برمتها إلى مناظرات علمية ، فهي بحاجة إلى أن توسع من نطاقها لتصل إلى مستوى البحث السوسولوجي الذي قدمه تورين .

أما الصلة التي تربط بين عمل فيلمر وعمل تورين فهي محاولة كل منهما تقديم نظرية بعد - ماركسية لمجتمع ما بعد الصناعة . لقد قدم نورمان بيرنباوم Norman Birnbaum في مجلد يضم مجموعة

مقالات (١٠) (كما فعل في كتابه السابق بعنوان *أزمة المجتمع الصناعي*،^(٢) ، قدم تحليلاً دقيقاً للتغيرات التي حدثت في المجتمعات الصناعية ، بالإضافة الى تقييم نقدي للمحاولات التي بذلت لفهم هذه التغيرات . ولقد عرض رأيه العام حول هذا الموضوع في مقال بعنوان « *الراسمالية الحديثة في الولايات المتحدة* » ، حيث كتب يقول « ان ما نواجهه هو موقف يكشف عن قدر من اللاتمسد التاريخي ٠٠٠ ان الموقف الذي نواجهه لا يشبه الموقف الذي واجهه الرعيل الأول من الماركسيين في وجود قوى تاريخية جديدة » . بل ان بيرنباوم قد اخضع - في واحد من اجود مقالاته - الماركسية نفسها لتحليل نقدي حدد فيه مظاهر النقص الاساسية التي تعاني منها على النحو التالي :
الصعوبات المرتبطة بفكرتي الطبقة والصراع الطبقي في مجتمعات اواخر القرن العشرين : الفصل في تحليل القوة السياسية بطريقة اخرى تختلف عن تأكيد اعتماد هذه القوة على موقف الطبقات الاجتماعية ؛ واهمال التغيرات الثقافية وما يمكن ان تتركه من تأثيرات على الحياة السياسية .

وفي مكان آخر من كتابه فحص بيرنباوم بعض الافكار والتفسيرات التي ظهرت ، اما كمراجعات للنظرية الماركسية ، او كبدايل لها ، واثبت انه منصف الى حد بعيد كناقده لهذه الصياغات النظرية الجديدة وللصور الدوجماتية والمتزمتة للماركسية نفسها . ولقد لاحظ بيرنباوم بعد ان استعرض بعض الكتابات التي تناولت فكرة « ثورة ما بعد الصناعة » *Post-Industrial Revolution* ان هذه الفكرة « لا يمكن استخدامها في مناقشة جدادة نون ان يكون مستخدموها على استمداد لان يضطلعوا بمهمة تحديد القوى الاجتماعية الموجودة في خضم هذه الثورة تحديداً

(١٠) *Norman Birnbaum, Toward a Critical Sociology, (New York, 1971).*

(٢) انظر عرضاً مفصلاً لهذا الكتاب باللغة العربية ترجمه عزت حملازق في مجلة عالم الفكر في مجلتي الثالث ، المجلد الثاني ، ١٩٧١ .

دقيقا ، وكذلك اتجاه هذه القوى ، والنتائج المترتبة عليها فيما يتعلق بمستقبل المجتمعات الصناعية ، (ص ٤١٤) هذا بالرغم من أن ذلك بالضبط هو ما فعله تورين) ، وأكد بيرنباوم في مكان سابق من هذا المقال ، الأهمية المستمرة لتركيز الملكية الخاصة ، رافضا الفكرة التي تقول بأن المجتمعات الصناعية تسيطر عليها الآن صفوة تكنوقراطية . ولكنه أدرك في نفس الوقت أن الصفوة التكنوقراطية أو الصفوة التي تتسلح بالمعرفة والتي لا تستحوذ على ملكية ، ما هي الا ظاهرة ذات دلالة في هذه المجتمعات .

والسؤال المطروح الآن هو الى أي حد تفتح هذه المقالات الطريق أمام علم اجتماع نقدي ؟ المحقق أنها تقسم نقدا عميقا وشاملا للكثير من التفسيرات المعاصرة للتغيرات التي تحدث في المجتمعات الصناعية (مثال ذلك تشريح بيرنباوم لفكرة روزاك Roszak عن الثقافة المضادة) . وقد ساعدت هذه التفسيرات على كشف مظاهر عدم الاتفاق والغموض بين الفكرين الراديكاليين - غير أنها لم تحاول صياغة نظرية نقدية بديلة - وربما يكون ذلك بمثابة انكار للذات له ما يبرره فاذا كان موقفنا يتسم باللاتحسد التاريخي كما ذهب بيرنباوم ، فإن بإمكان الفكر النقدي - بالرغم من اهتمامه المتزايد بهدف إقامة مجتمع متحرر - أن يعكس هذا الوضع من الناحية الوضعية والتفسيرية ، بل يجب عليه أن يفعل ذلك .

وفقا لما سبق فإن أحد مظاهر الخلاف الفكري داخل الحركة النقدية يرتبط بدرجة عدم وضوح وتحدد الموقف الذي نعيش فيه ، وعدم وضوح الرؤية في المستقبل . ويبدو أن الخلاف في وجهات النظر بين فيلمر وتورين من ناحية ، وبيرنباوم من ناحية أخرى ينبع من الاختلاف في البيانات الاجتماعية التي يمارسون فيها نشاطهم . فالنقاد الاجتماعيين في كل من فرنسا وألمانيا يشكل إراءه داخل حركة العنصل الاشتراكية وفي إطار تراث مؤثر للفكر الماركسي . ومن ثم فإن التفسيرات التي طرأت على طابع الطبقة العاملة (وعلى البناء الطبقي بصفة عامة) والمشكلات التي تثار داخل الماركسية في محاولة فهم هذه التغيرات ، قد

تدفع المفكر الناقد الى مراجعة الماركسية ، أو صياغة نظرية جديدة ، تقوم على أساس من الماركسية . ويظهر هذا العمل النقدي وهذا التجديد الفكرى فى وسط مايزال يزخر بالحركات الاجتماعية النشطة ذات الانتشار الواسع والتي تنخرط فى نضال سياسى من أجل تحقيق المجتمع الاشتراكى .

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فإن غياب الحركة العمالية الاشتراكية ، وكذلك أى أساس متين للفكر الماركسى يعنى - من وجهة نظر الفكر النقدي - أن الموقف الاجتماعى لا يتسم بالتحديد لفترة من الوقت ، وبناء عليه ، فإن مظاهر الغموض التى تشوب الموقف الحالى تعد تكرارا - على نطاق أوسع - لتلك التى ظهرت فى وقت سابق فى هذا البلد . ولقد اعترف ويتشارد فلاكس Richard Flacks بذلك فى مقال حديث (١١) ، اعتمد على مناقشات دارت بين جماعة من العلماء الاجتماعيين من نوى الميول الراديكالية . ذهب فلاكس الى القول بأنه من المفيد ، لكى نثير الأعمال الفكرية التى تساعد على تحقيق تحول اجتماعى ، أن نحدد الهدف على النحو التالى : إذا تصورنا أن حركة اشتراكية منظمة ، أو حزبا اشتراكيا منظم منظمًا قد وجد فى الولايات المتحدة ، ما هى المهام التى كان على علماء الاجتماع الذين يناصرون هذا الحزب أن يقوموا بها ؟

وحدد فلاكس ، منطلقًا من هذا الافتراض ، حدد المشكلات الرئيسية التى ستشكل موضوع علم الاجتماع النقدي ، وهى مشكلات بعضها نظرى ولكن معظمها إمبريقي : وتشبه هذه المشكلات الى حد كبير تلك التى بنى عليها تورين تحليله - إمكانيات المجتمع الصناعى من منظور اشتراكى ، ومسألة وماتل التغيير الممكنة ، والطرق التى من خلالها يمكن أن تطور الجماعات الاجتماعية الجديدة - من مثقفى العمال والفنيين والمديرين - نظرة راديكالية وفعلا سياسيا راديكاليا .

R. Flacks. "Toward a Socialist Sociology: Some (١١) Proposals for work in the Coming Period." *The Insurgent Sociologist*, 11 (2) (Spring 1972).

وحدد فلاكس بناء على ذلك بعض المشكلات المرتبطة ببحث هذه الموضوعات نشير منها الى المشكلات التالية (والتي لخصتها من اجزاء مختلفة من مقاله) : الى اى حد يمكن ان تقلل التكنولوجيا القائمة من العمل البشرى المرتيب ؟ ما هي الحواجز السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تمنع هذا التطور فى المجتمع الراسالى ؟ هل نظرية ما بعد الصناعة **Postindustrialism** يمكن ان تنشر فى بلد واحد (*) ، وهل يمكن قيام المجتمع ما بعد الصناهى بدون امبريالية ؟ وما هى درجة استعداد الأمريكين (ومن منهم بالتحديد) للتضحية باثمان بعض السلع والبضائع ، لتستخدم فى تخفيض كمية العمل ، وتحسين البيئة الطبيعية والحضرية ، وتحقيق حياة افضل فى المجتمع المحلى ، وتقديم مزيد من التعليم والخدمة الصحية وغيرهما من الخدمات ؟ ما هى الدلائل التى تشير الى وجود وعى جديد لدى الطبقة العاملة (بين العمال المتعلمين على سبيل المثال) ؟ ما هى الروافد الاساسية لتدعيم او مقاومة حركات التغيير الراديكالى الموجودة بالفعل ؟

اما الاختبار النهائى لعلم الاجتماع النقدي او علم اجتماع المعارضة، فانه يرتبط بتطور ، او عدم تطور ، حركات اجتماعية واسعة النطاق تهدف الى اقامة شكل للحياة يقوم على المساواة وعدم القهر ، وتشرع بالفعل فى اقامة هذه الحياة . ومع ذلك تظل النظرية قائمة على المستوى الافتراضى . وما يبرر وجودها ، ويجعل البحث النظرى ذبها جديرا بالاهتمام ، هو احتمال تجدد النشاط الذى يهدف الى تغيير المجتمع بنفس الطريقة التى عبرت عنها حركة العمال والحركات الاجتماعية الجديدة فى العشر سنوات الماضية .

(*) اى لى دولة واحدة دون كل المجتمعات المتكسة .

الفصل السابع

البناء الطبقي والوعي الاجتماعي (١)

في الصفحات الأولى من كتاب « التاريخ والوعي الطبقي » (٢) صاغ لوكاتش Lukács رؤية متميزة للماركسية على النحو التالي : « لا تخرج (النظرية الماركسية) عن كونها تعبيراً بالفكر عن العملية الثورية نفسها » . ولقد أعاد لوكاتش صياغة هذه الفكرة المحورية بصور مختلفة عبر

(١) أعيد نشره من المصدر التالي :

Istvan Mészáros (ed.) *Aspects of History and Class Consciousness* (London, 1971).

(٢) نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٢٣ تحت عنوان *Geschichte Und Klassenbewusstsein* ويحتوي الكتاب على ثمانية مقالات نشر بعضها قبل هذا التاريخ ل صورة تختلف قليلا عن الصورة التي ظهرت بها في الكتاب . ولقد لطم المخطون الرسميون للماركسية للكتاب ، بعد نشره مباشرة ، بأنه تحريفي *revisionist* وهو اتجاه إصلاحى *reformist* ومدالي *idealist* . ولقد جاء هذا اللقد بصفة خاصة من بورخارين Bukharin وزينوفيف Zinoviev في المؤتمر الخامس للدولية الشيوعية المقعد في عام ١٩٢٤ . ولقد تغفل لوكاتش لغته في بداية الثلاثينات من كتابه هذا ، ولم ينشر الكتاب بعد ذلك الا في عام ١٩٦٨ بعد خصصن عاما تقريبا من ظهور المقالات المبكرة فيه . ولحققت الطبعة الجديدة على تصدير - مؤرخ في مارس ١٩٦٧ - ناقش فيه لوكاتش بعض التنقيحات التي طرأت على أصله وأعاد نص بعض الأناكار التي كان قد صاغها ل بداية العشرينات بروح نقدية . وسوف اشير الى إعادة التقييم للنقد الذي لجراه لوكاتش خلال المناقشة المرجوة في هذا الفصل . وصحنا هنا ان نقول انه بالرغم من التفسير الذي اضاعه لوكاتش الى جانب مناقشات أخرى ، فما يزال فهم واضح بشكل تام لماذا أدان الماركسيون الرسميون للكتاب بشدة ، خاصة وان لوكاتش قد سبر عن فكرة الدور المسيطر للحزب الشيوعي بطريقة تتفق تماما مع اللينينية والستالينية . ولذلك فانه من الأهمية بمكان ، وقد أصبح كتاب لوكاتش متلحا مرة أخرى ، ان نعيد النظر في التاريخ الفكري للماركسية في العقد الذي تلا الحرب العالمية الأولى ، حيث تمت مراجعة الكثير من أفكارها في إطار الثورة الروسية وفيها من الحركات

الثورية

صفحات الكتاب . وعلى سبيل المثال فقد شخص المادية التاريخية فى احد مقالات الكتاب على أنها « الوعى الذاتى للمجتمع الراسمالي » ، وذهب فى مكان آخر - وفى اطار تحليله لنظرية المعرفة فى الفلسفة البرجوازية - الى أن المشكلات التى تظهر من الفصل بين الذات والموضوع ، يمكن حلها فقط عندما يبدو كيان تاريخى بمثابة ذات وموضوع فى نفس الوقت : بحيث يعبر بالفكر (كذات) عن الممارسة التاريخية (كموضوع) . والبروليتاريا فى المجتمع الراسمالي هى التى تمثل هذا الكيان التاريخى الحارثى للذات والموضوع .

ومنذ البداية فان التصور الذى قدمه لوكاتش للماركسية يثير بعض المصاعب . فقد ذهب الى أن الماركسية ما هى الا تعبير بالفكر عن العملية الثورية ؛ غير أن النظرية الماركسية نفسها هى التى تخبرنا بأن هذه العملية موجودة بالفعل ، محددة خصائصها . وأذا حلولنا حساوة المشكلة بطريقة أخرى : فان الماركسية تعتبر الى حد ما نظرية لايدولوجيات الطبقة ، ورغم ذلك فانها تعتبر (أو انها تفهم على هذا النحو) ايدولوجية طبقة ؛ ومن ثم فان صدقها أو أهميتها كإيدولوجية يعتمد بشكل ما على صدقها كنظرية . ولقد أدرك لوكاتش - وناقش ذلك باختصار - الصعوبة التى تظهر من حقيقة أن المادية التاريخية يجب أن تطبق على نفسها (*) ؛ وكان حله لهذه الصعوبة هو أن الماركسية تعد صانقة فى اطار شكل اجتماعى معين من اشكال الإنتاج ، هو الشكل الراسمالي الحديث ، وهو بهذا يقر بوجود نوع من النسبية المقيدة *qualified relativism* (٣) . غير أن لوكاتش لم يستفص فى هذا الجانب من المشكلة التى تعد أهم ما أثير فى أعماله من مشكلات ؛ بمعنى أنه اذا كانت الماركسية تفهم على أنها شكل من اشكال الوعى الطبقي ، فان ذلك يتضمن مسبقا النتيجة التى توصلت اليها كنظرية - .والتي تفيد بأن الطبقات والصراع الطبقي والوعى الطبقي موجودة كقوى تاريخية أساسية . - .ويعتقد كتاب لوكاتش على

(*) بمعنى فهم ظهور المادية لتاريخية من خلال منهج المادية لتاريخية نفسه ، أو بمعنى آخر تطبيق المنهج المادى لتاريخى على نشأة المادية لتاريخية كنسج من الأفكار .

الترجم

هذا الافتراض المسبق الامر الذي اضفى على المناقشة طابعا خاصا .
فهي ليست مناقشة نظرية أو أمبيريقية وإنما هي مناقشة أيديولوجية
خالصة ، بمعنى أنها تهتم بالاسلوب الذي يجب أن تفهم به الماركسية لكي
تكون أداة فعالة في أيدي البروليتاريا الثورية .

ولسنا هنا بصدد دراسة الملامح العامة لتفسير لوكاتش للماركسية ،
وإنما نود أن نلقى الضوء على تحليله للوعى الطبقي (٤) . ومع ذلك فإنه
مادام لوكاتش قد عرض منهجه في كتاب « التاريخ والوعى الطبقي » ،
وإنه هذا المنهج يرتبط ارتباطا خاصا بفكرة الوعى الطبقي ، فإنه سوف
لا يكون بمقدورنا تجنب بعض الانطباعات العامة حول فهم لوكاتش
للمنهج الماركسي ، أو لما أسماه « بالماركسية المتزمتة » .

تتبع لوكاتش في مقال « الوعى الطبقي » التطور التاريخي للطبقة
العاملة في المجتمع الرأسمالي ، ولاحظ بصفة خاصة الفروق العامة بين
ظاهرة الطبقة كما تظهر في هذا الشكل من المجتمعات والظواهر المشابهة
في أشكال أخرى للمجتمع سبقت هذا الشكل الرأسمالي . ومن خلال تتبع
المؤشرات التي عرضها ماركس - خاصة في كتابه « فقر الفلسفة »
وجزه من كتابه « الإيديولوجية الألمانية » حيث ذهب إلى أن الطبقة تعتبر
بمعنى معين من اختراع البرجوازية - أكد لوكاتش على خاصيتين
الأولى أن الطبقة تتجلى في المجتمع الرأسمالي في صورة قومية أكثر من
كونها رابطة اقليمية ؛ والثانية أن الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع
الرأسمالي - البرجوازية والبروليتاريا - هما طبقتان « خالصتان »
"Pure" Classes من حيث أن طابعهما الاقتصادي ومصالحهما
تتضح بجلء ولا تختلط بأي أنواع أخرى من العلاقات ، ونظر لوكاتش إلى
هذه الخصائص - مفتتيا اثر ماركس أيضا - على أنها شيء مرغوب فيه

(٤) من بين المقالات التي اشتمل عليها الكتاب « التاريخ والوعى الطبقي » هناك أربعة
مقالات تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للمناقشة التي نعرضها هنا ، وهي : « ما هي الماركسية
المتزمتة » (مارس ١٩١٩) ؛ « الوعى الطبقي » (مارس ١٩٢٠) ؛ « التحول المادي والوعى
البروليتارى » (١٩٢٣) .

مرحليا من اجل تطور وعى الطبقة العاملة . ولكن الشيء الجدير بالاعتبار هو أن لوكاتش لم يتقدم عما جاء به ماركس بالفعل ، سواء فيما يتعلق بتتبع تاريخ حركات الطبقة العاملة منذ وقت ماركس ، أو فيما يتعلق بدراسة بعض الصعوبات التي تقف أمام نمو وعى الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي دراسة تاريخية ، فضلا عن المصاعب الكامنة في تفسير طابع هذا الوعي ومساره .

فمن المشكلات التي لم يعالجها لوكاتش ، التناقض بين كل من موقف البرجوازية وموقف البروليتاريا . فمن الواضح أن ماركس قد أسس نموذجه في تطور الطبقات والوعي الطبقي على ظهور البرجوازية في المجتمع الاقطاعي ؛ على أن هناك فروقا هامة بين هذه العملية والتطور اللاحق للطبقة العاملة . فالبرجوازية الناشئة داخل المجتمع الاقطاعي تعتبر طبقة ثالثة . وليست هي الطبقة التي تمارس الاستغلال بشكل مباشر ، وقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بنمط الانتاج الجديد القائم على تكنولوجيا جديدة . أما موقف البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي فهو قريب الشبه بموقف الفلاحين في المجتمع الاقطاعي ، فالطبقة العاملة الصناعية ، مثلها مثل الفلاحين في المجتمع الاقطاعي ، لا ترتبط ارتباطا واضحا بشكل انتاجي جديد أكثر تقدما . فهي تخضع لتعمق انتاجي قائم بالفعل وهو يحدد مصيرها . ولقد عبر ماركس ذات مرة بشكل مجازي عن الفرق بين الاقطاع والرأسمالية على النحو التالي : « تعطيك الورشة اليدوية مؤشرا على مجتمع به سيد اقطاعي ، أما الورشة البخارية فانها تعطيك مؤشرا على مجتمع به رأسمالي صناعي » . وبناء عليه يمكن صياغة المشكلة التي نثيرها هنا بطريقة مبسطة من خلال السؤال التالي : ما هي نوعية الورشة التي تنتج المجتمع اللاتبقي أو المجتمع الاشتراكي ؟ ومن اجل التوصل الى اجابة على هذا السؤال من الضروري أن نبحث - على المستويين البنائي والتاريخي - نور الطبقة العاملة في تطویر تكنولوجيا جديدة ايا كان نوعها تؤدي الى خلق المجتمع الجديد في المستقبل ؛ أو أن نشير القضية بشكل مختلف تماما بالقول بأن الطبقة العاملة تمتلك قدرا من الحرية لم تكن تمتلكه اى من الطبقات السابقة ،

منها أنها قادرة على الدخول بوعي في نضال مستقل من أجل تطبيق النمط الجديد من المجتمع دون أن تكون حاملة لأي قوى تكنولوجية جديدة (٥) .

ومن المشكلات الأخرى التي لم يهتم بها لوكاتش مشكلة ترتبط ارتباطا مباشرا بموضوع الوعي الطبقي . فبينما يصدق القول بأن ظروف المجتمع الرأسمالي تسمح بسرعة بتشكيل الطبقات على مستوى قومي (٦) وتسمح بظهور المصالح الاقتصادية بشكل واضح (٧) . فإن بعض العوامل الأخرى داخل نفس ظروف المجتمع الرأسمالي ربما تحول دون تكوين طبقات جديدة ، ومن تلمس طابع الملائمات الاقتصادية . فالحرك الجغرافي والاجتماعي ،

(٥) ترتبط هذه المشكلة ارتباطا ولسفاً بمشكلات في نظرية ماركس عن الثورة الاجتماعية ، في لقطات تلك الأخيرة على حالة بعينها من الرأسمالية . فالنظرية تفسر بشكل علم أن للسلق الاجتماعي يغير ثورة عندما تتطور قوى جديدة للإنتاج (تطلها طبقة معينة) لا يمكن احتواها داخل للسلق الموجود بالفعل ، ولكن يبدو أن ماركس يؤكد في حالة الرأسمالية على التطوير الداخلي للنتائج من عدم لتسليها بالاستقرار الداخلي . ومن ثم فإن ثورة الطبقة العاملة سوف لا تؤسس على تقدم لتكنولوجيا ، ولكن على التوترات التي تنتجها الأزمة الاقتصادية ، وتركم للفر ، وتحويل للبروليتاريا عن وهي للمعاب أو لذاهب تصيح لهم تحولها مثاليا جديدا .

(٦) ، لا تقع الثورة الحقيقية لمارك هذه الطبقات في التنتائج السريعة ، وإنما في الاتحاد المستمر للصل . وقد لتصح لطلق هذا الاتحاد من خلال تطور وسائل الاتصال التي خلقتها الصناعات الحديثة ، والتي مكنت لصل الذين يلتصون في مناطق مختلفة من الاتصال ببعضهم . ويحتاج لصل في هذا النوع من الاتصال بحيث نفسى الصلة التومية على الصراعات المحلية العديدة بحيث تتجمع في النهاية في صراع قومي وأحد بين الطبقات ... ولم يكن بإمكان للـ *brugbers* الذين عاشوا في الصور الوسطى - حيث كانت طرق المواصلات سيئة - أن يحتقوا هذا الاتحاد إلا في ترون ، أما البروليتاريا الحديثة لمتها تستطيع تحقيقه في سنين قليلة وذلك بفضل للتقدم في طرق المواصلات ، . هكذا كتب ماركس في البيان الشيوعي .

(٧) كتب ماركس في المخطوطات الاقتصادية والفلسفية يقول :

« من اللحى ... أن تدخل ملكية الأرض ، وهي أساس الملكية الخاصة ، دخولا كاملا في لطاق الملكية الخاصة وتصيح سطة ، وأن تتحول لقاعدة التي تحكم حياة الملكية في قاعدة سريعة للطفكية الخاصة ، وأن يلفصل رأس المال عن كل الارتباطات السياسية ، وأن تصبح لعلقة بين حائز الملكية وللمامل لعلقة اقتصادية مضنة أحد طرفيها هو الطرف المستقل (بمس للين) والأخر هو الطرف المستقل (بفتح للين) ، وأن تختلف كل الملائمات الشخصية بين حائز الملكية وملكته ، وأن تصبح تلك الأخيرة ثورة مادية خالصة ، وأن يحل الارتباط بالصلحة محل الارتباط المنفس بالأرض ، وتصل الأرض والاتصال لنفسه في مستوى يصحبان فيه موضوعا للمضاربة ، »

والتعمد المستمر فى تقسيم العمل ، واتساع نطاق الطبقات الوسطى ، كل هذه العوامل قد أثرت على امكانية تشكل الطبقة العاملة فى تجمع سياسى على وعى متميز بمكانها فى المجتمع وبأهدافها طويلة المدى . وعلى نفس المنوال ، فان طبيعة الانتاج الرأسمالى قد تطمس حقيقة الاستغلال ، بالرغم من انها (طبيعة الانتاج الرأسمالى) تعمل على تباين المصالح الاقتصادية . فلا يمكن للعبد أو المقل أن يشك مطلقا فى أنه يعمل بشكل كلى أو جزئى من أجل مصلحة شخص آخر ؛ ولكن العامل الأجير لا يمكن أن يستوعب بشكل مباشر أن آخرين يمتلكون عمله (قيمة عمله) . والمحقق أن الهدف الذى توخاه ماركس فى « راس المال » كان ينحصر فى اختراق حجاب الانتاج السلمى والتبادل من أجل توضيح العلاقات الاجتماعية الحقيقية التى تجعل انتاج فائض القيمة ممكنا . خير أن هذا الاطار النظرى - الذى يحدد العلاقات بين الطبقات فى العملية الإنتاجية - يختلف عن التطور التاريخى الفعلى للوعى الاجتماعى لدى طبقات بعينها . ولهذا فمن الأهمية بمكان دراسة التطور الفعلى (للوعى الطبقي) وربط نتائج هذه الدراسة بالتحليل الاقتصادى الأصيل وذلك من أجل التوصل الى ما اذا كان النموذج النظرى كافيا أم غير كاف . ولقد فشل لوكاتش فى أن يفعل ذلك ، واستبدل - بدلا من ذلك - التاريخ الفعلى بالتاريخ النظرى أو التأملى .

وهناك مجموعة ثالثة من المشكلات ترتبط من ناحية بالمواقف الاجتماعية المختلفة للبرجوازية والبروليتاريا ، وترتبط من ناحية أخرى بمسألة تشكل الوعى الطبقي ، تتعلق بالعلاقة بين الفكر والواقع . فلقد كان المفكرون الذين ساعدوا فى تشكل وعى البرجوازية ، وعبروا عن النظرة البرجوازية فى مذاهب اجتماعية وإراء عامة ، كان هؤلاء المفكرون ينتمون الى الطبقة البرجوازية ذاتها ؛ ولذلك فلسنا هنا بحاجة الى أن نفترض وجود هوة كبيرة بين شكل من اشكال النشاط الاجتماعى وتجليه هذأ النشاط فى الفكر . ولكن الأمر يختلف فى حالة البروليتاريا حيث تشكل وعيها الطبقي وتم التعبير عنه - كما هو الحال فى الماركسية مثلالا - من خلال مفكرين لا ينتمون الى طبقة البروليتاريا ولكن ينتمون الى طبقة

البرجوازية : وهنا تظهر مشكلة جوهرية تتعلق بالعلامة بين الحياة الواقعية للطبقة العاملة وتفسير هذه الحياة في المذاهب الاشتراكية .

ولقد تناولت أحد مقالات كتاب « التاريخ والوعي الطبقي » هذه المشكلة . فقد كتب لوكاتش في المقال الخاص « بالماركسية المتزمتة » ، كتب يقول : « ليس هناك من يقدم للبروليتاريا كطبقة بشكل سريع وطبيعي معرفة بموقفها الفعلي واهدافها (ولا يقدم لكل فرد بروليتارى على حده الا معرفة أقل) : واستمر لوكاتش في مقال اخر عن « الوعي الطبقي » ليفرق بين « الوعي الطبقي الميكولوجي » بمعنى الوعي المباشر Immediate الذى يمتلكه العمال عن موقفهم في المجتمع (والذى وصفه لوكاتش ايضا بالوعي الزائف) : « والوعي الممكن » Possible Consciousness (أو الوعي المكتسب imputed consciousness ويكشف النص التالي عن رأى لوكاتش في هذا الصدد :

« لا يقتصر معنى فكرة الوعي الطبقي على ما يفكر فيه الأفسراد ويشعرون به ويرغبون في تحقيقه في مواقف تاريخية وطبقية . حقيقة ان هذا يعد ذا أهمية كمادة خام للدراسات التاريخية . ولكن اذا ربطناه بالاطار الكلى totality فاننا نتوصل الى مقوله الممكن الموضوعي objective Possibility : بمعنى الأفكار والمشاعر التي كأن الأفراد سيفكرون فيها ويشعرون بها لو أنهم كانوا قادرين على استيعاب موقفهم ومصالحهم بشكل كامل . وسوف يشكل رد الفعل هذا المكتسب والرشيد الوعي الطبقي » .

ويتفق هذا الخط الفكرى في بعض جوانبه مع أفكار ماركس عن تطور وعى الطبقة العاملة من مرحلة الاعمال المشتتة المنعزلة من أجل المحافظة على مستويات الاجور الى مرحلة التنظيم السياسى والنضال السياسى الذى يتم على مستوى قومى . ولكن تظهر هنا فروق هامة (بين رأى كل من ماركس ولوكاتش) اذا ما أخذنا في اعتبارنا العلامة القائمة بين المرحلة المبكرة والمرحلة اللاحقة (من تطور الوعي) والطريقة التي

يتم بها الانتقال من مرحلة الى أخرى . فالمحقق أن لو كاتش لم ينظر الى المسألة في ضوء التطور التاريخي للوعي بقدر ما نظر اليها في ضوء التفرقة المطلقة بين الوعي السيكلوجي والوعي المكتسب الرشيد . فالأول هو الوعي الفعلي للطبقة العاملة والذي وصفه لو كاتش بأنه المادة الخام للدراسات التاريخية (٨) وهو ظاهرة ليس لها أي تأثيرات ذات أهمية ، كما أنها لا تصلح لأي شكل من اشكال الاختبار للمذاهب التاريخية . ومن الناحية الأخرى فإن الوعي المكتسب الرشيد للطبقة العاملة هو - عند لو كاتش - الماركسية نفسها ؛ بمعنى نظرية اجتماعية ظهرت واستقرت بالفعل وتم تقديمها الى البروليتاريا من الخارج . ولقد أعاد لو كاتش تأكيد هذه الفكرة بشكل أوضح في التصدير الذي كتبه لطبعة ١٩٦٧ من كتاب « التاريخ والوعي الطبقي » ، حيث ربط تمييزه بين الوعي السيكلوجي والوعي المكتسب بالتمييز الذي أقامه لينين *Lenin* بين « وعى نقابات العمال » وهو الوعي الذي تستطيع الطبقة العاملة أن تكتسبه بنفسها ، « والوعي الاشتراكي » وهو الوعي الذي يقدمه المفكرون الثوريون الى هذه الطبقة . والحزب هو التنظيم الذي تتقابل فيه الطبقة العاملة . ذات الوعي المتخلف بالمتقنين ؛ غير أن هذا اللقاء هو لقاء من جانب واحد ، ذلك لأن الحزب يجسد أولاً وقبل كل شيء نظرية صحيحة عن العالم ، وبناء عليه فإن المفكرين الايديولوجيين هم الذين يسيطر على . ولقد عبر لو كاتش عن هذه الفكرة عندما أشار الى الوعي الطبقي الصحيح للبروليتاريا وشكله التنظيمي ، كما يتمثل في الحزب الشيوعي .

غير أنه ينبغي أن يكون واضحاً في أذهاننا أن هذه التصورات تختلف اختلافاً كبيراً عن فكرة الوعي الطبقي التي أشار اليها ماركس في كتابات متفرقة . فقد قرر ماركس بوضوح تام أن الطبقة العاملة سوف تحقق ، من خلال مجهوداتها وخيراتها ، وعياً متطوراً بموقفها الطبقي

(٨) لا يمد معنى هذه الصياغة ولنفساً بشكل جلي ، ولكن يبدو أنها تحيى أن الوعي الفعلي للجنة العاملة في موقف تاريخي ذو أهمية لفظ كمادة للمقارنة بالوعي الرشيد الذي كان يجب أن يظهر في نفس الوقت للتاريخ .

وأهدافها . والواقع أنه اعتبر - قبل أن يجرى دراساته أن هذه العملية قد تقدمت الى حد ما ، فى شكل حركات اشتراكية متعددة . ولقد لاحظ ماركسى فى كتابه « فقر الفلسفة » أن :

« الظروف الاقتصادية قد حولت جماهير الأفراد الى عمال . لقد شكلت سيطرة رأس المال الموقف العام والمصالح العامة لهذه الطبقة . وهكذا فإن جماهير العمال تكون فى علاقتها برأس المال طبقة بالفعل ، ولكنها لم تصل بعد الى طبقة لذاتها Class for itself . وتستطيع هذه الطبقة - من خلال النضال أَوْضَحْنَا فقط جوانب قليلة منه - أن تتحدد وتشكل طبقة لذاتها . ويحدث هذا عندما تصبح المصالح التى تدافع عنها هذه الطبقة مصالح طبقية » .

وأكد ماركس مرة أخرى وفى أحد كتاباته المؤخرة - فى تصديره « لاستقصاء حالة العمال » - على أن العمال فقط هم القادرون على أن يشخصوا « ويمعرفة كاملة الشرور التى يعانون منها » وهم « فقط - وليس أولو المعرفة المهمين - القادرون على أن يضموا موضع التنفيذ علاجاً للأمراض التى يعانون منها » . طبقاً لما ذهب إليه ماركس ، فإن الطبقة العاملة قادرة على أن تصبح طبقة لذاتها ، وأن تأخذ بزمام المسئولية فيما يتعلق بمصيرها . ولم يتحدث ماركسى عن الدور الذى يمكن أن يلعبه المثقفون والحركات والأحزاب السياسية فى هذه العملية ، ولكن يبدو واضحاً أن دورهم يخضع للتطور العام للطبقة العاملة . وفى مقابل ذلك وعلى نقيضه ، أخضع لوكاتش الطبقة العاملة « للموعى الرشيد » الذى يقدمه لها المفكرون الأيديولوجيون فى الحزب ، وهو بهذا يقدم تبريراً فكرياً للديكتاتورية المطلقة للحزب والتى استتمت بها المجتمعات ذات الطراز الصوفيتى منذ عام ١٩١٧ .

وتنبثق النتائج التى توصل إليها لوكاتش من مفهومه الخاص عن المنهج الماركسى . فمن أهم التأثيرات التى حددت اتجاهه ونتائجه تعريفه المبسّط للماركسية بأنها وعى طبقى ، وليست نظرية ترتبط بعلاقة قوية بالنظرية الاجتماعية للطبقة التى تهتم بها أساساً . وفيما يختص بالمنهج

فإن لوكاتش لا يتبع الأسس التي يحددها قدر انحرافه عنها . فقد أكد في مقاله عن « الماركسية المتزمتة » فكرتين منهجيتين : فكرة مرونة المفاهيم Fluidity of Concepts (وقد تناول هذه الفكرة باختصار وفقا لنفس خطوط المناقشة التي قدمها أنجلز في كتاب Anti - Dühring) ، وفكرة الكلية totality والتي يعنى بها « تكامل حقائق الحياة الاجتماعية (مكونات لتطور تاريخى) فى وحدة كلية » يوجد داخلها تأثير متبادل . ويمكن أن يثار هنا سؤال عما إذا كانت هاتان الفكرتان تتميزان عن الماركسية (٩) ؛ غير أنه من الأهمية بمكان من أجل استجلاء النقطة التي نحن بصدها أن نلاحظ أن لوكاتش لم يسر وفقا للقواعد المنهجية التي حددها على طول الخط . وإذا أخذنا مثالا لذلك نجد أن تحليله للفروق بين الطبقات فى المجتمع الرأسمالى وفى أشكال أخرى من المجتمعات يؤدي - كما قال - إلى « تنميط للوعى الطبقي » (متأثرا فى ذلك كما هو واضح بفكرة النمط المثالى عند ماكس فيبر) ، ويعنى ذلك أنه يؤدي إلى صياغة لانماط من الوعى فى حد ذاتها على قسدر من التحدد النسبى . وبهذه الطريقة فإنه لا يتناول مطلقا كلا من الطبقة العاملة ووعى هذه الطبقة كمنصرين فى عملية تاريخية ، ولا يربط - على خلاف ماركس - هذين المنصرين بالتطور المستمر للعمل البشرى والأشكال التي ينتظم فيها .

وعلى نفس المنوال ، فإنه بالرغم من تأكيده على فكرة مرونة المفاهيم ، فإن الاتجاه الفعلى لكتابات لوكاتش يميل إلى تجميد هذه المفاهيم ، وتحويل مفهومات مثل الطبقة والوعى الطبقي وحتى الماركسية نفسها إلى كيانات مطلقة وثابتة . ولقد اتضح هذا الاتجاه بصورة مذهلة عند لوكاتش فى مناقشته الأولية للمنهج الماركسى حيث ذهب إلى القول بأنه : « حتى إذا

(٩) فى اعتقادى أن فكر ماركس يتميز بمضمونه - أى بغضاياه النظرية دون منهجه - وقد لاحظ ليفى ستراوش جانبا من هذه الفكرة فى نقده لسارتر فى الفصل الختامى من كتابه « العقل البدئى » ، The Savage Mind حيث كتب يقول « من المزم أن ينظرا بخص المزخفين وطعام الاجتماع وطعام النفس إلى ضرورة رؤية الأشياء بصورة كلية على أنه شئ جديد . غير أن الانثروبولوجيين قد اعتبروها شيئا بديهيا منذ أن تطوعوا من مالىنوفسكى ، »

كان المرء قد افترض - دون ان يقبل ذلك - ان البحث الحديث قد اوضح الفروض الفعلى لكل القضايا الخاصة بماركس ، فان الماركسى التزمتم يمكن ان يقبل كل هذه المكتشفات الجديدة وان يرفض كل القضايا الماركسية دون ان يجبر باى شكل الى ادائه تزمت الماركسية . فالماركسية التزمتم لا تعنى قبول نتائج البحوث الماركسية بلا تحفظ وانما تعنى المنهج الماركسى برمته .

والواقع اننا نجد صعوبة فى فهم هذا النص من جوانب عديدة ، وانه لدهش حقا ان يكرره لوكاتش - دون ادى تحفظ - فى تصديره لطبعة عام ١٩٦٧ من كتاب « التاريخ والوعى الطبقي » . هل يعنى هذا النص - مثلا - ان الذى يرفض نظرية ماركس عن الطبقة والصراع الطبقي سيظل - مع ذلك - ماركسيا ؟ ام انه يمكن الاجابة على هذا السؤال بالقول بان فكرة الطبقة تعد جزءا من المنهج الماركسى ، وان التفاصيل الخاصة بالملاقات الطبقي فى مواقف بعينها هى التى تدخل تحت مجموعة القضايا التى يسمح لوكاتش برفضها ؟ وبصفة عامة ، ما هو معنى القول بان التزمتم الماركسى يتبدى فى قبول منهج ماركس ، حتى ولو تورب على هذا تبني قضايا زائفة ؟ وتكمن اهمية هذه الأسئلة - واسئلة اخرى يمكن اشتقاقها منها - فى كونها تكشف مرونة فكرتى المنهج والنظرية ، والصعوبة المرتبطة بفصل العناصر المنهجية عن العناصر النظرية فى اى مركب من مركبات الفكر . غير ان لوكاتش قد اتام - وبدون ادراك لهذه المرونة - فصلا مطلقا بين النظرية والمنهج وهى تفرقة تيدى لنا غير منطقية ، سواء كان المرء ماركسيا ام غير ماركسى .

وهناك زاوية اخرى يمكن من خلالها النظر الى كتاب لوكاتش وهى زاوية تكشف عن الطابع الايديولوجى السائد فى الكتاب وتساعد على تفسيره . فكتاب لوكاتش يعد اكثر المحاولات التى تعرضت للماركسية التزاما بروح العصر ، بمعنى انه مشحون بالافكار والاهتمامات التى تتعلق بمكان تاريخى معين وزمان تاريخى معين . حقيقة انه يمكن القول بان كل مظاهر الفكر الاجتماعى تحمل بصمات العصر الذى ظهر فيه ؛

ومع ذلك تبقى هناك بعض الفروق : فبعض الانساق الفكرية (وكذلك بعض الأعمال الفنية) لها طابع عالمي وبريق عالمي . فمما لا شك فيه أن فكر ماركس يهتم بالتأثيرات التي تركتها الرأسمالية الصناعية المبكرة والثورة الفرنسية ، غير أنه من الواضح أنه لا يرتبط بظروف عصر ماركس فقط . فهو يقدم الى جانب تفسير العالم (الرأسمالي) الحديث مفاهيم ونظريات عامة أعمد ما تكون عن أن تكون قد فقدت قيمتها وأهميتها اليوم .

ومع ذلك فإن كتاب لوكاتش يعبر - من خلال فهم معين للماركسية والبروليتاريا - عن طابع فترة تاريخية بعينها . فقد كتب المقالات التي يشتمل عليها الكتاب عندما كانت الحركات الثورية تجتاح كل أرجاء أوروبا ، فقد كانت الثورة الروسية حققت نجاحا ، وتبعها نضالات ثورية في ألمانيا والنمسا ، وظهر نظام ثوري لفترة من الوقت في المجر شارك فيه لوكاتش نفسه . وبناء على ذلك ، فإن كتاب لوكاتش يقدم - من خلال وسط فكري معين لتفسير الماركسية - صورة للحركة الثورية والحزب الشيوعي مشبعة بالمثالية ؛ وذلك في مقابل رؤية نقدية لنفس الظواهر كما فهمها آخرون من أمثال روزا لوكسمبرج Rosa Luxemburg . وفي ضوء حقيقة عدم صراعات ثورية حادة في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وفضل الثورات في مناطق أخرى ، وتحول الثورات في البلدان التي نجحت فيها الى ديكتاتورية وليس الى نظام اشتراكي ، فإنه من المعقول أن نجد قدرا أكبر من الصديق في الصياغات النقدية للنظرية الماركسية ، وأن نعتبر عمل لوكاتش أنما كما لمزاج متقلب وتوجيه محدود . وقد صاغ لوكاتش في الكثير من نصوص تصدير طبعة ١٩٦٧ حكما يشابه هذا الحكم على الأفكار التي جاءت في كتاب « التاريخ والوعي الطبقي » . فقد لاحظ - مثلا - أن نظريته تعبر عن اتجاه طرازى نحو مشكلات العصر الذي ظهرت فيه ، وهي تتعلق بفترة تاريخية ما يزال فيها احتمال قيام الثورة في أوروبا حقيقة واقعة ؛ فضلا عن ذلك ، فقد ذهب لوكاتش بنفس هذه الروح النقدية الى أن فكرة الممارسة الثورية التي طرحها في الكتاب هي أقرب الى النزعة الليوتوبية الماسونية Messianic Utopianism التي اتسم بها العصر الذي ظهر فيه الكتاب

أكثر من قريبا الى مذهب ماركس نفسه (١٠) ورغم ذلك فإن أكثر الاحكام التي اصدرها لوكاتش على كتابه موضوعية يوجد في انطباعه الذي ابداه في تصدير طبعة ١٩٦٧ حول ما اسماه « بالمفوض المنتشر في الوقت الحاضر والذي يجعل الانسان ينظر الى فكره على انه ذو مضمون ثابت وأصيل والى منهجه على انه دائم ومستمر » .

وتظهر الهوة التي تفصل بيننا - ومعنا لوكاتش - وبين الفترة من ١٩١٧ - ١٩٢٢ عندما كتب لوكاتش هذه المقالات ، تظهر هذه الهوة اذا ما تناولنا السؤال الذي ظهر كعنوان للمقال الأول في كتاب لوكاتش : ماهى الماركسية المتزمتة ؟ لا يحمل هذا السؤال بالنسبة لنا - ولا يمكن أن يحمل - معنى فكريا واضحا . فقد ظهرت مئات من تنويعات الماركسية ، كما تظهر مئات الأزهار من برعم واحد ، فمن اذن يستطيع القول بأن ايا من هذه الصورة المتزمتة وای منها هى الصورة الزائفة ؟ وهل يمكن لأى مفكر جاد أن يهتم بمثل هذا السؤال ؟ فليس هناك من معنى لما نسميه « بالماركسية المتزمتة » الا معناها التاريخى ، وهو يشير الى الدوجماتيقية الصياغية التي تميز بها زعماء الحزب فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى منذ العشرينات وحتى عام ١٩٥٦ ، والتي تدعت من خلال استخدائهم للبوليس ومنفذى حكم الاعدام . وحتى فى هذا الشكل التاريخى فان افضل لفظ اطلق على الماركسية هو « الماركسية الرسمية » .

ونود فيما تبقى من هذا الفصل أن ندرس الوعى الطبقي من وجهة نظر مختلفة ، نتحقق عن فكرة بعيدة عن الماركسية . ونقطة البداية هنا تنحصر فى قضية منهجية عامة ، هى ان الماركسية يجب اعتبارها بادئ ذى بدء نظرية عن المجتمع ، وليست ايدىولوجية . ومن ثم فان وظيفة الماركسية هى تفسير الوعى الطبقي وليس التعبير عنه تعبيراً كاملاً . ولا يعنى هذا ان انكار حقيقة ان الماركسية (مثلها مثل اى نظرية اجتماعية) لها جانب ايدىولوجى ، بمعنى انها تطورت فى ظروف تاريخية معينة ،

(١٠) وهى اقرب ايضا الى النزعة الليوتربيه المسولية التي ازدهرت و بعض العولتز ل الوقت الحاضر ، ولا شك ان ذلك يقتر الى حد ما اعادة الاعظام الآن بكتاب لوكاتش :

وعبرت عن تفضيلات والتزامات ظهرت خارج نطاق العلم الاجتماعى ،
 وحددت اشكالا من السلوك الموجهة نحو تحقيق غايات مرغوب فيها •
 ولكن بإمكاننا ان نفصل بين الجانب النظرى والجانب الايديولوجى ، بل
 يجب ان ننظر اليهما على انهما منفصلان • فاقال اشكال الماركسية قيمة
 على الاطلاق هو ذلك الشكل الذى يتداخل فيه هذان الجانبان ، كما هو
 الحال فى فكرة لوكاتش عن الماركسية بانها لا تعدو ان تكون وعيا متطورا
 للبروليتاريا ، فمثل هذه الفكرة تجعل اختبار النظرية (التى من المفترض
 ان تكون صادقة ، على الاقل لفترة تاريخية معينة) مستحيلا ، هذا فضلا
 عن انه بالامكان اثبات عدم وجود اتفاق كامل من الناحية التاريخية بين
 وعى الطبقة ونظرية اجتماعية معينها • ويمكن توضيح هذه النقطة اذا
 ما أخذنا فى اعتبارنا تطور الوعى الطبقي للبرجوازية - فلم يتم التعبير
 عن هذا الوعى بطريقة كاملة وشاملة فى اى نظرية واحدة ، ولكنه اتخذ
 صوراً عديدة فى ازمان مختلفة واماكن مختلفة ؛ وهكذا يمكن القول بان
 الايديولوجية البرجوازية توجد فى النظرية السياسية لهوبز ولوك ، وفى
 الفلسفة النغمية ، وفى أعمال الكتاب الموسوعيين ، وفى الاقتصاد الصيامى
 الكلاسيكى ، او فى الاخلاق البروتستنتية • فالمحقق ان هناك مجموعة
 من الافكار - عن الملكية والعمل والحكومة والطبيعة البشرية ... الخ -
 ليست متناغمة تناغماً كاملاً ، ولا تتجمع فى نظرية معينة ، وهى التى
 تشكل النظرة البرجوازية ؛ ولا تتضح هذه النظرة الا اذا صيغت فى نمط
 مثالى *ideal-type* يمكن مقارنته بالمواقف التاريخية الفعلية •
 وينسحب نفس هذا القول على تطور وعى الطبقة العاملة • فقد ظهرت
 هنا ايضا مجموعة من الافكار المتشابهة عن العمل والاستغلال والمساواة
 والتعاون من خلال نظريات اجتماعية مختلفة من الماركسية وحتى الفوضوية؛
 ومن الضرورى ايضا صياغة نمط مثالى عن نظرة الطبقة العاملة ، يمكن
 مقارنتها بالتطور الفعلى لوعى الطبقة العاملة فى المجتمعات المختلفة فى
 فترات مختلفة •

ولا نقصد بصياغة النمط المثالى ومقارنته بالظواهر الواقعية للوعى
 الطبقي لتأكيد وجوده - كما هو الحال عند لوكاتش - بين الوعى

الطبقي السيكولوجي والوعى الطبقي الصحيح (اى الماركسية) ، والذي يجب أن ينقله المفكرون الايديولوجيون الى العمال . وانما نقصد بصياغة النمط المثالي وصف - وان أمكن تفسير - مظاهر الاختلاف بين النمط المثالي والواقع ، ثم اعادة صياغة - اذا ثبت وجود خلاف - الانماط المثالية وبالتالي النظرية التي تستخدم فيها هذه الانماط وذلك من أجل فهم افضل للواقع . ويمكن فهم تصورات ماركسى عن البرجوازية كطبقة حاكمة والبروليتاريا كطبقة ثورية بهذه الطريقة . ولقد تناولت فى مكان آخر (١١) بعض المواقف التي لا تتفق فيها الظروف الاجتماعية مع النمط المثالي للطبقة الحاكمة ، ولذا فلن أتوسع فى هذا الموضوع هنا .

وإذا ما تلخصنا الآن موقف الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى فى ضوء وجهة النظر هذه فان علينا أن نفرق بين مسألتين مختلفتين : الأولى تتعلق بالتنوع داخل مجتمعات بعينها والفروق بين هذه المجتمعات ، والأخرى تتعلق بالتغيرات التاريخية التي ظهرت مع تطور الرأسمالية كنسق اجتماعى .

فمن الواضح أن الطرق التي تنظم بها الطبقة العاملة نفسها ووعى هذه الطبقة تختلف اختلافا كبيرا من مجتمع الى آخر . ففى فرنسا وايطاليا يؤيد قطاع كبير من الطبقة العاملة الحزب الشيوعى ؛ ويعنى هذا أنهم يدعمون حزبا ماركسيا ثوريا له طابع رسمى . أما فى بريطانيا وألمانيا الغربية والدول الاسكندنافية فان نسبة أكبر من الطبقة العاملة ما تزال تؤيد الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية أو العمالية التي تتبنى اتجاها اصلاحيا . أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فان الطبقة العاملة ليس لها تنظيم سياسى مميز على مستوى جماهيرى وذلك منذ الحرب العالمية الأولى ، ولم تتركز هذه الطبقة اى مذهب راديكالى أو اشتراكى مميز . وحتى عندما تؤيد أغلبية من الطبقة العاملة حزبا معيننا من أحزاب

الطبقة العاملة في هذه البلاد (خاصة في بريطانيا حيث توجد رابطة قوية بين عضوية الطبقة والولاء السياسي) فأننا لا نجد حزبا واحدا للطبقة العاملة وإنما نجد أحزابا وطوائف يسارية متنوعة ، يحظى كل منها ببعض من تأييد الطبقة العاملة ، فضلا عن ذلك يوجد في كل البلدان قطاع اساسي من الطبقة العاملة يؤيد الأحزاب الليبرالية أو المحافظة (*) .

ولهذا فإنه عبر فترة طويلة نسبيا من الوقت اتخذ الوعي السياسي للطبقة العاملة صوراً متنوعة للتعبير عن نفسه في كل بلد من هذه البلدان ، وفي نفس الوقت اختلف النمط السائد لهذا التعبير اختلافا جوهريا من بلد الى آخر ، ومن السهولة بمكان أن نقدم تفسيراً لهذه التباينات ، غير أنه من الواضح - وكما عبر عن ذلك ماركس نفسه عندما كان يناقش مشكلة مشابهة - « أننا لن ننجح مطلقاً في فهمها إذا ما اتخذنا من النظرية الفلسفية التاريخية وسيلة لفهمها ، فهي نظرية تتعمق أولاً وقبل كل شيء بأنها نظرية فوق تاريخية » (١٢) . فليس هناك إذن من أساس تقوم عليه وجهة النظر القائلة بأن الاختلاف في وعي الطبقة العاملة يرتبط بمراحل في تطور الرأسمالية حيث يظهر الوعي الثوري المتقدم في المراحل المتقدمة من الرأسمالية ؛ فالوعي الثوري فشل فشلاً ذريعاً في أن يظهر في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وقد كانتا - في فترتين تاريخيتين مختلفتين -

(*) أكد بوتومور في كتابه « الطبقات في المجتمع الحديث » ، أن الأفكار القومية (التي تعتبر أفكاراً للطبقة الحاكمة) قد وجدت طريقها إلى طبقات عريضة من السكان بينهم الطبقة العاملة ؛ الأمر الذي جعل الأساس بالمجتمع القومي في البلدان الأوربية يعيد أو يخفف من حدة الصراعات الطبقة بحيث يمكن القول أن « الرابطة القومية - الاجتماعية قد أثبتت أنها أكبر فعالية من رابطة الطبقة في خلق مجتمع متماسك » . انظر كتابه الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري وزملائه ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ . ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن للتسليم بهذا الرأي طالما أنه لم يرتبط بتطويع دقيق لمستوى الوعي لدى الطبقة العاملة ، ودور البرجوازية في تشكيل هذا الوعي وتوجيهه وجهة معينة .

المترجم

(١٢) لقد ارتكب الماركسيون الرسميون - ومن بينهم لوكاتش - نفس الخطأ الذي حذر ماركس من الوقوع فيه ، فقد أظهروا تحفظاً وانحساراً نحو الاحتراف في دراسات تاريخية منفصلة لهذه الظواهر ، واعتدوا - بدلاً من ذلك - على تسميات نابذة من النظرية التاريخية للفلسفة . وهذا هو السبب في أنهم لم يسهموا في لقراء فهمنا للطبقات الاجتماعية في القرن العشرين .

من أكثر الدول الرأسمالية تقدما . بل يمكن القول - على عكس ما يذهب هذا الرأي - بأن الوعي الثورى قد ظهر بشدة فى البلدان الرأسمالية المتخلفة والتي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل القومى (١٢) .

وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات العامة ، فقد عرف كل مجتمع من هذه المجتمعات بعض الظروف الخاصة التى تفاعلت داخله ، ومن ثم ساعدت على خلق ما يمكن أن نسميه « بالاسلوب القومى » ، national style فى السياسة . وحسبنا هنا أن نشير - وبشكل مختصر للغاية - الى بعض الظروف التى يجب تحليلها بدقة فى أى نظرية سوسيولوجية مقارنة عن تجلى الوعي الطبقي فى المذاهب السياسية .

ففى فرنسا هناك التأثير الذى تركه تراث ثورى طويل ، أما فى ألمانيا والاقطار التى كانت تابعة لامبراطورية هابسبرج فان التوترات قد نتجت من جراء الهزيمة فى الحرب العالمية الأولى ؛ وفى بريطانيا فان الفترة الطويلة من الحكم الامبراطورى المتحالف مع حركة الاصلاح الاجتماعى فى الداخل قد أدت الى الاحاسيس المحافظة ، أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد وقعت الانتقاسات السلالية والجغرافية وتراث استرقاق الزنوج وانتشار ايديولوجية المساواة ، ووقت حجب عشرة أمام تبلور الطبقات . ويجب أن نربط هذه الظروف والخصوصيات القومية ، فضلا عن العوامل الاقتصادية التى اشرت اليها ، بالتمودج النظرى الماركسى عن تشكل البروليتاريا الثورية ، اذا كان لنا أن نقدم تقييما نقديا لنظريته عن الطبقة والصراع الطبقي .

ولكن تقييما نقديا من هذا النوع يتطلب أيضا وجوب الاهتمام بالمجموعة الأخرى من الأسئلة التى اشرنا اليها فيما سبق ؛ ونقصد تلك

(١٣) قال بهذا الرأي ميجور مارتن ليبست Lipset فى كتابه « الانسان السياسى » (نيويورك ١٩٥٩) ص ٦١ - ٦٢ ؛ وقد لاحظ ان تورين مؤخرًا فى كتابه « مجتمع ما بعد الصناعة » ص ٣٩ - ٢٧ « أن حركة الطبقة العاملة ما تزال تحتفظ بتوجيه ثورى خاص لقط فى البلدان التى يتسم المجتمع فيها بالتطور الصناعى غير المتسلسل Uneven ووجود مقاومة نابعة من توى اجتماعية وثقافية عميقة كما هو الحال فى فرنسا وإيطاليا » .

الاسئلة المتصلة بتطور المجتمع الرأسمالى ككل - فنظرية ماركسى فى الطبقة ليست هيكلًا من القضايا منفصلا أو مستقلا عن الواقع : فقد ارتبطت بتحليل بناء الرأسمالية كنسق اجتماعى كلى ، وكذلك الاتجاهات الرئيسية لتطور هذا النسق ، واعتمدت على هذا التحليل اعتمادا جزئيا . وبناء عليه فان التفسير الماركسى للطبقات فى الوقت الحاضر يتطلب دراسة رأسمالية القرن العشرين وفقا للخطوط العاملة لدراسة ماركس غير المكتملة لرأسمالية القرن التاسع عشر ، فضلا عن تحديد اتجاهات التغيير الرئيسية لرأسمالية القرن العشرين وفقا لنفس المنظور (١٤) .

ومن اهم التغيرات التى ظهرت فى عصرنا والتى تميزه عن العصر الذى عاش فيه ماركس نمو الطبقات الوسطى على امتحاء ، وتقلص الطبقة العاملة وذلك كنتيجة للتطورات التكنولوجية . ولقد وصلت هذه العملية الى ذروتها فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث فاق عدد العاملين فى مهن الطبقة الوسطى عدد العاملين فى مهن الطبقة العاملة ، وان كانت العملية تحدث بسرعة نسبية فى كل البلدان الرأسمالية . وقد اشار ماركس نفسه الى احتمال حدوث مثل هذا التطور عندما كتب عن « الزيادة المستمرة فى عدد أعضاء الطبقات الوسطى ... التى تعتمد بكل ثقلها على الطبقة العاملة وتعمل فى نفس الوقت على زيادة قسوة الطبقة العليا وأنها الاجتماعى » . وأكد نفس الشيء بطريقة أكثر وضوحا فى نصوس متعددة من كتابه « الأساس Grundrisse » (١٥) الذى قدم فيه تحليلا لتأثيرات الميكنة على النحو التالى :

« تطرا على أداة العمل ، بعد دخولها فى العملية الرأسمالية للانتاج

(١٤) ويجب ان تشمل الدراسة بصفة عامة طى دراسة الاشكال الجديدة من للتدريج الاجتماعى والقوة السياسية ل المجتمعات ذلت لطرلا السوفيتى ، وهى خصبا لى نستفيض فيها هنا .

(١٥) هذا هو الاسم الذى اعطى للمسودات التى كتبها ماركس فيما بين عامى ١٨٥٧ - ١٨٥٩ والتي نشرت كلمة لأول مرة فيما بين عامى ١٩٣٩ - ١٩٤١ بطولان : « اساس نقد الاقتصاد السياسى »

Grundrisse der Kritik der Politischen öKonomie (Rohtentwurf).

تعديلات متعددة ، تصل في النهاية الى ظهور الآلة . أو بمعنى آخر النظام الآلى للماكينات ٠٠٠ التى تدار بحركة آلية أو بقوة ذاتية ٠٠٠ وفى هذه المرحلة تعمل الآلة بنفسها . وما على العامل الا ان يشرف على حركتها وأن يتأكد من أنها تسير دون عطب ٠٠٠ وفى هذه الظروف لاتصبح عملية الانتاج مسألة عمل ٠٠٠ ويتحول العامل الى مجرد نافذة ٠٠٠ وتصبح عملية الانتاج بمثابة تطبيق تكنولوجى للعلم ٠٠٠ لكما تطورت الصناعة الواسعة النطاق كلما قل اعتماد عملية خلق الثروة على زيادة وقت العمل وكمية العمل المستخدمة ، وزاد الاعتماد على قوة الآلات ٠٠٠ وفى هذه الظروف يصبح أساس الانتاج والثروة قائما على القوة الانتاجية للانسان بصفة عامة وعلى فهمه للطبيعة وقدرته على السيطرة عليها ، (١٦) .

والمحقق أن ماركس قد قدم مناقشته لهذه الظواهر فى ضوء اطار تاريخى معين ، وأنه عندما أشار الى تطبيق العلم كأساس جديد لخلق الثروة فإنه كان يتحدث بصفة أساسية عن امكانيات المجتمع الرأسمالى التى سوف يتم تحقيقها بشكل كامل فى أحد مراحل تطوره فى المستقبل . ولكن العملية التى تحدث عنها ماركس قد ظهرت بالفعل فى المجتمع الرأسمالى ؛ فقد أصبح استخدام العلم أهم بكثير من العمل الفيزيقي ، وتسبب هذا التغير فى تحويل البناء المهني الذى اثر بدوره على البناء الطبقي . أما عن الآثار التى تركها هذا التغير وسوف يتركها فى المستقبل على الوعي الاجتماعى فما تزال غير واضحة ، ويعتمد وضوح هذه المسألة على ما اذا كانت الطبقات الوسطى الجديدة تراث ايدولوجية الطبقة العاملة وتحافظ عليها ؛ أو بعبارة أخرى ما هى الايدولوجية التى يمكن ان تصود فى الطبقة الوسطى التى تبتنى ايدولوجيات تتراوح بين اشكال معينة من الراديكالية الى الفاشية ؟ ان الوقت الحاضر يكشف عن وجود حركات متناقضة : ففى بعض الاقطار ينشغل قطاع من الطبقة الوسطى بالتهديدات التى يتعرض لها الوضع التقليدى للطبقة الوسطى فى المجتمع ، وبالحاجة الى اعادة ارساء قواعد القانون والنظام (بمعنى

كبح مصادر الانشقاق) ، بينما ينشغل قطاع آخر - يضم الطلاب وأعضاء
 المهن الحرفية والتعليمية من الشباب - بمحاولة تطوير نظرة أكثر راديكالية
 ومن الناحية الأخرى فإن الوعي الاجتماعي الجديد لايساعد على تقلص
 الطبقة العاملة بشكلها التقليدي ولكنه يتأثر به ، وخاصة بتقلص بعض
 المهن - مثل العمل فى مناجم الفحم - والتي أدت الى ظهور مجتمعات
 سياسية مترابطة ترابطا وثيقا وعلى درجة من الوعي الطبقي ، مستتة
 التجمعات التي لعبت دورا رياديا فى الحركة الاشتراكية ، ولكن يظهر هنا
 أيضا اتجاهات متناقضة - فقد تكون الايديولوجيات (وكذلك سياسة) -
 كما يقال غالبا- أحزاب العمل والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية ، وحتى
 الأحزاب الشيوعية فى أوربا الغربية قد أصبحت بالتدرج اصلاحية ، الى
 الحد الذى يمكن أن يقال معه أن هناك ضربا من ضروب الاجماع السياسى
 القومى بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار على حد سواء .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه من المعقول أن نفترض أن الايديولوجيات
 المتغيرة تعكس - الى حد ما - تقلص الأهمية السياسية للطبقة العاملة .
 لقد كانت مثل هذه الأفكار رائجة لدى علماء الاجتماع فى الخمسينات
 أكثر مما هى عليه الآن ؛ إذ ظهر الآن اتجاه مخالف ، يتمثل فى راديكالية
 من نوع جديد ظهرت بين شباب العمال والعمال الذين يعملون فى مصانع
 على درجة عالية من التكنولوجيا ، حيث تجسدت فى المطالبة بمزيد من
 المشاركة فى إدارة المشروع ، وتجديد الاهتمام بأفكار عامة كالمشاركة
 الديمقراطية الصناعية والضبط العمالى .

والمهمة الملقاة على علم الاجتماع الماركسى هى أن يدرس التغيرات
 فى البناء الطبقي ؛ وأن يضمها داخل السياق الكلى للتغيرات فى نظام
 الانتاج (الذى يتضمن بجانب الخصائص التى أشرنا إليها من قبيل
 خصائص أخرى كظهور الشركات الدولية العملاقة ، وأن يتناول - وفقا
 للمخطوط التى أشرنا إليها - التأثيرات التى تركتها هذه التغيرات على خلق
 اشكال جديدة للوعي الاجتماعى . وإذا كان لنا أن نتناول هذه المسائل
 بالدقة المطلوبة فلا بد من أن نأخذ فى اعتبارنا نوعا آخرًا من أنواع التغير

التي طرأت على الرأسمالية الحديثة ، ونعنى تحقيق نمو اقتصادى هائل غير مصحوب بأية أزمات اقتصادية حادة فى العشرين سنة الماضية . وقد أدى هذا النمو الى تحسن مستمر وملحوظ فى مستوى المعيشة العام ، أما التأثيرات التي تركها هذا التغير على الرعى الاجتماعى فتقتصر فى عنصرين : الأول : أنه قد أدى الى تأكيد وتدعيم فكرة أن المجتمعات الحديثة هى مجتمعات الطبقة الوسطى ، وأن الطبقات الأخرى تطف موقفا هامشيا بالمعنى السياسى والايديولوجى ، وهى فكرة ظهرت مع التحول الى مهن الطبقة الوسطى . والثانى : أنه يظهر النمو الاقتصادى ذاته على أنه ايديولوجية جديدة . فلقد أكد الجدل السياسى فى المجتمعات الرأسمالية الاهتمام المتزايد بمسائل كالتقدم التكنولوجى ، والتحديث والنمو ؛ ومطفت هذه المسائل على تلك التي سبقتها والتي كانت تنصب على مظاهر اللامساواة بين الطبقات ، حقيقة أنه يمكن القول بأن أى نظرية تعجز عن أن تلاحق - وتعبّر عن - الاستمرار المطرد فى النمو الاقتصادى ولكن خبرات العشرين سنة الماضية ، فضلا عن الآراء النظرية التي أكدت قدرة النظام الرأسمالى على تجنب الأزمات الاقتصادية الخطيرة ، هذه الخبرات وتلك الآراء قد دفعت قطاعا عريضا من السكان الى الاقتناع بأن النمو الاقتصادى المستمر والتزايد المطرد للرخاء يمثلان توقعا مقبولا وقيمة أساسية ؛ وفى نفس الوقت فإن النظرية الماركسية عن « أزمة الرأسمالية » ، والتي تحققت بأقصى صورها فى الصراعات السياسية فى الثلاثينات ، قد أصبحت غير ذات مفعول .

لقد تبددت مظاهر الغموض الفكرى فى الوقت الحاضر - وقد الملح اليها لوكاتش - فى الظلال التي القيت على بعض الايديولوجيات المستقرة (وخاصة الماركسية) ، وظهور عدد متشابك من المذاهب الفكرية الجديدة ، او الموضات الفكرية الجديدة (كما هو الحال فى حركات الطلاب على سبيل المثال) لارتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات الاجتماعية أو حتى بأى جماعة متميزة يمكن النظر اليها على أنها أداة فعالة فى التغير الاجتماعى وبذلك فقد أصبح فهم الظروف التي تشكل وعيا مياميا ومن ثم تمييز

اتجاه الاحداث ، يشكل صعوبة بالغة . ولكن يبقى هناك على الأقل شيء واحد على درجة من الوضوح ؛ لقد تجاوزنا الفترة التي كان بإمكاننا أن نناقش الوعي الحقيقي للجماعات الاجتماعية فيها ، كما يتبدى في معتقداتهم وأفعالهم ، كمجرد « وعى سيكولوجي » أو « وعى زائف » يمكن أن يقارن بالوعي الرشيد (العقلاني) المتمثل في أيديولوجية الحزب الشيوعي .

الفصل الثامن

الطبقة والسياسة في أوروبا الغربية (١)

دوج الكثيرون من علماء الاجتماع في الخمسينات للرأى القائل بأن البناء الطبقي في اقطار أوروبا الغربية قد تعرض لتغيرات جذرية ، وأن هذه التغيرات قد أدت الى ظهور مجتمع أصبحت فيه الفروق الطبقيّة أقل تمييزاً ، والحواجز بين الطبقات أقل صلابة ، والمعارضة والصراع بين الطبقات أقل حدة ، والوعى بعضوية الطبقة أقل شدة وأقل أهمية . وهناك صورة متطرفة من هذه النظرية تذهب الى القول بأن الطبقات - كجماعات اجتماعية ذات أهمية - قد اختفت تقريباً ، ان لم تكن قد اختفت كلية في الاقطار الصناعية المتقدمة . أما عن العوامل الرئيسية التي ساهمت في خلق هذا الموقف الجديد ، فقد قيل أنها تنحصر في ارتفاع مستويات المعيشة بشكل مستمر وسريع ، وتقدم التكنولوجيا وما صاحب ذلك من تغيرات في تنظيم الانتاج ، واعادة توزيع الثروة والدخل والسدى نتج في جانب منه عن التوسع في الخدمات الاجتماعية التي يتم تمويلها من خلال فرض الضرائب التصاعدية ؛ وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي بسبب التوسع في فرص التعليم ، واخيراً -وعلى المستوى الايديولوجي- اختفاء المشكلات الاجتماعية التي كانت تثار من قبل أمام تزايد الاهتمام بالنمو الاقتصادي في البلدان الصناعية والتصنيع في البلدان النامية ، والانفجار السكاني ، وخطر الحرب الذرية .

ولقد اختلفت اماليب وصف وتفسير هذه التغيرات في كتابات بعض

(١) اعيد نشره من المصدر التالي :

M. Scotford Archer and Salvador Giner (eds) *Contemporary Europe : Class, Status and Power* (London, 1971).

من أكثر المتخصصين في العلوم الاجتماعية شهرة في الخمسينات والستينات ، ولكنها تكمل بعضها البعض رغم هذا الاختلاف ، فقد ذهب جالبراث Galbraith في كتابه « مجتمع الوفرة » - وهو كتاب يمثل الى حد كبير الفكر الاجتماعي لهذا العصر - الى القول بأن « عدم المساواة لم تعد ذات أهمية كمسألة اقتصادية » ، وأن الناس ينظرون الى الزيادة المستمرة في الناتج الاجمالي على انها بديل لاعادة توزيع الثروة . ووفقا لهذه الفكرة اعاد جالبراث صياغة « المشكلة الاجتماعية » ، بأنها لم تعد مشكلة لامساواة بين الطبقات وانما مشكلة تحقيق التوازن بين الثراء الفردي والمصلحة العامة .

ولا تعتبر افكارا من هذا النوع مجرد انعكاس للخبرة الامريكية في فترة ما بعد الحرب . فقد لاحظ بوستان Postan في كتابه « التاريخ الاقتصادي لاوريا الغربية » ١٩٤٥ - ١٩٦٤ « ان نمو الاقتصاد الاوربي بعد عام ١٩٤٥ كان أكثر صمودا واقبل تراخيا من أى فترة أخرى في التاريخ الحديث . فقد زادت الانتاجية - كما حسبها بوستان - في اقطار أوروبا الغربية في الفترة من ١٩١٨ - ١٩٢٨ بمعدل ١.٧٪ في العام ، بينما زادت في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٦٣ بمعدل يزيد عن ضعف هذا المعدل ، حيث وصل الى ٣.٥٪ في العام . اما عن اجمالي الناتج القومي G. N. P. لأوريا الغربية فقد تضاعف (مع ثبات الاسعار) في عام ١٩٦٣ مرتين ونصفا عما كان عليه عام ١٩٢٨ . فضلا عن ذلك فان رخاء ما بعد الحرب كان أقل تعرضا للأزمات الحادة مما كان عليه الحال في أى فترة أخرى سابقة ، اما أسباب هذه الطفرة الهائلة في النمو فانها غير واضحة تماما ، غير أن بوستان قد أكد على عاملين هامين هما : ارتفاع معدل الاستثمار (وهو في معظمه استثمار حكومي أو تشرف عليه الحكومة) ، والتقدم الواسع والسريع للتكنولوجيا . وأوضح بوستان أيضا كيف ظهرت « ايدولوجية للنمو » لم تكن مجرد رد فعل للنمو الذي تحقق بالفعل . وانما كانت أيضا استمرارا للاهتمامات السابقة بفكرة التشغيل الكامل ، وهي اهتمامات ترجع الى مناقشات دارت في الثلاثينات . لقد تحولت فكرة التشغيل الكامل - على ما ذهب بوستان - « تحولت بالفعل الى سياسة

عملية وفلسفة اقتصادية لها تطبيقات على نطاق واسع أى أنها تحولت الى سياسة للنمو الاقتصادى ، .

والحقيقة أن عملية النمو هذه ، وما صاحبها من تغيرات فى تنظيم الانتاج وسياسة الحكومة ، هى نفس العملية التى اهتم بها جالبراث دون أن يتناول بالتفصيل تأثيراتها على التدرج الاجتماعى (٢) ولقد تناول اثنان من علماء الاجتماع المرموقين هما سيمور مارتن ليمست وريمون ارون التغيرات التى طرأت على البناء الطبقي فى اطار النمو الاقتصادى والعمل السياسى ، اما وجهة نظر ارون - والتى عرضها باستفاضة فى كتابه « صراع الطبقات » الصادر عام ١٩٦٤ وكتابه الآخر بعنوان « التقسيم وزوال الوهم » - فىمكن تلخيصها على النحو التالى : أصبح نظام التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية - وكنتيجة للتطور الاقتصادى - أصبح أكثر تمقيدا عن ذى قبل . فلم يظهر أى شكل من الاستقطاب بين الطبقتين المتنازعتين (يقصد طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا) ، ولم تزد نسبة عمال الصناعة أو اصحاب الحرف اليدوية من السكان ، بل بدأت هذه النسبة فى التناقص فى معظم المجتمعات المتقدمة ؛ وتم تقليل ساعات العمل مع زيادة الدخول الفعلية ؛ وتزايد معدل الحراك الاجتماعى أو أنه فى طريقه الى التزايد . وتعنى هذه التغيرات - حسبما ذهب ارون - أن الظروف الاساسية لتشكل البناء الطبقي والمحافظة عليه - بمعنى التماسك الداخلى لكل طبقة واستمراريتها من جيل الى آخر ، وعى الفرد بانتمائه لطبقة معينة ، والرعى الذاتى بالطبقة نفسها - كل هذه الظروف قد ضمفت بشدة ، ان لم تكن قد اختلفت تماما . وبصفة عامة ، فإن ارون - مثله مثل جالبراث - قد اهاد صياغة « المسألة الاجتماعية » الى النصف الثانى من القرن العشرين ، وذلك من خلال استبداله لفكرة التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية بفكرة التناقض بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات غير الصناعية ، والامتناع بفكرة تطبيق العلم فى الانتاج

(٢) ناقش جالبراث فى كتاباته الأخيرة - خاصة كتاب « اللولة للصناعة الجيدة » بعض جوانب التدرج التى سائير فيها بمد .

بصرف النظر عن طابع النظام الاقتصادي الذي يظهر فيه كأحد الحقائق الحيوية والحاسمة في المجتمعات الحديثة .

ولقد تناول ليبست تغيير البناء الطبقي بنفس الطريقة تقريبا ، ولكن من خلال الامتصاص بصفة خاصة بفكرة نهاية الايديولوجيا(*) والتعبير عن الاعتقاد بأن معالم البناء الطبقي القديم قد اختلفت تماما من المجتمع الرأسمالي . فقد توصل ليبست في كتابه « الانسان السياسي » النتيجة مفادها أن الارتباط بين الرخاء (الوفرة) والديموقراطية قد ادى - في الولايات المتحدة أساسا - الى ارساء دعائم المجتمع الخير *good society* واننا لا يجب أن نتوقع حدوث أية تغييرات اجتماعية وسياسية جوهرية ، أو نرغب في احداث هذه التغييرات ، في هذا النمط من المجتمعات . وذهب ليبست في مقال آخر عن بلدان أوروبا الغربية(٢) الى أنه «... في مقابل الحديث عن التميز الأوربي وتبني العلاقات السياسية التي لاتؤدى الى نموذج مستقبل الولايات المتحدة ، أصبح التنظيم الاجتماعى للولايات المتحدة يقدم صورة للمستقبل الأوربي»- وتتمثل هذه الصورة في مجتمع لا طبقي يختلف منه أى شكل للصراعات الايديولوجية أو السياسية حول البناء الاساسى للمجتمع .

لقد توصل كل من ليبست وأرون - أنن - الى نتيجة واحدة تتمثل

(١) ظهرت فكرة نهاية الايديولوجيا لى منتصف الخمسينات وقد روج لها هالما الاجتماع الأمريكى لوارد شيلز *Shils* ودانيال بل *Bell* . ولقد كانت هذه الفكرة تنكس تياراً من الدعوة ولتنال سيطر على المفكرين الاجتماعيين لى أمريكا حيث ساد الاعتقاد بأن المجتمع الديموقراطى الغربى قد تغلب على مظاهر الصراع الايديولوجى ، بحيث تضالمت الفروق بين اليمين واليسار الى درجة لم يعد فيها مكان للايديولوجيا لى هذا المجتمع ؛ فقد انتهت الايديولوجيا لنن . ومعنى ذلك أن فكرة نهاية الايديولوجيا قد حاولت أن تصور المجتمع الرأسمالى وكأنه حقق تقدرا كبيرا من الاتفاق العلم ، ولذا ما ظهرت بعض مظاهر الخلاف غانها تدور حول بعض المشكلات البسيطة المطقة بمجتمع الوفرة الديموقراطى ، ولقد اثبتت تيارلر للنقد لى علم الاجتماع لى لولنر الستينات وأوتلر السبعينات أن هذه الفكرة ما هى الا مضى خيال .

(٢) S. M. Lipset, "The Changing Class Structure and Contemporary European Politics", in: S. R. Graubard, *A New Europe ?* (Boston, Mass, 1964).

ذالقول بأن الصراع الطبقي والسياسة التي تقوم على أساس أيديولوجي قد اختلفا الى حد كبير من البلدان الصناعية المتقدمة ، وسوف يستمرأ في الاختفاء لامراء في ذلك . فقد أكد ليبست على وجود اتجاه مطرد نحو مزيد من المساواة في الداخل ونحو تحول الصراع الطبقي الى عملية مساومة محدودة بين جماعات المصلحة ؛ بينما لاحظ آرن - مع قليل من التحفظ - أن « الخبرة بمعظم الاقطار المتقدمة توحى بأن المنافسة شبه السلمية بين الجماعات الاجتماعية تحل بالتدريج محل ما يسمى بالصراع المتطرف الذي يفترض فيه أن تقضى طبقة معينة على طبقة أخرى » (٤) . ومع ذلك فإن الغليان وعدم الاستقرار والصراع الحاد الذي عرفته الحياة السياسية منذ منتصف الستينات قد القى كثيراً من الشك على بعض هذه التغييرات الأمر الذي أدى الى إعادة تقييم الأفكار الفاصلة بالبناء الطبقي التي انتشرت منذ عقد مضي . فقد كتب آرون - مثلاً - ملاحظاته قبيل أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا . فبالرغم من أن هذا التمرد قد بدأ به الطلبة فإنه بدأ للبعض على أنه يتخذ طابع المواجهة الشعبية بين الطبقات ، على نحو لم يحدث من ثلاثينات هذا القرن . ونفس هذه الأحداث التي ظهرت في سياق احياء الحركات الراديكالية بعامة - هي التي دفعت ليبست الى الاعتراف بضرورة مراجعة افكاره السابقة ، حيث كتب في تصدير لمجموعة من المقالات حول علم الاجتماع السياسي المقارن (٥) يقول :

« يمثل عام ١٩٦٨ نقطة تحول في تاريخ السياسة الديمقراطية للجماهير : لقد انتهت الى غير رجعة السنوات الهادئة التي اتسمت بالتكيف والتكامل والاستئناس السياسي ، حيث تسببت موجات جديدة من التعبئة والتعبئة المضادة في اخراج عدد من الديمقراطيات الغربية من حالة التوازن ، وبدأ الجيل الجديد في تحدى منطق وافتراضات الجيل القديم .

Progress and Disillusion (New York, 1968). P. 15.

(٤)

S. M. Lipst and S. Pakkan, "Preface" to Party Systems, .. (٥)

Party Organization and Politics of New Masses (Papers of The 3rd International Conference on Comparative Political Sociology (Berlin, 1968).

كما يمثل عام ١٩٦٨ أيضا نقطة تحول في علم الاجتماع السياسي كفرع عالمي من فروع المعرفة : فالهبة الثورية - القائمة على العنف - للقوى الجديدة لم تؤد فقط الى تحدى النظريات والنماذج التي ظهرت في الخمسينات والستينات ، وانما فرضت أيضا نوعا من إعادة التقييم لاساليب جمع البيانات واستراتيجيات التحليل ،

والسؤال الذي يثور الآن هو الى أي حد دفعتنا الأحداث السياسية في نهاية الستينات الى مراجعة ذلك النوع من تحليل البناء الطبقي والذي ظهر عموما في العقد الماضي ؟ لنتبين بادىء ذي بدء الآثار التي ترتبت على النمو الاقتصادي في مقابل تلك التي ترتبت على الدخل . ليس هناك خلاف حول واقع الوفرة المتزايدة في أقطار أوروبا الغربية ، أو حول بعض الآثار المترتبة عليها . فقد حققت نسبة من السكان أكبر من أي وقت مضى مستوى من المعيشة يساوى - من الناحية المادية - المستوى الذي كان يميز الطبقة الوسطى منذ جيل مضى أو نحو ذلك ، فضلا عن ذلك ، فإن استمرار النمو الاقتصادي بمعدلاته الحالية سوف يمكن أعدادا متزايدة من السكان من أن تحقق هذا المستوى . ويمكننا وفقا لذلك أن نتحدث عن ظهور مجتمعات الطبقة الوسطى . كما يمكن القول أيضا بأن سنوات قليلة من النمو - بنفس معدلات فترة ما بعد الحرب - سوف تؤثر على مستويات المعيشة الخاصة بالطبقة العاملة بدرجة تفوق أية إعادة لتوزيع الثروة والدخل .

غير أنه يمكن النظر الى هذه الحقائق من زاوية أخرى ، فمما لاشك فيه أن مستويات معيشة الطبقة العاملة قد تحسنت الى حد كبير كنتيجة للنمو الاقتصادي ، ذلك لأنه لم تكن هناك أية إعادة لتوزيع الثروة والدخل وأن وجدت فقد كانت تتم بشكل طفيف . ففي بريطانيا ، تؤكد دراسات عديدة أن بعض مظاهر إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة العاملة خلال الفترة التي امتدت من بداية هذا القرن ، لم تتغير كثيرا جذريا في الفترة التي امتدت منذ الثلاثينات وحتى الخمسينات ، وأن مظاهر عدم المساواة

قد بدأت تتزايد مرة أخرى - على ما يبدو - بعد عام ١٩٥٩ (٦) . وينفس الطريقة ، فإنه بالرغم من أن تركيز الثروة في أيدي الشريحة العليا التي تشكل ١٪ من السكان قد انخفض بين عامي ١٩١١ - ١٩٦٠ . بالرغم من ذلك ، لم تظهر إعادة توزيع جوهريّة (جزرية) للدخل ، طالما أن هناك ٧٥٪ من مجموع الثروة الخاصة تتجمع في أيدي الشريحة العليا التي تمثل ٥٪ من السكان (في مقابل ٨٧٪ في الفترة من ١٩١١ - ١٩١٢) ، ويستحوذ هؤلاء الملاك على ٩٢٪ من مجموع الدخل الناتج عن الملكية الخاصة (٧) . ويبدو - وكما تؤكد المادة المتاحة - أن البلدان الأوربية الأخرى لم تشهد أي شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل .

وبناء على ذلك ، فإنه بالرغم من التزايد الملحوظ للمستوى العام للدخل ، فإن الاوضاع النسبية لمختلف الطبقات لم تتغير منذ قبل الحرب ، إلا بشكل طفيف ، هذا إذا كانت قد تغيرت أصلاً ؛ فقد ظلت الأسس الاقتصادية للتباين الطبقي - الاستحواذ على الملكية من عدمه - كما كانت عليه من قبل ، والسؤال الذي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار هنا يتصل بما إذا كانت هذه الفروق الطبقيّة لها - في الوقت الحاضر وفي ظروف الرخاء العام - نفس الأهمية الاجتماعية والسياسية التي كانت لها في التاريخ المبكر للمجتمعات الأوربية . شيء واحد هو المؤكد في هذا الصدد لم يعد بإمكاننا أن نقابل بين الطبقة العاملة والطبقة العليا (البرجوازية) في ضوء وجود الفقر في مقابل الثروة . حقيقة أن هناك كما هائلاً من الفقر في مجتمعات الوفرة ، ولكنه فقر لا يرتبط بطبقة يرمتها ، أو بغالبية السكان . أنه فقر يرتبط بجماعات اجتماعية معينة - كبار السن ، الجماعات العرقية ، العمال المهاجرين ، أو العمال الذين يعملون في صناعات في طريقها إلى الاختفاء - ويتطلب القضاء على هذا الفقر

(٦) انظر ملخصاً بالبيانات في المصدر الثاني :

S. Pollard and D. W. Crosseley, *The Wealth of Britain* (London, 1968) Chapter 9.

(٧) انظر المرجع السابق ، وانظر كذلك .

J. E. Meade, *Efficiency, Equality and The Ownership of Property* (London, 1964).

سياسات اجتماعية معينة ، دون تحول النظام الطبقي برمته ؛ مع الإشارة الى حقيقة أن الطبقة العاملة أو أحزاب اليسار - دون أحزاب اليمين - هي التي أسهمت - ويجب أن تسهم - في الارتقاء بهذه السياسات .

ويمكن القول بصفة عامة أن تزايد الرخاء يغير من طابع العلاقات بين الطبقات حتى وان لم تتغير المواقع النسبية لهذه الطبقات في تدرج الدخل والثروة . فقد اقترح أرون - مثلاً - « أن الزيادة العامة في الثروة قد ضيقت الفجوة بين أشكال الحياة المختلفة ، حتى وان لم تكن عدم المساواة النسبية قد تغيرت بالدرجة المطلوبة » . فما هي الفروق الحقيقية التي تخلقها الثروات الضخمة اذا كانت الحاجات الأساسية ٠٠٠ تشبع بنفس القدرة تقريباً ، (٨) . ولقد أخذ هذا الرأي صورة أكثر تحديداً في فكرة تبرز *embourgeoisement* الطبقة العاملة ، بمعنى استيلاء الطبقة العاملة الميسورة الحال داخل الطبقة الوسطى من حيث موقفها الاقتصادي ، وأسلوب حياتها ، وقيمتها الثقافية ، ونظراتها السياسية . ويرجع السبب في زيوع هذا التصور عن « الطبقة العاملة الجديدة » الى القياس الخاطئ على الموقف الاجتماعي في الولايات المتحدة (والتي عرفت نظاماً طبقياً فريداً من الناحية التاريخية) من ناحية ، وإلى حالة السلام الاجتماعي التي شهدتها أقطار أوربا الغربية في فترة الخمسينات من ناحية أخرى ؛ غير أن الدراسات الحديثة - فضلاً عن عودة الروح الراديكالية الى الحياة السياسية - قد القت ظلالاً من الشك على وجود اتجاه عام نحو التبرجز بمعناه السياسي والثقافي . فقد أوضحت أدق البحوث التي أجريت حتى الآن على العمال الميسوري الحال - وهو البحث الذي أجراه لوكود Lookwood وجولدثروب Geldthrope وزملائهما - أنه لم يحدث أي تغير في الولاء السياسي للعمال ، ويخلص البحث الى أن « ٠٠٠ فهم سياسة الطبقة العاملة في الوقت الحاضر يتطلب - أولاً وقبل كل شيء - دراسة مظاهر العلاقات الاجتماعية التي يقيمها العامل مع الجماعات الأخرى ،

وليس فى مستوى دخله وممتلكاته على ما يذهب البعض ، (٩) . وفى حالة فرنسا وإيطاليا فإن ولاء الطبقة العاملة للحزب الشيوعى لم يتأثر كثيراً ، وينسحب ذلك على ارتباط العمال بالحزب الديمقراطى الاشتراكى فى ألمانيا الغربية ، وبالأحزاب الاشتراكية عموماً فى بعض أقطار أوربسا الأخرى . أما فى الدول الاسكندنافية - وكما أشار إيرت الأردت Erik Allardt - فإن عضوية الطبقة أصبحت تحظى بأهمية متزايدة فى عملية التصويت الانتخابى ، فمع اختفاء الحواجز الطبقيّة التقليديّة ، أصبح الناخبون الذين ينتمون الى الطبقة العاملة أكثر ميلاً عن ذى قبل للتصويت لصالح أحزاب العمال .

ورغم ذلك فقد يكون التغير الذى طرأ على النظرة السياسية للعمال وعلى أهدافهم وهو تغير ينعكس فى الأهداف المتغيرة لأحزاب الطبقة العاملة التقليديّة نفسها ، والتي لم تعد تسعى الى أحداث تغير جذرى فى المجتمع الرأسمالى وإنما الى أحداث بعض الإصلاحات داخله - هذا التغير قد يكون ناتجاً عن تزايد معدلات الرخاء - ولكن مثل هذه الفكرة كانت مقبولة فى الخمسينات عنها فى أواخر الستينات ، حيث ظهر أحياء للراديكالية فى سياسة الطبقة العاملة ، له قدر من التمييز بالرغم من عدم شموله ، وفى اعتقادى أن تطور النسق الطبقيّ فى المستقبل ، وبالتالى بعض الجوانب الهامة للحياة السياسية ، سوف يتأثر بالتغيرات التى طرأ على موقف الطبقة العاملة فى عملية الإنتاج ، أكثر من تأثره بتزايد الرخاء ومن بين أهم التغيرات التى حدثت فى الانساق الاقتصادية للمجتمعات الصناعية حركة العمل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الاستخراجية الى قطاع الصناعات التحويلية ، ثم بعد ذلك من قطاع الصناعة التحويلية الى قطاع الخدمات (١٠) ، وتحول العمل داخل الصناعة التحويلية نفسها من المهن اليدوية الى المهن الكتابية والمهن الحرفية . وقد شهدت هذه

J. H. Goldthorpe, D. Lockwood and others, *The Affluent Worker: Political Attitudes and Behaviour* (Cambridge, 1968). P. 82.

(١٠) فى عبارات كولن كلارك تم التحول من قطاع الصناعات الأوتية الى قطاع الصناعات للتأوية ، ثم بعد ذلك الى ما سماه بالقطاع الثالث .

العملية اقصى درجات حدتها فى الولايات المتحدة الامريكية حيث يشكل العمال الذين يعملون فى وظائف كتابية والعمال الحرفيون نسبة من قوة العمل تفوق نسبة العمال اليدويين ، غير أن ذات العملية تتقدم بسرعة فى اقطار أوروبا الغربية أيضا ، فقد لاحظ بوستان أن العمالة فى الصناعة التحويلية بالملكة المتحدة زادت ١٠ مليون فى الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٢ ، ولكنه لاحظ أيضا أن ٧٤٥ الفا من هؤلاء العمال كانوا موظفين - من الفنيين والكتبة أساسا . وظهرت تغيرات مشابهة فى الاقطار الصناعية الاخرى ، وهى تغيرات سوف يزداد معدلها مع تقدم الآلية (الأتوميشن) . وهكذا يمكن أن نتوقع استمرار الطبقة العاملة - الطبقة التقليدية المكونة من العمال اليدويين وعمال الصناعة والتي اهتمت بها نظرية ماركس وكثير من التفسيرات السوسيولوجية - الانكماش كنسبة من السكان ، الأمر الذى سيترتب عليه بالضرورة نتائج اجتماعية وسياسية هامة . فلم تعد الطبقة العاملة قائمة بنفس الطريقة التى صورها ماركس ، كطبقة صاعدة متزايدة الحجم . وفضلا عن ذلك يجب أن نلاحظ أن مهنا معينة كمين العمل فى مناجم الفحم ، والتى لعب أعضاؤها دورا رئيسيا فى حركة العمل بسبب تكوينها لوعى طبقى ولتجمعات راديكالية قد شهدت انكماشاً سريعاً ومتميزاً فى العدد .

وهناك تأثير آخر له مضمون مشابه يرتبط بموقف الطبقة العاملة فى بعض الدول الصناعية المتقدمة فى غرب أوروبا ؛ ونعنى به تدفق المهاجرين سواء من مناطق المستعمرات السابقة أو من الدول الأكثر فقراً فى أوروبا (١١) ولقد اتجهت الغالبية الغالبة من هؤلاء المهاجرين الى أحط الأعمال اليدوية وأقلها أجراً ، وشكلوا بذلك قطاعاً مميزاً من الطبقة العاملة ولقد تزايدت أعداد هؤلاء المهاجرين فى سويسرا (حوالى ثلث قوة العمل الكلية) الى درجة أنهم أصبحوا يشكلون كل الطبقة التى تعمل فى الأعمال اليدوية تقريبا ؛ ويمكن للمواطنين السويسريين أن يتطلعوا فى المستقبل

(١١) عندما نشر هذا للنص لأول مرة ، ظهرت دراسة شاملة حول هذا الموضوع انظر : Stephen Catles and Godula Kosack, *Immigrant Workers and Class Structure in Western Europe* (London, 1973).

القريب الى موقف لايحتاجون فيه هم انفسهم الى الالتحاق بالمهن اليدوية على الاطلاق ، حقيقة أن سويسرا تمثل حالة استثنائية في هذا المجال ، ولكن اعداد العمال المهاجرين قد وصلت الى حد لا يستهان به في كل من فرنسا والمانيا . ومثل هؤلاء العمال المهاجرين لا يشاركون في الحياة السياسية في البلدان التي يعملون فيها - وذلك بسبب انتمائهم الى بلد اخر ، وتحديثهم للغة مختلفة ، ومشاركتهم في ثقافة مشتركة . الأمر الذي يترك آثاره على الحركات السياسية للطبقة العاملة في هذه البلدان . ومن أهم الآثار المترتبة على ذلك تزايد اللاتجانس بين صفوف الطبقة العاملة كنتيجة للتعدد السلالي ، وظهور بروليتاريا فرعية متميزة ومنعزلة من الفاحية الاجتماعية . وتتشابه هذه الظروف مع ظروف الولايات المتحدة الأمريكية في وقت مبكر من تاريخها حيث وقعت الفروق السلافية والوضع الخاص للزواج حجر عثرة أمام تطور حركة عمالية راديكالية .

وبناء على ذلك ، فإن أحد الملامح الملفتة للنظر في تغير البناء الطبقي يتمثل في بداية انكماش حجم الطبقة العاملة التقليدية . ويتضمن هذا بدوره اتساع الطبقات الوسطى . ويمكن النظر الى البلدان الصناعية - في ضوء بنائها المهني ومستويات المعيشة المساندة فيها - على أنها تتحول بالفعل الى مجتمعات الطبقة الوسطى ، أو أنها على شفا هذا التحول . والسؤال الذي يجب أن نلتفت اليه هنا يرتبط بما اذا كانت هذه الطبقة الوسطى الجديدة - المتزايدة باستمرار - سوف تكتسب الخصائص الاقتصادية والثقافية والسياسية للطبقة الوسطى التي كانت موجودة في وقت سابق من هذا القرن أم لا . هذه مسألة متشابهة الى حد ما ، ذلك أن الطبقة الوسطى التي وجدت في الثلث الأول من القرن العشرين كانت جديدة ، بمعنى أنها كانت تتكون من الموظفين الذين يشتغلون بالأعمال الكتابية والذين يشتغلون بوظائف مهنية ، ولم تشمل على اصحاب المهن الحرة وصغار رجال الأعمال ، الأمر الذي جعلها أقل تجانسا ، على أن هذه الطبقة الوسطى ككل كانت ما تزال صغيرة الحجم نسبيا ، كما كانت تشكل قطاعا مظلوما من السكان ، يتميز بوضوح عن الطبقة العاملة . أما الطبقة الجديدة التي ظهرت في أوربا في فترة ما بعد الحرب فإنها

تشكل جماعة أكثر تعددا وأكثر اتساعا . أما اعضاءها فانهم اقل وعيا بانهم يشغلون مكانة طبقية متميزة .

وهناك ثلاثة تفسيرات لمسألة ما اذا كان هناك استمرار تاريخى بين هذه الطبقة والطبقات التى سبقتها ، وما اذا كان موقفها الاقتصادى والاجتماعى ونظرتها السياسية تختلف اختلافا جذريا الآن . يؤكد التفسير الاول - الذى ظهر فى الخمسينات - على عناصر الاستمرار ويتنبأ بيزوغ مجتمعات الطبقة الوسطى التى سينخفض فيها الصراع السياسى الناتج عن المصالح الطبقيه المتعارضة ، بحيث يحل محلها اجماع واسع فى الرأى على الأمور المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يوجد فيها الا مظاهر خلاف مرحلى بسيط يظهر بين الجماعات المحافظة والجماعات التقدمية ، ويشتمل هذا الرأى على فكرة اندماج الطبقة العاملة فى مجتمع الطبقة الوسطى ، غير انه ليس من الواضح تماما عما اذا كانت هذه النظرة تشير ضمنا الى اختفاء الطبقة العليا . فقد ذهب بعض علماء الاجتماع والمتخصصون فى العلوم السياسية الى انه لم تعد هناك طبقة عليا بمعنى الطبقة التى تحكم المجتمع - فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وان الطبقات العليا فى البلدان الأوربية فى طريقها الى التحلل . وينظر هؤلاء الكتاب الى المجتمعات الصناعية على انها تتحول كلية الى طبقة وسطى ، مكونة من جماعات اجتماعية كثيرة ومتنوعة تمتلك كل منها القوة أو التأثير فى مناطق بعينها أو فى ظروف بعينها ، حتى وان كانت قوة لاتزيد عن حق الاعتراض . ومع ذلك فهناك طائفة أخرى من العلماء الاجتماعيين فى الوقت الذى يقبلون فيه فكرة أن الطبقة العاملة تمر بعملية اندماج فى مجتمع الطبقة الوسطى ، ينظرون الى المجتمع الجديد على انه مسا يزال ينقسم الى فئتين : جماهير من السكان وطبقة عليا (صفوة أو مجموعة صفوات) . فنجد رايت ميلز يقابل بين جماعات الصفوة الحاكمة والجماهير فى المجتمع الأمريكى ؛ ونجد هربرت ماركيز يصف - فى كتابه «الانسان ذو البعد الواحد» - المجتمعات الصناعية المتقدمة على انها مجتمعات فى حالة تعبئة شاملة total mobilization تضم فيها جماهير السكان بالحرية لتعيش تحت حكم شركات الاعمال الكبيرة والصفوة السنيافيسية

وتحت تأثير وتحكم وسائل الاتصال الجماهيرى . وهناك ارتباط وتحالف بين العمل المنظم ودنيا الاعمال التجارية ، أما الخلاف والمعارضة فلم يعد لهما أى أساس اجتماعى ؛ وان كان التمييز بين الحكام والمحكومين ما يزال قائما .

أما التفسير الثانى لهذه التغيرات فإنه ينظر إلى هذه الطبقة الوسطى الجديدة (أو على الأقل قطاعات عريضة منها) على أنها طبقة جديدة مسيطرة ، تختلف - مع ذلك - عن الجماعات الحاكمة التى سبقتها فى أنها تشتمل على قطاع عريض من السكان وفى كونها أكثر التزاما بالرفاهية العامة للشعب من خلال التزامها بتحقيق النمو الاقتصادى . وقد أشار جالبراث إلى هذه الطبقة الجديدة فى كتابه « الدولة الصناعية الجديدة » ، مستخدما مصطلح البناء التكنوقراطى *techostructure* ليصف التنظيم الذى يتكون من عدد كبير جدا من الأفراد ، بدءا من الموظفين الذين يحتلون أعلى المراكز الاشرافية فى شركة وحتى هؤلاء الذين يقعون فوق مستوى الكتبة والعمال اليدويين الذين يشاركون الآن فى ادارة الصناعة ، وفى تحديد السياسات الاجتماعية بعامة ؛ واهتم جالبراث اهتماما خاصا بالقطاع الذى ينمو بسرعة من هذه الطبقة ، وهو القطاع الذى يشغل أعضاؤه مكانة علمية وتعليمية . وقد عبر دارندروف Dahrendorf من افكار مشابهة - وان كانت متميزة - فى مقال عن «التغيرات فى البناء الطبقي فى اوربا» (١٢) . فقد ذهب إلى أن الجماعات الحاكمة أو الصفوات الحاكمة (والتي اعتبرها جماعات ما تزال تحتفظ بصغر حجمها النسبى ، ولكنها تأتي فى معظمها من الطبقة الوسطى) تجذب ما اطلق عليه « طبقة الخدمات » *Service Class* (وهى تتكون من المديرين والبيروقراطيين) وهى تشكل بذلك طبقة حاكمة جديدة فى المجتمعات الأوروبية . ومع ذلك فإن دارندروف يرى أن هذه الجماعات تشكل مع بعضها قطاعا صغيرا نسبيا من السكان (لا يزيد عن ١٥٪ على أكثر تقدير) ، ولا

R. Dahrendorf, "Recent Changes in Class Structure of (١٢) European Societies" in S. R. Groubard, *A New Europe?* (Boston, Mass. 1964).

تكن أهمية هذه الجماعات في عددها ولكن في حقيقة أن قيمها ، خاصة تلك المتصلة بالمنافسة الفردية ، قد انتشرت الى كل الجماعات الأخرى . وتؤيد أفكار دارندروف فكرة الاستمرارية التاريخية ؛ فقيم طبقة الخدمات الجديدة - كما عرفها - لا تبدو مختلفة عن قيم الطبقة الوسطى القديمة ؛ ورغم ذلك فإن التزايد المطرد في أعداد هؤلاء الذين يدخلون في نطاق «طبقة الخدمات» وتسربهم من الطبقة الحاكمة القديمة (كما رآها دارندروف) يمكن أن ينتج طبقة مهيمنة جديدة في البلدان الأوربية من ذلك النوع الذي وصفه جالبراث على أنه وجد بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه من الممكن تفسير نفس الظواهر بطريقة أخرى كالقول بصعود اقلية جديدة الى نطاق القوة تضم التكنوقراطيين والبيروقراطيين .

ولقد ظهر هذا الرأي - الذي يرجع الى فيبلن Veblen ويمثل أحياء للفكرة التي طرحت في الأربعينات عن الثورة الادارية - في فرنسا بصفة خاصة في السنوات الأخيرة ؛ من خلال أعمال جورج جيرفيتش (١٢) Georges Gurvitch ومن بعده الن تورين (١٤) والموضوع الاساسى الذى يدور حوله رأى تورين هو أن الصراعات الاجتماعية العامة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد تتركز حول حيازة الملكية ، وهكذا فإنها لم تعد صراعات بين الطبقات الاجتماعية القديمة التي عرفها المجتمع الرأسمالى . فالصراع الاجتماعى يتخذ الآن صورة « النضال السياسى المباشر ، ورفض الاغتراب ، وثورة ضد النمق الذى يقوم على التكامل والتحكم » ؛ وهو صراع يضع جماعات مختلفة - والطبقة بصفة خاصة - فى موقف معارض لأولئك الذين يتسكمون فى مقدرات المجتمع من البيروقراطيين والتكنوقراطيين .

أما التفسير الثالث فإنه يختلف جذريا عن التفسيرين اللذين ناقشناهما حتى الآن ؛ وذلك من حيث أنه ينظر الى الطبقة الوسطى الجديدة

G. Gurvitch (ed.), *Industrialization et technocratie* (1949). (١٣)

A. Touraine, *La Société Post-Industrielle : Naissance d'un Société* (1969). (١٤)

على أنها تمثل شكلا بديلا للطبقة العاملة التي تظهر الآن في الاقطار الصناعية المتقدمة . ولقد قدم سيرج مالمية (٥) Serge Mallet جانبا من هذا التفسير ، وقدمت بعض انجماعات في حركة الطلبة الجانب الآخر منه . ذهب مالمية الى أن العمال نرى الكفاءة الفنية والمهنية في أحدث الصناعات كانوا اكثر الناس معارضة للتنظيم الراسمالي الصناعى فى السنوات الأخيرة . وأخذوا الصراع الطبقي التقليدى مأخذ الجد فى محاولة تغيير نظام الملكية والادارة فى المشروعات الاقتصادية . أما داخل الحركة الراديكالية للطلاب فقد تمت صياغة الفكرة القائلة بأن الطلاب هم بمثابة صبية تحت التمرين لكى يأخذوا أماكنهم فيما بعد فى صفوف الطبقة العاملة ذات الكفاءة الفنية العالية ، وقيل أن الطلاب قد أخذوا ينظرون لأنفسهم وفق هذا المنظور ، على أنهم عمال المستقبل أكثر من كونهم اصحاب مهن وأعضاء فى الطبقة الوسطى . والواقع أنه لا يؤيد هذه الوجة من النظر الا اقلية قليلة (من المفكرين) ، غير أنها لعبت دورا مؤثرا فى الحركة الراديكالية فى الستينات وربما تشير الى تغيير ذى دلالة فى الوعى الاجتماعى للقطاع الذى يشغل مكانة علمية وتعليمية من الجيل القادم . وهناك بالفعل بعض المؤشرات الدالة على شكل التغير الذى ناقشه مالمية ، تتبدى فى نمو نقابات ذوى الياقة البيضاء (الموظفين) والنقابات المهنية ، وكذلك فى تزايد القدرة على النضال السياسى militancy وتزايد راديكالية هذه الجماعات قد طورت توجهها جمعيا يعارض النزعة الفردية التى احدثت ١٩٦٨ درجة كبيرة من الراديكالية فى نظرتهم للأمور ، بل أن هذه الجماعات قد طورت توجهها جمعيا يعارض النزعة الفردية التى ميزت الطبقة الوسطى التقليدية ، ويعارض النزعة الجمعية الادائية instrumental collectivism التى ربطها كل من هولدرروب ولوكود بالطبقة الوسطى الجديدة (١٦) .

S. Mallet, *La Nouvelle Classe Ouvriere* (1963) et "La Nouvelle classe ouvriere en France" *Chiers internationaux de Sociologie XXXXVIII* (1965).

J. H. Goldthrope and D. Lockwood, "Affluence and the British Class Structure", *Sociological Review*, XI (2) (July 1962).

وتصف كل هذه التفسيرات المختلفة ميولا ، موجودة كلها فى المجتمعات الغربية ، ولكن ليس لأى منها هيمنة على الأخرى . فالطبقة العاملة لم تخفف بعد ؛ ولم يتم استيعابها بشكل كامل داخل الطبقة الوسطى التقليدية ؛ ولم توجد هناك بعد طبقة حاكمة تكنو - بيروقراطية مستقرة ؛ ولم تبدأ الطبقة الوسطى بعد فى النظر الى نفسها على أنها طبقة عاملة ، وسوف نرى فى المستقبل ما اذا كان طلاب المستينات سوف يظهرون وعيا اجتماعيا جديدا فى مهتهم الحرفية المنتظرة . وقبل أن نقيم كل هذه الاتجاهات تقييما أكثر قبولا لابد لنا أن نأخذ فى اعتبارنا جانبا آخر من جوانب البناء الطبقي - ونعنى به موقف الطبقة العليا ، والذى اثير - بشكل مباشر أو غير مباشر - فى النظريات التى تناولت الطبقة العاملة الجديدة والطبقة الوسطى الجديدة . فهل ما تزال هناك طبقة عليا يمكن تحديد معالمها فى المجتمعات الأوربية الغربية ؟ وهل ماتزال هى نفس الطبقة الرأسمالية التى تحدثت عنها النظرية الماركسية ، أى ماتزال طبقا تمارس التحكم السياسى لأنها تمتلك الأدوات الأساسية للنتاج ؟ أم أن الطبقة العليا القديمة قد أصابها التفكك ، وتحولت القوة السياسية التى تمتلكها الى جماعات ضغط عديدة أو الى صنفوة جديدة ؟

الحقيقة أن الطبقة العليا ، وكما أوضحنا فى موضع سابق ، أبعد من أن تكون قد فقدت يدها الطولى فى ملكية الثروة أو النصيب الذى تحصل عليه من الدخل القومى . ولكن هل هى نفس الطبقة العليا التى كانت موجودة منذ نصف قرن مضى ، وهل ماتزال الثروة التى تملكها تمنحها تأثيرا طاغيا فى تحديد مجرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ؟ من الناحية الاقتصادية ، أشار الباحثون الذين اكدوا حدوث هذه التغيرات الهامة الى ظاهرتين : نمو الملكية العامة فى الصناعة والفصل بين الملكية والادارة فى المشروعات الخاصة . ورغم ذلك فإن الصناعة المملوكة ملكية عامة لا تحتوى على أكثر من ١٥٪ من الحجم الكلى للعمالة فى بريطانيا ، وأقل من هذه النسبة فى معظم الاطوار الأوربية الغربية . ولقد اختتم بوستان المسح الذى أجراه عن آثار التأميم بقوله

أن الصناعة المزمعة ، كانت قوية ولكنها لم تعد تشكل عنصرا هاما في الاقتصاد مختلط (١٧) ولقد صاحب التوسع المستمر في الملكية العامة زيادة في التنظيم الحكومي للاقتصاد ككل ، مرتبطة ارتباطا شديدا بتخطيط النمو الاقتصادي ، وأدى هذا بدوره - كما ذهب القائلون بذلك - الى انكماش نصيب مالكي الثروة من القوة . غير أن الرابطة بين شركات الاعمال وبين الحكومة يمكن تفسيرها من زوايا عديدة : فهناك تزايد الرقابة على المصالح الخاصة من خلال سلطة سياسية منتخبة . وهناك تزايد الرقابة على الحكومة من خلال المصالح الخاصة . وليس من السهولة بمكان تفسير هذه الخطوط التي تسير في اتجاهات متعارضة من التأثير والقوة . ولكن بإمكاننا تفسيرها من خلال معرفة الى أي حد يشغل ممثلو الشركات الكبرى الوظائف السياسية الهامة ، والتعرف على نوعية القرارات التي تصدر بشأن السياسة العملية ، أو التعرف على طبيعة السياسة الاقتصادية الاجتماعية عبر فترة من الزمن . وبإمكاننا أن نتخذ من عدم وجود إعادة لتوزيع الثروة والدخل خلال نصف القرن الماضي مؤشرا على أن الطبقة العليا قد حافظت على تسييرها لمجريات الأمور ، وهناك مؤشر آخر من نفس النوع يتبدى في مقاومة هذه الطبقة للتوسع في خدمات الرفاهية ، وهي مقاومة أدت الى كثير من مظاهر اللامساواة في تقديم خدمات الإسكان والتعليم ، مع عدم بذل جهود كبيرة لزيادة وتنويع معدل السلع والخدمات التي تقدم الى كل السكان بدون مقابل .

أما القضية الثانية التي اثرتها فيما يتعلق بالفصل بين الملكية والادارة في الصناعة ، فإنها قضية على جانب من الأهمية طالما أن الذين يؤكدون على هذا الفصل يذهبون الى أنه قد حصد الى درجة كبيرة من اشراف اصحاب الثروة على الاقتصاد ، وغير في نفس الوقت من الطابع الاجتماعي لشركات الأعمال الكبيرة . حقيقة أن هناك فصلا رسميا بين الملكية والاشراف عليها (بين وظائف ملكية الأسهم والادارة) هي

شركات الأعمال الحديثة ، مع بقاء الكثير من الأعمال التي تشرف عليها الأسرة بشكل رئيسي (وبعض هذه الأعمال من الأعمال واسمة النطاق) (١٨) ؛ ولكن وجود فصل حقيقي بين المالكين والمديرين هو أمر مشكوك فيه إلى حد كبير ، فقد لاحظ ميلز Mills في كتابه « صفة القوة » أن « أولى الثراء العريض » و « رجال الإدارة العليا » يرتبطان بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يوجد الا قدر ضئيل من الشك في أن نفس الشيء يصدق على دول أوروبا ، بالرغم من أن الطبقة العليا الأوروبية قد درست بشكل أدق من نظيرتها في أمريكا . فقد لاحظ بوستان - على سبيل المثال - أن البرجوازية الكبيرة في اقطار أوروبا الغربية قد كيفت نفسها وفق متطلبات العصر الإداري من خلال ضمانها لأن يحصل أعضاؤها على التعليم اللازم للأعمال التنفيذية . ولقد بدأت هذه العملية في فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر عندما كانت « المدرسة الحرة للعلوم السياسية Ecole Libre des Science Politiques تزود أعضاء الطبقة العليا بالمهارات اللازمة للمحافظة على وضعهم السائد في مجال الأعمال والإدارة العليا ؛ وفي اقطار أوروبية أخرى كانت توجه أنواعا معينة من الجامعات نحو تحقيق نفس الغاية .

ومن الممكن أن يكون للتطور العام نحو الاشراف الإداري والتكنوقراطي تأثيرات ذات دلالة على الموقف الاجتماعي لطبقة حائزي الملكية فقط اذا كان قد حدث حراك ملحوظ عبر النسق التعليمي ؛ ولكن الواقع أن امكانية الوصول إلى التعليم العالي في دول أوروبا الغربية لم يتغير الا تغيرا طفيفا على مدار الثلاثين سنة الماضية (١٩) ؛ ففي بريطانيا بلغت نسبة طلاب الجامعات القادمين من الطبقة العاملة في الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٤٧ حوالي ٢٣٪ ، ووصلت إلى ٢٥٪ عام ١٩٦١ ؛ أما في ألمانيا فقد ارتفعت نسبة الطلاب الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة من ٥٪ قبل الحرب إلى ٦٪ في الوقت الحاضر ؛ وظهرت نفس هذه الزيادة

See Jean Meynaud, *La Technocratie* (Paris, 1964) Chapter (١٨) III.

See P. Bourdieu and J. C. Passeron, *Les Heritiers* (Paris, (١٩) 1964).

المتواضعة في فرنسا (من ٦٪ قبل الحرب الى ٨٪ في الوقت الحاضر) .
ولهذا فانه ليس من المدهش أن نجد جماعات الصفوة في هذه المجتمعات -
كبار رجال الأعمال وكبار الموظفين وجزء كبير من أعضاء القيادة
السياسية - ماتزال تستقى اعضاءها من الطبقة العليا ومن الشرائح
العليا في الطبقة الوسطى (٢٠) . فالطبقة العليا ماتزال تحافظ على
استمراريتها من خلال توارث الثروة والامتيازات التعليمية والفرص
المهنية ، وكل ذلك يؤكد استمرار تركيز الملكية والهيبة والقوة في ايدي
فئة قليلة . حقيقة أن هناك حركة للأفراد والعائلات بين الطبقة العليا
والطبقات الاجتماعية الأخرى ، ولكن ليس هناك من دليل يوحى بأن هذه
الحركة اكثر سرعة واكثر كثافة هذه الايام عنها في أي وقت مضى
خلال المائة سنة الماضية .

وبذلك فان الطبقات العليا في بلدان أوروبا الغربية قد ظلت جماعات
مغلقة نسبيا ، تتميز فيها بشدة استمرار العضوية من جيل إلى جيل .
أما في بقية المجتمع فان الحراك الاجتماعي ربما يكون قد ازداد خلال
العقود القليلة الماضية ، كنتيجة لتغير البناء المهني أساسا (٢١) ، ولكن
من الواضح أن معظم الحراك يحدث داخل الطبقات وليس بين الطبقات .

(٢٠) انظر تفاصيل هذه المناقشة في كتابي « الصفوة والمجتمع » مرجع سابق

الفصل الرابع ، وانظر بالألمانية المرجع التالي :

Wolfgang Zapf (ed.) *Britäge Zur Analyse der Deutschen
Oberschicht.*

(٢١) من أمق المناقشات التي تناولت المشكلات المطروحة هنا ، وتحتوي على مقارنات

تاريخية لمدلات الحراك التي ظهرت في المرجع التالي :

P. Blau and Otis Duncan, *The American Occupational Structure*
(New York, 1967) Chaptr 3.

ومن أجل التوصل إلى بيانات مقارنة على درجة عالية من الدقة ناه من الضروري إعادة

إجراء الدراسات المتعلقة بالحراك (والمصنعة من أجل فرض المقارنة) على فترات منتظمة .

والمحاولة الأولى التي سادت وفق هذا النهج - في حدود ما أعرف حتى الآن - هي دراسة

الحراك الاجتماعي التي أجرتها كلية نانيلد Nuffield College - بيطاعة كيمسورد ؛

فقد حاولت الدراسة إجراء ما يمكن لإجراءه من مقارنات مع بيانات دراسة ١٩٤٩ التي ظهر

تقريرها في :

D. V. Class (ed.) *Social Mobility in Britain* (London, 1954).

فقد اوضحت دراسة عن الحراك المهني بين الأجيال في فرنسا ، تأسست نتائجها على بحث اجراه ، المعهد القومي للاحصاء والدراسات الاقتصادية ، ، اوضحت ان ١٤٪ من العمال اليدويين قد غيروا مهنتهم في الفترة ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ ، ولكن ثلثي هؤلاء العمال ظلوا في أعمال يدوية ، بينما انتقل الثلث فقط الى الأعمال غير اليدوية ؛ اما بالنسبة للعمال غير اليدويين فقد غير ١٢٪ منهم مهنتهم ، مع بقاء ثلثي هذه النسبة أيضا في أعمال غير يدوية وانتقال الثلث الآخر الى أعمال يدوية (٢٢) وعندما توجد حركة (سواء اكانت حركة داخل الجيل أو بين الأجيال) بين الطبقات فانها تحدث عادة بين المستويات المتقاربة ؛ مثال ذلك الحركة من الطبقة العاملة الماهرة الى المستويات الدنيا من الطبقة الوسطى ، ولكن لا يوجد في أي مجتمع صناعي أوربي أي قدر ملحوظ من الحراك عبر مسافة طويلة ، بمعنى الحراك من الطبقة العاملة مباشرة الى الطبقة العليا أو جماعات الصلوة .

ومع ذلك ، فإن المدلات العالية نسبيا من الحراك المهني ، والتي كشفت عنها معظم الدراسات ، قد تترك تأثيرا قويا على البناء الطبقي ، وخاصة على طابع الطبقة العاملة ، من حيث أن مثل هذا الحراك يؤدي الى عدم تكوين تجمعات مهنية تكتسب العضوية فيها صفة الاستمرار عبر أجيال متعددة ، والتي قد تشكل نقاطا يوربية يمكن أن يتطور حولها وعلى طبقي أكثر عمومية . ولقد لفتنا الانتباه في مكان سابق الى أهمية هذا العامل في حالة عمال المناجم ، غير أنه بإمكان الحراك المهني - عندما يتجاوز حدا معيناً - أن يؤدي الى نتائج مشابهة لتلك التي تترتب على انكماش مهنة معينة من حيث حجمها وأهميتها الاقتصادية . وإذا كان الحال كذلك ، فإن النتيجة ستكون نكوصا عاما في الوعي الطبقي للعمال ؛ وقد أكد كثير من الباحثين -

مع اختلاف اساليبهم - ان ذلك يحدث بالفعل (٢٣) ومع هذا فان النتائج التي توصلوا اليها تتناقض - كما اشرنا من قبل - مع النتائج التي توصلت اليها دراسات حديثة عن الولاء السياسى للطبقة العاملة .

وتنحصر دلالة المناقشة السابقة بالنسبة للطبقات الاجتماعية الرئيسية فى ان درجة وطبيعة التغيرات فى البناء الطبقي يجب ان نفهم من خلال دراسة الحركات السياسية والصراع السياسى الذى يحدث فى المجتمع . فلن يختلف سوى عدد قليل من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية حول وجهة النظر التى تذهب الى ان المصالح الطبقيّة والرعى الطبقي قد لعبت دورا جوهريا فى الحياة السياسية لكل اقطار اوربا الغربية خلال المائة سنة الماضية . بالرغم من انها قد اتخذت اشكالا مختلفة وتأثرت الى حد كبير باشكال اخرى من الانقسامات الاجتماعية - ذات طابع دينى او لغوى او ثقافى - فى البلدان المختلفة . وبناء عليه فان مسألة البناء الطبقي المتغير فى هذه البلدان تحال الى التساؤل عما اذا كانت الصراعات السياسية القائمة على اساس طبقي قد استمرت محتفظة بأهميتها ، وما اذا كانت اشكال جديدة من النشاط السياسى والاهداف السياسية قد ظهرت ، وفى حالة ظهورها ، كيف ترتبط بالتغيرات الحقيقية التى طرأت على البناء المهنى ونظام الانتاج .

يجب ان نلاحظ بادىء ذى بدء ان الطبقة ماتزال باقية كقوة محرّكة للسياسة ، ليس فقط لان الطبقة العليا تحافظ على طابعها كجماعة من اصحاب الملكيات الكبيرة بالرغم من ظهور جماعات جديدة من الصفوة التكنولوجية والمهنية ، ولكن لان الطبقة العاملة ماتزال ايضا تتشيع بحدّة لتنظيماتها ذات التاريخ الطويل ، كتقانات العمال والاحزاب السياسية ، وتشكل نظرتها الاجتماعية فى ضوء التراث التاريخى لحركة

(٢٣) انظر بصمة خاصة :

A Andrieux and J. Lignon, *L'ouvrier d'aujourd'hui*, (1960); H. Popitz, H. P. Bahrdt, E. A. Jöres and H. Kesting, *Das Gesellschaftsbild der Arbeiters* (1957), K. Bednarik, *Der Junge Arbeiter, von heute: ein neuer, Typ* (1953).

العمل . ان ضمور عضوية النقابة في الولايات المتحدة - والذي اشار اليه جالبراث وهو بصدد عرض رأيه عن ظهور نظام صناعى جديد - ليس له نظير في أوروبا الغربية . حيث تزايدت عضوية نقابات العمال بصفة عامة منذ الحرب ، وحيث ارتبط نمو الاتجاه النقابى لدى فئات الموظفين ارتباطا وثيقا بالتوسع فى نقابات العمال اليديويين (٢٤) . وكذلك فان تأييد الطبقة العاملة لأحزاب العمل والأحزاب الاشتراكية لم يضمحل بل اتجه الى مزيد من النمو ، وبدأت النظرة الراديكالية فى نهاية ستينات هذا القرن تنتشر فى بعض قطاعات حركة العمال ، كما اتضح - على سبيل المثال - فى احياء الاهتمام بمفهوم الاشراف العمالى ومظاهر ممارسته فى الواقع .

ورغم ذلك فيمكن القول بأن الوقت الحاضر يمثل نقطة تحول ، فقد حققت الأحزاب الطبقيّة القائمة ذروة تطورها ، بينما تبدأ قوى سياسية جديدة فى تحدى سيطرة هذه الأحزاب ، ويبدو أن هناك أربعة اتجاهات رئيسية يظهر من خلالها بجملاء أسلوب جديد لممارسة السياسة . يتمثل الاتجاه الأول فى ظهور جماعات صفوة جديدة ، تلتزم أولا وقبل كل شىء بالرشد والكفاءة فى الإنتاج والادارة ، وتؤيد المذاهب الفكرية المرتبطة بالتقدم التكنولوجى والنمو الاقتصادى ، وربما تستطيع بذلك ان ترسخ دعائم استقرارها وأن يقبل اعضاؤها على أنهم أمناء على المصالح الاقتصادية التى يستطيعون أن يؤمنوها . ويتعارض الاتجاه الثانى مع هذا الاتجاه ، حيث يرتبط بالحركة الراديكالية - خاصة بين الطلاب فى الوقت المتعاصر - التى تهجم الطابع التكنوقراطى والبيروقراطى للمجتمع الحديث ، وتطرح مفاهيم كالمشاركة ، و« النجماعات ذات المصالح المشتركة ، بدلا من مفاهيم مثل « السلطة » و « نظرية الصفوة » ، elitism المتضمنة فى مفهوم المجتمع الذى يديره الخبراء . ومن غير المحتمل أن تحقق حركة الطلبة بمفردها كثيرا من النجاح ، غير أن تأثيرها يمكن أن ينمو - اذا ما وجدت تعاطفا سواء من حركة الطبقة العاملة (التي أخذت عنها أفكارها فى المحل الأول)

أو من جماعات الطبقة الوسطى التى أتى منها الطلبة بحكم أصولهم الأسيرية والتى سوف ينتمون إليها فيما بعد كعمال على درجة عالية من الكفاءة المهنية .

ورغم اختلاف الاتجاهين الآخرين فى ممارسة السياسة اختلفا جوهريا من جوانب عديدة ، الا انهما يتشابهان مع سابقيهما فى انهما يتخذان من الجماعة القائمة على تشابه المصالح community - والتى تتميز عن الطبقات الاجتماعية - اساسا لممارسة السياسة . فهناك من ناحية الحركات الاقليمية والقومية التى تفجرت فى السنوات الأخيرة (فى اسكتلندة وويلز والاجزاء التى تتحدث اللغة الفلمنكية فى بلجيكا على سبيل المثال) ؛ وهناك من الناحية الأخرى حركة الدعوة الى مجموعة أوروبية مشتركة . ويوجد فى كل النمطين من الحركة تأكيد على الهوية الثقافية التى تعد شيئا يتجاوز مظاهر الخلاف داخل الجماعة التى تربطها المصلحة المشتركة ، وأصبحت هذه الخاصية الثقافية - فضلا عن اعتبارات التطور الاقتصادى - ركيزة للفكر السياسى والفعل السياسى عند دعاة هاتين الحركتين . ولا يلتفت هذان الاتجاهان كثيرا الى التقسيمات القائمة على التباين الطبقي أو الى المساعى السياسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للأحزاب التقليدية طالما أنها تعبر عن مصالح خاصة ، ولهذا فلم يثر فى مناقشات المجموعة الأوروبية التساؤل عما اذا كانت أوروبا ستصبح مجتمعا رأسماليا أم مجتمعا اشتراكيا .

ولا يمكن مناقشة مستقبل علاقة اشكال الممارسة السياسية هذه بالأحزاب والحركات القائمة بالفعل ، الا بشكل تصورى . ومع ذلك فهناك بعض ظروف وعمليات التغير التى يمكن تحديدها بدقة والتى من المحتمل أن يكون لها تأثير ملحوظ . فسوف يستمر انكماش نسبة الطبقة العاملة اليدوية من المجموع الكلى للسكان ، ولكن من غير المحتمل أن يتم هذا الانكماش بسرعة تؤدى الى الحد من النضال السياسى والبرايديكالية التى تميز قطاعا كبيرا من نقابات العمال وحركة العمال . ومن الممكن أن يتخذ النضال السياسى موقفا دفاعيا ، وخاصة فى المهن التى تأثرت أكثر من غيرها بالتقدم التكنولوجى ، وأن يلعب دورا أقل

فى تهيئة الحركة من أجل أحداث تغير جذرى فى المجتمع ، غير أنه لا يوجد حتى الآن أى مؤشر على أن ذلك الوضع فى طريقه الى الظهور ومن ناحية اخرى فانه من المحتمل أن تكسب الحركة الراديكالية قوة كلما استمر التعليم العالى فى التوسع بمعدل سريع ، هذا اذا افترضنا أن التوجه الايديولوجى لحركة الطلبة سوف يستمر بنفس طابعه الذى وجد فى نهاية الستينات ؛ فالخبرة بالمجتمعات الاوربية الآن توحي بأن راديكالية الطلبة ليست مجرد ظاهرة مزاجية عابرة .

وهناك طرف اخر له أهمية حيوية فيما يتعلق بمستقبل تطور الطبقات والحركات السياسية وهو طرف يصعب تقييمه الى حد كبير ؛ ونعنى به احتمال استمرار النمو الاقتصادى بنفس السرعة وبنفس الشكل اللذين كان عليهما اثناء العقدين الماضيين . وتنتج الصعوبة هنا من عدم وجود نظرية كافية لتفسير نمط مختلط للاقتصاد ، يتميز فى نفس الرقعة بأنه اقتصاد رأسمالى ويقوم أساسا على علاقات السوق . فمن الواضح أن النظرية الماركسية عن الأزمة الرأسمالية لم تعد كافية ؛ ولكن يبدو من الناحية الأخرى أن القول بتوقع استمرار النمو والرخاء يعتمد على ملاحظات امبيريقية خالصة وقصيرة المدى ، دون الاعتماد على نظرية لتفسير أى نوع من التغيرات تكون قد طرأت على الاقتصاد الرأسمالى وخلفت من احتمال تعرضه للأزمات . وبناء على ذلك فليس هناك من يقين فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد ، وبالتالي فيما يتعلق ببعض جوانب البناء الطبقي - مثل راديكالية الطبقة العاملة ، وتوسع الطبقة الوسطى ، وظهور جماعات صفة جديدة .

وبالرغم من تداخل العناصر وتنوع التفسيرات التى أشرنا اليها فى هذا الفصل ، فأننا نعتقد أن بإمكاننا أن نستخلص من العرض السابق نتيجة أولية ، لم توجد حتى الآن أية إشارة على أن موجة المساواة التى ظهرت مع ظهور حركة العمال فى بلدان أوربا الغربية قد فقدت قوتها ، والمحقق أن النضال من أجل المساواة ، والذي نتج عن العلاقة بين الطبقات فى المجتمع الرأسمالى ، يمكن أن يستمر من خلال الصراعات السياسية المباشرة التى تظهر الآن على مستويات متعددة حول

مسائل السلطة والمشاركة في صنع القرارات (٢٥) ، وطالما كانت الطبقات -
 وماتزال - المظهر الوحيد لعدم المساواة في المجتمعات الحديثة ، فان
 اهميتها السياسية لن تختفى .

(٢٥) انظر بصفة خاصة المناقشة التي جاءت في كتاب آلن تورين لاسبق الاشارة
 اليه ، ص ٦٨ وما بعدها .

الفصل التاسع

الصفوة الادارية (١)

يشكل الموظفون الحكوميون في مستويات الادارة العليا - في كل المجتمعات المعقدة - قطاعا هاما من « الصفوة الحاكمة » او « الطبقة السياسية » بمعنى الاقلية التي تحكم المجتمع بالفصل في اى فترة من الزمن (٢) . ويعتبر وضع كبار الموظفين في المجتمعات الصناعية الحديثة بصفة خاصة وضعا مؤثرا ، وذلك نتيجة للتوسع الهائل في أنشطة الدولة ، ونمو التعقيد الفنى للادارة العامة ، وتنظيم الخدمات المهنية كعمل مهني يعتمد على الشهادات الدراسية والتدريب . ولقد اكد ماكس فيبر - الذي تمثل كتاباته عن البيروقراطية نقطة بداية لسلك المناقشات الحديثة حول الموضوع - ان « وضع القوة المرتبط بالتنظيم البيروقراطى المتطور يكون دائما وضعا راسخا ، بل ان يكون - تحت الظروف العادية - وضعا متفوقا . فعندما يواجه الزعيم السياسى الموظف المدرب الذى يعمل مديرا للادارة ، فانه يجد نفسه في وضع معرفى سطحي بالمقارنة بخبرة الأول » . فينصحب هذا - كما ذهب فيبر - على الزعيم السياسى الذى يحكم مجتمعا باثره (والذى يتمتع بحقوق المباداة والدعوة للاستفتاء

(١) اعيد نشره مع تعديلات من المصدر لتالى :

Irving L. Horowitz (ed.) *The New Sociology : Essays in Social Sciences and Social Theory in Honor of C. Wright Mills* (New York, 1964).

(٢) استخدم باريتو مفهوم الصفوة الحاكمة بينما استخدم موسكا مفهوم الصفوة السياسية . واكد كل منهما - معارضين ل ذلك لفكرة المركزية الخاصة بالطبقة الحاكمة التى تقوم على القوة الاقتصادية وتمثلها ل المجال السياسى جماعات عديدة مختلفة - فكرة « الصفوة » المكونة من هؤلاء الأتراء الذين يتحكمون بالفعل فى القوة السياسية فى وقت معين . واكد أيضا الضرورة التى لا يفر منها لئلا هذه الصفوة . ولقد تناولت بعض جوانب هذه الاتجاهات فى دراسة الصفوة ل مؤلفى : *الصفوة والمجتمع* (لندن - ١٩٦٤) .

العام واقالة الموظفين) أو الزعيم العياسى البرلمانى المنتخب (٢) . ولا شك ان رأى ماكس فيبر حول اهمية البيروقراطية قد تأثر برؤيته للبيروقراطية فى المانيا ، ولكنه تأثر أيضا برؤيته المعارضة للاشتراكية - التى تعتبر عنده تراكما للحكم البيروقراطى . فقد كان ماكس فيبر يهاجم فى كتاباته حول هذا الموضوع المذهب الذى تبناه الماركسيون ، الذين ذهبوا الى القول بأن القوة البيروقراطية هى مجرد مظهر من مظاهر حكم البرجوازية فى المجتمع الرأسمالى ، الذى سوف يختفى بمجرد ظهور المجتمع الاشتراكى ، وهو أمر ينسحب على الدولة أيضا . فقد فحص لينين فى كتابه « الدولة والثورة » تحليل ماركس لكميونة باريس وذهب الى انه يجب الحد من قوة الموظفين العموميين اثناء عملية التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية وذلك عن طريق انتخابهم وإقالتهم فى أى وقت ، ودفع نفس اجور العمال لهم . والحقيقة أن واقع المجتمعات الشيوعية المعاصرة يكشف عن أن كبار الموظفين - سواء فى الحزب المسيطر أو الدولة (وهما يرتبطان ارتباطا وثيقا) - قادرون على أن يحققوا وضعا متميزا فيما يتعلق بالقوة والهيبة والدخل الحقيقى ؛ وبعبارة أخرى فهم قادرون على أن يصبحوا جزءا حيويا من الصفوة الحاكمة ، أن لم تكن الصفوة الحاكمة كلها . ومع ذلك فإن الأحداث الأخيرة تكشف عن أن القوة البيروقراطية ليست فوق المعارضة وليست لها حرية مطلقة حتى فى المجتمعات الشيوعية ، وبناء عليه فلا يمكن أن نعتد على هذه الخبرات التاريخية الخاصة فى القول بصدق ما ذهب اليه ماكس فيبر عن العلاقة بين اشكال الاشتراكية والبيروقراطية .

ولقد اهتمت الدراسات الموسيولوجية الجديدة للصفوات ، اهتمت بصفة اساسية بالمجتمعات الصناعية الغربية ، واكدت هذه الدراسات بصفة خاصة على اثنتين من خصائص الهرم الاجتماعى فى هذه المجتمعات . الأولى : تعدد جماعات الصفوة ، والثانية الطبيعة

Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, chap. VI, (٢)
 "Bureaucracy" English trans. in H. Gerth and C. W. Mills, *From Max Weber*, London, 1947.

الاشكالية للعلاقة بين جماعات الصفوة ، وللعلاقة بينها وبين الطبقات .
 فقد عرف كول Cole - على سبيل المثال - جماعات الصفوة بأنها
 « جماعات تفلز الى مواقع القيادة والتأثير في كل مستوى اجتماعي -
 أي كقيادة للطبقات او لأي قطاعات أخرى هامة من البناء الاجتماعي » ؛
 واستمر كول قائلا ، بأن جماعات الصفوة لا تقوم كلها على اساس
 طبقي ، وإنما بعض هذه الجماعات فقط هو الذي يقوم على اساس طبقي
 ويمثل الطبقة ، ولا تظهر أهمية العلاقة بين جماعات الصفوة والطبقات
 وكذلك أهمية الاختلافات التي تصاحب مظاهر التمدد في البناء الاجتماعي
 إلا في المجتمعات الحديثة التي تطورت من الارستوقراطية الى شكل
 من أشكال الديمقراطية « (٤) » . وبنفس الاسلوب لغت ريمون أرون
 Raymond Aron الانتباه الى العلاقات المتغيرة بين جماعات الصفوة
 والطبقات الاجتماعية ، وذلك في دراسة للارتباطات بين البناء الاجتماعي
 والقوة السياسية ميز فيها بين خمس جماعات للصفوة تعتبر شرائح
 هامة في تشكيل الطبقة السياسية : القيادة السياسيون ، والمثريون
 العاملون في الحكومة ، والمهيمون على النشاط الاقتصادي ، وقيادة
 الجماهير ، والقيادة العسكريون (٥) .

وتعد دراسة رايت ميلز عن « صفوة القوة » Power Elite
 في الولايات المتحدة الأمريكية (٦) ، المحاولة الرئيسية التي توضح - في
 مجتمع واحد - كيف يمكن أن تترايط جماعات الصفوة الاساسية
 ترابطا مطردا متفقا على أهداف السياسة العامة ، وكيف تنحصر هذه
 الجماعات من طبقة بعينها . ومع ذلك فقد نقد ميلز - بل رفض - المفهوم
 الماركسي عن الطبقة الحاكمة الذي يقوم على اساس من المصلحة
 الاقتصادية ، وقدم شواهد عديدة للدفاع عن فكرة وحدة صفوة القوة ،
 والتي عبر عنها في النهاية بأنها « التوافق الذي لا يتحقق بسهولة بين

G. D. H. Cole, *Studies in Class Structure* (London, 1955).
 R. Aron, "Social Structure and the Ruling Class", *British
 Journal of Sociology*, 1, (March, 1950).
 C. W. Mills, *The Power Elite* (New York, 1965).

القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، (٧) أما القضايا الرئيسية التي طرحها ميلز فإنها تتلخص فيما يلي : أولا أن التغيرات التكنولوجية فضلا عن التغيرات في النظم الاجتماعية قد أنتجت تركزا للقوة لم يسبق له مثيل ، ووسعت بالتالي من الهوة التي تفصل بين الصفوة والجمهير (وتلتقى هذه القضية من زوايا عديدة مع نظرية ماكس فيبر من امتداد البيروقراطية) ؛ ثانيا : أنه لا يمكن الحكم على طابع صفوة بعينها وعلى سياساتها العملية من مجرد النظر الى الأصول الاجتماعية لاهوائها (بالرغم من أن تلك حقيقة هامة) ولكن يجب أن يدرس أيضا في علاقتهما بتشكيل نظرة أعضاء الصفوة من خلال التدريب والخبرة ، وبالاطار التاريخي والنظامي الذي يوجدان فيه .

ما هو طابع الصفوة الادارية ؟ ما هي طبيعة ومدى قوتها ؟ ما هي الأهمية التي تحتلها عملية التوالد الى هذه الصفوة في نسق القوة والتدرج بصفة عامة ؟ قد يكون من المفيد أن نتأمل هذه الأسئلة قبل الدخول في تفاصيل المادة الامبيريقية .

يمكن تحديد طابع الصفوة الادارية بصورة مبدئية من خلال مقارنتها بالانماط الأخرى لجماعات الصفوة . فهي تختلف عن جماعات الصفوة الأخرى في كونها صغيرة نسبيا ، ومحددة بدقة ، ومتجانسة (كنتيجة للتدريب المشترك وممارسة المهنة) ومتماسكة . وفضلا عن ذلك فإنها تنخرط مباشرة في ممارسة القوة السياسية ، وهي تتميز بذلك عن عدد من الجماعات الأخرى التي قد تمتلك هيبة اجتماعية عالية ولكن تنقصها القوة . وتختلف الصفوة المكونة من القادة السياسيين - وهي التي تهتم بالقوة بشكل مباشر - تختلف عن الصفوة الادارية في كونها اقل وضوحا في حدودها ، واقل ترابطا حيث نجد في المجتمعات الحديثة جماعات سياسية فرعية متنافسة ومتصارعة (احزاب سياسية متعارضة او تكتلات داخل حزب واحد) . أما صفوة المثقفين فإنها أكثر صعوبة في تعريفها ، فهي اقل تنظيما ، واقل ترابطا واقل قوة - بالمعنى الدقيق

للكلمة - من معظم جماعات الصفوة الأخرى . أما الصفوة العسكرية فأنها تتشابه من وجوه عديدة مع الصفوة الإدارية ، ولكنها تستبعد عادة من الممارسة المباشرة للقوة السياسية . وتظهر صعوبات عديدة عندما نتجاوز هذا التحليل المقارن لنحدد بشكل مباشر مدى تميز واتساق صفوة بعينها . ورغم ذلك فإنه من الممكن تحديد بعض الشروط الملائمة التي يمكن قيامها من ناحية المبدأ ، مثال ذلك تحكم الجماعة في أسلوب توافد الأعضاء إليها ، وتشابه الأعضاء في الخلفية الاجتماعية الثقافية ، ومدى التقابل بين الأعضاء داخل النطاق المحدد لنشاط الجماعة وخارج هذا النطاق ، والروابط التكاملية (مثل القرابة) بين الأعضاء ؛ كما يمكن أيضا تحديد بعض المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على تضامن الجماعة - درجة التشابه في مفاهيم الأعضاء عن الجماعة ومظاهر التعبير عن روح الجماعة وغير ذلك من المعايير وإذا ما حاولنا الحكم على الصفوة الإدارية وفقا لهذه المعايير فأنها سوف تكشف عن درجة عالية من التماسك .

ويقودنا السؤال الثاني المتعلق بطبيعة ومدى القوة (أ) التي تحظى بها الصفوة الإدارية ، يقودنا إلى بعض المشكلات المعقدة تتصل بالتحليل فضلا عن بعض الصعوبات المتصلة بالاختبار الامبيريقى . من الواضح أن أعضاء الصفوة من الأفراد يمكن أن يكون لهم تأثير واسع في المجتمع يناظر تأثير الأفراد الذين يعملون في مهن على درجة عالية من الهيبة . وفرضا عن ذلك فما دام لكبار الموظفين اتصالات منتظمة بالقيادة السياسيين فإن باستطاعتهم استخدام تأثيرهم الشخصي لإصدار قرارات بعينها . ولكن ما هي القوة التي تمتلكها الصفوة

(أ) نضى بالقوة هنا فكرة فرد أو جماعة على تحقيق غايته (فأيتها) خلال مجرى القاطل حتى على حساب معارضة الأئرد (أو الجماعات) اللذين يتناطرون معه في نفس الوقت . انظر:

Max Weber, "Class, Status and Parties" in *Wirtschaft and Gesellschaft*.

ونضى بالتأثير *influence* فكرة لفرد أو الجماعة على تغيير الخط الذي يسير فيه من يحوز للقوة وذلك من خلال الإقناع *Persuasion* . ويمكن أن تظهر بعض الحالات التي لا يمكن للتمييز فيها بدقة بين القوة والتأثير .

الادارية - كجماعة - فى حياتها اليومية وانشطتها المتصلة ؟ يقال عادة ان هذه القوة التى تتمتع بها الصفوة الادارية محدودة فى المجتمعات الديمقراطية ، حيث يعمل الموظفون المدنيون تحت سلطة الهيئة التنفيذية السياسية التى تكون مسؤولة بدورها أمام البرلمان والناخبين . ووفقا لهذه الوجة من النظر ، فان الموظفين ينفذون قرارات اتخذها آخرون غيرهم ، وفقا لمصالح وقيم تقع خارج حدود تأثيرهم . ورغم ذلك ، فان كبار الموظفين قد يملكون قدرا لا بأس به من الاستقلال ، بل ومن المحتمل أن يكونوا قد طوروا رأيا (مشاركيا) خاصا بهم فيما يتعلق بنوعية السياسات العملية بحيث يستطيعون القول ما هى أكثر السياسات حكمة ، وما هو أكثرها حساسية وما هى أكثرها قابلية للتطبيق العملى . أما فى المرحلة التى تنفذ فيها سياسة بعينها فانهم قد يملكون من القوة ما يمكنهم من إيقاف أو تأخير أو تعديل مجرى هذه السياسة . بل ان هذه القوة تظهر فى مرحلة مبكرة اثناء صياغة السياسة العملية نفسها ، وفى هذه الحالة فانهم يمارسون - بحكم خبرتهم الطويلة ومعرفتهم الدقيقة بالأقسام التى يشرفون عليها - قدرا من التأثير على أفكار وقرارات الوزير الذى يترأسهم من الناحية الرسمية . وتصل قوة هؤلاء الى ذروتها عندما تتغير الادارة التنفيذية السياسية (الوزارة) باستمرار ، وفى هذه الظروف لا يمتلك الوزراء سوى خبرة طفيفة بالحكومة بعامة أو بالمصالح الحكومية التى تقع تحت مسئوليتهم بخاصة . وكما لاحظنا من قبل ، فان نمو التمسك الفنى للحكومة الحديثة يعضد أيضا من قوة الموظفين الدائمين . ويتم الاعتراف صراحة - فى بعض الأحيان بمظاهر القوة التى يتمتع بها الموظفون الذين يلعبون دورا فى تشكيل السياسة العملية ، ويظهر هذا الاعتراف فى القواعد واللوائح التى تنظر الى بعض التعيينات فى الخدمة العامة على أنها « تعيينات سياسية » تلك التى لا تتم من خلال الترقية العادية وإنما من خلال التكليف حسب رغبات الادارة السياسية التنفيذية .

وتؤدى بنا هذه الاعترافات الى مزيد من التساؤل عن مصدر القوة البيروقراطية والقيود المفروضة عليها . لقد كان ماكس فيبر ميالا - كما رأينا من قبل - الى النظر الى نمو القوة البيروقراطية فى

المجتمعات الحديثة على أنه شيء لا يمكن تجاوزه : تقوم وجهة النظر هذه على اسس مختلفة منها التطابق بين الإدارة البيروقراطية والترشيح العام للحياة الاجتماعية ، وعدم امكانية الاستغناء عن المديرين الفنيين ذوى الخبرة ، ودوام واستمرارية الادارة البيروقراطية فى مقابل عدم دوام وتغير الادارة السياسية . وأضاف فيير أن البيروقراطية كانت قادرة على أن تقوى من وضعها فى مواجهة الادارة التنفيذية السياسية وذلك عن طريق تخليف انشطتها بأقصى درجات السرية . ولم يذهب فيير فى دراسته للقيود الممكنة على القوة البيروقراطية الى أبعد من القول بأن انصياع كبار الموظفين للقواعد القانونية العامة التى يفتنون من خلالها بشكل كامل وفعال قرارات كل حاكم سياسى له صفة الشرعية ، فضلا عن درجة استقرار النظام السياسى ككل قد يكون لها بعض التأثير (على درجة قوة الادارة البيروقراطية) . ويبدو أن هذه العوامل لها أهمية أكبر من تلك التى أضفاها عليها فيير الذى كان مهتما اهتماما بالغا بالظروف البيروقراطية فى ألمانيا . فأهد القيود الهامة المفروضة على قوة الصفوة الادارية ينحصر فى تطور نوع من الأخلاق المهنية - داخل الصفوة نفسها - تدعم مثالية الحياد السياسى للموظفين . ومع ذلك ، فمن المحتمل أن تتزايد قوة الصفوة الادارية (سواء بشكل مقصود فى السعى نحو اكتساب القوة أو بأى شكل آخر) عندما توجد من الظروف ما يجعل شرعية النظام السياسى نفسه غير محددة .

والواقع أنه يمكن تتبع تطور الاخلاق المهنية فى مجال الخدمة العامة فى معظم المجتمعات الحديثة ، وبالرغم من أن هناك اختلافا فى درجة قبولها عن صدق وفى درجة الالتزام بها عمليا . ففى بريطانيا أكد قانون المهنيين بشدة على الحياد السياسى للخدمة العامة ، وعبر رئيس الوزراء الاثيتراكى فيما بعد الحرب عن ثقته فى هذا الحياد . وكتب اللورد اتلى Attlee فى هذا الصدد يقول : لقد كان هناك بعض الأفراد فى حزب العمال ممن يتشككون فيها إذا كان الموظفون المنيون سيتصرفون بصياد تجاه الحكومة الاثيتراكية ولكن كل هذه الشكوك قد أختفت مع

الخبرة» (٩) .

وكانت الظروف مختلفة في فرنسا ، حيث كانت وجهة النظر الشائعة منذ بداية القرن التاسع عشر تذهب الى أن الموظفين المدنيين - وبصفة خاصة كبار الموظفين - يدينون بالولاء للنظام السياسي السائد في أى وقت . ولقد أشار شافان C. Chavanon الى الأمر الذى أصدره نابليون « بضرورة ولاء كل الموظفين المدنيين ، وكل من يشغلون أوضاعا مناظرة » (١٠) لنظامه ؛ وكرر الحكام السياسيون من بعده نفس الدعوة . وقد بلغت مظاهر التأثير السياسى للعاملين بالخدمة المدنية أقصى درجات شدتها اثناء السنوات الصعبة للجمهورية الثالثة بعد قضية دريفيو (*) Dreyfus Case ، غير أن مظاهر التأثير هذه قد استمرت فى الانخفاض حتى يومنا هذا . ولقد ذهب ر. كاثرين R. Catherine فى مقال عن الموقف فيما بعد الحرب الى أن انخراط العاملين بالخدمة المدنية فى الأمور السياسية قد تقدم بسرعة مرة أخرى منذ ١٩٤٥ ؛ واختتم ر. جريجوار R. Gregoir مناقشته للموضوع برمته بملاحظة أن فكرة الحياد السياسى للموظفين المدنيين ما تزال عموما أقل قبولا وأقل تأثيرا فى فرنسا عنها فى بريطانيا (١٢) .

Clement R. Atlee, "Civil Servants, Ministers and the Public", *The Political Quarterly* (Oct. - Dec. 1954). P. 306. (٩)

C. Chavanon, *Les Fonctionnaires et la fonction publique* (Paris, 1951). (١٠)

(١١) كان لفرديريكو (١٨٥٩ - ١٩٣٥) شامبا لى هيئة الأركان الفرنسية . ولما اكتوبر ١٨٩٤ حول الى محاكمة عسكرية بتهمة الخيانة وجرى من رتبته وسجن لى جزيرة ديفيل - واتهم فى هذه القضية - التى صارت بقضية دريفيو - بنقل مطومات عسكرية بخطه لى الألمان . غير أنه اكتشف بعد ذلك أن هذه المطومات ما تزال تتغل وأن التهم هو شخص آخر ، الأمر الذى ترتب عليه أعدته محاكمته حيث المضى له وسمح له بدخول الجيش مرة ثانية وقال به حتى للحرب العالمية الأولى . ولقد اشتهرت هذه القضية لما اثارته من جدل وخلاف بين الذين يدافعون عن براءه دريفيو من المتكلمين والاشتراكيين من ناحية وبين الذين يتهمونهم من رجال الجيش والكنيسة من ناحية أخرى ، وقد ظهر هذا الخلاف لى الفترة من اكتشاف عدم نقيته لحتى إعادة محاكمته .

R. Catherine, "Le Fonctionnaires" in M. Duverger (ed.) *Partis Politiques et Classes Sociales en France* (Paris, 1955). (١١)

R. Gregoir, *La Fonction Publique* (Paris, 1954), PP. 331 - 5. (١٢)

ويتبدى تراث عدم الثقة فى الحياد السياسى لكبار الموظفين فى فرنسا من خلال نظام ليس له نظير فى النظام الادارى البريطانى ، ونعنى به هيئة موظفى مجلس الوزراء (١٢) فعندما يشغل وزير معين منصب الوزارة فانه يعين هيئة من معاونين الموثوق بهم ليمثلوا كوسطاء بينه وبين الموظفين الدائمين فى وزارته . وبعض من يشغلون هذه الوظائف هم بالفعل من كبار الموظفين القادمين من واحدة أو أخرى من الهيئات الكبرى وخاصة « مجلس الدولة » « جهاز الرقابة المالية » أما الباقى فانه يأتى من خارج نطاق الخدمة المدنية . ويمكس وجود هذه الهيئات المعنية ، فضلا عن تزايد أعداد أفرادها ، يمكس - كما لاحظ جريجوار - الشكوك التى يشمر بها الوزراء تجاه ولاء كبار الموظفين الدائمين فى الهيئات التى يشرفون عليها وفى درجة الاعتماد عليهم (١٤) :

ويؤيد الوضع فى فرنسا فكرة احتمال أن تدعم القوة المستقلة للبيروقراطية عندما يصل النظام السياسى الى وضع غير مستقر . فنجد أن الاصرار على الولاء السياسى لنظام بعينه (او حتى لحكومات حزبية) يشجع كبار الموظفين على تكوين اتجاهات سياسية ، وفى الوقت نفسه فقد أدى عدم استقرار الانظمة السياسية الى مطالبة كبار الموظفين (او استعدادهم نحو المطالبة) بدور سياسى مستقل . ولقد سجل المهتمون بالسياسة فى فرنسا هذه الظاهرة مرارا وتكرارا ، بل بالغ بعضهم فى وصفها . فنجد كارل ماركسى يكتب فى كتابه *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte* قائلا : « يبدو أن التنظيم البيروقراطى والمسكرى الضخم ... ذلك الجسم الطفيلى المرعب الذى أوقع جسم المجتمع الفرنسى كله فى شياكه وسد كل المسام الخلاقة فيه ، قد جعل من نفسه قوة مستقلة تماما داخل المجتمع المدنى . وكتب هـ . لوثى H. Luthy بعد أكثر من قرن (منذ كتب ماركس) يصف الهيئات الكبرى وخاصة مجلس الدولة وجهاز الرقابة المالية ، كتب يقول :

(١٢) لدراسة شاملة عن مجلس الوزراء انظر :

J. L. Suérin, "Les Cabinets Ministeriels" *Revue du droit et de la Science Politique* (Nov. - Dec., 1956) PP. 1207 - 94.
Gregoire, op. cit., P. 333.

« تشكل هذه الهيئات ميكلًا له أعلى درجات الامتياز وله السيادة المطلقة على تشكيله الداخلي ، وهو يتمتع بالحصانة ضد التدخل السياسى ، وليست عليه أى مسئولية أمام أى شخص خارج نطاق نظامه الخاص وهو بذلك وقف كالصفرة دون تأثر بكل العواصف السياسية ؛ فهو نسق وظيفى مطلق تماما ، حتى فى أسلوبه فى تجييد ذاته . أما الروح السائدة داخله - واعنى الاحساس بالانتماء الى صفوة مختارة - فانها تتدعم منذ الطفولة فى المدارس الداخلية التى تعد التلاميذ للدخول فى هذا السلك الوظيفى » (١٥) .

ولقد عبر واحد من علماء السياسة المقتدرين فى فرنسا - هو أندريه سيغفريد *André Siegfried* عن وجهة نظر مثابفة تتعلق بالدور السياسى لكبار الموظفين المدنيين ، غير أنه ذهب الى أبعد من ذلك حيث ربطها بنظريات أكثر عمومية عن الثورة الادارية . ذهب سيغفريد الى القول بأن :

« هناك جماعتان تسيان الى اتخاذ موقع الصدارة فى الدولة والاقتصاد على حد سواء . فالصفوة التى تسيير عمل الادارة الحكومية يتم اختيارها اساميا من بين العاملين فى جهاز الرقابة المالية وفى مجلس الدولة ؛ وهم افراد صوميين لهم وجود فى كل مكان . ولأن هؤلاء الاداريين لهم تعامل مع القطاع الخاص ، فان لهم وجودا فى البنوك والمشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . أما الجماعة الثانية فانها تتكون من خريجي معاهد البوليتكنيك ، وهم يشكلون صفوة تعمل فى الأجهزة الفنية للدولة ، غير أنهم يعملون أيضا فى أعمال الادارى فى المشروعات الصناعية الكبرى » (١٦) .

إذا كانت الاعتبارات السابقة توضح أن الصفوة الادارية تشغل

Herbert Luthy, *The State of France* (London, 1955). (١٥)

André Siegfried, *De La IIIème a la IVème République* (Paris, 1954) P. 246. (١٦)

وضعا يمكن أن نفترض أنه وضع قوى ، فإنه من الصعوبة بمكان تنظيم البراهين الامبيريقية التي تدل على ممارسة هذه الصفوة للقوة في ظروف معينة . ومع ذلك ، فإن تلك صعوبة عامة تواجه معظم دراسات القوة كظاهرة امبيريقية - وليست مجرد ظاهرة نظامية : ومن المتوقع أن تتزايد حدة هذه الصعوبة بشكل خاص عندما يكون لدى الجماعة المدروسة من الاسباب ما يجعلها تخفى بقدر الامكان القوة أو التأثير الذي تملكه . وبالرغم من وجود هذه الصعوبة ، فإن علينا أن نختبر - باقصى ما يمكننا - افكارنا حول جماعات القوة من خلال امثلة واقعية يتم فيها تقرير مسائل اجتماعية هامة ، سواء كنا غير مقتنعين بوجهة النظر (التي يصعب تدعيمها) القائلة بأنه لا توجد جماعات للقوة على الاطلاق في المجتمع وإنما الموجود هو شبكة معقدة من التأثيرات والتأثيرات المضادة غير القابلة للحصر ، أو كنا مستعدين لقبول وجهة النظر القائلة بأن علاقات القوة تعتبر علاقات غامضة كلية . وقد تم في عدد من الحالات توضيح قوة جماعات المصلحة الاقتصادية ، والتأثير (في انضى معدلاته) الذي يمكن أن تمارسه هذه الجماعات بأشكالها المختلفة (١٧) : ويمكن أن تقدم دراسات تسمير على نفس النهج براهين عن ممارسة كبار الموظفين للقوة في مواقف بعينها . فقد قيل - على سبيل المثال - أن كبار الموظفين المدنيين قد عطلوا السياسات العملية لحكومة الجبهة الضمبية التي شكلها ليون بلام Leon Blum (١٩٣٦ - ١٩٣٨) (٤) . ولقد كشفت دراسات حول هذه الفترة أنه قد تم تعطيل بعض المشروعات التشريعية بالفعل ، وخاصة المذكورة المتعلقة بالخدمة المدنية نفسها ، والتي ظلت - بعد الموافقة عليها في الهيئة التشريعية عام ١٩٣٦ بأغلبية كبيرة - تمرر من لجنة إلى

(١٧) يقدم تأثير جماعات المصلحة على دخول للتلفزيون لتتجلى في لاجتراء مثالا

جيدا انظر :

H. H. Wilson, *Pressure Group: The Campaign for Commercial Television* (London, 1961).

(٤) شكلت هذه الحكومة في فرنسا وكانت بمثابة تحالف بين أحزاب اليسار والوسط في معارضة للفاشية وللقضاء عليها وتقديم برنامج اصلاحى ضخم . ولقد تكونت في هذه الفترة حكومات جبهة شعبية من هذا النوع كانت أشهرها حكومة بلام المتسلر للها هنا . ولقد فشلت هذه الحكومات من جراء الخلاف الذي حدث بين فصائل اليسار والادوية Deladier (آخر من الف حكومة من هذا النوع) . ولقد تشكلت في نفس الفترة حكومة مماثلة في اسبانيا ، وهي الحكومة التي شن بعدها فولكرو للحزب الاطالية الأسبيلية .

الترجم

أخرى عن طريق تدخل الموظفين الى أن انتهى مفعولها بسقوط حكوم بلام
في عام ١٩٢٨ .

لقد عالجتنا حتى الآن اثنين من العوامل الاجتماعية التي يمكن أن
تؤثر - بأسلوب مختلف - على وضع القوة المرتبط بالصفوة الادارية
وهما : القانون المهني الخاص بالحياد السياسي وعدم استقرار النظام
السياسي . وهناك عنصر ثالث يثيره السؤال الثالث في مجموعة الاسئلة
التي طرحناها من قبل ، وهو يتعلق بالملافة بين الصفوة الادارية والبناء
الطبقي في المجتمع . ذلك لأنه يمكن أن يقال أن الصفوة الادارية تمثل
قطاعا واحدا فقط من الطبقة المسيطرة في المجتمع ، وأن قوتها المستقلة
من ناحية ، وحيادها السياسي من الناحية الأخرى ، يتم تكيفهما أو الحد
منهما من خلال مصالح واهداف الطبقة التي تمثلها . ولم يول فيير سوى
اهتمام ضئيل بهذه المشكلة ؛ والمحقق أنه أوضحها من خلال فكرتين على
جانب من الأهمية في تفسيره الشامل لتطور البيروقراطية . تنحصر الفكرة
الأولى في القول بأن البيروقراطية - بمعنى الادارة الرشيدة القائمة
على العلاقات اللابنفسية - تعتمد على الكفاءة الفنية والشهادات
الدراسية ، وترتبط بالنمو الديمقراطي *democratization* وتخفيف
حدة الفروق الاجتماعية ، الأمر الذي يترتب عليه أن تصبح الطبقات
الاجتماعية خير ذات أهمية سياسية كبيرة ؛ أما الفكرة الثانية فتقول بأن
الموظفين - من مديري الادارات - هم الوريثون الوحيدون للملكي ومئات
الانتاج كحكام للمجتمع . ولقد تطورت هاتان الفكرتان فيما بعد في نظرية
بيرنهام عن « الثورة الادارية » (١٨) ، وتجدد الاهتمام بهما من خلال
الانتقادات التي وجهت الى البيروقراطية في المجتمعات الشيوعية في
فترة ما بعد حكم ستالين (١٩) .

ومهما يكن الحال في المجتمعات الشيوعية ، فإنه لا يمكن الادعاء بأن

James Burnham, *The Marginal Revolution* (London, 1943). (١٨)

(١٩) انظر بصفة خاصة :

Milovan Djilas, *The New Class* (London, 1957).

التسوية الاجتماعية Social Levelling (بمعنى تخفيف حدة الفروق الاجتماعية) قد وصلت في المجتمعات الرأسمالية الغربية الى حد لم تعد معه جماعات الصفوة - بما فيها الصفوة الادارية - لها اى ارتباط بالطبقات الاجتماعية .

وقد لاحظ لاسكى Lascki ان الطبقات الراسخة في المجتمع الحلى سوف تستمر مستاثرة بوظائف الخدمة العامة المؤثرة طالما ان النظام التعليمي غير قائم على الديمقراطية (يعنى غير قائم على المساواة) واضاف لاسكى ان ذلك يقضمن : ه اولاً ان الخبرة (الاجتماعية) التي يعتمد عليها اصحاب هذه الوظائف لن تكون ممثلة للمجتمع الحلى ؛ بل ان الحقائق الجديدة التي سيواجهها هؤلاء الافراد سيتم رؤيتها في ضوء هذه الخبرة الخاصة . ثانياً : سوف تكون المشورة التي يقدمها هؤلاء الافراد الى الهيئة التنفيذية السياسية ذات افق ضيق ، اللهم الا اذا انضم اليهم بعض الافراد القلائل من ذوى الخيال الواسع «(٢٠) وتعتبر ملاحظة اللورد اتلى Lord Attlee عن العلاقة بين الوزراء الاشتراكيين وكبار الموظفين المدنيين - والتي اشرنا اليها في مكان سابق - تعبر عن مخاوف من المعارضة الطبقيّة للإصلاحات الاجتماعية ؛ فيجب ان ننظر الى قوله بأن هذه المخاوف لا أساس لها في ضوء موقف ما بعد الحرب في بريطانيا، حيث استمرت الإصلاحات التي قامت بها الحكومة العمالية لتكتمل سياسات حظيت بقبول واسع أثناء الحرب ، ودون ادخال اى ضوابط ذات طابع راديكالى ؛ وحيث كان التركيب الاجتماعى لقطاع الخدمة المدنية قد شهد بعض التغييرات كنتيجة للتعبئة في وقت الحرب .

ولقد ساهمت الدراسات التاريخية في توضيح أهمية العلاقة بين الصفوة الإدارية والبناء الطبقي . فقد قدم كنجزلى Kingsley في دراسة عن المستوى الأعلى لقطاع الخدمة المدنية في بريطانيا(٢١). قسم

H. J. Lascki, A Grammar of Politics (4th ed., London, (٢٠) 1941) P. 399.

J. D. Kingsley, Representative Bureaucracy (Yellow Springs), 1944. (٢١)

الفكرة القائلة بأن النظام الإدارى فى بريطانيا يعمل بكفاءة ويسر لأن أعضاء الهيئة التنفيذية السياسية ورؤساء قطاع الخدمة المدنية ينتمون الى نفس الطبقة الاجتماعية ولذلك فان لهم وجهات نظر متشابهة فى المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة العامة . وذهب فى تحليله لأسباب ظهور هذا الموقف الى أن القوة والتأثير المتزايدة لطبقة بعينها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية قد منح هذه الطبقة أكبر نصيب فى ممارسة كل من القوة السياسية والإدارية . فالحوار السياسى حول اصلاح قطاع الخدمة المدنية فى منتصف القرن التاسع عشر له نفس اصول وأهمية الحوار السياسى الذى دار حول مذكرة الاصلاح التى قدمت عام ١٨٣٢ . ولقد عبر هذا الحوار عن مظاهر الامتياز والطموح لدى الطبقة الرأسمالية الصناعية . وظهرت هذه المشاعر فى وصف جون برايت John Bright لوزارة الخارجية بأنها « هيئة للترويج الخارجى للاستقرارية » وكذلك فى الملاحظة التى قدمها كاتب مجهول الهوية التى تقول بأنه لا يمكن لأى فرد أن يصل الى مكانة معينة فى ظل حكومة ليس لها تأثير على نطاق الأسرة أو أنها ولدت من خلال زواج غير شرعى . ويمكن أن يكون هذا التفسير التاريخى الذى يربط التغييرات فى تركيب الصفوة الإدارية بالتغييرات فى موقف الطبقات الاجتماعية مفيداً فى فهم أحداث أكثر حداثة . فطالما أن فرص الأفراد الذين ينحدرون من الطبقة العاملة فى دخول المستوى الأعلى لقطاع الخدمة المدنية قد زادت ، فان هذه الحقيقة يمكن أن تفسر بتزايد قوة الطبقة العاملة فى المجتمع ككل ؛ وفى هذه الحالة يمكن أن نتخذ من معدل هذه الفرص خلال فترة من الوقت - مؤشراً مفيداً على التغييرات فى البناء الطبقي فى المجتمع .

وتحتل عملية التوافد الى جماعات الصفوة recruitment of elites أهمية خاصة فى المجتمعات الصناعية التى تطورت نحو صيغة ديمقراطية اشتملت ليس فقط على الحقوق السياسية والتنافس من أجل القوة السياسية ، بل اشتملت أيضاً على مستوى أكبر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، بمعنى المساواة فى الفرص على الأقل . ويمكن القول - كما ذهب فيير - بأن تحقيق قدر من المساواة فى الظروف الاجتماعية

يعتبر شيئاً ضرورياً لنمو البيروقراطية . طالما أن ادخال موظفين جدد وفق الأساس الصارم للقدرة والمؤهلات يمكن تحقيقه فقط عندما تتاح لكل المواطنين - من حيث المبدأ - سبل الوصول الى الوظيفة العامة ، بدلا من قصرها على أعضاء شريحة اجتماعية بعينها . فالواقع أن المذهب الذي ينادى باعتماد الوظيفة على المهارات هو نتيجة منطقية لمبادئ الحرية والمساواة والاخاء . وذهب فيير الى أبعد من ذلك عندما أكد أن انتشار البيروقراطية سوف يؤدي بدوره الى مزيد من المساواة ؛ ولكن نجد أنه من الضروري تعديل هذا التنبؤ الذي تنبأ به فيير ، بالرغم من اعترافنا بأن الافكار الخاصة بالاعتدال والجدارية (الفردية) قد مارست تأثيراً على الحد من الامتيازات الاجتماعية القديمة في إطار التعقيد العلمي والفني للمجتمعات الحديثة . فدخل عناصر جديدة الى الوظائف العامة من خلال الامتحان القائم على المنافسة أو على أساس الشهادات التعليمية لا يمدت مساواة حقيقية في الفرص المتاحة الا اذا حصل أولئك الذين يتمتعون بقدرات متساوية على فرص متساوية لاعداد انفسهم للدخول الى نطاق الخدمات العامة ، وذلك من خلال الحصول على الشهادات اللازمة أو التدريب اللازم لدخول الامتحانات . فالذي يحدث بالفعل أن اختيار الأفراد لشغل المناصب العليا في قطاع الخدمات وفي كثير من المهن ذات الكفاءة المرتفعة ، يتم في معظمه بدون أن يكون الأفراد قد تم اختيارهم للتعليم العالي بالفعل . ويكشف تاريخ مؤسسات التعليم العالي أنها كانت مقصورة على أفراد من الشرائح العليا في المجتمع . والمحقق أنها قد لعبت دوراً رئيسياً في المحافظة على استمرار الفروق الطبقة ينسأهز الدور الذي لعبته مظاهر عدم المساواة في الحقوق الدينية والسياسية في ذلك .

وسوف تفيد دراسة عملية توافد أعضاء جدد الى المستويات العليا في قطاع الخدمات ، في القاء الضوء على عمليات الحراك الاجتماعي في المجتمع . فسوف توضح الى أي مدى توجد مساواة في الفرص في أحد القطاعات الهامة في المجتمع ، واذا ما غطت مثل هذه الدراسة فترة من الوقت فربما تكشف عن درجة واتجاه التغير . ومن الممكن أن تضفي دراسة عملية التوافد الى جماعات صفوة بعينها معلومات مفيدة

لتلك المعلومات التي يتم الحصول عليها من طريق الدراسات العامة للحراك الاجتماعي للسكان ككل ؛ ففي الوقت الذي يتعرض فيه ذلك النوع الأخير من الدراسات للحصول الكلية لأشكال مختلفة من الحراك (بين الشرائح الاجتماعية المتقاربة وبين الشرائح الاجتماعية المتباعدة) ، فإن دراسة عملية التوافد الى جماعة صفوة بعينها سوف يكشف عن معدل الحراك طويل المدى . وفي هذه الحالة فإن فرص الصعود المباشر من الأوضاع الاجتماعية المنخفضة الى الأوضاع الاجتماعية المرتفعة يجب أن تحظى بأهمية خاصة ، ذلك لأن هذه الفرص تلعب دورا أساسيا في تشكيل حكم الفرد على طبيعة النسق الطبقي سواء اكانت طبيعة مفتوحة أم مغلقة ، وبالتالي طابع ومدى الوعي الطبقي .

ومن المحتمل أن يكون لمعدل الحراك الاجتماعي تأثير هام على الصفوة الادارية نفسها ، فلو نتج عن التغيرات في عملية التوافد الى الصفوة أن أصبحت الصفوة تستلقي اعضاءها الجدد باعداد كبيرة من طبقات وشرائح اجتماعية عديدة ، فإن الروابط التي توجد بين اعضاء الصفوة لن تنتج أبدا عن مظاهر التماثل في الاصول الاجتماعية ، وإنما من المحتمل أن تنتج بصفة رئيسية عن التماثل في المهنة وفي الخبرات التعليمية التي تؤدي الى هذه المهنة . وفي هذه الحالة ، فإن كبار الموظفين سيصبحون اكثر وعيا بانفسهم كصفوة مهنية ، أكثر من كونهم اعضاء في طبقة اجتماعية تقليدية ؛ وربما يؤدي ذلك - في ظروف مجتمع بعينه - اما الى تعزيز فكرة « الحياد الميأسي » (بحيث تفهم المهنة في ضوء القدرة الفنية وليس في ضوء القوة) ، أو الى تطور اسرع للصفوة الادارية كجماعة قوة جديدة ، أو حتى كطبقة جديدة اذا ما ارتبطت بجماعات أخرى . ولقد أصبح هذا الاحتمال الأخير موضوعا أساسيا لكثير من المناقشات الحديثة حول « حكم الخبراء » - التكنوقراطيين والبيروقراطيين ، وهو نفس الموضوع الذي كان وراء تحليل فيبر للتغيرات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة .

الفصل العاشر

الاتساق والانقسام في جماعات الصفوة

في الهند (١)

لم تعظ جماعات الصفوة في الهند بعد بدراسة دقيقة . ولذلك فإن البيانات المتاحة غير كافية وهي موزعة على موضوعات عديدة مثل تركيب جماعات الصفوة ، وتوافد عناصر جديدة اليها ، والعلاقات فيما بين هذه الجماعات ، ودرجة هيبتها وتأثيرها ، ومدى انفصالها عن الجماهير ، ودرجة ترابطها الداخلي . ومن ثم فإن هذا الفصل ذو طبيعة استكشافية . وسوف نحاول أن نتعرف على بعض العناصر الهامة التي تؤدي إما الى الاتساق أو الانقسام في جماعات الصفوة في الهند ، وأن نجمع بعض خيوط المعرفة التي يمكن اشتقاقها من الدراسات الحديثة (٢) .

ومن الأهمية بمكان أن نوضح بادية ذي بدء بعض الفروق العامة بين جماعات الصفوة في الهند ونظيرتها في المجتمعات الصناعية . وبإمكاننا أن نميز - طبقاً لما ذهب إليه درامسة شهيرة (٣) - بين خمس

(١) أعيد نشره من المصدر التالي :

Philip Mason (ed) *India and Ceylon : Unity and Diversity* (London, 1967).

(٢) ناقشت الخصائص العامة لجماعات الصفوة ودورها في البلدان النامية في كتابي *المنون و الصفوة والمجتمع* ، (النشر في لندن عام ١٩٦٤) كما ناقشت حالة الهند بصفة خاصة في المصدر التالي :

" *Modern Elite in India* " Chapter IX of *Toward a Sociology of Culture in India* (edited by T. K. N. Unnithan, Indra Deva and Yogendra Singh (New Delhi, 1965).

R. Aron, " *Social Structure and the Ruling class* " (٣)
British Journal of Sociology, Vol. 1, Nos 1 and 2 (March, June, 1950).

جماعات للصفوة : القادة السياسيون ، والمديرون الحكوميون ، وأنهيمنون على شئون الاقتصاد (رجال الأعمال والادارة) ، وقادة الجماهير (وبصفة خاصة زعماء نقابات العمال ، وقادة العسكريون ، وبالتطبيق على الهند نجد أن ليس لكل الجماعات نفس الأهمية ، فلم تتطور - للأسباب التي أوضحها ميزرا Mizar في كتابه الطبقات الوسطى في الهند - طبقة برجوازية حقيقية ؛ وبالرغم من أن رجال الأعمال الافراد وبعض جماعات المصلحة قد يستموزون على قدر من التأثير السياسي ، فإنه لا يبدو في الوقت الراهن أن هناك صفوة من رجال الأعمال تمارس ذلك النوع من التأثير السياسي والاجتماعي الحامص الذي يظهر بوضوح في المجتمعات الغربية . ومثل ذلك يقال عن زعماء نقابات العمال الذين لم يشكلوا بعد صفوة ذات أهمية ، وذلك بسبب النمو البطيء للنقابات والطابع الزراعي والريفي الذي يميز المجتمع الهندي . أما موقف القادة العسكريين فإنه أقل وضوحا . فلقد كان بإمكاننا القول منذ سنوات قليلة بأن الدور السياسي للقادة العسكريين في الهند لا يعتبر دورا هاما على خلاف الكثير من الدول النامية الأخرى ؛ ولكن الصراعات على الحدود مع الصين وباكستان والانفاق المتزايد على النواحي العسكرية قد أدى الى تغيير الموقف ، وأصبح موقف الصفوة العسكرية في الهند الآن بحاجة الى إعادة نظر .

أما جماعتنا الصفوة اللتان تحظيان بأهمية بالغة فهما : القضاة السياسيون وكبار موظفي الحكومة . فقد تحملت هاتان الجماعتان المسؤولية الامامية في التطور الاقتصادي والاجتماعي في الهند . ومن المتوقع أن يستمر في تحمل هذه المسؤولية في المستقبل القريب . وسوف ينصب جل اهتمامنا هنا على وضع هاتين الجماعتين في المجتمع الهندي . ومع ذلك فهناك جماعة أخرى تستاهل قدرا من الاهتمام : تلك هي جماعة المثقفين . فالمثقفون يحتلون - في كل المجتمعات المتعلمة على أقل تقدير - مكانا هاما سواء كانوا كتابا أو خبراء أو مفكرين أيديولوجيين ؛ ولقد اضحى المثقفون في المجتمعات الصناعية الحديثة أكثر تأثيرا سواء كخبراء في مجال العلم والتكنولوجيا والادارة الاقتصادية ، أو كمفكرين أيديولوجيين مسئولين داخل النظم الديمقراطية عن صياغة أفكار ومذاهب

اجتماعية والتعبير عنها . غير أنه من المحتمل أن يحتل المثقفون وضعا أكثر أهمية في البلدان النامية ، فهم من ناحية اقلية تمتلك المعرفة العلمية والفنية ، وهم من ناحية أخرى يعملون - كمفكرين ايدولوجيين - على دفع الحركات الراديكالية نحو الدعوة الى التغيير الاجتماعى .

وربما يوحى لنا العرض السابق بأنه مادامت لا توجد في الهند سوى جماعات صفوة قليلة على المستوى القومى - أهمها على الاطلاق القادة السياسيون وكبار موظفى الحكومة - فانه من المحتمل الا يوجد سوى قدر من المنافسة بين جماعات الصفوة يقل بكثير عن نظيره فى المجتمعات الغربية . ويمكن اشتقاق نفس النتيجة من مجال القيادة السياسية نفسها . فالهند « ليست دولة ذات حزب واحد » ، وإنما هى « نظام يسيطر فيه حزب واحد » (٤) فى عدم وجود منافس فعال لحزب المؤتمر الحاكم . وفى مثل هذه الظروف من المحتمل أن تظهر الانقسامات

داخلى جماعات الصفوة ذاتها ، ويصبح ذلك أمرا سهلا عندما تكون هناك بالفعل خلافات اجتماعية رئيسية - كتلك المتعلقة بالطائفة واللغة - تعمل بمثابة أساس تقوم عليه الانقسامات السياسية . ولقد اشار كثير من الدارسين الى مظاهر الانقسام الحاد فى جماعات الصفوة فى الهند المعاصرة . واهتم هؤلاء الدارسون بنوعين من الانقسامات هما : الانقسام بين دعاة التقليد ودعاة التحديث من ناحية ، والانقسامات الاقليمية من ناحية أخرى ؛ وسوف أبدأ بمناقشة هذين الموضوعين .

بذكر التمييز بين التقليد والحداثة دائما عند الحديث عن البلدان النامية ، غير أنه ليس من السهولة بمكان تحديد الخط الفاصل بينها بدقة . وسوف لا يكون هذا التمييز مفيدا إذا ما قصد به فقط المقابلة بين الشكل المستقر القديم وظروف التغيير الراهنة ؛ فمثل هذا التمييز لا يبدو أن يكون نوعا من التعارض الكورولوجى (التتابعى) البسيط .

(٤) استخدم هذه العبارة موريس - جونز من مؤلته لطفى :

W. H. Morris - Jones, *The Government and Politics of India* (London, 1964).

وبصفة عامة ، فان التمييز بين التقليد والعداثة يصيغ خبرة البندان الأوربية الغربية في تحولها من الاقطاع الى الرأسمالية الحديثة ، من النظام القديم الى النظام الحديث . ونجد على أحد شقي هذا الانقسام نمطا من المجتمع يسود فيه الفكر الدينى ، ويكون فيه التغيير التكنولوجى والاقتصادى بطيئا ، والحركة بين الشرائح الاجتماعية محدودة ، بل أن هذه الشرائح نفسها تكون منفصلة بعضها عن البعض الآخر ؛ ونجد على الشق الآخر نمطا من المجتمع ينتشر فيه التفكير العلمانى ، وتحظى فيه التكنولوجيا والعلم بأهمية كبيرة ، ويوجد به قدر ملحوظ من الحراك الاجتماعى بين الشرائح الاجتماعية المختلفة . ومن هذا المنطلق يمكن أن نجد تعارضا بين النظام التقليدى فى المجتمع الهندى - وخاصة المجتمع الهندوسى - والنظام الجديد الذى نشأ مع دخول التصنيع والديموقراطية السياسية . والسؤال الذى يترتب على ذلك مباشرة هو : هل توجد الآن أى جماعات صفوة تقليدية مؤثرة ؟ يبدو لنا أن الملاحظة التى قدمها ماكرجى Mukerji تصدق فى هذا المجال حيث ذهب الى القول بأن « جماعات الصفوة القديمة قد اختفت فى كل مكان ، ولكنها ما تزال موجودة هنا ؛ فلا يمكننا التعرف على أى جماعات جديدة باستثناء رجال السياسة المحترفين والبيروقراطيين فالصافطة على البراهمنية (النظام الهندوسى) Brahminism كمجال اهتمام اجتماعى حاضر فى هذا العالم يعتبر حلما قديما ٠٠٠ ويمكن لعشرة من الرؤساء أن يفسلون اقدم عشرة آلاف من أعضاء الطائفة البراهمية غير أن الهيئة التى كان يتمتع بها عضو الطائفة البراهمية فى مجال السياسة لا يمكن استعادتها » (٥) . فلم تظهر حركات اجتماعية وسياسية براهمية ذات أهمية ، وحتى أكثر الجماعات الدينية تقليدية قد حولت اهتمامها بشكل متزايد الى أنشطة الرفاهية الاجتماعية ذات الطابع الحديث .

ويعنى غياب أى جماعات صفوة تقليدية متميزة - فهى الأحزاب السياسية القائمة على أساس طائفى لا تعتبر أحزابا تقليدية كلية حيثما

تمتلك قدرا من المقدرة السياسية - يعنى أن التعارض بين التقليدية والحدثة - بالشكل الذى يبدو عليه الآن - يجد تعبيراً عن نفسه داخل جماعات الصفوة المسيطرة نفسها . ويمكن تحديد إبعاد هذا التعارض فى الحياة السياسية ، غير أنه لا يمكن تقييمه بسهولة . فقد ظهر فى حزب المؤتمر الى حد ما من خلال الخلافات بين نهرو وغاندى - ولكن غاندى لم يكن مجرد رجل تقليدى ، كما لم يكن نهرو مجرد رجل من دعاة التحديث . ويظهر هذا التعارض فى الوقت الحاضر من خلال تعاضب أساليب أو مصطلحات مختلفة فى مجال السياسة : السياسة الحديثة ، السياسة التقليدية ، السياسة المقدسة (أو الدينية) إذا ما استخدمنا المصطلحات التى قدمها موريس جونز(٦) . ويمثل نظام الديموقراطية البرلمانية والمحاكم والادارة العليا النظم للسياسة الحديثة . أما الجوانب التقليدية للسياسة فإنها توجد على مستوى القرية حيث تلعب كل من الطائفة والقرابة والتحصن دورا هاما . وتتمثل الجوانب المقدسة (الدينية) فى السياسة فى مجموعة المثل الدينية القديمة : وقد كانت تشكل أحد عناصر التفكير السياسى لغاندى ، ويعبر عنها بشدة هذه الايام كل من فينوبا بوهاف Vinoba Bhave ج . ب . نارايان J. P. Narayan

ويشير هذا التباين فى الاساليب السياسية بصورة أولية الى وجود مستويات أو مناطق للممارسة السياسية متفلكة على نفسها الى حد ما ومستقلة بعضها عن البعض الآخر . ولقد أوضحت هذه النقطة دراسة عن ولاية أورسا Orissa أجراها ف . ج . بيلى (٧) F. G. Bailey ، بل أن هذه الدراسة أضافت بعض الملامح الأخرى . فرق الكاتب بين نطاق السياسة الخاص بالصفوة وهو نطاق حكومة المقاطعة ، وبين نطاق السياسة على مستوى القرية . فالأول يمثل المستوى الحديث والثانى يمثل المستوى التقليدى . غير أن هناك أيضا منطقة وسطى تمثلها الدائرة الانتخابية حيث يتقابل كلا الطرفين ويتكيف كل منهما مع الآخر . وذهب

Morris - Jones, op. cit., P. 52.

F. G. Bailey, Politics and Social Change : Orissa in 1959
(Berkeley, 1963).

(٦)

(٧)

يبلى الى ان الانشطة السياسية للولاية والدوائر الانتخابية تميل أثناء هذه العملية الى امتصاص وتحويل (بمعنى تحديث) هذه القرى . وتبدو الصفوة نفسها على انها اقرب الى الترابط (التماسك) - من الناحية الاجتماعية والسياسية - الأمر الذى جعل يبلى يتساءل عما اذا كان يمكن النظر الى هذه الصفوة كطبقة وسطى ، تقف فى مقابل طبقة الفلاحين او العمال المعدمين فى الريف او عمال الصناعة فى أورسا ، (٨) وهذه فكرة مرفوضة على أساس انه لا توجد جماعة مشتركة Corporate group من الفلاحين والعمال - وبالتالي لا يوجد شكل محدد لصفوة مضادة داخل الولاية - وايضا على أساس ان وحدة الصفوة يظهر بجلاء فى علاقتها بالجماعات الخارجية ، وبالصفوات فى الولايات الاخرى وبحكومة بلهى .

ولقد اظهرت دراسة حديثة عن القيادة السياسية فى ولاية اوتر براديش Uttar Pradesh ان حزب المؤتمر يحوى صفوة تنتمى الى الطبقة الوسطى وتعتمد فى قوتها السياسية على حيابة الملكية ؛ حيث كتب يقول :

« نمت القيادة ومصادر التدعيم السياسى لتنظيمات حزب المؤتمر المحلية فى الأربع مقاطعات الريفية التى درست من كبار المزارعين من طائفتى الزامندارس Zamindars والتاليوكدارس Talukdars ومن صغار ومتوسطى اعضاء الزامندارس السابقين . فالقوة فى الريف تعتمد على ملكية الأرض . وتعتمد قوة حزب المؤتمر على شبكة من العلاقات - تقام من خلال قيادة الحزب وسيطرته على الحكومات الاقليمية والتنظيمات التعاونية - مع الجماعات ذات التأثير المحلى فى القرى ، أى مع هؤلاء الذين يملكون الأرض » (٩) .

وتتهدد وحدة هذه القيادة باستمرار من خلال الصراعات الطائفية

Ibid., P. 228.

P. R. Brass, *Factional Politics in an Indian State : The Congress Party in Uttar Pradesh* (Perkeley, 1965) P. 229.

(٨)

(٩)

وهي أحد الملامح التقليدية في المجتمع الهندي . والتي ترتبط بمخالفات التسايع والتبوع Patron - Client relationships كالعلاقة بين المالك والمستاجر ، والحامى وعميله ، والقائد ومجتمعه المحلى (وتتضمن هذه العلاقة الأخيرة مظاهر الولاء الطائفى غير أنها تمتد الى أكثر من طائفة واحدة) . ولقد تفاقمت الصراعات الطائفية فى ولاية أوتر براديش لأن السيادة السياسية لحزب المؤتمر لم يواجهها أى مظهر من مظاهر التحدى . وعندما يوجد مثل هذا التحدى - كما هو الحال فى أحد المقاطعات التى يسيطر عليها حزب سواتانترا Swatantra Party - توحد الجماعة الحاكمة من صفوفها وتنكمش النزعة الطائفية .

أما على المستوى القومى فإن على الصفوة السياسية - وخاصة حزب المؤتمر الحاكم - أن تتعامل مع النمط التقليدى للسياسة فى القرية من ناحية ومع النمط المقدس (الدينى) للسياسة المرتبط بالحركة البوذية من ناحية أخرى . ولكن يبدو هنا أيضا - كما فى ولاية أوريسا وأوتر براديش - أن تأثير السياسة الحديثة كما تمارسها الصفوة هو تأثير حاسم ، وفى نفس الوقت لا يوجد دليل قاطع على وجود أنقسام داخل الصفوة ذاتها بين دعاة التحديث ودعاة التقليد . فمما لاشك فيه أن هناك بعض قادة حزب المؤتمر ممن يظهرون اهتماما بالغا بحماية الأبقار ومنع المشروبات الكحولية ، بينما يهتم البعض الآخر بصناعة الصلب والتزود بالمعدات العسكرية ، ولكن هذه الخلافات لم تخلق أى صراعات أساسية . وإذا كان لنا أن نشير الى موضوع واحد من الموضوعات التى تعد مصدرا للانقسام فى الوقت الحاضر ، فإننا نشير الى الاختلافات فى الرأى حول المدى المرفوب فيه من المشروعات العامة فى مقابل المشروعات الخاصة ، أو بشكل أكثر عمومية ، الاختلافات حول المزايا المرتبطة بالاشتراكية والرأسمالية كصورتين للمجتمع - وتعد هذه الخلافات مسألة حديثة بكل المقاييس .

ولما يظهر التعارض بين التقليد والتحديث فى قطاع كبار الموظفين والقادة العسكريين ، ذلك لأن كلا من الجماعتين تعد حديثة فى تعليمها ،

والانشطة التي تمارسها ، ونظرتها المهنية . أما وضع المثقفين فانه مختلف
واكثر تعقيدا . فقد شكل المثقفون في معظم المجتمعات الحديثة فئسة
اجتماعية اكثر تعديدا ، ظهرت داخلها جماعات متنوعة تتعايش مع بعضها
البعض أو تتنافس مع بعضها البعض . وظهر منذ القرن الثامن عشر
وحتى الوقت الحاضر - في المجتمعات الغربية - خط اساسي للانقسام
يفصل بين المثقفين المحافظين والمثقفين الراديكاليين . ولقد اكتمل هذا
التعارض بين المحافظين والراديكاليين ، أو تدعم كما يحلو للبعض أن يقول،
من خلال التمييز بين علماء العلوم الطبيعية وعلماء الانسانيات . ومن
الممكن ان نجد انقسامات من هذا النوع في الهند المعاصرة ؛ كان نرى -
على سبيل المثال - في رام موهان روى Ram Mohan Roy حدا اعلى
لطبقة مثقفة راديكالية وصلت الى اكمال نضجها اثناء النضال من اجل
الاستقلال ، أو ان نلاحظ تشكل طبقة جديدة من المثقفين من خلال ادخال
العلم الغربي ونظم الجامعات الغربية الى الهند . غير أن هذه التطورات
في الثقافة الهندية لم تنتج بعد هذا التعارض الدقيق في المذاهب الفكرية
الذي حدث على نطاق واسع في كثير من البلدان الاوربية . فلم تظهر
هناك معارك على اصدار كتب مختلفة ، ولم تظهر جماعة مؤثرة من
الفلاسفة ، كما لم يوجد صراع عام بين العلم والدين ويجب أن يفسر
ذلك من خلال الحقيقة التي مفادها أن الفكر الغربي قد دخل الى الهند
من خلال القوة الاستعمارية الحاكمة ، وتم نشره بلغة اجنبية ؛ الأمر الذي
ترتب عليه امكانية النظر الى الاستقلال على أنه يطالب بتأكيد الثقافة
التقليدية ، مع تفسيرها بطرق جديدة وادخال بعض العناصر المستعارة
من الغرب ، على أن تظل هندية بصفة اساسية . وما يزال هذا التنافس
بين التراث الداخلي والتراث الأجنبي مستمرا ، ويتبدى في المناقشات
الدائرة حول استخدام اللغة الانجليزية ، بالرغم من أنه قد فقد حذته التي
كان يتميز بها في الاجيال الأولى ؛ اجيال طاغور ونهرو . ولقد عبر
ديساي Desai تعبيرا جيدا عن هذا التنافس عندما كتب يقول :
« ان ما نمتلكه هو ايدولوجية ذات توجيه هندي متأثرة بالغرب وهي
الايولوجية التي تنتمي اليها الجماهير العريضة من المثقفين الجدد » .

وبناء عليه ، فليس لدينا - من الناحية الايديولوجية - اكتساب اصيل
لصفات الغرب ، (١٠) .

ومن الناحية الأخرى فإن الديانة البراهمية - والتي تعبر عن الوحدة
الثقافية للمجتمع التقليدي - لا تتلق في جوانب عديدة مع ظروف الحياة
في المجتمع الصناعي النامي ، ولذلك فقد فقدت الكثير من جدواها . ومع
ذلك فأننا لا يمكن ان ننكر التأثير الذي ما تزال تمارسه الديانة البراهمية ،
فكما لاحظ سيريفاس Sirinvas في مناسبات عديدة (١١) ، فإن
عمليات اكتساب صفات الغرب Westernization ونشر اللغة
المانسيكرتية Sanskritization يسيران جنبا الى جنب في الهند
الحديثة . وبناء عليه فإنه في الوقت الذي يتحول فيه اعضاء الطوائف
العليا الى أفراد نوى ثقافة غربية - ليس على نمط الانسان الغربي
تماما - يفوض اعضاء الطوائف الدنيا في النمط التقليدي للمجتمع من
خلال تبني المذاهب البراهمية وكذلك الممارسات العملية المرتبطة بها .
والنتيجة هي خليط من الأفكار الحديثة والتقليدية ، أكثر من كونها مواجهة
بينهما .

ويبدو هذا الأمر غريبا خاصة حيثما يتوقع ان تعود القيم الحديثة
دون منازع ، كما نرى في مجال العلوم الاجتماعية . فغالبا ما يذهب
البيعض الى ان الباحث في علم الاجتماع او الانثروبولوجيا - او حتى علم
الاقتصاد - يحتاج اذا كان يعمل في الهند الى التعرف عن قرب على
المجتمع التقليدي ، بصرف النظر عن المادة التي يدرسها . وقد ذهب
ماكرجي في هذا الصدد الى القول بأن :

I. P. Desai, " The New Elite " in Towards a Sociology of (١٠)
culture in India, op. cit, P. 154.

(١١) انظر على سبيل المثال أعماله التالية :
Caste in Modern India and other essays (Bombay, 1965) Chapter
2, "a Note on Sanskritization and Westernization" and also
"changing Institutions and values in Modern India " , in Towards
a Sociology of culture in India (op. cit).

• الواجب الأول والملح الملقى على عاتق علم الاجتماع الهندي ...
 هو دراسة التراث الهندي ، وأكثر من هذا ، ... فإنه ليس كافيا أن
 يكون عالم الاجتماع الهندي عالم اجتماع فقط ، بل يجب عليه أن يكون
 هنديا أولا وقبل كل شيء ، فعليه أن يشارك في الطرق الشعبية ،
 والاعراف ، والعادات الاجتماعية والتقاليد بهدف فهم النسق الاجتماعي
 وما وراء النسق الاجتماعي . أن على الباحث أن يfokus في التراث
 الهندي الاعلى منه والادنى ، وبالنسبة للجوانب العليا من التراث فإن
 اللغة السنسكريتية تلعب دورا فائق الأهمية (١٢) .

والحقيقة أن مثل هذا الالتزام لم يوجد عند علماء الاقتصاد السياسي
 وعلماء الاجتماع الاوائل في الاقطار الاوربية ، فلم يطرح أحد منهم مثل
 هذا الالتزام ، كما لم يفترض هؤلاء العلماء أن من واجبهم أن ينغمسوا
 في ثقافة اوريا الاقطاعية قبل أن يقدموا على بحث المشكلات المترتبة على
 ظهور الرأسمالية . ويكشف الاختلاف بين الموقف في اوريا والموقف في
 الهند عن مدى تأثير الأفكار التقليدية على الفكر الاجتماعي الهندي ذلك
 التأثير الذي ينتج مركبا لا هو بالتقليدي ولا هو بالحديث .

وقد يكون من الضرورة بمكان أن ندرس تطور المهن الفكرية وتطور
 الثقافة الحديثة في الهند بشكل أكثر دقة (١٣) وذلك قبل أن نصدر حكما
 على الصورة التي سيكون عليها التأليف بين الفكر التقليدي والفكر
 الحديث . غير أن هذا التأليف قائم في الوقت الحاضر ، فلم تعد جماعة
 المثقفين مشغولة بالصراع بين دعاة التقليد ودعاة التحديث ، والخلاف
 الأكثر ظهورا هو الخلاف بين الثقافات الاقليمية ، ولذلك فإن علينا أن
 نكشف عما يترتب على النزعات الإقليمية من آثار . عرض سيليج

MuKerji, op. cit; P. 232 - 3.

(١٢)

(١٣) من أكثر المجالات شمولا حتى الآن محاولة ادوارد شيلز : انظر

E. Shils, *The Intellectual Between Tradition and Modernity : The Indian Situation*, (The Hague, 1961).

هاريسون (١٤) Harrison في أحد كتبه لما اسماه بمخاطر البلقنة في الهند ويسير رأيه على النحو التالي : تشتمل الهند على مناطق ثقافية متعددة تجمعت مع بعضها سويا في الماضي من خلال اللغة السنسكريتية والصفوة البراهمية القومية . ثم بعد ذلك من خلال سيطرة الصفوة الادارية السياسية البريطانية (أو ذات التعليم البريطانى) وكذلك انتشار اللغة الانجليزية . ومنذ تحقيق الاستقلال ، لم تعد اللغة الانجليزية لغة قومية ، غير أن المناادة باحلال اللغة الهندية (Hindi) محلها قد لاقى تصديا ومعارضة ؛ فى الوقت الذى بدأت فيه الثقافات واللغات المحلية تطل برأسها من جديد . ومن شأن هذه التطورات أن تخلق حدودا قوية بين المناطق اللغوية ، وتعمق عملية الحراك على المستوى القومى ، وتعمق الولاءات المحلية ، وتثير نوازح المطالبة بمزيد من الاستقلال الذاتى الإقليمى ، وفى النهاية فانها قد تؤدي الى زيادة الحركات الانفصالية .

وبناء عليه فلا يمكن انكار قوة الولاءات اللغوية المحلية ، كما لا يمكن انكار أهمية الثقافات المحلية . ولقد اتضحت الولاءات الاقليمية من خلال الاصرار الجماهيري على اقامة ولايات محلية يقوم تقسيمها بناء على المناطق اللغوية الاساسية ، الأمر الذى ترتب عليه اقامة ولاية اندھارا Andhra وتاسيم ولاية بومباى الى ولايتي جيجارات Gujarat ومھاراشترا Maharashtra وأخيرا تقسيم البنجاب الى ولايتين احدهما تتحدث اللغة البنجابية والأخرى تتحدث اللغة الهندية (Hindi) أما أهمية الثقافات المحلية فقد اتضحت من خلال الحقيقة التى مفادها انه بالرغم من أن أحدا لم يتحدث عن النهضة الهندية (أو أحياء الثقافة الهندية) ، فإن النهضة البنغالية (أحياء ثقافة البنغال) قد لاقى اعترافا عالميا منذ أوائل هذا القرن ، هذا فضلا عن أن أحياء الادب والموسيقى والرقص فى الوقت الحاضر يعد ظاهرة محلية أساسا . وبالرغم من ذلك فان نتائج دراسة سيليج هاريسون - وخاصة الماثلة التى اقامها بين

S. S. Harrison, *India : The Most Dangerous Decades*, (١٤)
(Princeton, N. J., 1960). especially ch. 111 " The New Regional Elites " .

الموقف في الهند والموقف في أوروبا الغربية عندما ظهرت الدول البلقانية بعد الحرب العالمية الأولى - هذه النتائج ليست معصومة من النقد .
 فأولا فالوحدة الثقافية في الهند تعتبر أقدم جذورا من الوحدة الثقافية في امبراطورية هابسبورج . وإذا كان الاحساس بهذه الوحدة قد أصبح - في الايام الأخيرة - اضعف عن ذي قبل ، فإنه ما يزال يمثل عنصرا لا يمكن اهماله . ومن الناحية الأخرى ، فإنه من الخطأ المبالغ في الحديث عن درجة الوحدة التي كانت قائمة في الماضي ، واهمال العوامل الجديدة التي أسهمت في تحقيق الوحدة ، والتي ظهرت في السنوات الأخيرة . فالوحدة الثقافية في الهند قبل فترة الحكم البريطاني لم تدعمها - لوقت طويل - سلطة سياسية وادارية تقوم على أساس علماني فوق كل الاراضي الهندية . فلم تظهر حكومة مركزية وادارية مركزية فعالتين إلا في الوقت الحاضر . وأصبحت الحكومة أكثر قوة في العقود الماضية وبعد أن اقيمت على أساس من الموافقة الشعبية .

ثانيا : يجب أن نتذكر أن الهند تعتبر - ويقصد - دولة فيدرالية وليست دولة واحدة . وفي نسق سياسي من هذا النوع ، من الطبيعي أن يتم التأكيد على حقوق الولايات التي تشكل الدولة الفيدرالية ، ومن الواضح أن الولايات الهندية أكثر تشددا وأكثر الحاحا في صراعها مع الحكومة الفيدرالية من نظيراتها في « الولايات المتحدة الأمريكية » ، وكندا على سبيل المثال . ثالثا : من المفضل أن نذهب الى القول بأن الولايات اللغوية المنتشرة في الهند تعتبر شيئا استثنائيا ، أو أنه يمكن مقارنتها بالولايات اللغوية التي كانت منتشرة في أوروبا الشرقية منذ نصف قرن مضى . فقد ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية صراعات عنيفة في بلجيكا بين الجماعتين اللغويتين الموجودتين هناك ؛ كما ظهر في بريطانيا نمو ملحوظ للقومية الويلزية (نسبة الى اقليم ويلز في بريطانيا) ؛ وتلجرت في مقاطعة كويبك Quebec في كندا حركة قومية قوية على يد اقلية لغوية متمركزة في هذه المقاطعة ، وشكلت بذلك جناحا انفصاليا نشيطا . وبمطابق حالة كندا مثالا يقف على طرف نقيض من الموقف في الهند . فالاصول الثقافية للجماعات الفرنسية الكندية والانجليزية الكندية ، تعتبر اصولا أكثر تنوعا في معظمها من الاصول

الثقافية للجماعات المحلية فى الهند ؛ فأحد هذه الجماعات ذات اصول لاتينية ، واخرى ذات اصول انجلو - ساسكونية ، وثالثة ذات اصول كاثوليكية ، ورابعة تدين بالبروتستنتية . ومع هذا يجب أن نبرز الحقيقة التى مؤداها أن هناك جماعتين لغويتين ، ومن ثم فإن بالإمكان تطبيق سياسة للدمج اللغوى والثقافى بين الجماعتين ، بل إنها مدعاة للتنازل . أما فى الهند فإن هناك أربع عشرة جماعة لغوية ، ويبدو أن الحل الوحيد للمشكلة اللغوية ينحصر فى إقامة لغة قومية بجانب اللغات المحلية . ولا يمكن التنبؤ الآن بما إذا كان ذلك اصعب أو اسهل من عملية الدمج اللغوى .

ليس هناك شك فى أن وجود مناطق ثقافية مميزة ، وهى المناطق التى تفصل أيضاً - ويقدر معين - الكيانات السياسية ، يؤثر على تركيب وانشطة جماعات الصقوة . بيد أن المسألة التى تحتاج الى فحص دقيق هى الى أى مدى يترك وجود هذه المناطق الثقافية آثاراً ثقافية على المجتمع . فلنحاول - أولاً - أن نلقى الضوء على تأثيراتها على الحياة الفكرية . من المحقق أن تأثير الثقافة الاقليمية على بعض المجالات الفكرية - فى الأدب والموسيقى مثلاً وحتى فى كتابة التاريخ - قد يكون له أهمية كبرى . ومع ذلك يبقى هناك عنصر مشترك يوحد بين الثقافات المختلفة طالما أنها تستقى من منبع مشترك يتمثل فى مجموعة من الموضوعات الاساسية المشتقة من الهندوسية . وإذا كانت الديانة الهندوسية نفسها سوف تتخلص بسرعة مع تفكك نظام الطوائف - كما يفترض الدأرمون - فليس هناك من مبرر للافتراض بأن التراث الثقافى المتراكم المرتبط بالهندوسية سوف يختفى بشكل مباشر ، بنفس طريقة اختفاء الثقافة التى اذكتها المسيحية فى الأمم الغربية الحديثة التى تتميز بسيطرة العلمانية . وفضلاً عن هذا فإن هناك كثيراً من مجالات الحياة الثقافية لا تتأثر بشكل حاسم بالثقافة الاقليمية ، فالعلم الطبيعى ليس له طابع قومى أو اقليمى ، وحتى العلوم الاجتماعية فإنها قابلة للتطور وفق خطوط تجعلها جزءاً من هيكل معرفى عالمى ، بالرغم من المحاولات التى تبذل لربطها بالتراث الهندى .

ولا يبدو أن هناك على هذا المستوى أية عقبات أمام الحركة الحرة للمثقفين في كل أرجاء الهند . وسوف يصبح هذا أمرا سهلا من خلال استخدام لغة قومية واحدة في التعليم العالي ؛ كما أن انتشار اللغة الهندية (Hindi) في المناطق التي لا تتكلم هذه اللغة ، بجانب الاستخدام المستمر للغة الانجليزية ، يؤدي بنا الى القول بأنه مهما تكن المصاعب أمام الحركة الحرة للمثقفين فإنه يمكن تذليلها . فالثقافة الادبية والفن يعتمدان اعتمادا كبيرا على اللغة المحلية ؛ أما العلم والتكنولوجيا والإدارة بصورتها الاقتصادية والسياسية فلا تعتمد على هذه اللغة . وإذا كان لنا أن نحدد مدى الانقسامات الاقليمية بين الصفوة المثقفة فإنه من الامة بمكان أن نكشف عن درجة الحراك الجغرافي لجماعات مثل اساتذة الجماعات والطماء والصحفيين وهل تتزايد درجة الحراك هذه أم تتناقص . اشعار سرينيفاس Srinivas الى أن الحج الى الأماكن المقدسة (في الهند) قد ساعد على توحيد المجتمع الهندي ؛ فالهجاج لا يعبأون بالحوجز اللغوية ، ولا بالفروق في العادات والأعراف ؛ بل أنه يبدو أن هؤلاء الهجاج يستمتعون بالتنوع الثقافي في الهند ، (١٥) ويمكن أن يتدعم هذا العنصر المحقق للوحدة في الهند الحديثة من خلال حراك المثقفين ؛ فمن الجدير بالملاحظة أن اساتذة الجامعات - على سبيل المثال - أصبحوا يمانون التأكيد المفرط على الثقافة الاقليمية وخاصة فكرة الاستخدام الشامل للغة المحلية في التعليم العالي .

أما في المجال السياسي ، فقد أوضحنا من قبل أن هناك جماعات صفوة اقليمية . غير أن هذه الجماعات تندمج اندماجا كبيرا في النسق السياسي القومي . فالاحزاب السياسية الرئيسية هي احزاب قومية ، وحتى في حالة تركيز قوتها في بعض المناطق الاقليمية في الوقت الحاضر - مثل تركيز حزب سواتانتر Swatantra في منطقة جيوجارت Gujarat والحزب الشيوعي في منطقة كيرالا Kerala فإن هذه الاحزاب ما تزال

تتنافس على حيازة القوة في كافة أرجاء الهند . وبناء عليه فإن القادة السياسيين لا يستطيعون الفكك من الارتباط بالسياسة على المستوى القومى ، بل أن معظم أعضاء الصفوة المحلية يتوقون الى ان يصبحوا قادة على مستوى قومى . ويهتم رجال السياسة على مستوى حكومة الولاية اهتماما بالغا بتطور الاقليم الذى ينتمون اليه ، وهم يدخلون باستمرار فى صراع فى حكومة دلهى ، خاصة فيما يتعلق بالمواقع التى تنفذ فيها الخطة الخمسية . ويحدث نفس الشيء فى الانظمة الفيدرالية الأخرى حيث لا تنحرف الصفوة الاقليمية فى انشطتها ومبادراتها عن التمثيل العادى للمصالح المحلية الا فى النذر اليسير . فالقادة السياسيين على مستوى الولايات الهندية لا يصرون على مطالبهم للمشاركة فى مشروعات التنمية اكثر مما تفعل الحكومات المحلية فى كندا - مثلا - اثناء مناقشة توزيع الميزانية الفيدرالية الخاصة بتشبيد الطرق ، والطاقة الكهربائية او التعليم العالى ، ومن الضرورى أن نؤكد ايضا أن المناطق المحلية المختلفة تمثل تمثيلا عادلا فى الحكومة القومية وفى الاجهزة المختلفة لهذه الحكومة ، كما يتم خلق قدر من التوازن بين جنوب الهند وشمالها فى هذا المضمار . غير أن لنا أن نقول : هل يظهر التمييز بين الشمال والجنوب فى الهند بشكل أكثر حدة مما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية ، وهل مسألة التمثيل السياسى أكثر حساسية ؟ الاجابة على هذا السؤال واضحة على أى حال .

ويبدو لنا أن الدلائل تشير فى الوقت الحاضر الى أن تزايد الانقسام فى السياسة الهندية لا يحدث بين دعاة التقليد ودعاة التحديث او بين المناطق المحلية المختلفة ، وإنما يحدث بين الجماعات الايديولوجية ذات الطابع الحديث . حقيقة أن التطور الايديولوجى قد تشوه وتمطل من خلال سيطرة حزب المؤتمر الذى يجمع تحت رايته عددا متقوما من الآراء السياسية والاجتماعية ؛ غير أنه ظهر خلال السنوات القليلة الماضية صراع عنيف بين المذاهب الفكرية ، ترتب على نمو حزب سواتانقرا من ناحية والحزب الشيومى من ناحية أخرى . فعند قرب

الانتخابات الرابعة في الهند لم تكن الموضوعات الأساسية التي سيطرت على الحوار السياسي هي الموضوعات الخاصة بالتنمية الإقليمية في مقابل التنمية القومية ؛ وإنما انحصرت هذه الموضوعات في مشكلات النمو الاقتصادي ، وتوزيع الثروة والدخل ، والتخطيط والمشروعات الحرة . ومن المحتمل أن يؤدي تأثير نمو الأحزاب المعارضة إلى مزيد من الوحدة بين الصفوة في حزب المؤتمر ، وإلى تطور التنافس بين جماعات الصفوة السياسية التي تتحدد بشكل أدق من خلال أهدافها الاجتماعية والسياسية .

لقد علق أحد المراقبين ذات مرة على مجلس النواب الفرنسي في الثلاثينات بالقول بأن الاختلاف بين نائبين أحدهما شيوعي والآخر غير شيوعي أقل بكثير من الاختلاف بين اثنين من الشيوعيين أحدهما عضو في مجلس النواب والآخر ليس عضواً . ويمكن أن تذكر نفس الملاحظة في سياق الحديث عن «اللوك سبها» Lok Sabha (مجلس الشعب الهندي)^(٤) . فيما يتعلق بالاختلافات المرتبطة بالمنطقة المحلية أو الطائفة بين أعضائه . ويصدق نفس الشيء بالتأكيد على كبار الموظفين في الجهاز الإداري الهندي ، فالاصول الاجتماعية لهؤلاء تختلف باختلاف المناطق المحلية (بالرغم من أن بعض هذه المناطق تمثل بأكثر مما تستحق) ويختلف الطائفة (بالرغم من أن سيادة الطوائف العليا - بسبب تزايد فرصهم في التعليم الثانوي والجامعي - وبالرغم من وجود بعض الأماكن للطوائف الأخرى)^(٥) . ولكن حدث أن تم الحد من النتائج المفتتة

(٤) يتكون البرلمان الهندي من رئيس الجمهورية الذي ينتخب كل خمس سنوات ، ومجلس الولايات (ويطلق عليه راجيا سبها Rajya Sabha) وهو لا يزيد عن ٢٥٠ عضواً يمثلون الولايات ويتم اختيارهم بالانتخاب غير المباشر عن طريق الهيئة التشريعية الخاصة بكل ولاية ، ومجلس لشعب (ويطلق عليه لوك سبها Lok Sabha) ويتكون من ٥٠٠ عضو يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر عن طريق الناخبين . ويختار مجلس الولايات جمعية دائمة ، يستكمل ثلث أعضائها سنوياً لينتخب فيهم ، أما مجلس للشعب فإنه يحل كل خمس سنوات ليصاد انتخابه .
الترجم

(٥) تحبذ المطومات المتلحة عن الصفوة الأدلوية كبرى من أي مطومات متلحة عن أي جماعة أخرى . ومن أهم المصادر حول هذا الموضوع :

لهذا الاختلاف من خلال وجود بعض العناصر المشتركة : وجود عدد كبير ممن تعلموا في المدارس العامة ، والتدريب المكثف للمرشحين للقبول في الاكاديمية القومية للادارة ، وروح الجماعة ethos التي تسيطر على صفوة صغيرة لها تراث طويل . فاعضاء جهاز الادارة الهندي يوزعون على الولايات . ولكن ذلك لا يؤدي الى تقسيم الخدمات وفق خطوط اقليمية ، وذلك لان نصف العدد في كل ولاية يأتي من خارج الولاية ، كما انه يتم انتداب الموظفين للخدمة لفترات معينة في الادارة المركزية . وبالرغم من ان جهاز الادارة الهندي له طابع فيدرالى الى حد ما ، الا انه - مثله في ذلك مثل الاجهزة الكبرى للدولة في فرنسا او الطبقة الادارية الخاصة بالخدمة المهنية في بريطانيا - يشكل صفوة متميزة ومتماسكة وقوية (١٧) .

ولم نذكر شيئا حتى الآن في هذا الفصل عن التأثير الحاسم الذي تمارسه الطائفة . وتعتبر المشكلات المرتبطة باهمية الطائفة والتغيرات التي تخضع لها في الهند الحديثة ، مشكلات على درجة عالية من الصعوبة والتعقيد ؛ ولا نستطيع في هذا السياق الا ان نقسم - باختصار شديد - بعض الانطباعات المتصلة بتأثير عضوية الطائفة على تشكل واستقرار جماعات الصفوة . من الضروري أولا ان نفرق بين الطوائف التقليدية (المسماة جاتاي Jati) وهي جماعات محلية ضيقة النطاق ، وبين الروابط الطائفية الحديثة التي تسعى الى تعميق الولاءات الطائفية بحيث تجمع في جماعة واحدة ، هذه الطوائف (المسماة جاتاي) والتي تكون فئة واحدة بحكم اشتراكها في اسم واحد ، ومهنة تقليدية واحدة ، ومكانة مشتركة تقريبا في نظمها الطائفية المتتالية (١٨) وتمتد التجمعات

R. K. Trivedi and D. N. Rao, " Regular Recruits to the I. A. S. - A Study " *Journal of the National Academy of Administration*, Mussaurie, Vol. V., No. 3; a forthcoming study by V. Subramanian; and Morris - Jones; op. cit PP. 121 - 3.

(١٧) ويمكن تقديم ملاحظات شابهة فيما يتعلق بجهاز الخارجية الهندية .
Bailey, op. cit, P. 130.

(١٨)

الطائفية في المنطقة المحلية او الولاية التي تشترك في لغة واحدة . وتمتد في بعض الاحيان بحيث تغطي الهند برمتها . وتختلف درجة تنظيم هذه التجمعات ودرجة تأثيرها اختلافا ظاهرا في الاجزاء المختلفة في الهند ، من جمعية خدمات ناير Nair Service Society القوية والمنظمة تنظيما دقيقا في ولاية كيرالا Kerala الى رابطة Orissa Oilmen-Valsys التي ماتزال - وفقا لما ذهب اليه بيلي - في مرحلة التكوين وليس لها سوى تأثير سياسي طفيف .

اما التأثير الذي يمكن ان يمارسه تجمع طائفي على نطاق قومي فقد اتضح من خلال التفسير الذي قدمه راو M. S. A. Rao لرابطة اليبادافاس (١٩) Yadavas والتي تضم عددا من الطوائف المتحالفة - ادھيرس Adhirs وجوباليس Gopals وجولاس Gollas وغيرها - والتي تشترك جميعا في العمل بالمهن المرتبطة بتربية الابقار وبيع اللبن في ارجاء الهند المختلفة : وان كانت تدعى ايضا بين اعضائها عددا من اسباط سلالات كانت تحكم فيما مضى . اما رابطة يادافا ماها سابها العامة all-India Yadav. Maha Sabha والتي تشكلت في عام ١٩٢٤ فقد كانت نشطة بصفة خاصة في الضغط من اجل تشكيل لواء خاص بها في الجيش الهندي ، وذهب راو Rao الى ان اعضاء مجلس الشعب الهندي من رابطة يادافا يعملون بسويا في الاشراف على الانشطة الطائفية للرابطة .

وهناك رابطة قومية اخرى لها نشاط مؤثر هي رابطة مارواريس Marwaris (ورابطة مارواريس العامة all-India Marwari Federation) ولقد اشار ميليج هاريسون S. Harrison - في وصفه للتكتلات الطائفية الجديدة (٢٠) - اشار الى المارواريس والى جماعة الاھاريس وغيرها .

ولقد وصف بلي بوضوح تام الفروق بين الطوائف والتجمعات الطائفية على الصفحات

من ١٢٢ - ١٢٥ .

M. S. Rao, "Caste and the Indian Army" Economic Weekly, Vol. XVI, No. 35, (28 August 1964). PP. 1439-43. (١٩)

Harrison, op. cit, Ch. IV.

(٢٠)

ولاحظ بالنسبة لهاتين الجماعتين أنهما قد تحالفتا في ولاية اوتيرابيش Uttar Pradesh مع طائفة جاتس Jats وبعض الطوائف الأخرى لكي تشكل كتلا مؤثرا ؛ غير أن بول براس Paul Brass قد انتقدا هذا الرأي عندما لاحظ أنه بالرغم من أن التأثير السياسي للطائفة في منطقة ميربوت Meerut الواقعة في ولاية اوتيرابيش يعتبر تأثيرا قويا إلا أن كل الوظائف تقوم في تركيبها على التعدد الطائفي ؛ وأن نوع الطوائف . . . يجعل من المستحيل أن تحصر جماعة سياسية معينة تنوق إلى الوصول إلى القوة عضويتها في جماعات بعينها (٢١) . ولقد أوضحت سلسلة من تسع دراسات عن الانتخابات العامة الثالثة نشرت في مجلة Economic Weekly في الفترة من يوليو إلى سبتمبر ١٩٦٢ ، (٢٢) أوضحت أن تأثير الانتماء الطائفي على الانتخاب يختلف اختلافا بينا من مكان إلى آخر ؛ وأنه ليس التأثير الوحيد على الإطلاق بل أنه يرتبط بالمصلحة الاقتصادية ، والالتزام الأيديولوجي والتعلق بالقيادة القومية وغير ذلك من العوامل ؛ وأن الانتماء الطائفي لا يعد عادة عاملا حاسما .

وليس هناك من شك في أن الولاءات الطائفية قوية في الكثير من المناطق ، غير أنه من المحتمل أن تظهر بأقصى درجات تأثيرها في القرى وتصبح أضعف في التجمعات الطائفية الأكبر النشطة في ممارسة السياسة على مستوى الولاية وعلى المستوى القومي . ولا يمكن تأكيد هذه النقطة إلا من خلال دراسات مفصلة عن الروابط (التجمعات) الطائفية نفسها وعلاقتها بجماعات الصفوة السياسية في الولايات أو في الحكومة المركزية - وهي دراسات لم تجر بعد . وبالرغم من أن بعض دارسي السياسة في الهند يتنبأون بأن تلعب الروابط الطائفية دورا هاما ومتزايدا في المستقبل القريب ، فإنه لا يبدو أنها تلعب دورا

P. Brass, op. cit., P. 148.

(٢١)

(٢٢) نشرت في نشرة بعنوان :

The Third General Elections : Studies in Voting Behaviour, Bombay Economic Society.

رئيسياً في الوقت الحاضر في انتخاب القادة السياسيين أو في خلق مظاهر الانقسام السياسي . حقيقة أنها ربما تدعم الانقسامات المحلية الى حد معين ، غير أن هذه التجمعات لا تنظم كلها على أساس محلي ، بل أن بعضها - كما هو الحال في رابطة مرواري على سبيل المثال - يعارض النزعة الإقليمية .

وتشارك التجمعات الطائفية - طالما أن لها نشاطاً سياسياً - في ممارسة السياسة على مستوى الولاية وعلى المستوى القومي ، وربما تستطيع من خلال هذا الطريق أن تؤثر على تركيب الصفوة السياسية واسلوبها السياسي . أما الطوائف التقليدية (المصاه جاتاي) فإنها تتنشط أساساً بممارسة السياسة على مستوى القرية ، ومن ثم فإنها لا تهتمنا في هذا السياق . ومع ذلك فإنه من الجدير بالذكر أنه حتى على مستوى السياسة في القرية حيث يظهر تأثير التنظيم الاجتماعي التقليدي على أشده ، فليس من الواضح تماماً عما إذا كانت الولادات الطائفية تمارس تأثيراً حاسماً في كل الأحوال . فقد اشرف سومجي A. H. Somjee على تحرير سلسلة من الدراسات القروية في ولاية جوجارات Gujarat وأوضحت أنه بالرغم من وجود صراع أساسي في بعض الأحيان بين طائفتي باتيدارس Patidars وبارياس Barias إلا أن هذا الصراع يخفف من خلال التمازج الذي يظهر داخل كل صفوة على حدة بين جماعات القرابة أو بين الأجيال ، أو من خلال تكوين تحالفات بين الطوائف على أساس المصالح الاقتصادية (٢٢) ، كما استخلص أندريه بيتيل Andre Beteille من دراسة على قرية تانجور Tanjore أن القوة السياسية قد انفصلت إلى حد ما عن الطائفة ، وأن توازن القوة يتميز بعدم الاستقرار ، وأن هناك « عوامل خلاف الطائفة تلعب دوراً هاماً في المحافظة على القوة أو تغييرها يوماً بعد يوم » (٢٤) .

A. H. Somjee (ed). *Politics of Perturban Community in India*, (Bombay, 1964). (٢٣)

A. Beteille, *Cast, class and Power : Changing Pattern of stratification in Tanjore Village* (Berkeley 1965) P. 200. (٢٤)

وإذا كانت أهمية الطائفة محل شك في المجال السياسي فإنها محل شك أكبر فيما يتعلق بجماعات الصفوة الأخرى - المديرون والقادة العسكريون والمثقفون - وذلك لأن هذه الجماعات تتشكل على أساس التميز الفردي والانجاس الفردي . فهي لا ترتبط - كما يرتبط القادة السياسيون - بتمثيل الجماعات المحلية المختلفة والمصالح المختلفة في المجتمع . ولهذا فإن الانتسابات الطائفية لا تلعب سوى دور طفيف في هذه الجماعات . ولقد كانت الخلافات المتصلة بالانتماء المعلى واللغة من أظهر الخلافات بين كبار الموظفين غير أن هذه الخلافات قد تلاشت - كما أشرنا من قبل - من خلال تزايد معدل الحراك الجغرافي وتأثير المعايير التي خلقتها الجماعة المهنية نفسها . ويبدو أن الولاءات الطائفية - التي قد توجد بدرجات متفاوتة بين موظفي الإدارة العليا أو صفوة المثقفين - قد تضاءلت أن لم تكن قد تلاشت من خلال التزام هذه الجماعات بأهداف عامة . ويساعد على هذه العملية حقيقة أن وظائف المديرين والمثقفين (على الأقل هؤلاء الذين يعملون في الجامعات) تعد وظائف حديثة وذات طابع فردي ، الأمر الذي يجعلها لا تتفق مع تقليدية الطائفة . أما في حالة الجيش فقد قيل أن الفروق الطائفية أكثر ظهوراً ، وهي من رواسب الحكم البريطاني بمفهومه من الأجناس ذات القدرات العسكرية . وحتى لو كان هذا القول صادقا على مستوى الوحدات العسكرية ، فإنه من المشكوك فيه ما إذا كان لهذه الخلافات من تأثير على المستويات العليا في التدرج العسكري . فالقيادة العسكريون يتلقون تدريبهم - مثلهم في ذلك مثل كبار الموظفين - وفق أسس غربية ومن المحتمل أن تكون أوجه الشبه بين القادة العسكريين وكبار الموظفين أكثر من أوجه الشبه بين أعضاء هاتين الجماعتين وجماعاتهم الطائفية .

ومن الأمور التي تساعد على تماسك جماعات الصفوة - السياسية والمثقفة والإدارية والعسكرية - اعتماد التوافد إلى هذه الجماعات إلى حد كبير على حيازه الملكية ، أو المؤهلات العلنية أو كليهما ويأتي

أعضاء هذه الجماعات - أساسا - من بيئات تنتمي الى الطبقة الوسطى . كما أن لهم خبرات تعليمية مشتركة ، وهم يتعاملون مع بعضهم البعض كطبقة وسطى وكأعضاء ينتمون الى نفس المهنة . ومن الممكن أن تفوق هذه العناصر المشتركة أى خلاصات تتعلق بالطائفة أو اللغة ؛ بل أن الأدلة تشير - خاصة بالنسبة لكبار الموظفين - الى أنها تتفوق بالفعل .

وبماكاننا الآن أن نلخص العناصر التي تحقق الوحدة أو عدم الوحدة بين جماعات الصفوة في الهند . نتأكد الوحدة من خلال انتماء أعضاء الصفوة الى الطبقة الوسطى ، ومن خلال خبراتهم التعليمية المشتركة ، وبرامج التدريب الخاصة التي يمرون بها ، والتراث المشترك المرتبط بالمهنة في حالة المديرين والقادة العسكريين والمنتقنين . أما بالنسبة للقادة السياسيين ، فإن الخلفيات التعليمية ليست ذات أهمية وإنما تتحقق الوحدة أولا وقبل كل شيء من خلال أيديولوجية حزب المؤتمر واسلوب تنظيمه والامتضية التي يتمتع بها ، وكذلك الذكريات التي يحملها عن دوره في حركة الاستقلال . أما عن العوامل التي تسبب الخلاف فهي تلك العوامل المتصلة بالاقليم واللغة وجماعة القرابة والعصبة والطائفة والايديولوجية . ولا تحتل هذه الاشياء - نسبيا - أهمية في الوقت الحاضر بالنسبة للصفوة الادارية والصفوة العسكرية . أما بين جماعة المثقفين فإن هناك بعض الانقسامات الناتجة عن الاختلاف في الانتماء الاقليمي وعن الاختلاف بين دعاة التجديد ودعاة التقليد ، غير أن هذه الانقسامات ليست حادة على أى حال .

أما القادة السياسيون فإنهم ينقسمون وفق خطوط مختلفة - هي تلك المرتبطة بالطائفة والانتماء الاقليمي وجماعة القرابة والمذهب الاجتماعي (التقليدي في مقابل الحديث والمحافظة في مقابل الراديكالي) - غير أن حكم حزب المؤتمر للهند طيلة عقدين عصيين لم يتعرض خلالها سوى لنكسات جزئية يعد مؤشرا على أن قوى الوحدة ما تزال منتشرة

حتى الآن والحقيقة أن وجود خطوط عديدة للانقسام تتقاطع بعضها مع البعض الآخر هو الذى يفسر - جزئيا - وجود قدر من التماسك فى الصفوة السياسية . فقد يتحالف أحد أعضاء الصفوة فى مناسبة معينة مع طائفته ، ويتحالف فى مناسبة أخرى مع أعضاء جماعته المحلية ، وفى مناسبة ثالثة مع عصبته السياسية أو مع جماعة تتقارب فلسفتها الاجتماعية من فلسفته ؛ ويعمل هذا التنوع فى مظاهر التحالف والمجتمع السياسى على التقليل من امكانية حدوث شقاق أساسى لا رجعة فيه . وما يزال هناك عامل آخر ينمى الآن من مظاهر الوحدة بين الصفوة السياسية ، ونمنى به ظهور أحزاب معارضة قوية على مستوى الهند كلها . وقد أوضحت دراسات عديدة كيف أن حزب المؤتمر قادر على التغلب على الخلافات الحزبية عندما تتصداه أى جماعات سياسية معادية ، وعلى الحزب أن يقلل فى الانتخابات العامة الرابعة - وبشكل أكثر كثيفا - من معارضة حزب سواتانترا والحزب الشيوعى .

ومن المحتمل جدا أن تأخذ الصراعات داخل المجتمع الهندى فى العقد القادم طابعا أيديولوجيا ، وتصبح أكثر قويا من الصراعات الموجودة فى الامم الحديثة الأخرى . وسوف تزيد الانقسامات الطائفية والاقليمية من درجة تعقد هذه الصراعات ، غير أننا لا نعتقد أن تلعب هذه الانقسامات دورا حاسما . ومن المحتمل أن تكون أهم المسائل جميعا فى المستقبل هى تلك المتعلقة بأى من جماعات الصفوة ، أو أى توليفة منها - الأحزاب السياسية ، الموظفون ، القادة المسكرويون ، المثقفون وأى جماعات تظهر - ستكون قادرة على تأسيس نفسها كطبقة حاكمة ؛ ويعتمد هذا أولا وقبل كل شيء على قدرة صفوة معينة على أن تؤكد التنمية الاقتصادية للهند وعلى أن تعبر بكفاءة عن تطلعات الجماهير العريضة من الشعب . وما يزال حزب المؤتمر يتمتع بتفوق واضح فى هذا الصدد ، ذلك لأنه دفع التقدم الاقتصادى ووجهه فى المقدين الماضيين ، وأخذ زمام المبادرة - من خلال مخطط بانشاياتى راج Panchayati Raj - فى نشر أصيل للحكم الديموقراطى الأمر الذى جعله أكثر احتكاكا بالجماهير .

(م - ١٤ - ظم الاجتماع)

الباب الثالث

الحركات الاجتماعية والعمل السياسي

- الفصل الحادي عشر : الصراع والتغير الاجتماعي
- الفصل الثاني عشر : الاطار السياسي للتكنولوجيا
- الفصل الثالث عشر : تأملات في الحركة الطلابية
- الفصل الرابع عشر : مستقبل الراديكالية

الفصل الحادى عشر

الصراع والتغير الاجتماعى (١)

ان صياغة نظرية سوسولوجية تتناول الصراع ما تزال تمثل هدفا بعيد النال . ولقد اشار عدد من الدارسين الى قلة الاهتمام بهذا الموضوع منذ مطلع هذا القرن وحتى العقد الماضى . فطرى سبيل المثال نجد لويس كوزر Coser فى مقدمة كتابه «وظائف الصراع الاجتماعى» (٢) *The Functions of Social Conflict* يذهب الى انه برغم اهتمام علماء الاجتماع الأمريكيين الأوائل (وعلى الأخص سمول *Small* وكولى *Cooley*) بقضية الصراع الاجتماعى ، الا ان علماء الاجتماع المحنثين الذين كتبوا خلال خمسينيات القرن العشرين لم يولوا هذه القضية اهتماما يذكر ؛ بل أنهم حينما اضطروا لمناقشة الصراع نظروا اليه على انه ظاهرة مرتبطة دائما بالتفكك الاجتماعى . والواقع ان ذلك يتسق الى حد كبير مع التصور الوظيفى الشائع عن طبيعة المجتمعات الانسانية . ولقد اشار عالم آخر هو الاستير بوكان *Buchan* فى معرض مناقشته للصراعات الدولية الى ان «دراسة الحرب والملازم لم تقل حتى وقت قريب الا اهتماما محدودا ، خاصة اذا ما قورنت بدراسة المشكلات الاقتصادية» . ولتتنا ما تزال نفتقد حتى الآن نظرية شاملة فى هذا المجال برغم المنهورات اللقوية التى تدافع عن هذا الموقف (٣)

لكن ذلك لايعنى بطبيعة الحال انعدام الاهتمام بظواهر الصراع

Reprinted from John C. McKinney and Edward (١)

A. Tiryakian (eds), *Theoretical Sociology* (New York, 1970)

(New York, 1966).

Ware in Modern Society :-An Introduction (London, 1966), (٢)

P. XII

الاجتماعى وعلى الأخص خلال الفترة اللاحقة على ظهور الدراسات الهامة التى قام بها مؤسسو علم الاجتماع الكلاسيكيون خلال القرن التاسع عشر . فلقد عالجت الماركسية - التى تعد النظرية الاجتماعية الأساسية خلال القرن الأخير - الصراع وعلى الأخص الصراع الطبقي بوصفه خاصية أساسية تميز المجتمع الإنسانى . وبرغم ذلك فإن الدراسة الفعلية للصراع الاجتماعى لم تتقدم كثيرا ، كما أن البحوث التى تناولت مختلف صور الصراع الطبقي ، فضلا عن الحريين العالميتين ، واتزال محدودية للغاية . والواقع أنه منذ منتصف خمسينيات هذا القرن تبدل العلماء الاجتماعيون يكتشفون - وبشكل جدى - أهمية الصراع . إن ذلك يمثل أهمية متأخرا نسبيا بالطابع الذى يميز القرن العشرين . فهذه نظرية الحريين العالميتين ، واشتدت المواجهة الايديولوجية ، وظهورت التى حثت الوجود ديكتاتوريات قوية وحركات ثورية وحروب قومية ، فضلا عن امتلاك وسائل التدمير الجماعى من خلال الحرب النووية . كما بدأ بعض علماء الاجتماع يتحولون عن النظرة الجزئية للمجتمعات بوصفها بنى على قدر كبير من التجانس والتكامل الاجتماعى ، الا لتجاذبات ضيقة ومحددة ، ليتبنوا نظرة أكثر اكتمالا تقوم على وجود تأثير بين العناصر المحدثة للتكامل وتلك المؤدية إلى التفكك كوسيلة لفهم التطورات التاريخية التى تمر بها المجتمعات واللاقات التى تنشأ بينها . والواقع أن هذه النظرة الأخيرة تقترب إلى حد كبير من تلك التى أشار إليها زيميل Simmel قبل أكثر من نصف قرن من الزمان حين قال : « لا توجد وحدة اجتماعية تنعزل فيها التيارات التى تعمل على تماسك الأفراد عن تلك التى تؤدى إلى تباعدهم . أن تصور وجود جماعة جاذبة متجانسة تماما هو تصور بعيد عن الواقع ، كما أنه لا يعبر عن طبيعة الحياة الاجتماعية . . . ولكن يكتب المجتمع أيضا طبيعة التميز ، فإنه بحاجة إلى توافر قدر من الانسجام والتناظر ، والثبات والتناظر ، والتأييد والرفض » (٤) .

From Georg Simmel's essay *Der Streit*, First published (١) as Chapter 4 of his *Soziologie* (Leipzig, 1908).

بيد أن هذا الاعتراف بالأهمية الاجتماعية للصراع ليس كافيا من وجهة نظر علم الاجتماع . إن أى إنسان يعيش فترة سنتينيات هذا القرن يستطيع أن يدرك - بشكل مباشر أو من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى - وجود صور مختلفة من الكفاح المسلح فى آسيا وأفريقيا اللاتينية ، وأشكال مختلفة من تمرد الرفوج داخل المدن الأمريكية ، فضلا عن الاضرابات والاحتجاجات التى يعبر عنها الطلبة فى دول مختلفة . إن مثل هذه الظواهر جديدة بأن تلت نظر الإنسان العادى (وكذلك العالم الاجتماعى) الى أهمية الصراع والدور الذى يلعبه فى تشكيل الواقع الاجتماعى . ومن الطبيعى أن نتوقع من العالم الاجتماعى شيئا يفوق مجرد الرار الحقائق القائمة . فماذا نتوقع من عالم الاجتماع - بصفة خاصة - القيام به فى هذا المجال ؟ لا شك أننا نتوقع منه الكثير ؛ ونعنى بذلك الاهتمام بالمشكلات الأساسية للنظرية السوسولوجية التى تتناول الصراع . ومن بين هذه المشكلات تسجيل مختلف أشكال الصراع ، وتحديد معدلات نشوب الصراع ومداه ، واكتشاف نمط التوازن بين الانقسام والصراع من ناحية والتكامل والانسجام من ناحية أخرى ، ودراسة أسباب الصراع (وتتبع الدور الذى يمكن أن تلعبه العوامل الاجتماعية والسيكولوجية والبيولوجية فى هذا المجال) ، وأخيرا النتائج المترتبة على الصراع .

انصاف الصراع

اهتم علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر بمناقشة بعض المشكلات الصافية ، كما نلمس اهتماما حديثا بها خلال السنوات الأخيرة ، ولنتناول أولا ما أسهم به العلماء الأوائل من أفكار يمكن أن تشكل بدايات

ويلاحظ أن اقتباسنا هنا وكذلك لتبلساتنا لثالثة تعتمد على لترجمة الإنجليزية التى قام بها كورت وولف **Wolf** تحت عنوان « للصراع » **Conflict** ، نيويورك ، ١٩٥٥ .
 هذا وقد قام البرون سمول **Small** بنشر ترجمة بعض أجزاء كتاب زيمل فى المجلد الدولية لعلم الاجتماع **American Journal of Sociology** (1904) . ولقد اهتم سمول اهتماما كبيرا بمشكلة الصراع وتأثير فى ذلك - وبشكل مباشر - بنظريات **Marx** وجبلوويتس **Gumplowicz** وزيمل **Simmel**

نظرية اجتماعية فى الصراع فمن الملاحظ ان بعض هؤلاء العلماء قد فرقوا - بطريقة رسمية - بين أنواع الصراع ، وان كنا نجد تأكيدا على التفرقة بين الصراع الدولى (الحروب بين الأمم أو الامبراطوريات أو الجماعات القبلية) والصراع الداخلى (الكفاح الثورى والحروب الأهلية) اما الأهمية النسبية لهذين النمطين من الصراع فقد خضعت لوجهات نظر مختلفة . فعلى سبيل المثال نجد كونت Comte ومبسنر Spencer قد اهتمتا اهتماما كبيرا بالصراعات الدولية (وعلى الأخص بين ما يسمى بالمجتمعات العسكرية والصناعية) ، كما نجد بعد ذلك مناقشات هامة لدور هذه الصراعات فى كتابات كل من جيمبلوفتش Gumpłowicz وأوبنهايمر Oppenheimer اما ماركس فقد ابرز أهمية الصراع الداخلى (أى الصراع الطبقي) بحيث لا تتضمن نظريته الاجتماعية ؛ اشارات تذكر للدور الذى يلعبه الصراع الدولى . بيد ان هناك محاولات ماركسية لاحقة سمعت الى اقامة نظرية فى الامبيريالية والحرب تمثلها كتابات لينين Lenin وهيفردنج Hilferding وروزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg وآخرون ومع ذلك فان الطابع الاساسى الذى يميز هذه الكتابات هو تأكيدها للصراع بين الطبقات .

وعلى الرغم من أهمية التفرقة بين الصراع الداخلى والخارجى ، الا ان ذلك لا يعد أمرا كافيا(٥) . اذ ان هناك فروقا فى مدى شدة الصراع ومدى اعتماده على التهديد باستخدام القوة وغير ذلك من مظاهر نوعية . ولقد فرق زيمل Simmel بين الصراع والمنافسة ، ذاهبا الى ان الأخيرة (أى المنافسة) تمثل شكلا غير مباشر للصراع بحيث يقول : « نستخدم مصطلح الصراع للإشارة الى تلك الجهود المتوازية التى قد يبذلها طرفان متنافسان للحصول على شىء واحد » (٦) الا ان زيمل Simmel قد حاول بعد ذلك تحديد بعض الملامح المميزة للمنافسة وعلى

(٥) ويمكن ان نعمم ذلك على كل الجماعات الاجتماعية ، وبالتالي يمكن التمييز بين الصراعات الداخلية والصراعات الخارجية التى تنشأ داخل الجماعات أو بينها . ولقد استخدم كوزنر Coser هذه المصطلحات فى مناقشته . انظر كتابه لسالف الإشارة اليه .
(٦) مقتبس من الفصل الثانى من كتاب « الصراع » ص ٥٧ - ٨٦ .

الأخص تلك التي لا تعدد نتيجتها الهدف النهائي ، بحيث أن كل منافس يسعى الى تحقيق الهدف دون استخدام قوته أو البدء بإبراز العداوة . وفي إطار الصراع المباشر (الداخلي والعالمي على السواء) تظهر أماليب مختلفة تبدأ بالتأثير الفكري ، وتوسيع الدعاية ، وممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية لتنتهي باللجوء الى العنف والتدخل المسلح . ويعد الصراع الصناعي أحد السمات المميزة للمجتمعات الحديثة . كما انه يتميز بخصائص معينة . ففي بداية مرحلة التصنيع في المجتمعات الغربية ، كان الصراع الصناعي يحدث على فترات مختلفة كما انه كان غنيا في معظم الأحيان (وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية) . أما في المجتمعات الصناعية المتقدمة الآن فان مثل هذا الصراع قد أصبح أكثر حدوثا وادق تنظيما لكنه أقل ميلا للعنف . ولم يعد الصراع الصناعي الحديث مقصورا على امور صناعية أو اقتصادية خالصة بسبب تعقد الحياة الاجتماعية المعاصرة . ولقد أشارت نظرية ماركس الى أن مدى الصراع الصناعي قد يتسع ليشمل المجال السياسي بما في ذلك تكوين طبقة عاملة ثورية . وعلى الرغم من أن مجرى الأحداث الفعلية لم يؤيد بدقة تنبؤات ماركس (وخاصة فيما يتعلق بنمو الحركة الثورية) ، الا انه قد أتاح الفرصة لاثارة تساؤلات تتعلق بمدى الصراع الصناعي وطابعه المميز . فمن الواضح الآن أن التهديد باستخدام القوة لم يعد بعيدا عن أي صراع صناعي خطير حتى ولو تم ذلك في ظروف تتميز بقدر كبير من السلام الاجتماعي .

ان هذه المحاولات الرامية الى تصنيف صور الصراع الاجتماعي تهدف في نهاية الامر الى تيسير دراسة هذه المشكلة واخضاعها للبحث الدقيق . ومن الطبيعي أن تفترض هذه المحاولات وجود خصائص عامة تميز كل أشكال الصراع الاجتماعي وتربط فيما بينها . ان الصراع قد ينشأ نتيجة لوجود عنصر مشترك يميز الطبيعة الانسانية كما أشار زيمل Simmel حين قال : « من المستحيل إنكار وجود غريزة القتال التي تتخذ باستمرار وجودا سابقا » (٧) . ولقد أشار الى هذه النقطة

عدد من العلماء المعاصرين الذين سنتناولهم في مواضع لاحقة . ويمكن القول ان هناك خصائص عامة تميز البناءات الاجتماعية وتؤدي - بالضرورة - الى حدوث الصراع . وسوف انتقل على الفور لمناقشة هذه القضايا .

قياس الصراع

لعل التصنيف الاولي الذي ناقشناه قبل قليل يمكننا من الانتقال الى مرحلة متقدمة من الدراسة النظرية ؛ واعنى بها الكشف عن مدى انتظام الصراع الاجتماعى فضلا عن شدته ودوامه . ويتطلب ذلك وجود قدر كبير من الشواهد التاريخية الكمية المتعلقة بمختلف انماط الصراع . والمشكلة التى تواجهنا فى هذا المجال هى ان الدراسات التى تعيننا ما تزال قليلة ومتناثرة . ولقد اشرنا من قبل الى ان الحرب والصراع الصناعى يمثلان اهم اشكال الصراع على الأقل من وجهة نظرنا الخاصة . ومن بين الرعيل الاول من علماء الاجتماع نجد كونت Comte وسبنسر Spencer يناقشان اهمية الحرب . بيد ان النتائج التى توصلنا اليها لم تستند الى مقارنات كمية خاصة عندما ابرزنا الدور التدميرى الذى تؤديه الحروب بالنسبة للمجتمعات الصناعية . ويمكننا توجيه انتقادات مماثلة الى معظم الدراسات الموسيولوجية التى تناولت الحرب . ومن اقدم الدراسات الشاملة التى تناولت معدلات نشوب الحروب خلال الفترات المختلفة تلك التى ضمنها بيترين سوروكين Sorokin المجلد الثالث من كتابه « الديناميات الاجتماعية والثقافية » (٨) Social and Cultural Dynamics . بيد ان المقاييس التى استخدمها لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية مما افقد استنتاجاته قدراً كبيراً من الصدق والواقعية . وبعد مرور عدة سنوات . نشر كوينسى رايت Wright دراسة تاريخية شاملة عن الحرب تحت عنوان « دراسة فى الحرب » A Study of War (٩) تضمنت قدراً كبيراً من البيانات الكمية . اما اكثر الدراسات الكمية دقة وصدقا فهى تلك التى

(Cincinnati, 1937).
(Chicago, 1942), 2nd ed., 1965.

(٨)

(٩)

قام بها ريتشاردسون Richardson ونشرها تحت عنوان « احصاء النزاعات الميقة » (١٠) ، وهي دراسة تضم كمية هائلة من البيانات ، ورغم أنها تغطي فترة محدودة (فيما بين سنتي ١٨٢٠ و ١٩٤٩) ، وفضلا عن ذلك فالدراسة تحاول الكشف عن مصاحبات الحروب ؛ أي الأحداث الاجتماعية الأخرى التي ارتبطت بنشوبها . وعلى الرغم من ان الدراسة لم تتوصل الى وجود ارتباطات موجبة ذات دلالة ، إلا انها اثارت الشكوك في بعض التعميمات السطحية التي تتناول اسباب الحروب وظروف السلام وان كانت - مع ذلك - قد توصلت الى ان القرن العشرين يشهد انخفاضا في معدل نشوب الحروب مقارنا بمعدل زيادة السكان . ولا شك ان اجراء مثل هذه الدراسات على فترات تاريخية أخرى سيمكننا من التعرف على التحولات البعيدة المدى التي تطرأ على الحروب .

اما دراسات الصراع في المجال الصناعي فهي أيضا مخيبة للآمال وعلى الأخص في مجال المقارنات الكمية الدقيقة ، وذلك على الرغم من ان كثيرا من الدول تنشر الآن احصاءات تتضمن معدلات حدوث الصراع الصناعي فضلا عن شدته ودوامه . وربما كانت أكثر الدراسات دقة في هذا المجال تلك التي قام بها نويلز Knowles ونشرها تحت عنوان : « الاضرابات : دراسة في الصراع الصناعي » (١١) *Strikes A Study of Industrial Conflict* ، وهي دراسة تتناول المملكة المتحدة فيما بين سنتي ١٩١١ و ١٩٤٥ وتحاول ربط الاضرابات بالطواهر الاجتماعية الأخرى . والواقع اننا لا نجد دراسة مشابهة لدراسة نويلز Knowles في الدول الصناعية الأخرى ، كما ان المحاولات التي تهدف الى المقارنة بين الدول أو بين الفترات التاريخية لا تزال قليلة للغاية . وفي هذا المجال نجد دراستين موجزتين : الأولى قام بها كلارك كير Kerr وبراهاام سيجل Siegel ونشرت تحت عنوان « الميل الى الاضراب

(Pittsburg, 1960).

(New York, 1952).

(١٠)

(١١)

داخل الصناعة : مقارنة دولية « (١٢) ، والثانية أجراها آرثر روس Ross وبول هارتمان Hartman وتناولت « الأنماط المتغيرة للصراع الصناعي » (١٣) . وتتضمن هاتان الدراستان بيانات كمية يمكن أن تشكل أساسا لعقد مقارنات بين الدول الغربية فيما يتعلق بالصراع الصناعي . وتحاول الدراسة الأولى التعرف على مبررات وجود الاستعداد للاضرابات في بعض الصناعات ، وتلك نقطة ناقشها نويلز Knowles في دراسته السالفة الذكر . أما الدراسة الثانية فتميز بين مختلف أنماط الاضراب الذي تقوم به جماعات مختلفة ، فضلا عن الاتجاهات البعيدة المدى لهذه الظاهرة . ولقد توصل الدارسان الى أن ثمة ميلا لانخفاض معدلات الاضراب ، كما سجلنا تغيرا طرا على طابعه يتمثل في اللجوء الى الاجتماع المتقطع بدلا من تطوير أساليب المساومة ، وتلك نقطة تمثل تغيرا فعليا قصير المدى .

وحيثما ننظر الى الصعوبات التي تنشأ عند قياس بعض الظواهر كالحروب والاضرابات (برغم أنها قد تبدو خاضعة للتعريف والقياس) ، ثم نجد أن الدراسات التي تناولت هذه الظواهر ما تزال قليلة للغاية ، حينئذ لن ندهش كثيرا إذا ما اكتشفنا أن الأنماط الأخرى من الصراع الاجتماعي ما تزال مستعصية على التحليل السوسيولوجي . ويمكننا أن نشير في هذا المجال عددا من التساؤلات . كيف يمكننا قياس مدى الصراع الطبقي في المجتمع ؟ كيف نستطيع تحديد درجة المنافسة داخل المجتمع وقياس تقيباتها عبر الزمن ؟ كيف نتعرف على التوازن بين القوى المؤدية الى التوازن وتلك المفضية الى الصراع داخل مجتمعات بعينها ؟ كيف نتكمن من عقد مقارنات بين مجتمعات في هذا المجال ؟ وأخيرا كيف يمكن الربط بين هذه الظواهر وغيرها من الأحداث الاجتماعية ؟ الواقع أننا لا نجد اجابات واضحة على هذه التساؤلات . واقصى ما يمكن قوله

C. Kerr; A. Siegel. "The Interindustry Propensity to Strike : An International Comparison"; in Arthur Kornhauser, Robert Dubin, and Arthur M. Ross : *Industrial Conflict* (New York, 1964), PP. 189 — 212.

Arthur M. Ross and Paul T. Hartman, *Changing Patterns of Industrial Conflict*, (New York, 1960). (١٣)

هو أنه في حالات عديدة يجب الاعتماد على مجموعة من المقاييس غير المباشرة واستخدام مصطلحات غير دقيقة مثل « أكثر » ، « أقل » ، « ففى دراسة الصراع الطبقي - مثلا - من المهم أن نأخذ فى الاعتبار بعض العوامل الهامة مثل تكوين نقابات العمال ، واتحادات أصحاب العمل ، ومدى حدوث الصراع بأشكاله المختلفة وعلى الأخص العنف ، والتعبير عن الاتجاهات فى شكل منشورات أو صحف أو وسائل اتصال جماهيرى، وظهور الحركات السياسية ، وصياغة مذاهب سياسية متصارعة . ومن الممكن قياس بعض هذه الظواهر بدرجة كبيرة من الدقة ، بينما لا نستطيع تحقيق ذلك بالنسبة للبعض الآخر . ومع أن بعض هذه الصعوبات قد يعود الى المشكلات النظرية التى يمكن أن تواجهنا عند دراسة ظواهر كالطبقة والايديولوجية ، الا اننى اعتقد أن بالإمكان عقد مقارنات بين مجتمعات مختلفة وفترات زمنية متباعدة ، حينما نستطيع تصديق كل المحكات اللازمة لذلك . وإذا لم يتحقق ذلك ، فاننا سنضطر الى التصليح بأن نظريات الصراع لا يمكن اخضاعها للاختبار شأنها فى ذلك شأن النظريات الوظيفية (أو العضوية ان شئنا تعبيرا آخر) .

اسباب الصراع

ان عدم القدرة على تحديد انماط حدوث مختلف أشكال الصراع لم يحل دون ظهور نظريات تزعم امكانية تقديم تفسيرات سببية للصراع (وعلى الأخص الحرب) وذلك بربطه بظواهر أخرى . ففى حالة الحرب - مثلا - يمكن دراسة تأثير الامبريالية ، وزيادة عدد السكان ، والخصائص القومية . والواقع أن مثل هذه النظريات لم تحقق نجاحا يذكر ، وان كنا لا نستطيع استبعاد فكرة التفسير الميبي ذاتها . وإذا ما نحينا جانبا فكرة البحث النظرى المنظم لأشكال الصراع وتقلباته ، يتبقى لنا اتجاهان اشرفنا اليهما من قبل ، لكنهما ما يزالان بحاجة الى الدراسة .

اما الاتجاه الأول فيبحث عن اسباب الصراع داخل الطبيعة الانسانية : أى أنه يفتش عما أطلق عليه زيمل Simmel « غريزة القتال » . وفى خطابات متبادلة بين اينشتاين Einstein وفرويد Freud حول كيفية منع الحرب ، نجد الأخير يؤكد وجود غريزة

تسميرية أو عدوانية لدى الكائنات البشرية ، عزيزة لا يمكن كبها ، على الرغم من انها تواجه دائما عزيزة اخرى هي عزيزة التعاطف أو الحب(١٤) وتميل الدراسات البيولوجية والانثروبولوجية الحديثة الى تأييد فكرة وجود غريزة العدوان التي تنجم عن عملية الانتخاب الطبيعي ، تلك العملية التي تنتشر بين الفقاريات Vertebrates ، كما توجد لدى الرئيسيات Primates بما في ذلك الانسان . ويذهب وشبيرن Washburn الى ان الناس « يرثون الجانب البيولوجي من العدوان » ، وأنه ينمو بفضل العادات والتقاليد . وفي ظل عالمنا الحديث المزدهم الذي يخضع للسيطرة الانسانية ، فان الرجل - على وجه الخصوص - يسمى الى تحقيق السيطرة ومن ثم العدوان(١٥) . وبالمثل نجد كونراد لورنز Lorenz في كتابه له بعنوان « في العدوان » On Aggression ينظر الى العدوان على انه يمثل « خاصية القتال لدى الحيوان والانسان على السواء ، ذلك القتال الذي ينشب بين افراد الفصيلة الواحدة » ، ويترتب عليه اعادة تقسيم المناطق ، والانتخاب الجنسي ، واقامة نظام للمراتب والمكانات الاجتماعية .

ومن الواضح اننا لا نستطيع تفسير الصراعات الفعلية تفسيراً كاملاً في ضوء الأفكار السابقة . ان اقامة نظرية تحاول تفسير غريزة العدوان لا يعنى انها (اى النظرية) قادرة على تفسير دورات الصراع او ظروف الصدام ؛ اى الحالة التي يخفى فيها الصراع . وكل ما يمكن ان تفعله

(١٤) نشر خطاب لرويد في اعمال المعهد الدولي للتعاون الفكرى التابع لهيئة الأمم . ثم اعيد نشره في كتاب لرويد Collected Papers (1959) . وايضا في كتاب برامسون Bramson وجوتالس Goethals بعنوان : الحرب : دراسات في علم النفس وطم الاجتماع والانثروبولوجيا

War : Studies from Psychology, Sociology, Anthropology (New York, 1964) . ويضم الكتاب الاخير اهم الكتلبات التي تناولت الحرب وطى

الاخرى كتلبات دى توكفيل De Tocqueville ووليام جيمس James وصنفر Sumner وهارك Park وصينسر Spencer ومالينوفسكى Malinowski ورويد Freud وريجون آرون Aron وآخرون .

S. L. Washburn, " Conflict in Primate Society ", in (١٥) Anthony de Reuck and Julie Knight (eds), Conflict in Society (London, 1966), PP. 11 - 12.

مثل هذه النظرية هو لفت الانتظار للاستعداد الكامن للقيام بسلوك عدواني ، وإبراز أهمية الأساس البيولوجي لمثل هذا الاستعداد . فلكي نفسر الصراعات الفعلية ، علينا أن نحدد - بالإضافة الى هذا الشرط العام المتمثل في الغريزة - اسبابا أكثر نوعية وخصوصية . ويمكن تحقيق ذلك اذا ما تبينا نظرية « المصالح ، interests » فالصراع ينشأ حينما تتعرض منطقتان معينتان لغزو خارجي ، أو يتعرض الصغار لتهديد أجنبي ، أو يواجه نظام المكانة تصدييات معينة (ومن الملاحظ أن النقطة الأخيرة تقترب الى حد كبير من النظرية الماركسية في الصراع الطبقي) . وفي المجتمعات الانسانية نجد المصالح ذات الطابع البيولوجي تكتسب في مرحلة لاحقة أهمية اجتماعية ، وتلك نقطة اكدها لورنز Lorenz حينما استخدم مصطلح « الحماس العسكري » لوصف الصورة الانسانية للعدوان البيولوجي في ضوء المصالح .

وتدفعنا هذه الاعتبارات الى مناقشة الأبعاد السوسبيولوجية لمشكلة العدوان . فلو افترضنا وجود الاستعداد للعدوان ، فهل نستطيع - حينئذ - تفسير الصراعات الفعلية باستخدام نظرية المصالح - أو تضارب المصالح ان شئنا الحق - في ضوء التصورات الماركسية عموما ؟ . الواقع أن نظرية ماركس تتميز عموما بقدرتها تفسيرية أصيلة . فنصوره لعمومية الصراع الطبقي يمثل في حقيقة الأمر نموذجا عاما . أما الجانب الأكثر أهمية في نظريته فهو ذلك الذي يتناول الطبقات في المجتمع الصناعي ، والذي يؤكد أن التباعد المتزايد بين مصالح البرجوازية ومصالح البروليتاريا (مع نمو وعى متزايد بهذا التباعد) سوف يؤدي الى زيادة الصراع بين الطرفين . ولنفترض هنا أنه قد أمكن نحض وجهة نظر ماركس ، واستطاع البعض البرهنة على أن الصراع الطبقي قد اختلف من المجتمعات الصناعية المتقدمة (وهو ما يمتدده كثير من علماء الاجتماع) برغم عدم توافر مقاييس دقيقة للحكم على مدى الصراع الطبقي ؛ اذا ما افترضنا ذلك كله فإن علينا الآن تفسير اختفاء الصراع الطبقي في ضوء القضية الداهية التي ان تباعد المصالح لا يرتبط ارتباطا وثيقا بالصراع ، أو أن يساعد مصالح الطبقات قد قل الى حد كبير ، أو أن هناك عاملا آخر قد اثر على

درجة الصراع . وربما أشرنا في هذا المجال الى دراستنا الوصفية التي تناولنا فيها الدور الذي تلعبه القومية في تخفيف حدة الصراع الداخلي (١٦) كذلك نجد رالف دارندورف Dabrendorf يقدم وجهة نظر معارضة لنظرية ماركس (١٧) ، ذاهبا الى ان شدة الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر تعود الى سيطرة الصراع السياسى على الصراع الصناعى . واذ ان طرقى الصناعة وهما : رأس المال والعمل قد واجها بعضهما مسرة اخرى ، ولكن فى شكل برجوازية وبروليترارية . ولقد تمت هذه المواجهة فى الميدان السياسى ٠٠٠ (١٨) ويذهب دارندورف الى ان مجتمعات ما بعد الرأسمالية ، تشهد انفصالا بين الصراعات الصناعية والصراعات السياسية ؛ ذلك ان الصراع بصورة المختلفة قد اخذ يتقاطع تقاطعا عرضيا مع مختلف النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (١٩) وانطلاقا من هذا النقد لنظرية ماركس يشرع دارندورف فى صياغة نظرية فى الصراع اكثر شمولا ؛ نظرية تنهض على قضية مؤداها ؛ ان الصراع يمثل عنصرا ضروريا فى كل التنظيمات القائمة على الارتباط الملزم (٢٠) . واذا كان صحيحا ان هذه التنظيمات القائمة على الارتباط الملزم تعد أحد الملامح الأساسية للمجتمع الانسانى ، فسيترتب على ذلك ان الصراع يعد ضرورة عامة . والواقع ان هذا النموذج النظرى - الذى لا يشير بطبيعة الحال الى الصراع بين المجتمعات - يعبر عن النظرية البيولوجية للعدوان ، وذلك حينما يؤكد حدوث الصراع الداخلى عموما دون ان يقدم تفسيرا لشدة الصراع ونطاقه وتكراره . ولكى

In: *Classes in Modern Society* (New York, 1966; and London, 1965). (١٦)

ويلاحظ ان وجهة نظرها هذه تنطلق من تطويل زيمل Simmel لانظر الصراع الخارجى على التماسك الداخلى للجماعة الاجتماعية .

See *Class and Class Conflict in Industrial Societies* (Stanford, 1959). (١٧)

Ibid; P. 268. (١٨)

Coser (١٩) يعكس ذلك - وفي اطار خاص - ملاحظة زيمل لتي طورها من بعده كوزر . فى مؤلفه « وظائف الصراع الاجتماعى » ، وهو ان تقاطع الصراعات قد يحول دون تنكس الجماعة من خلال نمط رئيسى من الانقسام .

(٢٠) و ٠٠٠ ان توزيع السلطة لى الهيئات والروابط هي د لشرط ، لنهاى لتكوين جماعات متصارعة ، Dabrendorf, op. cit; P. 172

نتمكن من معالجة هذه القضايا فاننا ما نزال بحاجة (بالاضافة الى الدراسات الموسيوجرافية والاحصائية التي اشرنا اليها من قبل) الى دراسة مدى اختلاف الجماعات فيما يتعلق ببناءاتها (وكذلك نظام العلاقات الدولية الذى يضم مجتمعات بأسرها) ، تلك البقعات التى قد تشجع على الصراع أو تحول دون حدوثه .

وتتضمن دراسة زيميل *Simmel* بعض القائلات حول الاختلافات البنائية ، مما شجع بعض الدارسين المعاصرين من أمثال كوزر *Coser* وفان دورن *Doorn* على تطويرها وتنقيحها (٢١) . فلقد ذهب زيميل الى أن الصراع قد يزداد حدة داخل الجماعات المستندة الى العلاقات الوثيقة (كجماعات القرابة أو الفرق الدينية) أو بين الجماعات التى تعبر عن قضايا أكثر مما تعبر عن مصالح . بيد أن ملاحظات زيميل لا تبدو أن تكون مؤشرات دالة ؛ إذ انها لا تصل الى درجة الاستنتاجات المحققة . ولقد طور كوزر *Coser* القضايا التى اثارها زيميل وعالجها مصالحة تحليلية ، لكنه لم يحاول صياغة تعميمات تتناول معدلات حدوث الصراع فى ظل الظروف المختلفة للبناءات الاجتماعية وأهدافها . وبالمثل نجد فان دورن *Doorn* متأثراً بزيميل - يميز بين التنظيم الذى يأخذ شكل الائتلاف ، وذلك الذى يستند الى العقيدة أو المذهب ، ذاهبا الى أن التوترات التى تطرأ على التنظيم الأخير قد تؤدي الى صراع داخلى متطرف . والواقع أن الشواهد الامبيريقية التى تدعم هذه القضية نادرة وسطحية الى حد بعيد . هل نعلم تماما أن شدة الصراع تختلف اختلافا كبيرا طبقا لنمط التنظيم ، أو انها تختلف أيضا باختلاف جماعات المصالح ذات الايديولوجية الواحدة ؟ وهل من الممكن القول أن اختلاف أنماط الصراع وشدته ترتبط بمدى قوة التنظيمات القائمة على الارتباط الملزم ؟ ان من المسير الاجابة على مثل هذه التساؤلات (حتى ولو سلمنا بصحة

Coser, op. cit; A. A. Van Doorn, " Conflict in Formal (٢١) Organisations ", in Conflict in Society, op. cit, PP. 111 - 32.

صياغتها) دون الالتام بالتاريخ الطبيعي للصراع ، وهو أمر لا يزال بعيد المنال .

نتائج الصراع

ربما كانت دراسة أسباب الصراع أيسر من دراسة نتائجه ، على الرغم من أن الدراستين تواجهان نفس المشكلات والثغرات . ولعلّ التخصيص الذي قدمه لويس كوزر Coser عن وظائف الصراع الاجتماعي يكشف عن الاتجاه الأساسي في الدراسات السوسيولوجية . ٠٠٠ لقد ناقشنا مجموعة القضايا التي لفتت الانتباه لدراسة الظروف المختلفة التي في ظلها يمكن أن يصعب الصراع الاجتماعي في المحافظة على العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي وما يتطلبه ذلك من تكيف ومواءمة (٢٢) ويمكن التعبير عن هذه « الوظائف الإيجابية » للصراع - كما أشار زيمل إلى ذلك - على النحو التالي : إذا ما ظل الصراع داخل الجماعة محصورا في نطاق معين ، فإنه قد يصعب في تدعيم وحدة الجماعة : أما بأن يكون (أي الصراع) بمثابة صمام أمن أو بقدرته على إعادة الوحدة داخل الجماعة مرة أخرى أما الصراع بين الجماعات فإنه قد يساعد على تعيين حدودها الإقليمية، كما أنه قد يدعم النسق الاجتماعي بأكمله وذلك من خلال الحفاظ على ميزان القوى بين الجماعات المختلفة ، فضلا عن أنه (أي الصراع) يساهم في تقوية الوحدة الداخلية بين الجماعات المتصارعة . ولقد أشار زيمل - على وجه الخصوص - إلى الطريقة التي من خلالها تأسست الدول المركزية الحديثة نتيجة للحروب ، كما ألمح أيضا إلى أن الاطعاعات والطبقات قد تظهر وتتكون نتيجة للصراع . ومن المعروف أن ماركس كان قد أشار في وقت سابق إلى فكرة مشابهة حينما أكد أن الطبقات تدخل في الصراع ، لكنها تعد أيضا نتاجا له بوصفها جماعات واعية . وفي حدود الأمثلة السابقة نجد زيمل يذهب إلى أن الصراع يلعب دورا كبيرا في أحداث التغيير الاجتماعي وتمجيئه ، مؤكدا أن الجماعة التي لا تعرف الصراع تفقد « أهم عمليات الحياة » والملاحظ أن الدراسات الحديثة

لا تميل الى تأكيد مثل هذه العلاقة الوثيقة بين الصراع والتغيير الاجتماعى . وربما يعود ذلك الى أن هذه العلاقة تعد أحد الملامح الأساسية للنظرية الماركسية . وتزداد هذه النقطة وضوحا اذا ما ادركنا عزوف علماء الاجتماع عن دراسة الحركات الثورية خلال القرن العشرين ، الا اذا استثنينا منهم الذين تستعين بهم الحكومات لمواجهة الانتفاضات والثورات . ان الثورة - شأنها شأن الحرب وربما بدرجة أكبر - تثير بعض الاعتبارات الاخلاقية التى تتداخل مع أى تصور يمكن خلقه أو ربطه بالصراع ، وتلك قضية لم تقل نسيبها الضرورى من الدراسة . ومع ذلك كله فانتنا نستطيع ادراك التأثير الذى بدأت تحدثه الحركات الثورية على الفكر الاجتماعى الحديث اذا ما تأملنا التصورات الحديثة لظاهرة الثورة (٢٣) ، وزيادة الاهتمام بالتراث النظرى الذى تركه الثوار المعاصرون من أمثال ماوتسى تونج Mao Tse - tung وشى جيفارا Che Guevara وفرانتز فانون Fanon وريجيس ديبراى Debray .

وقبل مناقشة هذه القضية يتعين علينا مناقشة بعض الجوانب الأخرى للعلاقة بين الصراع من ناحية والمحافظة على طابع الحياة الاجتماعية أو تغييرها من ناحية أخرى . لقد اهتم زيمل - شأنه فى ذلك شأن الرعيل الأول من علماء الاجتماع - بتوضيح المفاهيم ، وإبراز العلاقات الممكنة أكثر من اهتمامه بتأكيد الارتباطات بين الظواهر . فعلى سبيل المثال نجد زيمل يذهب الى أن الصراع بين الجماعات يؤدى - فى معظم الأحيان - الى تدعيم التماسك الداخلى لهذه الجماعات ، لكنه (أى زيمل) يشير الى أن ذلك لا يحدث دائما . ولنستشهد على ذلك بمثال معاصر : من الواضح أن الحرب التى شنتها الولايات المتحدة فى فيتنام لم تسهم فى زيادة الوحدة بين أفراد المجتمع الأمريكى ، بل على العكس من ذلك أحدثت انقساما داخل المجتمع وصل الى درجة الصراع الحاد - ويمكننا أن نثير

Ralf Dahrendorf, " Über einige Probleme der (٢٣) Soziologischen Theorie der Revolution, " *European Journal of Sociology*, Vol. 2 (1961); Hannah Arendt, *On Revolution* (New York, 1963); Carl J. Friedrich (ed.), " Revolution ", *NOMOS*, Vol. 8 (1967).

نقطة عامة في هذا المجال تتعلق بمدى تأثير الهزيمة في صراع خارجي على تماسك المجتمع عموماً . فمن الملاحظ خلال القرن العشرين أن الثورات قد أتت بعد هزائم عسكرية فادحة . وهنا يبدو الارتباط غير دائم الحدوث: ذلك أن هناك هزائم عسكرية لم تعقبها ثورات ، كما أن هناك ثورات لم تقم نتيجة لهزائم عسكرية خارجية . ومن المعروف أن الثورة الصينية قد قامت بعد تحقيق نصر عسكري . وهكذا يبدو صعوبة التوصل إلى ارتباطات قوية بين وجود الصراع الخارجي ونتائجه من ناحية ، ودرجة التماسك الداخلي من ناحية أخرى . لذلك فنحن ما زلنا بحاجة إلى صياغة النماذج النظرية التي قد تمكنا من التوصل إلى أحكام امبيريقية أكثر دقة تتعلق بتأثير مختلف أنماط الصراع الخارجي على مختلف أنماط الجماعات الاجتماعية .

والواقع أن العلاقة العامة بين الصراع والتغير الاجتماعي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة الدقيقة . فالصراع بين الجماعات أو داخلها قد يؤدي إلى تغير أو يسهم في خلق استعداد للتغير من خلال اهتزاز أساليب الحياة السائدة . ولقد قال زيميل : « . . . خلال المراحل الأولى للحضارة الإنسانية كانت الحرب هي الطريقة الوحيدة التي من خلالها يحدث اتصال أو احتكاك بالجماعات الأجنبية » (٢٤) كذلك فأننا نجد كثيراً من علماء الاجتماع يذهبون إلى أن الحروب قد أسهمت في توسيع نطاق المجتمعات القيمة ، كما أتت (أي الحروب) في عالمنا المعاصر إلى ظهور الدول بممناها الحديث . ويعتقد بعض العلماء أن الحروب قد أثرت تأثيراً كبيراً على تطور التكنولوجيا ، وأسهمت - بالتالي - في أحداث تغييرات عميقة على المجتمعات . أما الحروب الحديثة التي تؤثر على أكبر عدد ممكن من سكان المجتمعات (والتي تعد الحرب العالمية الأولى بداية لها) فأنها تؤدي إلى نتائج سياسية هامة ابتداء من تحرر المرأة حتى توسيع مجال التشريعات الاجتماعية . وبنفس الكيفية يمكن القول أن الصراع الداخلي يؤدي إلى حدوث تغييرات اجتماعية هامة . لقد تبنى ماركس - وكما

قال هو نفسه - وجهة نظر المؤرخين البرجوازيين الذاهبة الى ان أوروبا الحديثة تعد نتاجا للصراعات الطبقة ، وأن المجال ما يزال مفتوحا لظهور صراعات طبقية جديدة تؤدي الى مزيد من التغييرات الأساسية في المجتمعات الأوروبية . ونحن لا نستطيع تجاهل الحقيقة الذاهبة الى ان الحركات السياسية الماركسية في كثير من الاقطار قد أحدثت تحولات عميقة على البناءات الاجتماعية . كذلك فاننا لا نستطيع تجاهل المفكرة التي مؤداها : ان الصراع بين الاحزاب السياسية المنظمة في الدول الصناعية وكذلك في بعض الدول النامية ، مثل هذا الصراع كان بمثابة دافع لالترار حقوق الافراد في الاجتماع والنقد والمعارضة .

ومن اشكال الصراع التي اهتم بها زيميل ، نجد المنافسة التي لم تخط الا بالقدر اليسير من الاهتمام . وتختلف وجهة نظره مع وجهة نظر الاشتراكيين ، وبعض الليبراليين من امثال جون سينوارت ميل J. S. Mill الذاهبة الى ان المنافسة تؤدي - عموما - الى نتائج ضارة . ولقد اكد زيميل الدور الذي تلعبه المنافسة وهو ، اكساب الافراد الروح الجماعية وعناصر الحضارة ، . حيث يقول : « توصف المنافسة الحديثة بانها حرب الجميع ضد الجميع ، لكنها - في نفس الوقت - حرب من اجل الجميع ، ويمكن أن تنطبق هذه العبارة على المنافسة الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق اعلى معدلات الانتاج باقل التكاليف الممكنة . » واذا ما اخذنا في الاعتبار مبلغ كبر حجم المجتمع وتغلغل الروح الفردية فيه ، استطننا تحديد اشكال المصالح التي تصبغ في تقوية الجماعات من خلال ارتباط افرادها بها . مما قد تتضح نتائجه عند مواجهة الصراعات والتوترات ، (٢٥) ويمكن القول ان المنافسة والاقتصاد الحر اللذين سيطرا على رأسمالية القرن التاسع عشر قد اسهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي . وفضلا عن ذلك فان التقدم السريع الذي حققه الاقتصاد الأمريكي . لكننا لا نستطيع - برغم ذلك - التوصل الى ارتباطات دقيقة الأمريكي يمكن تفسيره في ضوء اتساع نطاق المنافسة بين مدى المنافسة او شدة الروح التنافسية من ناحية ، ومعدل التصو

الاقتصادى فى المجتمعات المختلفة من ناحية أخرى . ونستطيع بعد ذلك اشارة قضية مختلفة عن القضايا السابقة مؤداها : ان المنافسة قد تؤدي الى بعض النتائج الضارة . فاذا كانت تؤدي دورا حضاريا - كما يقول زيمل وكما يعتقد دوركايم Durkheim بانها قادرة على خلق شبكة من الالتزامات المتبادلة - الا انها (اى المنافسة) قد تسهم فى زيادة معدلات الامراض العقلية والجرائم . لكننا - برغم ذلك - ما نزال بحاجة الى الكشف عن مدى الصندق الامبيريقى لهذه القضية .

والواقع ان زيمل ومن اتى من بعده (من أمثال كوزر) قد اهتموا اهتماما كبيرا بتأكيد الوظائف الايجابية (بمعنى النتائج المفيدة) للصراع . ومن بين هذه الوظائف الايجابية ان الصراع يؤدي الى حدوث تغيرات توصف بانها مفيدة عموما . وبغض النظر عن الحقيقة التى مؤداها : ان الصراع قد يؤدي الى حدوث تغيرات قد ينظر اليها على انها ضارة ، الا ان هناك جوانب أخرى للعلاقة بين الصراع والتغير يجب دراستها دراسة متأنية . اننا لا نستطيع البرهنة على أن كل اشكال التغير تحدث نتيجة للصراع ، على الرغم من تردد هذه الفكرة فى فلسفة التاريخ عند هيجل ، وفى نظرية ماركس الاجتماعية (مع بعض التحفظات) ، وبعض الاطر النظرية المشتقة منهما . فهناك تغيرات تحدث دون صراع - كتراكم المعرفة العلمية - ثم يثير بعد ذلك صراعا كما هو الحال فى الصراع بين العلم والدين ، وكذلك الصراع بين جماعات المصالح التى تآثرت بظهور التكنولوجيا الحديثة . كذلك فاننا لا نملك الدليل القوي على أن كل اشكال الصراع تؤدي الى تغير . فثمة صراعات - كما يقول زيمل - تسهم فى تقوية وتدعيم الحياة الاجتماعية القائمة المستقرة - ففى المجتمعات القبلية نجد الصراعات التى تأخذ طابعا طقوسيا من شأنها تدعيم التضامن الاجتماعى والمحافظة على النظم القائمة (٢٦) وفضلا عما سبق فان من

On this see Max Gluckman, *Custom and Conflict in* (٢٦) *Africa* (Oxford, 1965; New York, 1964) and *Subsequently Politics, Law and Ritual in Tribal Societies* (Chicago, 1965).

الصعب الحصول على أمثلة توضح أن الصراع الحاد داخل الجماعة قد يؤدي إلى معضلة تعوق أو تحول دون ظهرت تغيرات بدأت بالفعل .

المستقبل

سيطرت الاعتبارات العملية على الاهتمام الجديد بدراسة الصراع . ومن بين هذه الاعتبارات الرغبة في إيجاد وسائل لتجنب الحرب النووية أو على الأقل التحكم فيها أو الحد منها . ولقد شجع ذلك على ظهور ميدان جديد للبحث يطلق عليه « الدراسات الاستراتيجية » . وهو ميدان يهتم بالظروف والمواقف المؤدية للحروب من ناحية وبتنتائج الحروب من ناحية أخرى . ويمتبر مؤلف ريمون أرون *Aron* « الحرب والسلام : نظرية في العلاقات الدولية » (٢٧) *Peace and War : A Theory of International Relations* أفضل المؤلفات تعبيرا عن هذه الاتجاهات الجديدة ، فضلا عن تنوع وتعدد مناهج البحث المستخدمة فيه . وبينما أرون *Aron* كتابه بمناقشة المفاهيم والتصنيفات التي تتطلبها دراسة الحرب والسلام والقوة والنظام الدولي وأنماط الحروب والسلام ، ثم ينتقل بعد ذلك - في البابين الثالث والرابع - لتقديم تحليل تاريخي للنظام الدولي في ظل العصر النووي ، ومناقشة بعض التقويمات الأخلاقية للحروب ونتائجها السياسية والاستراتيجية . والواقع أن كثيرا من القضايا التي أثارها أرون في الباب الأخير من كتابه قد خضعت لمناقشات عديدة . ومن بين هذه القضايا تأثير مستوى التسليح (أو الاستعداد المسبكي عمرا) على احتمالات الحرب . ولقد صاغ ريتشاردسون *Richardson* (الذي اشترنا في موضع سابق الي دراسته عن أسباب الحروب) بعض النماذج الرياضية التي تتناول سباق التسليح (٢٨) ، مطبقا أحدها على الفترتين اللتين سبقتا الحربين العالميتين . وقبل وفاته مباشرة كان ريتشاردسون يدرس سباق التسليح الثالث الذي بدأ - في اعتقاده - عام ١٩٤٨ ؛ لكنه لم يتوصل إلى نتائج محددة حول

(New York, 1966). Originally published in French as (٢٧)
Paix et Guerre entre Les Nations (Paris, 1962).
 L. F. Richardson, *Arms and Insecurity* (Pittsburgh, 1960). (٢٨)

نتائج هذا السباق . والواقع أن من الصعب التوصل الى استنتاجات محددة حول احتمالات سباق التسلح المؤدى للحرب بالاعتماد على مؤلف ريتشاردسون ؛ لكنه من المعقول القول بأن ثبات أو تخفيض معدل التسليح من شأنه تقليل احتمالات نشوب الحروب ؛ لأن ذلك يعد - أولا - دليلا على وجود اتفاق بين الأمم المتصارعة ، ولأنه قد يؤثر - ثانيا - على المزاج العام السائد فى هذه الأمم . ولا شك أن ريتشاردسون قد منح النقطة الأخيرة أهمية بالغة .

وهناك قضية أخرى أثارها أرون تتمثل فى وجود بديل للحرب بوصفها وسيلة لتنظيم العلاقات بين الأمم الساعية لتحقيق مصالحها القومية . وهنا يطرح أرون احتمالين : الأول هو السلام خلال القانون ، والثانى هو السلام من خلال الامبراطورية . وينطوى كل من الاحتمالين على تضمينات متفاوتة من وجهة نظر السيادة الوطنية . فالسلام من خلال القانون يمكن اعتباره توسيعا لنطاق الاتفاقيات الدولية القائمة ، لكن تحقيقه كاملا يتطلب ايجاد اجهزة تشريعية وتنفيذية وادارية عالية تتخطى حواجز القوميات . أما السلام من خلال الامبراطورية فانه يعنى التضحية باستقلال الأمم الداخلة فى نطاقه ، وهو الأمر الذى يستحيل تحقيقه فى الوقت الراهن ، طالما أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لا يقبل باقامة امبراطورية عالمية . وبالإضافة الى الاحتمالين السابقين هناك احتمال ثالث هو : السلام من خلال توازن القوى كما هو الحال فى عالمنا المعاصر . لكن النقطة التى يجب أن تثار هنا تتعلق بإمكانية تحقيق توازن مستقر ودائم بين القوى المختلفة ، فضلا عن نوعية الظروف التى تسمح بايجاد هذا التوازن (٢٩) .

أما آخر القضايا التى أثارها الدرامات الحديثة التى اشرنا اليها فتتعلق بالدور الذى تلعبه الحروب فى الصيانات الوطنية . هل يمكن اعتبار الحرب أداة رشيدة لتحقيق أهداف سياسية بالمعنى الذى يقصده

(٢٩). لا إن أهم الشكوك المرتبطة بهذا الموضوع تتمثل فى التباين الذى يطرأه للتقدم التكنولوجى السريع والتضارر الأسلحة النووية .

كلاوزفيتز Clausewitz : الواقع اننا مضطرون هنا للتمييز بين اشكال مختلفة من الحروب . فهناك حروب التحرر الوطني . وحروب الثورة المضادة . فضلا عن حروب محدودة اعتمدت على ما يمكن أن نطلق عليه « الاسلحة التقليدية » ومن الممكن القول بأن هذه الحروب رشيدة . بمعنى ان المكاسب التي تحققها تفوق الخسائر المترتبة عليها . ولكن ماذا يمكن قوله عن الحرب النووية بين القوى الكبرى ؟ تتجه معظم الآراء في مختلف انحاء العالم الى التسليم بأن حربا من هذا النوع لن تكون رشيدة ؛ لأنها تعنى تدميرا متبادلا . ان لم نقل القضاء على الجنس البشرى . ومع ذلك نجد هيرمان كان Kahn في مؤلفه « حول الحرب النووية الحرارية » (٣٠) On Thermonuclear War يذهب الى ان التدمير الشامل الذي يمكن أن تخلفه مثل هذه الحرب قد لا يكون عائقا يحول دون حدوثها . والملاحظ أن هذه الدراسات قد بدأت تستعين بنماذج « نظرية اللعب » Game Theory بهدف تحديد نوعية الاستراتيجية . وبرغم ما تنطوي عليه هذه النماذج من جاذبية بالنسبة للعلماء الاجتماعيين وصناع السياسات . الا انها قد تعرضت لانتقادات عديدة . ولقد توصل أرون في دراسته عن « الحرب والسلام » الى نتيجة مستندة الى نقد غنيف للواقعية المفرطة التي تتميز بها هذه النماذج . كما طالب بالاهتمام بما اطلق عليه « السياسة المتزنة » لا « الاستراتيجية الرشيدة » (٣١) أما اناطول رابوبوت Rapoport فقد أبدى تأييده « لنظرية اللعب » (٣٢) . لكنه ما لبث أن قدم أطارا تصوريا (٣٣) يمكن من خلاله تحديد القياس الاستراتيجي لمواقف الصراع (٣٤) . مشيرا الى القيود المفروضة على النظرية خاصة حينما يصعب تحديد الاختيار الرشيد .

(Princeton, 1960).

Aron, op. cit; Final Note.

A. Rapoport; *Fights, Games and Debates*, (Ann Arbor, 1960).

A. Rapoport; " Models of Conflict: Cataclysmic and Strategic ", in *Conflict in Society*, op. cit; PP. 259 - 87

Ibid; P, 277.

ومن بين العوامل التي أدت الى النمو السريع فى الدراسات الاستراتيجية ، ازدياد الرغبة فى السيطرة على الحرب فى ظل العصر النووى ، وذلك استنادا لاعتبارات عقلية وأخلاقية(٢٥) والواقع اننا لا نلمس مثل هذه السيطرة (أو حتى الالتزام الأخلاقى) بالنسبة للأشكال الأخرى من الصراع الاجتماعى . ومن النتائج المترتبة على ذلك عزوف عدد كبير من علماء الاجتماع عن دراسة الثورات والصراعات الصناعية والعرقية ، وخلق النماذج النظرية للانساق الاجتماعية من اية إشارة للدور الذى يمكن أن تلعبه التغيرات العنيفة ؛ مما خلق مشكلات عديدة عند دراسة ظاهرة الصراع . ان الثورات - بحكم طبيعتها - لا تتسق مع النماذج النظرية التى تقوم على الفكرة الذاهبة الى ان الوظائف الايجابية للصراع تتمثل على المحافظة (مع تعديلات طفيفة) على نسق اجتماعى معين . وطبقا للنظرية الوظيفية فان القصى ما يمكن أن يقال هو أن فشل الثورة يعنى استمرار النظام القائم وتدعيمه ، وأن نجاحها يعنى تحولا يطرأ على المجتمع ولما كان علماء الاجتماع - شأنهم شأن الناس العاديين - لا يزعمون عموما فى نشوب الحروب ، ثم يجدون بعد ذلك دراساتهم تتضمن هدفا عمليا هو الحد منها (أى الحروب) أو التحكم فيها ، فانهم قد يتخذون موقفا مؤيدا أو معارضا من الثورة (والأشكال الأخرى من الصراع الداخلى) . وهكذا نجدهم يدرسون فجأة سيطرة الاتجاهات والالتزامات الأخلاقية على دراساتهم . لذلك نجد علماء الاجتماع يدرسون الثورات بدرجات مختلفة من التعاطف أو الرفض ، وقد يعملون كمستشارين للقادة الثوريين ، وان كانوا يقدمون - غالبا - النصح والمشورة للمؤسسات التى تتولى مواجهة التمرد والعصيان . على أن ذلك لا يمنع علماء الاجتماع من دراسة هذه القضايا الدقيقة التى تنطوى على قدر كبير من الحماسية ، كما لا يحول بينهم وبين

(٢٥) ربما كان لذلك بعض الاستثناءات القليلة . على مؤلف :

L. Lewin; Report from : Iron Mountain (ed)., New York, 1967.

نجد وجهة نظر تدعب الى أن بعض بنوك المعلومات والدوائر الأخرى فى الولايات المتحدة قد أبدت مزيداً من الاهتمام بمخاطر السلام ؛ أى مشكلة إيجاد بدائل ملائمة لما أطلق عليه الوظائف الحيوية للحرب فى المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والديمقراطية والثقافية .

التعبير عن وجهة النظر التي تنطلق منها بحوثهم وكتاباتهم ، مما قد يمنح دراساتهم طابعاً انسانياً(٣٦) والواقع ان مفهوم « الوظائف الايجابية للصراع » قد يكون اقل تعرضاً للنقد ، اذا ما استخدم للاشارة للتحويلات الثورية تماماً كما يستخدم للاشارة الى التغييرات التدريجية او الحفاظ على النظام الاجتماعى القائم ، واذا ما تمكنا من تحديد الوظائف السلبية المقابلة ومنحناها اهميتها الضرورية . وباستطاعتنا بعد ذلك توجيه انتقادات عديدة لوجهة النظر الذاهبة الى ان التعاطف مع الحركات السياسية والثورات يحمل مضموناً ايديولوجياً ، وأن ذلك تهديد للموضوعية الموسيولوجية ، بينما لا يبدو هذا التهديد واضحاً فى حالة الدفاع عن الأوضاع القائمة . وبعبارة اخرى فان وجهة النظر هذه تؤكد ان دراسة النظام الاجتماعى تستند الى دعائم علمية اقوى من تلك التي تستند اليها دراسة الصراع الاجتماعى . والواقع اننا لا نجد مبرراً واحداً للدفاع عن هذه النقطة .

ولقد اشترت فى مطلع هذا الفصل الى اننا ما نزال نفتقد حتى الآن وجود نظرية سوسيولوجية متكاملة فى الصراع . بيد ان الدراسات الحديثة التي تتناول الصراع تقدم اسهامات هامة على الاقل بالمناسبة للنظرية الموسيولوجية بمعناها الواسع . فلقد بنات دراسات العرب - وهى من اكثر الدراسات تقدماً فى الوقت الحالى - تهتم بجمع الشواهد التاريخية والاحصائية اللازمة لاجراء اى تحليل سببى . كما امكن الاقادة منها (أى الشواهد) فى صياغة نماذج للصراع ، تلك النماذج التي اسهمت فى تقدم البحث برغم الثغرات التي مازالت تطوى عليها . واذا كانت هذه الدراسات لم تتوصل حتى الآن لصياغة نظرية

(٣٦) يشير مشروع كاميلوت ، الصمء الحظ الى بعض هذه القضايا ، ويمكننا ان نجد

تحليلاً لافيليا لام نتائج ن :

Irving L. Horowitz, " The Life and Death of : Project Camelot ", Transaction, Vol. 3 (1965); and by Ralf Dahrendorf, Essays in the Theory of Society (Stanford, 1968).

وتد. يتضح الجواب الحاسم لى هذا الصروع ، الا ما لفرقنا ان الحكومة الكوبية تدبنت ومولت مشروعاً آخر بهدف اجراء دراسات منظمة تتناول اختلافات الازوج لى المدخل الامريكى وذلك بهدف مبدأصتهم .

عامة للحرب ، الا انها (أى الدراسات) قد ألقت الضوء على مدى تعقد هذه الظاهرة ، وتوصلت الى بعض الأسباب التقريبية مما قد يساعد على التحكم فى مثل هذا النمط من الصراع . ويجب أن يظهر جهد فكرى مماثل فى دراسة أنماط الصراع الأخرى كالصراع الطبقي والحركات الثورية والصراع الصناعى والصراع العرقى ، على الرغم من أن دراسة هذه الظواهر قد تنطوى على صعوبات أكبر بسبب غموض الهدف من القيام بها وعدم الرغبة القوية فى الافادة من نتائجها . والواقع أن بالإمكان الافادة من مناهج دراسة الصراع الدولى عند تناول العلاقات بين الجماعات والقطاعات المختلفة داخل المجتمع الواحد ، طالما أخذنا فى اعتبارنا الصعوبات المرتبطة بوصف أشكال الصراع بالإيجابية أو السلبية .

وربما كان أوضح الانجازات التى حققتها الدراسات الحديثة فى الصراع تغير تصوراتنا العامة عن طبيعة النسق الاجتماعى . فلم يعد ممكناً الآن قبول المبالغة فى مظاهر الانسجام الاجتماعى والتكامل والتوازن ، وتبنى نظرة استاتيكية للبناء الاجتماعى كما حدث خلال العقود الثلاث الماضية تحت تأثير النزعة البنائية الوظيفية . والواقع أن مصطلح الانحراف Deviance (وهو من أسوأ المصطلحات السائدة فى علم الاجتماع) لم يعد يستطيع التعبير عن مختلف صور الاشياء والصراع والتمرد والكبح التى تحدث فى كل المجتمعات ، تلك الصور التى لا نستطيع استيعابها دون فهم الأبعاد الكثيرة التى تتضمنها المجتمعات السريعة التغير خلال القرن العشرين . إذن الصراع يمثل جانبا أصيلا فى الحياة الاجتماعية ؛ لأنه قد يؤدي الى تقوية الجماعات الاجتماعية أو تعديلها أو الاطاحة بها . ومن ثم فإننا لا نستطيع معالجة الصراع معالجة دقيقة اذا ما نظرنا اليه على أنه سمة ضئيلة واستثنائية تميز العلاقات الاجتماعية كما كانت تفعل نظرية التضامن الاجتماعى حينما كانت تشير اليه بطريقة اعتذارية . وسواء شئت أم أبيتنا ، فإن علينا توجيه مزيد من الاهتمام لدراسة صراع المصالح والمذاهب الفكرية ، والكشف عن دور العنف فى تدعيم النسق الاجتماعى أو الاطاحة به ؛ وذلك اذا ما أردنا تقديم تفسير مقنع للأحداث وتوضيح

الوسائل والأساليب التي من خلالها يفتقر الناس مجريات افعالهم من بين البدائل المختلفة • وفضلا عما سبق فإنا بحاجة الى تحرير الفكر الاجتماعي من بقايا ما يمكن أن نطلق عليه « ايدولوجية الاتفاق أو الانتصار » التي تفترض أماكن حل مشكلات التفاوت في الثروة والسلطة والاستمتاع دون اهداث أية تغييرات أساسية على بناء المجتمع •

الفصل الثاني عشر

الاطار السياسى للتكنولوجيا (١)

خلق الانسان خلال العقود القليلة الماضية - وبنجاح كبير - هدفا طالما تمناه وسمى اليه . فقد أصبح الانسان بتعبير ديكارت *Descartes* « سيد الطبيعة ومالكها » ، فالثورة العلمية والتكنولوجية - التى استمرت فى سرعتها - قد حلت محل المعلومات المتعلقة بالعمل الفيزيقي كقوة أساسية فى عملية الانتاج ؛ بحيث يمكن القول أننا نعيش فى ظل الظروف التى اعتقد ماركس قبل قرن من الزمان أنها الحصييلة النهائية للانتاج الرأسمالى . اذ ان عملية الانتاج لم تعد متوقفة فقط على العمل . . . ان انتاج الثروة قد أصبح معتمدا بدرجة كبيرة على القوى المنتجة التى يمتلكها الانسان وفهمه للطبيعة وقدرته على السيطرة عليها ، (٢) .

بيد ان هذه الانجازات قد اتخذت - وبشكل متزايد - طابعا محيرا : فمن ناحية نجد الثورة فى الانتاج - على خلاف توقعات ماركس والاشتراكيين من بعده - لم ترتبط بثورة اجتماعية ، بل حدثت - اساسا - فى اطار مجتمع رأسمالى . ومن ناحية اخرى نجد ان العلم والتكنولوجيا - بعد أن ظلت النظرة اليهما طوال ثلاثة قرون تؤكد قدرتهما على حل المشكلات الانسانية (وهو ما يبدو واضحا فى نظريات التقدم التى ظهرت

(١) مقتبس مع تحييلات طفيفة من :

New York Review of Books, XvII (7) (November 1971):

Karl Marx, in the Preparatory manuscripts for *Capital*, (٢) which were first published in 1939 - 41 under the title *Grundrisse der Kritik der politischen Oekonomie (Rohentwurf)*.

Nicolaus وهناك الآن طبعة انجليزية من المخطوطات ترجمها وحررها ملرتن نيكولاس

Marx's Grundrisse (Harmondsworth, 1973):

تحت عنوان :

خلال القرن التاسع عشر والتي يعد ماركس نفسه أحد أصحابها) - قد أصبحت في نظر كثير من الناس مصدرين أساسيين لمشاكل لا يستطيعان حلها . ان تقدم العلم والتكنولوجيا قد خلق قدراً من القلق - وربما الخوف - لا يقل عما حققه من اشباع . ومن الطبيعي أن تتخذ هذه المشاعر صورة حركات نقد ومعارضة . وهكذا نجد الثقافة المضادة ، تبدو وكأنها بمثابة نقيض للحضارة العلمية .

ومن الواضح انه خلال فترة مبكرة نشأت معارضة لكل من العلم والتكنولوجيا (وحصيلتهما النهائية المتمثلة في التصنيع) ، عبرت عنها في بداية الأمر القيم الارستقراطية والدينية ؛ كما ان الاعتقاد الغربي الراسخ في التقدم من خلال العلم قد بدأ يهتز منذ نهاية القرن الماضي . اما ردود الأفعال التي نلصقها في عصرنا الحالي ازاء العلم والتكنولوجيا فهي من نطاق مختلف ، وتتملق بأخطار محددة . ولا شك ان اكتشاف الاسلحة النووية واستخدامها قد أدت الى زيادة الشك في القضية الذاهبة الى ان تقدم المعرفة العلمية يؤدي الى مزيد من السعادة الانسانية . كذلك فان التهديد بنشوب الحرب النووية قد ساعد على بقاء هذا الشك حيا ، بل وازداد دعماً بسبب النتائج الجانبية السلبية للتقدم التكنولوجي (كالانفجار السكاني وتلوث البيئة) ، والتي يصورها البعض على أنها من علامات « يوم القيامة » (٢) .

والواقع ان عدم الثقة بالعلم والتكنولوجيا لم يعد من الأمور التي تميز الجماعات الاجتماعية التقليدية التي قد تنازلت من أجل الدفاع عن وضع اجتماعي مستقر أو أسلوب حياة معين . كذلك فان هذه القضية لم تعد تشير الى مجرد وجود صراع عام بين « ثقافتين » ؛ ان ابننا نلمس تطوراً ملحوظاً فيما يمكن ان نطلق عليه « النقد الذاتي في مجال العلم » .

Eugene S. Schwartz, *Overkill: The Decline of Technology in Modern Civilization* (Chicago, 1971). (٢)

وعندما قام دينيس جابور Gabor بمسح شامل لمسار التطور التكنولوجي وأعبائه ، أشار الى ما أطلق عليه « التجنيد القهري » « وادمان النمو » ، مستحشا أولئك الذين يعيشون في الدول الصناعية على التفكير في ايجاد تحول نحو « مرحلة حضارية جديدة » يمكن أن تكون بمثابة « أمل بون نمو مادي » (٤) وبالمثل نجد أنطوني أوتنجر Oettinger في دراسة نقدية لاستخدام التكنولوجيا في التربية يشير الى ما أطلق عليه « مدارس تعلم الاختراعات » (٥) ويميل كثير من العلماء الآن الى القيام بمشروعات بحوث مشتركة في هذا المجال كما هو الحال بالنسبة لمؤتمرات بيجواش Pegwash أو منشورات « جمعية المسؤولية الاجتماعية للعلم » ؛ وهي جمعية تحاول ايجاد حلول لبعض المشكلات المترتبة على التقسيم التكنولوجي .

بيد أن هذه المحاولات العلمية تثير بدورها مشكلات جديدة . فمن الأمور المألوفة الآن (وان لم يكن على نطاق عالمي) أن العلم والتكنولوجيا يجب أن يخضعا لرقابة صارمة . ولكن كيف يمكن ممارسة هذه الرقابة ، ومن الذي يتولاها ؟ والواقع أن المناقشات التي تناولت هذا التساؤل متنوعة وغير مقنعة في معظمها . وينطبق ذلك أيضا على الدراسات العلمية المنظمة التي تتناول العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع ، كما ينطبق بالتالي على التقارير والتعليقات الصحفية ولا شك أن نقطة الضعف الأساسية التي تميز هذه الدراسات والتقارير تتمثل - من ناحية - في افتقار نظرية شاملة عن المجتمع يمكن أن تعد أطارا لدراسة العلم والتكنولوجيا كظاهرتين اجتماعيتين ، ومن ناحية أخرى في عدم تولد تصور أهداف اجتماعية للمجتمع الانساني المرغوب فيه بحيث يتعين على العلم

Dennis Gabor, *Innovations : Scientific, Technological and Social* (London, 1970).

Anthony G. Oettinger with Sema Marks, *Run, Computer*. (٥)

Run: *The Mythology of Educational Innovation* (Cambridge, Mass; 1969).

والتكنولوجيا الاسهام في تحقيقها . ولذلك فان من العبث توجيه اللوم للمخططين الحضريين والهيئات التنفيذية (العامة والخاصة) والبيروقراطيين بسبب فشل تصرفاتهم . حينما لا يتوافر وعى سياسى من خلاله يمكن تحديد شكل الحياة الاجتماعية التى نطمح فى تحقيقها (٦) .

ولقد بدت هذه الصعوبات والمشكلات واضحة فى مشروعين من مشروعات البحوث الكبرى التى تمت خلال العقود القليلة الماضية : الاول هو برنامج جامعة هارفارد حول التكنولوجيا والمجتمع باشراف ايمانويل ميثين (٧) Mesthene ، والثانى يمثل فريق البحث التابع للأكاديمية التشيكوسلوفاكية للملوم باشراف رادوفان ريختا (٨) Richta . والملاحظ أن كتاب ميثين (٩) Mesthene - الذى يفترض فيه أن يكون انعكاسا للاتجاه الفكرى الذى انطلق منه برنامج هارفارد - لم يعرض لاية افكار نظرية حول البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى . ولقد اتخذ هذا الكتاب شكل تقرير وصفى عن اثر التكنولوجيا ، متجنباً اتخاذ مواقف متطرف سواء فيما يتعلق بتأييد التكنولوجيا أو معارضتها ، ومتبنياً موقفاً وسطاً من خلاله يمكن تقويم الأضرار والمزايا المترتبة على التقدم التكنولوجى ، ثم ينتهى الى ضرورة احداث بعض التعديلات الاجتماعية الضرورية التى تحد من الأضرار وتزيد من المزايا - ومن الواضح أن هذه

(٦) تعتبر هذه النقطة - ولتى سأعود الى مناقشتها فى موضوع لاحق - هى القضية الأساسية التى تبناها هابيرمس Habermes فى مؤلفه « نحو مجتمع رشيد » ، Toward a Rational Society (Boston, 1970) . وفى هذا الكتاب يشير الى « مشكلة تحويل المعرفة للفنية الى وعى حقيقى ، أى الى وعى عام يمكن أن يستخدم المفاهيم الأخلاقية والسياسية ل صياغة افكار وبرامج اجتماعية » .

(٧) بدأ برنامج هارفارد ل سنة ١٩٦٤ . ويمكننا أن نجد استعراضاً لأعماله فى التقرير السنوى الصادر فى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ . ومن بين الدراسات التى نشرت تلك التى قام بها ميثين Mesthene وأوتنجر Oettinger وستن Westin .

(٨) بدأ المشروع التشيكوسلوفاكى فى سنة ١٩٦٥ ، ثم نشرت اولى دراساته فى سنة ١٩٦٦ . وبعد مناقشة لطعام والقادة السياسيين لهذه الدراسة نشرت فى طبعة منقحة ل سنة ١٩٦٨ حيث اشرف عليها ريختا Richta وضطلعها مؤلفا بخولن « الحضارة ل مفترق الطرق » ، Civilisation at the Crossroads . هذا وقد ظهرت الطبعة

الانجليزية للمكتاب فى سنة ١٩٦٩ .

Emmanuel G. Mesthene, *Technological Change : Its Impact on Man and Society* (Cambridge, Mass; 1970).

الاحكام تستند الى وجهة نظر معددة عبر عنها أصحاب مدرسة « نهاية الايديولوجيا » . ويفترض ميثين Mesthene وجود اتفاق عام حول الاهداف الاجتماعية يتجسد فى النظم القائمة ، ثم ما يلبث أن يستبعد (أى ميثين) أى احتمال لحدوث صراع اجتماعى . متجاهلا بذلك حركات المعط والامتنياى التى ظهرت ونمت خلال العقد الأخير . وفى ضوء هذه الافتراضات يمكن القول ان ميثين Mesthene قد تجاهل الاطار الاجتماعى بأكمله . ونظر الى التكنولوجيا على أنها شىء مجرد يصدد القوة ، وذلك برغم اشاراته المبكرة فى كتابه الى أن التكنولوجيا ليست مستقلة بذاتها وليست بمعزل عن المجتمع . وهكذا نجد ميثين يتجنب مناقشة أهم القضايا وأخطرها وأعنى بها مدى استقلال أو تبعية التكنولوجيا وايديولوجيات الجماعات الأخرى فى المجتمع .

ويبدو تصور ميثين Mesthene عن التكنولوجيا أوضح ما يكون فى الباب الذى خصصه لمناقشة القيم . وتتميز هذه المناقشة بمسند من الملاح الهامة . فالملامح أن المؤلف لم يناقش إلا القيم الدينية ، وهو موقف ينطوى على شىء من الغرابة إذا ما علمنا أننا نعيش فى عصر تزداد فيه العلمانية ، كما أن علماء الدين قد بدأوا يحولون تعبيراتهم من الطابع الدينى الى الطابع الدنيوى . والشىء الأكثر أهمية هو تلك العلاقة المفترضة بين التكنولوجيا والدين . فنحن نترك فقط تأثير التكنولوجيا على الدين بينما لا نعرف شيئاً عن تأثير الدين على التكنولوجيا . وفى هذا المجال يقول ميثين Mesthene : « ... يتمين علينا البحث عن صياغة دينية جديدة ... نستطيع من خلالها التوصل الى رموز تعبر عن الحقيقة التكنولوجية ... ويجب قطع شوط كبير نحو ايجاد نسق معتقدات دينية يقلام مع واقع العصر التكنولوجى واحتياجاته » . وتقترب وجهة النظر هذه من وجهة النظر الماركسية فى صورتها الأولية ، تلك التى تذهب الى أن الأساس التكنولوجى يصدد طابع البناء الفوقى الدينى . ولكن إذا كانت هذه العلاقة بين التكنولوجيا والدين هى العلاقة التى يدافع عنها ميثين Mesthene فلماذا لا نواصل تتبع وجهة النظر الماركسية حتى نهايتها ، ثم نستنتج أن القيم الدينية - كالفنون للشعوب - سوف تختفى ، أو أنها ستفقد مضمونها بينما تحتفظ

يشكلها مع تقدم المجتمع التكنولوجى . لماذا لاندرس - وبمقدار كبير من الدقة - الطابع العلمانى لثقافتنا بما فى ذلك علمانية المعتقدات الدينية ذاتها ، ثم النتائج المترتبة على ذلك ؟ واذا لم نكن نقصد القول بأن القيم الدينية ذات طابع ايدىولوجى ، فان علاقتها بالتكنولوجيا يجب أن تنطوى على قدر كبير من الحساسية لا مجرد أن تكون (أى القيم الدينية) بمثابة أساس شرعى للنظام التكنولوجى على نحو ما يذهب ميشين Mesthene .

ومن النتائج المرتبطة بزيادة الاهتمام بربط التكنولوجيا بالقيم الدينية ، اهمال القيم السياسية والاجتماعية ، على الرغم من أن القيم الأخيرة تبدو أكثر ارتباطا بالتغير الاجتماعى(١٠) . فعلى سبيل المثال نجد حركة الطلاب - التى كانت أحد المنابع الهامة لقيم اجتماعية جديدة خلال فترة الستينات - لاتحظى الا بإشارات عابرة فى التقرير الموجز الذى يتناول « انتفاضة الشباب » . ويمتد ميشين Mesthene أن هذه الانتفاضة هى نتيجة حتمية للتنشئة الاجتماعية القاصرة ؛ إذ أن الجيل الجديد - كما يقول ميشين - قد أصبح واعيا من خلال وسائل الاعلام الجماهيرى بإمكانية الابتعاد عن أفكار المجتمع ومعاييره ، دون أن تظهر محاولات لتدعيم القيم التى تعكسها هذه الأفكار والمعايير . وهكذا أصبح الجيل الجديد أكثر عرضة لانتهاك القيم دون وعى كبير بمبررات هذا الانتهاك . وهنا نلمس فى الاتجاه الفكرى الذى تبناه ميشين Mesthene رفضا لمعالجة الاستياء أو الرفض السياسى ، ومقاومة للفكرة التى مؤداها ؛ أن قيما سياسية بديلة قد تظهر نتيجة للصراع السياسى .

والمواقع أن الاتجاه الفكرى الذى تبناه ميشين Mesthene (والذى يفترض أن كل القضايا السياسية الأساسية قد أمكن تسويتها فى المجتمع

(١٠) من الواضح أن برنامج هارفارد قد تجاهل تماما ميدان السياسة . ومن بين اثنين وأربعين مشروما (طبقا لتقرير ١٩٦٩/١٩٧٠) لاندج واحدا منها لمعالج بشكل مباشر الحركات والأيديولوجيات السياسية . ول لتقارير التى تناولت بحوث برنامج طارفارد لاندج سوى واحد منها (صيف ١٩٦٩) يتضمن إشارة للحلاقة بين التكنولوجيا والسياسة ، وذلك فى إطار مناقشة للافتراضات للتطبيقية التى تستند إليها ، الديموقراطية المستترة ، فى الولايات المتحدة الأمريكية .

الأمريكي) قد أثبت قصوره حينما حاول (أي ميثين) مناقشة بعض التساؤلات المتعلقة بتأثير التكنولوجيا على السياسة . ويعتقد ميثين Mesthene أن هذا التأثير يتطلب أحداث تغييرات أو تعديلات طفيفة على النظم القائمة حتى تتلاءم مع احتياجات التكنولوجيا المتطورة . واتصى ما وصل إليه ميثين Mesthene هو تأكيد أهمية « القطاع العام في المجتمع » ، غير أن هذا التأكيد لا يشير إلى جوهر القضية . أفنا لانجد صعوبة في ادراك أن العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة (جنباً إلى جنب الاحتياجات العسكرية) قد أجبروا الحكومة على التدخل السافر في مجال الاقتصاد (وكذلك في مجال التنظيم العام للحياة الاجتماعية) وبشكل لم يكن من المقصود حدوثه في ظل عصر تسيطر عليه الرأسمالية الليبرالية . وبغض النظر عما إذا كان تدخل الدولة شيئاً مرغوباً فيه أم لا ، فإن ميثين Mesthene لم يذكر لنا شيئاً في مضمون هذا التدخل أو نمو القطاع العام من حيث أنماطه وأهدافه ، خاصة وأننا نعرف أنماطاً نازية وستالينية من المجتمعات ، تماماً كما نعرف أنظمة ديموقراطية متباينة إلى حد كبير .

ومن الاتصاف القول بأن المشكلات السياسية الحقيقية قد تتعلم في بعض الأحيان على عتبة التأملات المجردة . فعندما ناقش ميثين Mesthene « الحاجة لإعادة بناء نظمنا السياسية » ، أشار إلى « قوة الامتيازات الخاصة والمصالح الشخصية التي قد تلقى عتبة في هذا المجال » . بيد أن هذا التعليق من الغموض بحيث لا يشير إلى ما إذا كان المؤلف يشير إلى وجود صراع حقيقي بين المصالح والقيم السياسية . فإذا كان يقصد ذلك فما هي طبيعة هذه المصالح والقيم . ويخصص ميثين Mesthene عدداً قليلاً من الصفحات لمناقشة قصيرة تناول فيها التمازج بين اتساع اختصاصات صناع القرارات (من خلال التكنولوجيا) وبعض القيم التقليدية المتعلقة بالديموقراطية . غير أن مقترحاته يصدد معالجة هذه المشكلة ، لم تتجاوز الدفاع عن أحداث بعض تعديلات طفيفة على النظم والاجراءات حتى تكون أكثر « ملاءمة لواقع المجتمع التكنولوجي الحديث » ، وعلى نحو يضمن المحافظة على طابع ديموقراطيتنا .

والملاحظ أن الاتجاه نحو التكنولوجيا (كما أشرنا إليه هنا وكما تبدى بوضوح في برنامج هارفارد) لا يتجاوز ضرورة « الاستجابة » « لأثارها » أو نتائجها . فنحن لا نلمس إشارة واحدة إلى أن التكنولوجيا بصورها المختلفة يمكن أن تمثل أساسا لتفكير سياسى خلاق (سواء كان نقديا أو ايجابيا) يهتم فوق كل شيء بكيفية تحقيق الديمقراطية ، وتدعيم المساواة ، وتوسيع مجال الاستمتاع الانسانى . ويبدو ضيق هذه النظرة اوضح ما يكون فى المناقشات التى تتناول دور التكنولوجيا فى مجال المعلومات . فالمشكلة تبرز فى معظم جوانبها وكأنها محاولة للتوفيق بين متطلبات الادارة الفنية ومستوى المشاركة السياسية الفعلية ، كما تبرز مرة اخرى وكأنها محاولة لسد الهوة المتسعة فى المعرفة بين « الخبراء » من ناحية « والجمهور » من ناحية اخرى . والواقع أن هذا التصور ذاته قد ظهر نتيجة لزيادة الاهتمام بعملية انتقال المعلومات بين الخبراء والمتخصصين . ويمكننا الاستشهاد على ذلك بالكتابات التى تضمنها مؤلف الان فيستن Westin بعنوان « تكنولوجيا المعلومات فى نظام ديموقراطى » (وقد ظهر كأحد منشورات برنامج هارفارد) ، وهو مؤلف يهتم اهتماما أساسيا بتقويم المديرين للأساليب الجديدة المتبعة فى الحصول على البيانات وعرضها وتحليلها ، والتى من شأنها زيادة فعالية عملية « اتخاذ القرارات فى التنظيمات » . ومن النتائج المترتبة على هذا الاتجاه تجاهل الامكانيات المتاحة لزيادة حجم المعرفة العامة وتقليل فرص مناقشة ظروف المجتمع . والواقع أن العلماء الاجتماعيين يسهمون بدورهم فى تدعيم هذا الموقف ، وذلك حينما يعتقدون أن مهمتهم الأساسية تتمثل فى تدريب اجيال جديدة من الخبراء لا التنوير العام للجمهور . لذلك يتعين زيادة الاهتمام بنشر المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية ما أمكن ذلك ثم عرضها للمناقشة العامة . ولاشك أن كثيرا من الدراسات التى تتناول « المؤشرات الاجتماعية » يمكن أن تكون من الموضوعات الجيدة التى يجب أن تخضع لمناقشات نقدية بعد عرضها فى وسائل الاعلام المختلفة كالراديو والتلفزيون (١١) . أن أى انجاز يمكن أن يتحقق فى هذا السبيل سيتوقف

= See, for example, *Toward a Social Report* (Washington, (١١)

– من غير شك – على مدى تطور الأفكار السياسية والحركات السياسية التي تصع الى توسيع نطاق الديمقراطية ليشمل كل مجالات الحياة . وفي نفس الوقت فاننا ما نزال نعتقد ان من المفيد توضيح كيف تسهم التكنولوجيا في أحداث تحول في الحياة الاجتماعية ؛ اذ اننا لن نحقق شيئا اذا ما ظللنا ننظر الى التكنولوجيا على انها قفص حديدي نبرز وجودنا داخله ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

ويمكننا ان نجد تطورا لبعض هذه المجالات والأفكار في دراسة رادوفان ريختا Richta وزملائه ، والتي تبدو للوهلة الأولى ذات اتجاه فكري مختلف تماما عن ذلك الذي تبناه برنامج هارفارد . فدراسة ريختا Richta تنطلق أولا من نظرية شاملة عن المجتمع هي الماركسية ؛ نظرية يمكن أن تمثل اطارا لبحث منظم يتناول العلاقة بين التكنولوجيا والبناء الاجتماعي . والدراسة ثانيا تضع الثورة العلمية والتكنولوجية في اطار نمط معين من المجتمعات هو ذلك الذي تطور في ضوء مبادئ الاقتصاد الاشتراكي . واخيرا فالدراسة تعالج كل هذه القضايا في ضوء « مثل اجتماعية » تتجلى في صورة مجتمع المستقبل الذي سيجاوز المجتمع الحالي . ويمتقد ريختا أن مفهوم المجتمع المتجانس تماما هو أقرب الى أساطير العصر الصناعي . فمضارة المستقبل ستتميز – كما يقول ريختا – « بمزيد من الصراعات الحادة » ، ويظهر خبرات مهنية مختلفة وأصاليب حياة متباينة تميز الجماعات الاجتماعية بأشكها المدينة . ومن خلال التعارض والصراع بين الاجيال سيظهر مزيد من الاستقطاب بين الاتجاهات التقدمية من ناحية والمحافظة من ناحية أخرى ، كما ستزداد حدة صراع الأفكار .

وبرغم الاختلافات الواضحة بين برنامج هارفارد ودراسة ريختا

D. C; 1969); the new British publication *Social Trends* (London, 1970); and Some of the Papers in the *Annals of the American Academy of Political and Social Science* (January 1971). " *Social Information for Developing Countries* "

لا أن هناك تماثلا ملحوظا بينهما . فلقد تبني ريختا منذ البداية تفسيراً للماركسية يقوم على تأكيد التأثير الهائل الذي تمارسه التكنولوجيا ، ويستند استنادا أساسيا الى الأجزاء التي عالج فيها ماركس تطور المجتمع الرأسمالي الصناعي حتى وصوله الى مرحلة الانتاج الآلى التى تتميز بسيطرة العلم بوصفه قوة منتجة أساسية . ولقد تتبع ريختا أفكار ماركس (مع بعض الإضافات) ، حيث ميز بين مراحل مختلفة من تطور النظم الاقتصادية الحديثة ابتداء من ادخال الآلات البسيطة ، ثم استخدام البخار وما يرتبط به من تركيز للآلات والعمال ، وأخيرا استغلال الطاقة الكهربائية وما أدت اليه من زيادة فى التركيز . وفى نهاية هذه المراحل يظهر نظام الانتاج الكبير الذى يعتمد على أعداد كبيرة من العمال الصناعيين .

أما المرحلة التالية فى الثورة العلمية والتكنولوجية فتتضمن بعض العمليات السابقة ولكن على نطاق أكبر . ومن ذلك ادخال أشكال جديدة من الطاقة والآلات ومعدات أكثر تعقيدا ، ولكن ذلك قد يقلب خط التطور على الأقل فيما يتعلق بجانب هام هو تخفيض عدد العمال الصناعيين وظهور بناء مهنى جديد . ولقد لخص ريختا هذا التغير الكيفى حينما قابل بين نمط النمو الاقتصادي « الصناعي » أو « المتمد » extensive من ناحية (ويشير الى بناء المصانع الجديدة ، وتحسين الآلات ، ونمو عدد العمال الصناعيين) ونمط نمو « ما بعد الصناعة » أو « المكثف » intensive (بما فى ذلك اكتشاف واستغلال القوى الانتاجية ذات الكفاءة العالية وتحويل الموارد لخدمة البحث العلمى والتقنية) من ناحية أخرى . ويتوصل ريختا الى نتيجة هامة هى أن هذا النمط الجديد من الاقتصاد يتطلب ايجاد شكل جديد من المجتمعات . إذ أن الثورة العلمية والتكنولوجية يمكن أن تجد مجالها الطبيعى وتحقق فوائدها العديدة فى ظل مجتمع اشتراكى أو شيوعى .

وهكذا نجد ريختا Richta يؤكد دور التكنولوجيا بوصفها القوة المحددة فى عملية التطور الاجتماعى (١٢) ، وأنه - شأنه فى ذلك شأن

(١٢) لا يبدو ذلك واضحا لفظيا بل غرضه للتوضيح ، بل أيضا فى التطبيقات المأهولة لى =

ميثين Mesthene — يميل الى تجاهل الحركات السياسية . بيد أن القضية الأساسية التي يسطرها ريختا تنطوى على بعض الملامح المتناقضة . فبينما نجده يذهب الى أن الاشتراكية هي الاطار الاجتماعى الذى يمكن أن يتكامل مع نظام الانتاج المستند الى العلم المتقدم والتكنولوجيا المتطورة ، إلا أنه يعود فيقرر أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد ظهرت بشكل النمط الذى أطلق عليه « التطور الاقتصادى الممتد » . والحق أن أحد القضايا الأساسية التى أكدها كتاب ريختا هي الحاجة (فى تشيكوسلوفاكيا) الى صناعة متطورة نسبيا ؛ صناعة تستطيع أحداث تغير هام فى مجال السياسة الاقتصادية حتى يمكن التحول من النمو « المكثف » ، والسؤال الذى يمكن أن يثار فى هذه الحالة هو : كيف تمارس التكنولوجيا تأثيرها الحاسم ؟ ان الدولة الرأسمالية قد ولجت « مرحلة ما بعد الصناعة » دون أن تتعرض لتغيرات أساسية فى انساقها الاجتماعية . أما تشيكوسلوفاكيا فقد حدث عكس ذلك ؛ إذ ظهر النمط الاشتراكي فى غيبة الأساس التكنولوجى الملائم .

والواقع أن هذه المشكلات التاريخية — والتي تتطلب تحليلا للقوى السياسية الفاعلة فى المجتمع — لم تكن هي الوحيدة التى ناقشها ريختا فى كتابه . فهناك أيضا مشكلة حدوث التغيرات المستقبلية . والملاحظ أن ريختا يوحى لنا بانطباع مؤداه ؛ أن التغير التكنولوجى ينطوى — بالضرورة — على تهديد للمجتمع السليم الذى وصف أبعاده بطريقة جذابة . ولكن إذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد تركت النضج الاجتماعى للرأسمالية الغربية سليما الى حد كبير ، فلماذا إذن نفترض أن هذه الثورة سوف تحدث تحولا اجتماعيا فى تشيكوسلوفاكيا ؟ ان تفسير ذلك يكمن فى النظرة التفاضلية الحماسية التى سيطرت على

أوردما . فعلى سبيل المثال نجده يشتمد بانتقاسات من كتاب ديبولد Diebold « المؤلف والناس واللات : مشكلات التقنية »
 J. Diebold in Jobs, Men and Machines : Problems of Automation
 (London, 1964).
 وخاصة ما تعلق منها بتصور الماركسية
 للثمينية للتكنولوجيا بوصفها عاملا محدودا للتغير الاجتماعى ، وأن حده للفكرة تنطبق مع
 خبراتنا بالتغيرات الحالية فى أساليب حياتنا .

كتاب ريختا ، والتي كان أحد مصادرها الأفكار والحركات السياسية الجديدة التي ظهرت الى حيز الوجود في تشيكوسلوفاكيا فيما بين سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ . ومن المعروف أن هذا النمط من التطور الاجتماعي السياسي الذي شهدته تشيكوسلوفاكيا قد أجهض نتيجة للاحتلال العسكري لأراضيها في أغسطس من عام ١٩٦٨ .

وفيما يتعلق بإمكانية حدوث التغيير الاجتماعي في الدول الرأسمالية ، فإن ريختا يشير اليه اشارة عابرة ، كما أن نظريته في تطور القوة المنتجة تكثير مرة أخرى عددا من المشكلات والانتقادات المألوفة . فاذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد حدثت بالفعل ، وتعرضت قوة الطبقة العاملة الصناعية لمزيد من الضعف والتآكل ، فاننا قد لا نتوقع ظهور قوى اجتماعية (طبقا لنظرية ماركس) تستطيع تثوير المجتمع الرأسمالي . كذلك يمكن أن نثير تساؤلا مؤداه : ما هي القوة الاجتماعية المؤثرة الآن في المجتمع الرأسمالي التي تستطيع تثويره اذا ما سلمنا بضعف موقف الطبقة العاملة ؟ ان الأزمة المعاصرة في الفكر الاجتماعي الراديكالي تتمثل - اساسا - في عدم قدرته على الاجابة على هذا التساؤل .

ومن اليسير التعرف على أسباب تأكيد بعض العلماء - أمثال ميثين Mesthene وريختا Richta - للتأثير الهائل الذي يمارسه العلم والتكنولوجيا ، وتجذبههم - بالتالي - معالجة القوى الأخرى في المجتمعات الحديثة ، تلك القوى التي قد تسهم في حدوث التغيير أو تحول دونه . ان التأثير الذي يمارسه العلماء والتكنولوجيون قد أصبح بالغ الوضوح والأهمية ؛ فهم يشكلون جماعات مصالح قوية ، كما أنهم يستطيعون كسب تأييد الجماعات الأخرى لأن نشاطاتهم قد أصبحت أساسية بالنسبة لأهداف النمو الاقتصادي والقوة العسكرية . وفي نفس الوقت انتشرت النظرة العلمية والتكنولوجية انتشارا كبيرا حتى وصلت الى حد السيطرة على الثقافة في المجتمعات الصناعية . ولقد أدى ذلك الى ظهور الموقف التالي : بينما يعتقد البعض أن السلطات الصناعية تتولى عموما توجيه التقدم التكنولوجي (من خلال تمويل البحوث مثلا) ،

فإن هذه السلطات ذاتها تميل إلى اتخاذ قراراتها في إطار عقلية
تكنولوجية تستند إلى نصائح « الخبراء » وأرائهم .

ومن الجوانب الهامة في هذا الموقف غلبة الطابع العلمي والتكنولوجي
على العلوم الاجتماعية . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازدادت
العلوم الاجتماعية التطبيقية أهمية . وبرغم الانتقادات الحديثة التي
وجهت إلى هذه العلوم ، فإن البحوث التي تجرى في إطارها تأخذ -
وبشكل متزايد - الطابع الكمي وتخضع لسيطرة النزعة التطبيقية بهدف
الوصول إلى حلول فنية للمشكلات الاجتماعية . ومن الأمثلة المعبرة
على ذلك ما يطلق عليه « قانون فورستر » (١٢) *Forrester's Law*
إذ يذهب فورستر - مستخدماً مفهوم المناطق الحضرية الفقيرة - إلى
أن كثيراً من برامج الإصلاح التي يتم تنفيذها قد تؤدي في واقع الأمر
إلى تعقيد الظروف التي من أجلها صممت هذه البرامج ؛ ذلك لأنها
لا تأخذ في اعتبارها عدداً كبيراً من المتغيرات التي تسهم في تشكيل
هذه الظروف . وفي حالة التدهور الحضري نجد فورستر يذهب إلى
أن المناطق الحضرية تضم أعداداً كبيرة من الوحدات السكنية الضخمة ،
وأن زيادة هذه الوحدات قد يجذب السكان الفقراء بحيث تزداد أعدادهم
عن أعداد الوحدات السكنية ، وبالتالي تبدأ علامات التدهور متمثلة
في انخفاض مستوى الإسكان ونقص الخدمات الاجتماعية . والعلاج
الذي يقترحه فورستر لهذه المشكلة وغيرها من المشكلات هو تصميم
برامج حسابية آية لدراسة الانساق الاجتماعية ؛ برامج تتسكن من
حصر أكبر عدد ممكن من العوامل ، والكشف عن علاقاتها المتبادلة ، ثم
التنبؤ بدقة بنتائج تدخل عامل أو أكبر في الموقف ككل . والملاحظ أن
فورستر قد وضع مشكلة التدهور الحضري في إطار نموذج طموح
يتناول التفاعل (على نطاق عالمي) بين عناصر مختلفة هي : السكان ،
والتصنيع ، واستنزاف الموارد الطبيعية ، والزراعة ، وتلوث البيئة .

(١٢) هذا هو عنوان المقال المشهور في صحيفة نيويورك تايمز (١٤ يونيو ١٩٧١) .
أما المقال الذي كتبه فورستر فقد حمل عنوان :
" Counterintuitive Behavior of Social Systems ", appears in
Technology Review, Vol. 73, No. 3 (January 1971).

والواقع أنني بعيد عن اتخاذ موقف الادانة من مثل هذا الاتجاه . اذ اننا نفضل ان تكون سياستنا الاجتماعية مستندة الى تناول مستقبلي وبتقريب مختلف عناصر الموقف الاجتماعي . اما استخدام نماذج الحاسبات الآلية فيواجهه مشكلات وحدودا قد تقلل من حماسنا . اذ ان من اليسير تحديد كل المتغيرات المرتبطة بالموقف أو تعيين أهميتها النسبية وذلك على نحو ما فعل علماء السكان في محاولاتهم اقامة نماذج تتناول التغيرات التي تطرأ على الخصوبة البشرية . والنقطة التي تبدو أكثر أهمية بالنسبة لي في هذا المجال هي : ان كل برنامج للإصلاح الاجتماعي (وحتى ولو كان داخل منطقة محددة كالاسكان أو الفقر أو التفكك العنصري) هو جزء من تقويمات الجماعة الاجتماعية التي تسعى الى المحافظة (أو استبدال) على شكل معين للحياة الاجتماعية . فمصالح سكان الحي المتخلف قد تتعارض مع مصالح ملاك الأرض داخل هذا الحي ، تماما كما تتعارض مصالح الأغنياء مع مصالح الفقراء . وقد يتخذ هذا التعارض في المصالح - وبدرجات مختلفة من الوضوح والحدة - صورة المعتقدات السياسية والعمل السياسي ومن هنا يبدو تصور الحلول الفنية للمشاكل الاجتماعية ، اذ أنها تفترض وجود سياسة عملية اكتسبت معناها من ارتباطها ببعض التقويمات التي تحدد معايير المجتمع السليم ، وأن الحكم على هذه السياسة يتحدد في ضوء النتائج التي قد يسفر عنها النضال السياسي .

والمؤكد ان الأهمية التي اكتسبها كل من العلم والتكنولوجيا قد ازدادت تدعيما من خلال الضعف النسبي للفكر السياسي ؛ ذلك الفكر الذي يواجه مشكلات معاصرة على درجة عالية من التنوع والتعقيد . يضاف الى ذلك صعوبة حل هذه المشكلات وافتقار الأحكام السياسية للصدق والوضوح . ان أي ناقد قد يجد سهولة كبيرة حينما يهتم بدراسة أحد النتائج السلبية للتقدم التكنولوجي (وغالبا ما يطالب بمزيد من التكنولوجيا لمواجهة هذه النتائج) ، بينما قد يواجه صعوبة بالغة حينما يحاول التوصل الى وجهة نظر سياسية شاملة . ويحق لنا ان نتساءل هل هناك اطار للفكر الاجتماعي يستطيع تناول المشكلات المعاصرة ويتوصل الى حل لها كالحروب النووية والبيولوجية والانفجار

السكاني وتلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية والتهديد باحتكار بنوك المعلومات ؟

وتبدو الاجابة على هذا التساؤل أكثر صعوبة اذا ما علمنا ان كل مشكلة من هذه المشكلات تنطوي على ابعاد قد يستحيل حلها على نحو فردي . فمن المعروف ان دولة بمفردها لا تستطيع القضاء على مشكلة تلوث البيئة ؛ اذ ان هوائها وماءها قد يتلوثان من جانب دولة اخرى . واذن فالمشكلة عالمية في نطاقها . ومثل هذا عن النمو السكاني يقال . اذ ان دولة واحدة (أو حتى مجموعة قليلة من الدول مجتمعة) لا تستطيع ان تؤثر تأثيرا كبيرا على معدل زيادة سكان العالم . واذنا ما حاولنا رسم سياسة سكانية عالمية ، فستظهر مشكلات كثيرة ، لقد اشار بعض علماء السكان البارزين الى ان دراسة التحكم في عدد السكان لا تزال بعيدة عن النقطة . فنحن لا نملك القدر الكافي من المعرفة الذي يمكننا من التعرف على عوامل الخصوبة حتى نستطيع التخطيط الدقيق لسياسة سكانية وعلى الأخص فيما يتعلق بالحجم . وحتى لو نجحنا في ذلك ، فستظهر مشكلات اخرى يتعين مواجهتها : فحجم السكان مرتبط ارتباطا وثيقا باعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية والقوة القومية ، مما قد يجعل الاتفاق على تحديد عدد السكان امرا أكثر صعوبة من الاتفاق على تحديد تسليح الجيوش . وفضلا عن ذلك فان محاولة الوصول الى اتفاقيات وقواعد دولية في هذا المجال والمجالات الأخرى ، ستؤدي الى ظهور مشاكل جديدة . اذ ان ايجاد سلطة دولية ذات تأثير فعلي يتطلب نظاما للحكم تبعد عن الفردية وتعتمد اعتمادا كبيرا على البيروقراطية بما تستند اليه من اعتبارات موضوعية .

وفي مواجهة هذه المشكلات الحادة بدأ موقف الفكر السياسي ضعيفا للغاية ؛ اذ ان كثيرا من الناس لا يزالون يتشككون في مدى الاعتماد عليه ، ان العلم والتكنولوجيا يزودان الانسان بنوع معين من المعرفة ويرتبطان بالفعل الانساني ارتباطا وثيقا . وعلى النقيض من ذلك نجد التقويمات والأحكام السياسية تبدو غير يقينية وتضمينية . فمن اليسير دحضها خاجة اذا ما اتخذت صورة النقد لمجتمع مستقر .

ويبدو ذلك واضحا في عدد من الدراسات النقدية التي نتناول
التكنولوجيا . فعلى سبيل المثال نجد دينيس جابور Gabor يطالب -
وبعبارات غامضة - بضرورة التحول الى « مرحلة حضارية جديدة » ،
بينما نجد ايوجين شفارتز Schwartz يعرض لتصورات سحرية عن
الطبيعة . أما الراديكاليون فانهم يقبلون مفاهيم « كالاشرائية »
« والثورة » بدلا من محاولة الوصول الى مذاهب سياسية جديدة (١٤) .
ويرغم كل ما سبق ، فاننا نلمس الآن بدايات للتغيير ، ظهرت
معها مع أحداث سنة ١٩٦٨ . لقد ازداد الاستياء السياسي وتمعدت
المصالح السياسية الجديدة . ومن الصعب أن نجد الآن أحدا يعتقد بأن
النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي يمثلان هدفين واضحين يذاتهما .
ان الطريق قد أصبح مفتوحا الآن لعقد مناقشات عامة للاختبارات
المتاحة الآن أمام الناس ، مع تسليمنا - بطبيعة الحال - بالدور الذي
يلعبه العلم والتكنولوجيا في تحديد الشكل المستقبلي للحياة الاجتماعية .
ويتعين على هذه المناقشات أن تتجاوز التأملات التي يقدمها علماء
علم المستقبل والانتقادات الفردية ، وأن تعقد هذه المناقشات في إطار
الأحزاب راديكالية ، تلك التي تبنت منذ وقت مبكر النظرة التكنولوجية
الخالصة . ان ذلك كله يخلق لدينا الأمل بأننا قد اتخذنا الخطوات
الأولى في عصر يتسم بالجدل والنشاط السياسيين .

(١٤) ومن الأمثلة الجيدة على ذلك (وان كانت من مجال مختلف) كتاب تريزا هايتر
Hayter بضوان « المساعدة كامبريالية » ، *Aid as Imperialism* (Harmondsworth, 1971)
بعد تحليل دقيق لأسباب فشل المساعدات الاقتصادية الغربية
في مساعدة الدول الفقيرة نجد المؤلفة تتوصل الى نتيجة مؤداها ، أن تقيومها لسلبى لهذه
المساعدات يستند الى ملاحظة للنسق الاجتماعي - الاقتصادي : « على حال الاشتراكية بما تفرضه
من مبادئ للتضامن الدولي ، فإن الأمور تتخذ شكلا مختلفا » . والواقع أن هذه العبارة ليست
مقنعة لي حد ذاتها . أولا لأن هناك مشكلات واضحة في العلاقات القائمة بين الدول الاشتراكية
الحاضرة . وثانيا لأن الاشتراكية لا يمكن أن تكون حلا حاسما ، إلا إذا تمعنا للتحليل على أن
النظم والاجرامات الاشتراكية سوف تؤدي الى أمور مختلفة بالفعل .

الفصل الثالث عشر

تأملات في الحركة الطلابية (١)

تمثل الحركة الطلابية منذ أواخر ستينات القرن العشرين ظاهرة عالمية تبعث على الاهتمام بوصفها أحد أشكال العمل السياسي . ففي كثير من الدول عبرت هذه الحركة عن معارضتها للماضى : في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا نجد تقاليد تاريخية راسخة للنشاط السياسى للطلاب ، وفي بعض الدول الأوروبية حيث نجد النشاط السياسى للطلاب يرتبط منذ فترة مبكرة بأهداف الحركات الراديكالية ومذاهبها . وهناك سمتان هامتان تميزان الحركة الطلابية المعاصرة : الأولى دعواها بأنها حركة سياسية مستقلة ، وهذا ما يبدو واضحا في لغتها وأفكارها وعلاقاتها الوثيقية بمختلف قطاعات الحركة الراديكالية . أما السمة الثانية فهي اهتمامها (أى حركة الطلاب) ببناء وديناميات الجامعة ذاتها . ولقد دفعت هاتان السماتان بعض العلماء الى مناقشة فكرة وجود « وعى طلابى » يمكن أن يشبه من وجوه عديدة « الوعى الطبقي » لدى العمال الصناعيين خلال القرن التاسع عشر . ولقد ذهب عالم الاجتماع الفرنسى الان تورين *Touraine* الى أن هناك تماثلا واضحا بين الطلاب والعمال . ففي الجامعات الفرنسية الكبيرة الحجم - وفي جامعة كجامعة نانثير *Nanterre* حيث تواجه عزلة اجتماعية - أصبح الطلاب يشكلون جماعة متميزة تشبه في بعض الوجوه العمال الصناعيين في المصانع الرأسمالية المبكرة ، فضلا عن أن ثمة تشابها بين المعتقدات التى يؤمن بها الطلبة الآن والتصورات اليوتوبية التى آمن بها الاشتراكيون الأوائل . ويواصل تورين *Touraine*

Reprinted with minor revisions, from the *Universities Quarterly*, 22 (4) (September 1968). (١)

تدعيم وجهة نظره . ذاهبا الى ان الجامعات فى كل الدول المتقدمة تكنولوجيا قد اصبحت احدى « القوى الأساسية فى عملية الانتاج » . بحيث يمكن القول - فى ضوء هذا التصور شبه الماركسى - ان الطلاب قد ورثوا الدور الذى كانت تلعبه البروليتاريا (٢) . وباستطاعتنا ان نجد افكارا مماثلة - ولكن من منظور مختلف - عند هيربرت ماركيزوس Marcuse الذى تأثر الى حد كبير ببرايت ميلز Mills فى تأكيده ان الطبقة العاملة الصناعية - وخاصة فى مجتمع الاستهلاك والوفرة كالولايات المتحدة - قد فقدت رغبتها وقدرتها على أحداث تغييرات راديكالية ، وأن دورها الثورى القديم قد وقع الآن على كاهل المثقفين الشباب الذين يمثلون عموما طلبة الجامعات . وفى مقال حديث يحاول ماركيزوس توضيح وجهة نظره قائلا : انه لا يعتقد بان الحركة الطلابية المعاصرة تمثل قوة ثورية ، ولكنها (أى الحركة) تعد عنصرا - داخل المجتمع الأمريكى - قد يتحول الى قوة ثورية بالتحالف مع الجماعات المسحوقة وعلى الأخص الزنوج (٣) .

والواقع ان الخبرة الأمريكية والتفسيرات التى قدمها المفكرون الأمريكيون لها كانت أحد العوامل الهامة التى أدت الى ظهور تصور جديد للدور السيامى للطلاب . أما فى أوروبا فان الحركة الطلابية قد نشأت ونمت من خلال اليسار الجديد ، بمعنى أنها تطورت من خلال عملية احياء الراديكالية التقليدية التى تشكلت فى سنة ١٩٥٦ نتيجة لمعارضة العدوان الثلاثى على مصر ، وتمرد العمال البولنديين والمجريين ، ومعارضة المثقفين لنمط الحكم الستالينى . وفى نفس الوقت ظلت الحركة الطلابية حريصة على العلاقات القوية التى أقامتها مع الحركات العمالية والاشتراكية ذات التقاليد الراسخة . أما فى الولايات المتحدة فان الطلاب

Alain Touraine, "Nalssance d'un mouvement étudiant?", (٢)
Le Monde, 7 and 8 March 1968.

The May Movement : Revolt and Reform (New York, 1971).
Herbert Marcuse, " Das Problem der Gewalt in der (٣)
Opposition ", in Psychanalyse und Politife, PP. 546.

هم الذين أسهموا الاسهام الأكبر في تشكيل اليمار الجديد ، والمشاركة في حركة الحقوق المدنية ، والدفاع عن الثورة الكويبة ، ومعارضة الحرب الفيتنامية . والملاحظ أن الحركة الطلابية في الولايات المتحدة قد اكتسبت ثقتها بنفسها - فكريا وسياسيا - من خلال عملية النقد الراديكالي للمجتمع الأمريكى ، ذلك النقد الذى شنه الجيل السابق من المفكرين خلال فترة المكارثية . ويتعين علينا توضيح هذا الموقف بشئ من التفصيل : فالولايات المتحدة لم تشهد منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حركة عمالية سياسية ، ولم تعرف حزبا راديكاليا شعبيا يمكن أن يكون مصدرا لحركة راديكالية جديدة . ويصدق ذلك أيضا على الفترة التى أحس فيها كثير من الأمريكيين بعدم الارتياح لسياسة حكوماتهم الداخلية والخارجية . وكنتيجة لذلك بدأ الطلاب الجامعيون يقومون بدور بارز في التعبير عن عدم الرضا عن السياسة الحكومية ، ثم المعارضة فيما بعد . ولقد ظل الطلاب الجامعيون يشكلون عنصرا هاما في الحركة الراديكالية (حتى بعد ظهور حركة الزنوج المسلحة) ، ومصدرا للأفكار النقدية . وفضلا عن ذلك نجدهم يتولون قيادة المظاهرات الجماهيرية ويلعبون دورا أساسيا في التأثير على السياسة القومية من خلال تأييدهم لمرشحي المعارضة وخاصة خلال حملة رئاسة السيناتور أوجين مكارشى *McCarthy* .

ويمكننا تفسير التأثير العمالى الذى تمارسه الحركة الطلابية الأمريكية في ضوء الدور السياسى الذى تلعبه في الولايات المتحدة ، فضلا عن أن الطلاب الأمريكيين كانوا أول طرف متصارع داخل الجامعة ذاتها كما يمثل ذلك في « حركة الخطابة الحرة في بيركلى » التى تأسست في سنة ١٩٦٤ . بيد أن هذا التأثير لم يكن ليظهر الى حيز الوجود لو لم توجد عناصر مشتركة في موقف الطلاب في معظم الدول الصناعية . فمن ناحية نجد ظروفا سياسية عامة : النتائج العالمية لحرب فيتنام ، والصراع بين الأجناس كما يتجلى في الولايات المتحدة وكما يوجد في الدول الصناعية الأخرى وعلى الصعيد الدولى ممثلا في العلاقة بين الدول الغنية البيضاء والدول الفقيرة الملونة ، فضلا عن ظهور مواقف سياسية

تحول لون التعبير عن الاستياء الجماعي وعلى الأخص في بعض الجامعات ذاتها : النمو المضطرد في أعداد الطلاب ، وكبر حجم الجامعات ، وظهور جيل جديد أكثر ميلا للنقد والتذمر ، فضلا عن استمرار الإدارة الجامعية التسلسلية أو الأيوية على الأقل بالنسبة لبعض الدول الأوربية .

ولو افترضنا قبول الآراء التي تميل الى تأكيد المضمون السياسي للحركة الطلابية في الولايات المتحدة ، ووجود ظروف عديدة تدعم موقف الحركات الطلابية في بعض الدول الصناعية ، فاننا لن نستطيع بسهولة قبول الفكرة الذاهبة الى أن الحركة الطلابية - على المستوى العالمي - تمثل الوريث أو الابن التاريخي للحركة العمالية . إذ أن هناك اختلافات كبيرة بين الحركة العمالية (المبكرة والحديثة) والحركة الطلابية . فمن ناحية نجد الطلاب لا يشكلون جماعة مقهورة أو مستغلة داخل المجتمع . حقا قد يوجد في بعض الدول أو الجامعات قدر من الاستياء نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة للطلاب ، وقلة الخدمات التي تقدم لهم ، وعدم الرضا عن ملاقاتهم بالاساتذة والاداريين ، فضلا عن عدم ارتباطهم لطبيعة النظام الجامعي ذاته . لكننا اذا ما وضعنا الطلاب الجامعيين في اطار المجتمع ككل ، وجدناهم يشكلون جماعة متميزة . فهم يأتون - بصفة عامة - من أسر تنتمي الى الطبقتين الوسطى والعليا ، وبعد تخرجهم من الجامعة يستطيعون الالتحاق بمهن تحقق لهم دخولا اقتصادية عالية نسبيا . أما الضغوط التي قد يخضعون لها داخل الجامعة فهي - في أسوأ حالاتها - ضغوط هينة اذا ما قارناها بتلك التي يخضع لها العمال داخل المصانع . واذن فموقف الطلاب افضل بكثير اذا ما قارناه بموقف العمال الصناعيين، والزنوج في أحيائهم الحضرية المتخلفة ، والفلاحين في الدول النامية ؛ وأن من العبث تصور عكس ذلك . ومن ناحية أخرى نجد الطلاب لا يشكلون غالبية السكان . وهكذا نجد أن تصور ماركس والاشتراكيين الأوائل عن « ثورة الغالبية الساحقة » لا يكاد ينطبق على الطلاب . وكالتالية صغيرة لا يتوقع الطلاب أن يقوموا بما هو أكثر من مجرد التشخيص الراديكالي لظروف المجتمع ؛ بعبارة أخرى أن ينفذوا الوظيفة التقليدية التي يقوم بها المثقفون الراديكاليون؛ أو أن يتحالفوا مع الجماعات الاجتماعية الأخرى في

أطار حركة اجتماعية أوسع . وفي كثير من الدول حاولت الحركة الطلابية إقامة تحالف اتخذ اشكالا عديدة : ففي الولايات المتحدة تحالفت الحركة الطلابية مع الزنوج والجماعات الفقيرة ، وفي فرنسا وألمانيا الغربية تحالفت مع نقابات العمال ؛ وإن لم يحقق التحالف الأخير نجاحا يذكر . ولا يمكن تفسير هذا الفشل في ضوء عدم توافق أو الاتسجام الايديولوجي بقدر ما يمكن تفسيره في ضوء المواقف الاجتماعية المتباينة للجماعات المختلفة . فالزنوج والعمال الصناعيون يشكلون جماعتين تعبران عن مصالح معينة وتمارسان بالفعل نضالا يوميا ؛ أما الحركة الطلابية فهي تمثل - أساسا - تعبيراً عن حركة نقدية فكرية أخلاقية للمجتمع . إن هذه النشاطات المتميزة (أي النقد الراديكالي والصراع حول المصالح المادية) قد ارتبطت فيما بينها وتبادلن التأثير والتأثر كما يوضح ذلك بجلاء تاريخ الحركة العمالية من ناحية والنظرية الماركسية من ناحية أخرى . بيد أن العنصر الأساسي في كل الحركات الراديكالية الدائمة يتمثل في الخبرات الواقعية المعيشية التي تصيها الطبقات المقهورة أو المستغلة . وأخيراً فإن الطلاب - على خلاف كل من العمال والفلاحين وأفراد الجماعات العرقية - يفتقرون إلى العضوية المستقرة والدائمة . إذ إن فترة الدراسة الجامعية تبلغ في المتوسط أربع سنوات ومعنى ذلك أن الطالب يشغل وضعا مؤقتا ولا يحتل مكانة دائمة داخل المجتمع . ولكل هذه الاعتبارات فإن من الصعب اعتبار الحركة الطلابية المعاصرة حركة راديكالية ذات دعائم مستقرة .

وبرغم كل ما سبق فإن بالإمكان تفهم المصالح الاجتماعية المتميزة التي تمثلها الحركة الطلابية إذا ما أخذنا في اعتبارنا نقطتين هامتين . أما النقطة الأولى فهي أن الطلاب يعبرون بوضوح شديد عن أسبتياء وطموح الشباب ككل ؛ أي أنهم (أي الطلاب) يمثلون « طليعة » حزب « شبابي » أن جاز لنا استخدام هذا التعبير . ولدينا حول هذه النقطة شواهد عديدة من مصادر مختلفة . فالحركة الطلابية - وعلى الأخص في الولايات المتحدة - تبدو وكأنها استمرار - ولو بشكل جزئي - للتمرد غير السياسي الذي قام به الشباب خلال الخمسينات ؛ ذلك التمرد الذي تجسد في أفلام وحياة جيمس دين James Dean . أما النقطة الثانية فهي

ان هناك دلائل تشير الى وجود ثقافة معاصرة خاصة تميز الشباب ؛
وهي ثقافة تتجاوز حدود الحركة الطلابية سواء داخل الدولة الواحدة او
على مستوى عالمي وذلك بفضل تكنولوجيا وسائل الاتصال . اما اسباب
الاختلاف او الصراع بين الأجيال فهي ليست واضحة تماما ، على الرغم
من أن هناك عوامل هامة تؤثر في هذا المجال مثل سرعة التغيير
التكنولوجي ، وارتفاع مستوى المعيشة ، وزيادة نسبة الشباب داخل
الهرم السكاني بالنسبة لبعض الدول . وعلى أية حال فان بالامكان القول
ان ثمة روحا جديدة تنتشر في مختلف أنحاء العالم . . لكن هذه الروح
تختلف عن تلك التي ظهرت خلال فترة مضطربة من التاريخ الأمريكي فيما
قبل الحرب العالمية الأولى ، والتي اشار اليها راندولف بورن Bourne
في مقالاته عن « الشباب والحياة Youth and Life حيث عبر عن
احساسه بزيادة التناقض بين الامكانيات الجديدة للسعادة الانسانية من
ناحية ، والتهديد بالحروب التدميرية من ناحية أخرى . ويبدو هذا
التناقض اوضح ما يكون الآن ؛ ذلك ان انجازاتنا التكنولوجية قد تخلع
عن اليوتوبيا طابعهما الخيالي (كما اشار الى ذلك ماركيزوس
Marcuse) (٤) ، في الوقت الذي تجعل الدمار الشامل امرا ممكنا .
ولقد عبر الشباب من خلال الحركة الطلابية عن احساسهم العميق بهذا
التناقض ، وبدأ ذلك واضحا تماما في شعاراتهم التي تطالب « بممارسة
الحب لاشن الحرب » .

ويمكننا التعرف على العلاقة الوثيقة بين الحركة الطلابية من ناحية
وثقافة الشباب بمعناها الواسع من ناحية أخرى من خلال بعض المواقف

“ Das Ende der Utopie ”, in *Psychoanalyse und Politik*, (٤)
PP. 69 - 78.

ولواقع ان وجهة نظر ماركيزوس Marcuse تد - من زاوية أخرى - يوتوبية
على الرغم من ان اليوتوبيا قابلة للتحقيق تكنولوجيا ولتصاندا ، الا ان الشره غير المؤكد
هو ما لذا كان يجب تطوير العلاقات الاجتماعية الضرورية للمحافظة عليها فالمجتمع القائم على
المساواة قد يؤكد أهمية الخصائص الانسانية التي قد تكون « مختلفة » ان جز استخدام هذه
الكلمة كما هو الحال بالنسبة لخصيتي التحل والاعتدال . ونفسلا من ذلك لماننا ما نزال
نفتقر الى المعرفة الدقيقة للظروف التي من خلالها تستقر العلاقات الاجتماعية الجديدة كما هو
الحال بالنسبة لنظام « التمييز الثلاثي » في المصانع اليوفوسلانية .

الخاصة • فخلال تمرد مايو ١٩٦٨ فى فرنسا - مثلا - نجح الطلاب فى جذب العمال الصناعيين الشباب الى حركتهم ، بينما ظلت نقابات العمال بعيدة عن الموقف ككل • وأعتقد أن من الخطأ القول هنا بأن الهوة بين الأجيال قد تزدى الى ظهور اية توجيهات سياسية جديدة ، أو أن من المحتمل ظهور حزب سياسى يعبر عن الشباب فى مقابل حزب آخر يمثل الفئة الأكبر سنا • ان مرحلة الشباب مرحلة مؤقتة - شأنها شأن مرحلة التعليم الجامعى - بحيث لا تشكل طرفا كافيا لتشكيل حركة سياسية دائمة • وهناك شواهد عديدة تشير الى أن عدم ارتباط الأفراد بالتنظيمات السياسية المستقرة فى بعض الدول الصناعية قد يتخذ شكل التعاطف مع الحركات والأحزاب السياسية الجديدة المستندة الى الروابط العرقية واللغوية والثقافية ، وذلك من خلال احياء نزعات قومية مختلفة كما هو الحال بالنسبة للزنوج الأمريكيين ، والناطقين بالفرنسية فى كندا • ومن الطبيعى أن تكون الروابط بين نوى القومية الواحدة أقوى من تلك التى توحد نوى الجيل الواحد •

وتعتبر الجامعة هى المجال الموحد الذى تتوقع فيه ظهور وعى ذاتى بين الطلاب بوصفهم جماعة اجتماعية متميزة • ولقد اتخذ هذا الوعى الذاتى - فى اشد صورته تطرفا - وجودا واقعيا من خلال الشعار الذى رفعه الطلاب مؤخرا وهو « القوة الطلابية » وفى الحالات التى كانت فيها الجامعة طرفا أساسيا ، لوحظ أن احتجاجات الطلاب كانت أكثر شمولا وتناولت قضايا سياسية عامة كما هو الحال فى جامعات بيركلى بأمریکا ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن ، ووست برلين بألمانيا ، وارسو ببولندا وناونتير بفرنسا • وعلى الرغم من وجود اختلافات ملحوظة بين هذه الدول ، إلا أن حيوية الحركة الطلابية فى كل مكان تعتمد - الى حد كبير - على قدرتها على التعبير عن الامتياز الوطنى الذى لا يجد له مقياسا آخر • ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى الولايات المتحدة ، حيث نجد الطلاب يقربون مظاهرات ضد الحرب الفيتنامية والفقن واستغلال الزنوج • وفى تخليكوسوفاكيا وبولندا نجد الطلاب أيضا يلعبون دورا هاما فى تهطية النضال من أجل مزيد من الحرية السياسية والثقافية • ثم نجد أنهم فى

فرنسا يتمردون - وعلى نحو جماعي - ضد التسلطية التي استند إليها نظام شارل ديغول .

ان قدرة جماعة راينكالية على قيادة اعداد كبيرة من الطلاب للقيام بحملات من أجل بعض القضايا السياسية الوطنية ، تتوقف بدورها على قدرة تأثير هذه الجماعة داخل الحرم الجامعي وما يرتبط بذلك من مشكلات تتعلق ببناء الجامعات واساليب ادارتها . ويعود النجاح الذي حققه الطلاب في هذا المجال الى أنهم قد طالبوا بايجاد ضروب من المساواة او المشاركة قد يبدو ملائما تماما للجامعة كمؤسسة علمية . ويمكننا ان نجد تريباذا لهذه الافكار داخل حركة « القوة الطلابية » (وهي تسمية تعبر عن مطامح متنوعة) ، كما ان درجة المشاعر التي تثيرها (أي الافكار) يتوقف - بطبيعة الحال - على طبيعة البناء الجامعي الذي يوجهه الطلاب . ففي أمريكا الشمالية (سواء الولايات المتحدة أو كندا) نجد مجالس ادارات الجامعات تضم - في معظمها - عددا كبيرا من الاعضاء غير الاكاديميين ، وتلك نقطة اثار إليها ثورشتاين فييلن Veblen في سفرية وازدراء قبل نصف قرن من الزمان في معرض كتابة عن «التعليم العالي في أمريكا» *The Higher Learning in America*. ولقد طالب الطلاب وهيئات التدريس بضرورة احداث تغييرات في هذا المجال على نحو يحقق مزيدا من الاستقلال الاكاديمي والادارة الذاتية . وتحاول بعض القيادات الطلابية الراينكالية مناقشة هذه القضايا من زاوية أكثر تخصيصا ، حينما تذهب الى انه مع التسليم بالعرف الذي يجعل الاكاديميين يسيطرون على الامور اليومية الحساسة كالمقررات الدراسية وتعيين هيئات التدريس . . . الخ (برغم ان مجلس الجامعة ورئيسها يحتكرون ما تبقى من سلطات في هذا المجال) ، مع التسليم بذلك كله فان المشاركة في ادارة الجامعة لا تزال مقصورة على جماعة صغيرة من كبار الاساتذة والاداريين ، وان الروح الرئاسية البيروقراطية ما تزال تسيطر على الادارة الجامعية . لذلك نجد هذه القيادات تطالب بتدعيم الروح الديمقراطية داخل الجامعات . ولقد عبر توم هايدن Hayden عن هذه الآراء ونشرها ضمن منشورات « تحالف الطلاب الراينكاليين » بعنوان « اعرف القوة الطلابية » يقول هايدن :

• ان زمالة الطلاب هي زمالة المراد متساوين • فليس لأى منهم الحق فى تجاوز الحقيقة ، على الرغم من أن البعض قد يبدو أرجح عقلا أو أعمق ثقافة أو أكثر معرفة •

ولأن الجامعة تتمتع بوجود قوى وتتولى الوظيفة التعليمية ، فإن المسئولية الأساسية للطلاب تتمثل فى توجيه الجامعة فى هذا الاتجاه • ولأن التعليم عملية ليست ذات اتجاه واحد ، ولأن التقاليد الجامعية يجب أن تتلاءم مع النظرة الجديدة للشباب ، ولأن الديمقراطية تتطلب رقابة شعبية للقرارات الهامة ؛ لذلك كله فإن من المهم أن يشارك الطلاب الأساتذة فى تطوير جامعتهم • ص ٥٠ •

ولقد انتشرت هذه المثاليات والأفكار انتشاراً كبيراً داخل الحركات الطلابية خلال السنوات الأخيرة ، كما حاول البعض تطبيقها فى مواقف مختلفة • وفى فرنسا شنت المعارضة الطلابية هجوماً شديداً على تحكم موظفى وزارة التربية والتعليم وكبار الأساتذة فى الإدارات الجامعية • وفى تشيكوسلوفاكيا وبولندا هاجم الطلاب سيطرة كبار رجال الحزب الشيوعى على مجالس إدارة الجامعات • أما فى بريطانيا فإن الاحتجاجات الطلابية كانت أقل راديكالية ؛ لأن الجامعات تتمتع بقدر ملحوظ من الإدارة الذاتية الأكاديمية ، وأن كان ذلك لا ينطبق على كل معاهد التعليم العالى • ومع ذلك وفى بريطانيا - شأنها فى ذلك شأن الدول الصناعية الأخرى - نجد المعارضة تنصب على التحكم الخارجى المباشر فى مجالس الجامعات من خلال الأعضاء المعينين من الخارج بحكم مناصبهم والسياسيين وكبار الموظفين الحكوميين • ولقد حاولت بعض الجماعات الطلابية مواصلة هذه المعارضة بتوجيه الانتقادات للقيود غير المباشرة - وعلى الأخص الاقتصادية - المفروضة على الإدارة الذاتية الأكاديمية • كذلك سمعت هذه الجماعات الطلابية الى تطوير فكرة • الجامعة الديمقراطية بمرئها منلولا واقميا لكى تكون بديلا عن التصورات التى تؤكد دور الجامعة كمصنوع للمعرفة • وربما كانت هذه المحاولات أحد المعانى الممكنة التى يمكن أن يشير اليها تعبير • القوة الطلابية • • وفى النشرة التى أصدرها • تحالف الطلبة الراديكاليين •

والتي اقتبسنا منها العبارات التي أشرنا إليها قبل قليل ، نجد اقتراحات
تطالب بأن يكون الأساتذة أقل تأييدا للواقع القائم ، وأن يتبنوا وجهات
نظر اجتماعية وأكاديمية أكثر راديكالية من تلك التي يتبنها طلابهم .
واعتقد أن من الصعب التسليم بما تذهب إليه هذه القيادات الطلابية ،
خاصة وأننا نجد من بين كبار الأساتذة من يتخذ مواقف راديكالية أمثال
هيربرت ماركيز Marcuse ورايت ميلز Mills .

والواقع أن فكرة « الجامعة الديمقراطية » ما تزال بحاجة إلى
مزيد من التحليل الدقيق ، خاصة وأنها قد ظهرت في إطار النقد الشديد
الذي وجهه الطلاب إلى الطابع التسلطي البيروقراطي الذي يسيطر على
الإدارات الجامعية ، فضلا عن التحكم الذي يمارسه بعض الأعضاء
الخارجيين في الشؤون الجامعية من أمثال رجال الأحزاب وكبار موظفي
الحكومة . والواقع أن الجامعة بحكم تكوينها تتيج - في كثير من
الأحيان - ظروفًا استثنائية لممارسة الديمقراطية : فثمة مساواة
جوهرية بين أعضائها ، كما أن طبيعة العمل الجامعي يتيح فرصة تعظيم
العقل والابتعاد عن ممارسة القهر . إن البت في بعض الشؤون الجامعية
كالمناهج الدراسية والاكتشافات العلمية يوحي بأن الديمقراطية الجامعية
ليست من ذلك النوع الذي يتطلب تمثيل أو موافقة الأغلبية . بل أن من
الصعب في بعض الأحيان خلق الظروف الملائمة لممارسة العمل الجامعي
كالمناخ الحر الذي يسمح بتبادل الرأي ، ووجود مجتمع فكري مثالي ،
واسلوب معين للعلاقات الشخصية . لذلك كله يصبح مفهوم « الجامعة
الديمقراطية » مفضلا إلى حد كبير . وربما كان من الأفضل استخدام
بعض العبارات كالإدارة الذاتية الأكاديمية ، والمشاركة داخل المجتمع
الطلابي . واعتقد أن مثل هذه العبارات قد تكون أكثر اتساقا مع عبارات
توم هايدن Hayden السالفة الذكر والتي أكد فيها ضرورة أن تتولى
هيئات التدريس الأداة الكاملة للجامعات ، وأن يتولى الطلاب إدارة
أنفسهم في كل المجالات المتعلقة بهم ، والتي قد لا تؤدي إلى مشكلات
ذات طابع فكري ، وأن يشارك الطلاب - دون أن يحكموا - في عملية
السياسة التعليمية . والواقع أن الحركة الطلابية قد نجحت - إلى حد

كبير - فى تحقيق هذه الاهداف وعلى الأخص فيما يتعلق بسيطرة الأعضاء غير الأكاديميين عن الإدارات الجامعية . ومن الطبيعى أن يتفق الطلاب فى هذا المجال مع الغالبية العظمى من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات .

وهناك ارتباط وثيق بين الجوانب الثلاث التى تمثلها الحركة الطلابية بوصفها حركة راديكالية جديدة ، وتعبيراً عن جيل جديد ، وتجميداً لجماعة من جماعات المصلحة داخل الجامعة . ومن الطبيعى أن تؤثر القضايا التى تثار فى كل جانب على الجوانب الأخرى : فالحرب والاعداء لها - وهى من موضوعات الاحتجاج المياسى - يؤثر على الجامعات التى تتولى بدورها تطوير بعض الأساليب التكنولوجية للحرب من خلال البحوث التى تجريها . ويبدو أن هناك شبهة واضحة بين بعض المشكلات التى يطالب الطلاب بحلها من ناحية والجوانب الثلاث التى تمثلها الحركة الطلابية . مثال ذلك وجود البناءات ذات الطابع التسلمى البيروقراطى التى تحول دون مشاركة الأعضاء وتعلمهم مسئولياتهم . وبسبب هذه العلاقات المتداخلة ، فإن التطورات المقبلة للحركة الطلابية سوف تتوقف - الى حد كبير - على الأحداث المياسية العامة . فبنهاية حرب فيتنام ستفقد الحركة الطلابية قدراً من جاذبيتها ونفوذها وعلى الأخص فى الولايات المتحدة . أما فى معظم الدول الأوربية فإن الطلاب سوف يشكلون « جماعة نشطة » داخل حركات اجتماعية راديكالية كبيرة ؛ بينما قد تشكل الحركة الطلابية فى الولايات المتحدة نواة حزب راديكالى جديد ، على الرغم من أن الدلائل التى تشير الى ذلك ليست مشجعة ، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار ما حدث فى « مؤتمر المياسة الجديدة » الذى عقد خلال العام الماضى . واعتقد أن أهم وظيفة يمكن أن تؤديها الحركة الطلابية فى كل مكان هى خلق جيل جديد من المفكرين الراديكاليين ، وأن من الصعب الحكم على إنجازاتها فى هذا المجال قبل مرور عقد على الأمل .

الفصل الرابع عشر

مستقبل الراديكالية (١)

تشهد الدول الصناعية الآن اتجاهات مضادة للراديكالية فضلا عن انقسامات حادة داخل الحركة الراديكالية ذاتها . والواقع أن تغيرات وتحولات كبيرة قد طرأت على الطابع الذى يميز الحركات الاجتماعية الجديدة منذ ظهورها فى أواخر الخمسينات ، وذلك بعد العدوان الثلاثى على مصر والتدخل السوفيتى فى المجر . فاليسار الجديد ، الذى ظهر خلال تلك الفترة فى الدول الأوروبية كان لا يزال جزءا من الحركات الاشتراكية والراديكالية التقليدية وذلك من خلال العضوية فى التنظيمات العمالية والمشاركة فى تطوير الأفكار الماركسية والاشتراكية بوجه عام . من ذلك يبدو واضحا أن اليسار الجديد قد حقق قدرا من الاستمرارية من خلال احتكاكه وارتباطه بالحركة الراديكالية التقليدية وخاصة تلك التى تطورت خلال ثلاثينيات القرن العشرين .

بيد أن تغيرا ملحوظا قد طرأ مع إعادة بعث الراديكالية فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد بدأ ذلك بحركة الحقوق المدنية التى نشأت فى أوائل الستينيات ، والتى من خلالها ظهرت جماعتان متميزتان هما : الطلاب والزنج . وفى بداية الأمر تعاونت الجماعتان فى إطار حركة اصلاحية نضالية ، لكن الخلاف بينهما مالبت أن دب حينما طالب الزنوج الراديكاليون بالاعتراف « بقومية سوداء » أو « قوة سوداء » ، فى الوقت الذى ظل فيه الطلاب يشنون حملات ضد الحروب ويقومون

Reprinted, with minor revisions, from Bernard Landis (١) and Edward S. Tauber (eds), *In the Name of Life: Essays in Honour of Erich Fromm* (New York, 1971).

بمواجهات ضد الادارات الجامعية من أجل مزيد من الديمقراطية والادارة الذاتية . وبنهاية سنة ١٩٦٨ كاد الانفصال بين الحركتين أن يكون تاما . وفى نفس الوقت بدأت كل منهما تبتعد عن الراديكالية بصورها السابقة : ففي حالة الزنوج ارتبطت الراديكالية كحركة « قومية » عنصرية ارتباطا عاما بالأفكار الثورية فى العالم الثالث : أما فى حالة الطلاب فقد ارتدت الراديكالية ثوب حركة الشباب ، ثم ما لبثت أن ارتبطت بمجالات التعبير عن الاستياء الثقافى كما يتبدى ذلك فى الالهال الشديد على الموسيقى الشعبية « وانمان المخدرات بقصد توسيع الخيال » .

ولسوف نخصص مناقشاتنا التالية لتحليل الحركة الطلابية التى اتخذت طابعا عالميا ، وأن بدت أقل ارتباطا بالظروف الأمريكية بصفة خاصة (٢) . والواقع أن رايت ميلز Millz كان قد تنبأ ببعض التطورات التى مرت بها الحركة الطلابية فيما بعد ، كما أوضح المبررات الفكرية التى تصتند اليها . ولقد ناقش ميلز ظروف هذه الحركة ابتداء من افتقار الولايات المتحدة لحركة عمالية قوية حتى ظهور الحاجة القوية لاحداث تغييرات جذرية فى ضوء الانتقادات الثقافية التى وجهها الجيل الجديد من المثقفين . ويبدو أن هذا النمط الأمريكى من الراديكالية قد اتخذ شكلا محددا فى « حركة الخطابة الحرة فى بيركلى » فى سنة ١٩٦٤ ، ثم ما لبث أن انتشر انتشارا واسعا فى كثير من الدول الأوربية . أما سبب التأثير الشديد لهذه الراديكالية فيعود - فيما يبدو - الى تغلغل الولايات المتحدة فى السياسة الدولية . ان العامل الهام الذى أسهم فى توحيد الحركة الطلابية الراديكالية هو معارضة الحرب الفييتنامية . لكن ذلك لا يمنعنا من الإشارة الى عاملين آخرين

(٢) يمكننا أن نجد تحليلا هائليا لبعض الملامح الهامة لحركة الزنوج لى :
Harold Cruse, : The Crisis of the Negro Intellectual
(New York, 1967).

ولقد اتخذت الحركة مؤخرا اتجاها جيدا بظهور « جماعة بانثر السوداء » ، و« جماعة تحاور للتخالف مع الجماعات الراديكالية البيضاء » ، ولتترحت برنامجا اقتصاديا أقرب الى الأفكار الاشتراكية منه الى الأفكار للراديكالية الأجدية .

علي الأقل . الأول يتمثل في زيادة احساس الشباب في المجتمعات الصناعية بهويتهم كجيل متميز ، ثم شعور الطلاب الجامعيين انه بسبب سرعة التقدم التكنولوجي ، وزيادة أعدادهم (أي الطلاب) ، فانهم قد أصبحوا مؤهلين لشغل مكانة هامة داخل المجتمع . أما العامل الثاني فيتمثل في الانهيار الظاهر الذي تعرضت له بعض الاتجاهات الراديكالية القديمة نسبيا ، والذي كشف عن نفسه في انتشار ما أطلق عليه الطلاب « سياسة الإجماع » سواء اتخذ ذلك شكل التحالف الفعلي بين الأحزاب (كما حدث في ألمانيا الغربية) أو الهزيمة السياسية التي منيت بها الأحزاب اليسارية الراديكالية . ويبدو أن أوروبا الغربية قد شهدت خلال عقد الخمسينات نمط السياسة غير المتزمتة أيديولوجيا ، وهو نمط يشبه الى حد كبير ذلك الذي تعرفه الولايات المتحدة . وإلى المدى الذي قد يؤدي ذلك الى أحداث تغييرات على بناء الطبقة العاملة ودورها داخل الدول الأوروبية ، فإن النتيجة التي يمكن استنتاجها هي ضرورة البحث عن مصادر المعارضة والاستياء لدى جماعات اجتماعية أخرى .

والملاحظ أن الحركة الطلابية - بوصفها طليعة جديدة للصراع السياسي - قد نمت وتطورت بسرعة فائقة فيما بين سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٨ ، إلى أن وصلت الى قمته خلال تمرد فرنسا في سنة ١٩٦٨ . ومنذ ذلك الحين بدأت الحركة الطلابية تعاني من الضعف التدريجي . ففي الولايات المتحدة نجد المنظمة الراديكالية الأساسية (ويطلق عليها اسم الطلاب من أجل مجتمع ديمقراطي) تنقسم الى عدد من الجماعات المتصارعة . وفي فرنسا بدأت الحركة الطلابية تتحول الى مجموعات يسارية تتشابه في افكارها ومثلها مع تلك التي توجد خارج الجامعة أو المجتمع الفرنسي بصفة عامة . ومثل هذا يمكن ان يقال عن الحركة الطلابية الألمانية التي تفتتت قياداتها وفقدت كثيرا من جاذبيتها السياسية . أما بريطانيا فلم تعد تعرف تنظيما طلابيا راديكاليا فعلا . ومن المحتمل ان يكون ذلك كله مجرد نكسة مؤقتة أصيبت بها الحركة الطلابية . وإذا كان صحيحا - كما يذهب البعض - أن « الاقطاعية العلمية والتربوية » تشغل الآن مكانة حاسمة داخل المجتمع وأنها تحاول صياغة أيديولوجية وأساليب للعمل السياسي تلائم ظروفها ومواقفها كما فعلت ذلك الطبقة

العاملة الصناعية خلال القرن التاسع عشر ، اذا كان ذلك صحيحا فان الاحداث الأخيرة قد تكون بمثابة خطوات أولى نحو ايجاد نمط من التنظيم وصور من العمل الصيامي اكثر ثباتا ودواما . ومن زاوية أخرى يمكننا تفسير الضعف الذى طرأ على الحركة الطلابية فى ضوء التغير الذى طرأ على مصالحتها واتجاهاتها الفكرية والايديولوجية ، والناجم عن الحراك السريع الذى يحققه الطلاب بعد تخرجهم الجامعى والتحاقهم بالمهن المختلفة .

وايا كانت تفسيراتنا لهذه المظاهر ، فان من المهم إبراز بعض جوانب الضعف التى تعاني منها الحركة الطلابية ، والتى تجاهلها بعض الدارسين فى أواخر الستينيات حينما طرح الطلاب - وبطريقة درامية - افكارا واتجاهات جديدة ، ساعدت على اثارة مناقشات فكرية وسياسية متباينة وادت الى ظهور احتجاجات عديدة . وأحد جوانب الضعف التى يتعين الإشارة اليها يتمثل فى كون حركة الطلاب « حركة شباب » . ان التأثير الاجتماعى الذى قد يمارسه جيل الشباب قد يكون كبيرا (كما يشير الى ذلك كارل مانهايم *Mannheim*) من حيث أنه قد يسهم فى ظهور اتجاهات فكرية جديدة واساليب حديثة للتفكير والممارسة ، فضلا عن تمثيل وتطوير التراث الثقافى الذى يعيش فى ظله . لكننا نشك كثيرا فى أن الجيل الجديد الملتفت الى الخبرة والممارسة يمكن أن يلعب الدور الأكبر فى تشكيل بناء المجتمع وتحديد مساره . فعلى سبيل المثال نجد حركة « تركيا الفتاه » التى استحدثت كثيرا من الأفكار والممارسات لم تكن تعبر عن الفئة العمرية التى ينتمى اليها الطلاب الجامعيون . فأعمار افراد هذه الحركة كانت تتراوح بين نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات ؛ وهم بذلك قد تخلفوا مرحلة الاضطراب التى قد يتعرض لها الأفراد الأصغر سنا . فضلا عن ذلك نجد أن هذا النوع من التجديد الثقافى أو الفكرى لا يتم بطريقة فردية ، بل يحدث فى اطار جماعة جيلية بأكملها . وهينما ندرس طبيعة الحركات الاجتماعية الواسعة والتغيرات الاساسية التى تطرأ على بناء المجتمع ، نجد انها تعتمد على روابط مختلفة تميز الجماعة العمرية كالجنسبية

أو القومية ، والمصلحة الاقتصادية ، والمضوية الطبقيية ، والانتماء الدينى .

ويبدو أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى إصابة الحركة الطلابية بمزيد من الضعف . واحد هذه العوامل الدورة السريعة للطلاب ، والتي قد تحول دون ظهور أسلوب أو تنظيم سياسى قوى . أما العوامل الأخرى فتتصل بتلك العلاقة التي تربط بين الحركة الطلابية وبعض جوانب ثقافة الشباب ، كالولع بالموسيقى الشعبية وأمان المخدرات ، وهى جوانب لا تتضمن أية معانى راديكالية على الإطلاق . وقد يكون صحيحا - كما يعتقد البعض - أن هذه الجوانب تشكل جزءا من حركة عامة للتححرر ، لكننى لا أعتقد بإمكانية قبول هذا التفسير . أن الموسيقى الشعبية الصاخبة تعبر عموما عن احساس من المراهقة كالكشف وعدم اليقين . وأن لهذا اللون من الموسيقى لا يتضمن معانى نقدية هامة . ولو افترضنا أنه يعبر عن بعض هذه المعانى فإنها قد فقدت قيمتها بنمو المصالح الاقتصادية . والقصى ما يمكن قوله حول هذه الموسيقى بوصفها تجديدا ثقافيا هو أنها قد تعكس الرغبة فى خلق مجتمع أكثر رحابة واتساعا أو التحرر من السيطرة المادية واستعادة الذات . وفى الموسيقى الشعبية قد نجد تعبيرا عن النقد الاجتماعى ، لكنه يضعف ويتهاون كثيرا أمام صور الاحتجاج التقليدي . وفى بعض الأحيان نجد بعض المغنين الشعبيين يريدون إغاثى الاحتجاج السياسى بقصد الحصول على مزيد من الثروة والشهرة (٣) .

ولا يمكن القول أيضا بأن امان العقاقير والمخدرات يعتبر وسيلة تحررية . إذ كيف يمكن تحقيق الحرية الانسانية بجعل العقول والخبرات معتمدة تماما على المواد الكيميائية ؟ أن ذلك يعنى تحول القوى الانسانية لتصبح ضمن عالم الأشياء ، وأمان المواد المخدرة - شأنه فى ذلك شأن ادمان الخمور - هو عمل يعبر عن اليأس والانسحاب من مواجهة

See the discussion in R. Serge Denisoff, "Folk Music and the American Left: A Generational - Ideological Comparison", *British Journal of Sociology*, 20 (4) (December 1969).

القضايا العامة إلى الانغلاق على المشكلات والخيالات الشخصية . وإذا كان هذا النوع من الادمان يعكس عدم ارتياح الفرد بظروف المجتمع من وجهة نظره الخاصة ، فإنه يشير - في نفس الوقت - إلى حالة مرضية يعاني منها المجتمع نفسه . لكن ذلك كله لا يؤدي إلى ظهور حركة تسمى إلى إعادة بناء المجتمع على نحو شامل .

وليس من الواضح تماما حتى الآن كيفية الارتباط الوثيق بين العناصر المختلفة التي تؤلف « ثقافة الشباب » . ولكن يمكن القول أنه إلى الذي تركز فيه الحركة الطلابية على طابعها الجيلي ، فإنها تخضع لتأثير النظرة السائدة لدى الجماعة العمرية التي تنتمي إليها . وهناك قدر ملحوظ من التبادل الثقافي بين جماعات « الهيبي » والجماعات النشطة سياسيا والأصغر سنا (وأن كان ذلك يبدو أكثر وضوحا في الولايات المتحدة منه في أي دولة أخرى) . إن هذه الامتزاج بين الاتجاهات الراديكالية وغير الراديكالية هو الذي يسهم في زيادة الخلط الايديولوجي الذي يسيطر على الحركة الطلابية . ومع ذلك فإن مسألة الخلط الايديولوجي هذه قد تكون ظاهرة شائعة في كثير من المواقف ، وبالتالي فلنا أن نتوقع وجودها في إطار الحركة الطلابية .

والملاحظ أن الحركة الطلابية قد حققت إنجازاتها في الوقت الذي كان فيه الفكر الاجتماعي الراديكالي يتعرض لأزمة قاسية نشأت عن الانتقادات والمراجعات التي تعرض لها الفكر الماركسي (٤) ، وفي مواجهة المذاهب التي طورتها الحركات الثورية في المجتمعات الزراعية (كما هو الحال في الصين وكوبا وشمال أفريقيا وبعض آخر من دول العالم الثالث) ؛ فضلا عن الحوار الذي تم مع أصحاب النظريات الجديدة التي

(٤) من المستحيل هنا استعراض كل الانتقادات ومحاولات إعادة للتفسير التي تناولت الماركسية خلال للمعتدين الآخرين . ومن بين الاسهامات الهامة للبارزة في هذا المجال تلك التي قدمها كولاكوسكي . : KolaKowski ، وأوستوفسكي ، Ossowski ، ورايمل ميلز ، وميربرت ماركيز ، Marcuse ، ومايبراس ، Habermas ، وجان بول سارتر ، وإريك فروم ، Eric Fromm Sartre

تناولت طبيعة المجتمعات الصناعية الحديثة (٥) • وكنتيجة لذلك اعتمد الطلاب في تفكيرهم على مصدرين مختلفين تماما : افكار وتجارب الثوار في العالم الثالث من ناحية ، والتفسيرات الحديثة التي يقدمها النقاد الاجتماعيون في الدول الصناعية من ناحية اخرى • ومن الصعب الافتراض بأن الطلاب يستطيعون صياغة نظرية اجتماعية متسقة من خلال هذه الافكار والتفسيرات ، على الرغم من انهم قد اثاروا تساؤلات نقدية ، وطرحوا نظرة اجتماعية جديدة قد تعينهم على توجيه الفكر الاجتماعي النقدي • ومن أسف أن يتحول هذا النشاط الهام الى مجرد حملات سياسية قام بها الطلاب ، رافعين شعارات تتصف بالسذاجة ، مما دفع بالحركة الطلابية الى الدخول في صراعات مع بقية قطاعات المجتمع بما في ذلك الحركة العمالية ذاتها (٦) ، وبالتالي ضعفت فعالية النقد الاجتماعي الذي حملت لواءه الجامعات لفترة طويلة •

ان مستقبل الراديكالية - فكراً وعملاً - يتوقف على نجاح الحركة الطلابية في التغلب على السيطرة المفروضة عليها • فالحركة الطلابية ظلت تمثل مجرد قطاع داخل حركة فكرية نامية تتبنى بعض المفاهيم الاشتراكية الانسانية (وذلك على خلاف صور التذمر المبكرة) • ولقد شنت هذه الحركة هجوماً شديداً ضد أعدائها العديدين : ضد الرأسمالية، والتكنوقراطية ، والاشتراكية الشمولية • وفي نطاق هذه الحركة هناك اهداف عديدة هامة يمكن أن يسهم في تحقيقها الطلاب ان لم يكن قد أسهموا بالفعل • وأول هذه الأهداف أن يسهم الطلاب - وهذا ينطبق بصفة خاصة على الذين يدرسون العلوم الاجتماعية - في تقديم انتقادات

For example, Raymond Aron, 18 Lectures on Industrial Society (New York, 1967), and J. K. Galbraith, The Affluent Society (Boston, 1958) and The New Industrial State (London, 1967).

(٦) حثت ذلك في عهد من الدول الأوروبية الغربية حينما توترت العلاقات وظهرت لصراعات بين الحركة الطلابية الراديكالية من ناحية والأحزاب الاشتراكية و نقابات العمال من ناحية أخرى • وبدا ذلك أوضح ما يكون في ألمانيا الغربية في سنة ١٩٦٨ • أما في الولايات المتحدة فإن لهوة بين العمال والطلاب قد أصبحت أوسع من أي وقت مضى • ومن الأمثلة الحديثة على ذلك المظاهرات التي قام بها عمال البناء في نيويورك ضد حركة السلام •

فعالة للمجتمع . وثانى هذه الاهداف هو تدعيم هذه النظرة النقدية - على أن تكون راديكالية قدر المستطاع - حتى تتمكن من الانتشار خارج نطاق الجامعة ، وعلى الأخص داخل المهن العلمية والفنية التى سيلتقى بها الطلاب بعد تخرجهم . أما الهدف الثالث فهو الدفاع عن الحرية الفكرية والاستقلال داخل الجامعات أو إعادة بنائها فى تلك المجتمعات التى خضعت فيها الجامعات لسيطرة رجال الأعمال وكبار موظفى الحكومة ورجال الاحزاب السياسية . وفيما يتعلق بهذه النقطة بالذات فاننى أعتقد أن المسئولية الكبرى تقع على عاتق أساتذة الجامعات : إذ أن تقصيرهم - فى كثير من الاحيان - هو السبب فى تحمل الطلاب أعباء لا قبل لهم بها . وهناك بعد ذلك هدف آخر يرتبط بالهدف الأخير ارتباطا قويا وهو أن تدرس بشيء من الدقة والاهتمام البدائل المطروحة لفكرة الجامعة كـ «مصنع للمعرفة» ، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار المعارضة الشديدة التى أبدتها الطلاب لسيطرة الطابع البيروقراطى على الجامعات، اتضح لنا أنه لم تبذل حتى الآن أية محاولات جادة لتحديد الاحتياجات الأساسية التى تضمن توافر مناخ انساني داخل الجامعات واستعادة الطابع الذى يميزها بوصفها اطارا يضم مجموعة من الدارسين المتفاعلين والقادرين على تطوير فكر نقدي لا يخضع لأية قيود . ومن الخطىات الضرورية لتحقيق ذلك ضرورة تحديد حجم الجامعات ، واصلاح نظام الادارات الجامعية على الأقل فى بعض الدول . وقبل ذلك كله هناك ضرورة التفكير العميق حول الطابع السليم للجامعات خلال القرن العشرين ، حيث ينمو التعليم الجامعى نموا سريعا . ولا شك أن تصرفات الطلاب المتمرسين خلال السنوات الأخيرة تحول دون القيام بهذا التفكير العميق . فلقد أبدى هؤلاء الطلاب رغبة فى تدمير الجامعات ، وعبروا عن احتقارهم للحياة الفكرية ، وأظهروا عدم استعدادهم لتقبل آراء مختلفة عن آرائهم ، فضلا عن اصرارهم الشديد على الخوض فى مناقشة قضايا سياسية خالصة . إن من شأن ذلك كله القضاء على المسألة الراديكالية بأكملها . ويجب أن يكون واضحاً أن مجتمعا معاصرا سليما لا يستطيع أن يؤدى وظائفه ومهامه دون وجود الجامعات أو المعاهد العليا التى من خلالها يمارس الناس انحية الحياة الفكرية الحرة .

ولو افترضنا نمو حركات الاستثناء الفكرى كما بدأ ذلك خلال الستينيات ، وافترضنا أيضا قدرة هذه الحركات على صياغة نظرية نقدية متماسكة وهو ما لم يتحقق بعد ، فان ذلك لن يكون كافيا لاحداث تحولات اساسية داخل المجتمع . فلكى تحدث تغييرات راديكالية يتمين وجود حركة اجتماعية تستطيع التعبير عن ممارسات ومصالح عدد كبير جدا من الناس ، وفي معظم الدول الاوروبية الغربية نجد الحركة العمالية تؤدي هذا الدور بحيث لا نجد خارج اطارها اية سياسيات راديكالية . والواقع ان هناك شواهد عديدة تشير الى ان هذه الحركة قد أصبحت اكثر راديكالية . ومن الأمثلة على ذلك اتساع نطاق الاضراب العام في فرنسا في مايو ١٩٦٨ والذي اثر تأثيرا بالغا على نظام حكم بيجول ، وكذلك موجه اضرابات نقابات العمال في ايطاليا في نهاية ١٩٦٩ ، والنضال المتزايد الذي بدأت تخوضه جماعات العمال في اكثر الدول الصناعية تقدما من الناحية التكنولوجية ، فضلا عن محاولات احياء الأفكار التي تؤكد ضرورة ممارسة العمال للادارة الذاتية . ومع ذلك كله فان من غير المحتمل أن تتمكن الراديكالية الفكرية في الجامعات بالتعاون مع الاتجاهات الجديدة داخل الحركة العمالية من احداث تغييرات اجتماعية كبرى خلال العقد المقبل على اقل تقدير .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية قد يبدو عسيرا التنبؤ بنمو حركة راديكالية واسعة المدى . فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى لم تشهد الولايات المتحدة حركة عمالية جماهيرية التزمت باحداث تغييرات جذرية داخل بناء المجتمع الأمريكى . فهل يمكننا تصور حدوث تغير في هذا الموقف الآن خاصة في ظل زيادة الرضاء وضعف نقابات العمال ؟ هناك في الواقع - وكما يؤكد الراديكاليون دائما - جماعات عديدة داخل المجتمع الأمريكى لا تحصل على مزايا مادية وتشكل نويات أو بؤر محتملة للمعارضة . ولقد اشتركت بعض هذه الجماعات - وعلى الأخص الزوج والمكسيكيون - في صور مختلفة من الكفاح وان لم يتخذ ذلك شكل العمل الراديكالى الحنيف . وهناك بالاضافة الى ذلك التمرد الذى قام به جيل الشباب - وعلى الأخص الطلاب - ضد الظروف السائدة في المجتمع الأمريكى . وفي كل ذلك ظلت الطبقة العاملة الأمريكية متخذة مواقف

المفترج ، وبمناى عن تبني اية سيامة راديكالية . ولا اعتقد أن هذه الظروف سوف تتغير بسرعة . أما إذا تمكنت حركة الاستياء الفكرى القائمة الآن من جذب مختلف حركات المعارضة وتشكيل تنظيم سياسى واحد (وليكن حزب راديكالى جديد) ، فإن من المحتمل حينئذ أن يجذب هذا التنظيم كثيرا من العمال لسياساته وأعماله ، وخاصة العمال فى الدول الصناعية الأكثر تقدما الذين بنأوا مؤخرأ بيديون حرصهم على التحكم فى ظروف العمل التى يخضعون لها . ولا يمكن الحكم على كل هذه الاحتمالات الا فى ضوء الواقع والممارسة . وعلى اية حال فإن تشكيل حزب راديكالى جديد قد يكون بمثابة أمل جديد أكثر من كونه استمرارا لاحتجاجات متفرقة أو اضطرابات مؤقتة .

كذلك فإن من الصعب تقويم التغيرات المحتملة التى ستطرأ على مجتمعات الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية . فمن الواضح أن استياء فكريا قد نما فى هذه الدول منذ سنة ١٩٥٦ ، وأن من الأمور المشكوك فيها أن تنتشر فى هذه الدول تلك النظرة الاجتماعية التى قدمها المثقفون والطلبة التشيكوسلوفاكيون خلال النهضة الاشتراكية التى حدثت فى سنتى ١٩٦٧/١٩٦٨ . ومع ذلك علينا أن نلاحظ أنه فى الحالات التى ظهرت فيها حركات راديكالية فى هذه الدول (كما حدث فى المجر وبولندا فى سنة ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٧/١٩٦٨) بدت الصلة واضحة وقوية بين القطاعات المعارضة من المثقفين والطبقة المساملة ونقابات العمال . وإذا كان لنا أن نتوقع تقدما (فى ضوء اقتصاد قائم على نظام جماعى) نحو ايجاد مجتمع اشتراكى يشعر فيه افراده بالتحمر الحقيقى - لأن يكونوا ادوات خاضعة لمسيطرة الرقابة والحزب والبوليس المرسى - فلا بد من تعاون المثقفين الذين يطالبون بحرية التفكير والنقد مع العمال الذين يطالبون بالسيطرة على ظروف عملهم وتمكينهم من أداء دور حقيقى فى تحديد السياسة الاجتماعية .

وفى كل الحركات الراديكالية الحديثة نلمس صلة قوية بين الابتكار والمصالح . وتبدو هذه الصلة أكثر قوة حينما ترتبط نظرية اجتماعية - كالماركسية - بحركة اجتماعية بعيدة التأثير . والواقع أن اسهام

المثقفين الراديكاليين في هذه العملية قد يكون سلبيا وإيجابيا في أن واحد . فمن الواضح أنهم (أى المثقفين الراديكاليين) يستطيعون تصعيد طابع المجتمع بطريقة نقدية حيث يبرزون مظاهر الظلم الاجتماعى والقيود الفكرية والصراعات الاجتماعية . وحينما ينتشر مثل هذا النقد بدرجة كافية ، فإنه قد يكون أحد العناصر التى تسهم فى تهيئة الطريق لآتامة مجتمع جديد . لكن هذا النقد لا يكون مكتملا الا اذا اوضح لنا الاتجاهات الممكنة للتغيير ، وفسر الحركات الاجتماعية الجديدة ، وحدد ملامح نظام اجتماعى جديد . واذن فمن المهم انجاز المهمة التى كرس ماركس نفسه من أجلها خلال فترة شبابه حين كتب يقول : « أننا نصوغ مبادئ جديدة للعالم من خلال المبادئ القائمة التى تحكمه » . اننا قد نلخص الشعار الذى ترفعه مجلتنا (الحولية الألمانية - الفرنسية) فى عبارة واحدة هى : المعرفة الذاتية (الفلسفة النقدية) لضروب الكفاح وانماط الأهداف التى تسيطر على العصر الذى نعيش فيه » .

ان هذه النظرة الايجابية (أى صياغة مبادئ جديدة من خلال المبادئ القائمة) هى - فيما يبدو - أكثر جوانب الفكر الراديكالى ضعفا وغموضا . واذا حاولنا البحث عن سبب هذا الضعف والغموض فسنجدته متمثلا فى الأروام التى ارتبطت بالاشتراكية ، والتى ظهرت فى أواخر الثلاثينيات ، ثم ازدادت قوة بتطور النمط السوفييتى الاشتراكى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وابتداء من سياسة الستار الحديدى التى فرضها ستالين حتى الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا . ان على المثقفين الراديكاليين الآن أن ينتقدوا كلا من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية على السواء ومن المحتمل أن تنصب انتقاداتهم الأساسية على القسطنطين ذاته . ان محاولات التوصل الى اشكال بديلة للمجتمعات قيد تعرضت للضعف الشديد ، لأن ما كان يعد مثاليا فى وقت من الاوقات (أى الاشتراكية) قد أصبح الآن واقعا محيرا . ولواجهة هذا الموقف علينا اعادة النظر فى الاشتراكية سواء فى ضوء النظم الملائمة لمجتمع قائم

على المساواة (٧) ، أو في ضوء الحركات الاجتماعية والأعمال السياسية
القادرة على إيجاد هذا المجتمع نون التعرض للعنف والكبح .

(٧) أضحى في اعتباري - على وجه الخصوص - الدراسات الجادة التي تناولت مشكلات
الإدارة والمشاركة في الصناعة الكبيرة الحجم ، وتلك التي درست الإدارة الاجتماعية بحيث
تصبح الخدمات الاجتماعية تحت سيطرة الذين يحتاجون إليها . وبالإضافة إلى ذلك هناك
دراسات تناولت التغيرات التي طرأت على النظم التنظيمية ، والتي أدت بالنسبة إلى
الممارسات التسلطية ولتاحة الفرصة لممارسة الإدارة الذاتية . ولا نجد في الواقع سوى اهتمام
لكثير ضئيل بدراسة الأشكال المحتملة للنظم الجديدة ، كما لا نجد اهتماما يذكر بالممارسات
الواقعية التي سعت إلى تنمية التنظيمات مستندة إلى مبادئ المساواة كمجالس الإدارة الذاتية
للعمال ، ومجموعات العمل ، ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية .

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول :

مبادئ علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكتورة محمد الجوهري
وعلياء شكرى ومحمود عوده ومحمد على محمد والسيد الحسينى ،
دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثانى :

نظرية علم الاجتماع : تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكتورة
محمود عوده ومحمد الجوهري ومحمد على محمد والسيد الحسينى ،
دار المعارف ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى : تأليف الدكتور محمود عوده ،
دار المعارف ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع :

تمهيد فى علم الاجتماع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتورة محمد
الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار
المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس :

مجتمع المصنع : دراسة فى علم اجتماع التنظيم ، تأليف الدكتور
محمد على محمد ، الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية ، ١٩٧٢ .

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري

وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ،
دار المعارف ، ١٩٧٨ .

الكتاب السابع :

الطبقات فى المجتمع الحديث : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتور
محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ،
الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن :

علم الاجتماع الفرنسى المعاصر : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،
الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة فى علم الاجتماع : للدكاترة علياء شكرى ومحمد
على محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ،
القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر :

دراسات فى التنمية الاجتماعية : تأليف الدكتورة السيد الحسينى
ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادى عشر :

مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية : تأليف جون ركنس ،
ترجمة الدكتورة محمد الجوهري ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد
والسيد الحسينى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر :

التغير الاجتماعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرون ،
الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكتور محمد الجوهري
وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ،
دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع عشر :

علم الاجتماع الريفي والضرى : للدكتور محمد الجوهري والدكتور
علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب الخامس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع : تأليف الكس انكلز ، ترجمة وتقديم
الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على
محمد ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب السادس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري ،
دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .

الكتاب السابع عشر :

علم الفولكلور ، الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد الجوهري ،
الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر :

النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم : تأليف الدكتور السيد محمد
الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع عشر :

مصادر دراسة الفولكلور العربى : اشراف الدكتور محمد الجوهري ،
دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب العشرون :

الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية : اشراف الدكتور محمد
الجمهرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب الحادى والعشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث : تأليف الدكتور
محمد الجمهرى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثانى والعشرون :

علم الفولكلور ، الجزء الثانى : دراسة المتقدات الشعبية ، تأليف
الدكتور محمد الجمهرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والعشرون :

بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى : دراسات
ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية ، تأليف
الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ،
١٩٧٩ .

الكتاب الرابع والعشرون :

التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية : تأليف الدكتورة علياء
شكرى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السادس والعشرون :

دراسات معاصرة فى علم الاجتماع : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،
دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب السابع والعشرون :

عادات الطعام فى الوطن العربى : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،
دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب الثامن والعشرون :

الفلاحون والنبوة : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة
للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع والعشرون :

تاريخ علم الاجتماع ، الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثلاثون :

علم الاجتماع والمنهج العلمى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادى والثلاثون :

اصول علم الاجتماع السياسى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثانى والثلاثون :

جماعات الفجر مع اشارة لفجر مصر والبلاد العربية : تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والثلاثون :

الانثروبولوجيا : اسس نظرية وتطبيقات عملية ، تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الرابع والثلاثون :

علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا ، تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والثلاثون :

علم الاجتماع العسكرى : التحليل السوسولوجى لنسق السلطة العسكرى ، تأليف الدكتور احمد خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب السادس والثلاثون :

الفكر الاجتماعى : نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هاينز موسى ،

ترجمة الدكتور السيد الحسينى والدكتورة جهينة سلطان العيسى ،
توزيع دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والثلاثون :

التقنية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، تأليف الدكتور السيد
الحسنى ، الطبعة الأولى ، توزيع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثامن والثلاثون :

المدنية : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، تأليف الدكتور السيد
الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع والثلاثون :

النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ،
تأليف الدكتور على ليلة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الاربعون :

علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والتقنية : تأليف الدكتور
احمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادى والاربعون :

البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات المصنفة
القديم والجديدة ، تأليف الدكتور احمد زايد ، الطبعة الأولى ،
دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثانى والاربعون :

علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لاعمال تالكوت بارسونز ، تأليف
جى روشية ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور احمد زايد ،
الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث والاربعون :

البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا : المفاهيم

والقضايا ، تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ،
١٩٨١ .

الكتاب الرابع والأربعون :

علم الاجتماع والنقد الاجتماعي : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة
محمد الجوهري والسيد الحسيني وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ،
دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والأربعون :

الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث : تحرير ألن مونجوى ،
ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهري ، على ليلة ، أحمد زايد
الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب السادس والأربعون :

وقت الفراغ في المجتمع الحديث : تأليف الدكتور محمد على
محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والأربعون :

علم الاجتماع : تأليف جونسون ، ترجمة وتعليق الدكاترة علياء
شكري ومحمد الجوهري وعلى ليلة وأحمد زايد وحسن الخولي ،
تحت الطبع .

الكتاب الثامن والأربعون :

الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث : مدخل اجتماعي
ثقافي . تأليف الدكتور حسن الخولي . تحت الطبع .

الكتاب التاسع والأربعون :

المرأة المصرية بين البيت والعمل : تأليف الدكتور محمد سلامة
أدم . تحت الطبع .

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

٢٨٥٦ / ١٩٨١ م

دار الثقافة للطباعة والنشر
٢٦ شارع كامل صبرى - البحالة
القاهرة : ت ٩١٦٠٧٦

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني
الإسكندرية

Bibliotheca Alexandrina



0395791

11770.1

10.